السياسة والحكم في مصر

العهد البرلمانى ١٩٢٣-١٩٥٢

دكتور
علي الدين هلال
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

الناشر
مكتبة نهضة الشرق

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعى
١٩٧٧

السياسة والحكم في مصر

العهد البرلماني ١٩٢٣-١٩٥٢

إهداء إلى
مكتبة الإسكندرية
من
لواء د/
محمد ضياء الدين زهدي

دكتور
علي الدين هلال
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

الناشر
مكتبة نهضة الشرق

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعي
١٩٧٧

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى ١٩٧٧

مقدمة

يشكل هذا الكتاب الجزء الأول من دراسة أكبر تتناول تطور نظام الحكم فى مصر ، ويتناول هذا الجزء الفترة الممتدة من بداية ظهور التنظيمات السياسية الحديثة حتى تحرك الجيش فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، والتى ندرسها فى مرحلتين : المرحلة التكوينية التى تمتد من وصول محمد على الذى يلقب عادة بمؤسس مصر الحديثة حتى صدور دستور عام ١٩٢٣ ، ومرحلة الديمقراطية البرلمانية أو الدستورية التى تغطى فترة ١٩٢٣–١٩٥٢ .

وينبغى التنويه منذ البداية بأن هذه الدراسة ليست بحثاً فى التاريخ بل محاولة لإستخدام المادة التاريخية المتاحة والتى وصل إليها المؤرخون وتوظيفها للوصول إلى عدد من الإستنتاجات والإستخلاصات المتعلقة بتطور نظام الحكم فى مصر وفهم العملية السياسية فيها ودور القوى السياسية والإجتماعية المختلفة .

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من عدة إعتبارات . أولها أنها تمكننا من معرفة أصول التجربة السياسية المصرية ومدى عمق وأصالة التكوين السياسى المصرى فى العصر الحديث ، ويثار فى هذا المجال الظهور المبكر للتنظيمات السياسية كالوزارة والبرلمان ، والكفاح من أجل الدستور والحد من السلطة المطلقة للحاكم . وثانيها أن تاريخ أى مجتمع ما هو إلاسلسلة متصلة الحلقات . الحاضر فيها نتاج الماضى وهو بدوره يعد للمستقبل ويمهد له ، وهكذا فإن فهما عميقاً لمشاكل نظام الحكم فى مصر لا يمكن أن يتأتى دون دراسة جادة لأصول هذه المشاكل وجذورها . وثالثها عدم معرفة شباب مصر من أبناء هذا الجيل بما حدث قبل عام ١٩٥٢ ، أو وجود صورة مشوهة وغير دقيقة لأحداث هذه الفترة من تاريخ مصر ، فقليل من يعرف عن دور الوفد أو

يوم الجهاد الوطنى أو قادة مصر الذين تصدروا النضال الشعبى فيما بين الثورتين . لقد تصور البعض — خطأ — أن إعطاء ثورة ٢٣ يوليو قدرها الكافى من التوقير والإجلال يتطلب التقليل من شأن غيرها من أحداث التاريخ المصرى أو التهوين منها ومن آثارها على المجتمع ، وفاتهم أن هذه النظرة تعبر عن قصر نظر وضيق أفق وأن تاريخ أى أمة هو الذى يقدم للحاضر أصالته ودلالته ويضعه فى منظور أوسع وأرحب ، أضف إلى ذلك أن النظام الجديد فى مصر بعد عام ١٩٥٢ وقع فى صدام مع كل القوى الوطنية تقريباً الأمر الذى دعم هذا الإتجاه والذى إنساقت إليه — وللأسف — العديد من الكتب الجامعية .

ينطلق التحليل من نظرة منهاجية قوامها وحدة الظواهر الإجتماعية وترابطها ، فالمجتمع كل مترابط تؤثر أجزاؤه المختلفة فى بعضها البعض فالسياسة تؤثر فى الإقتصاد وتتأثر به ، والقيم تؤثر فى السلوك السياسى ، والروح المعنوية لا تنفصل عن التكوين الإجتماعى للشعب ونظامه السياسى ، والجغرافية تطرح آثارها على السياسة الخارجية والإستراتيجية وهكذا . هذا الترابط يفرض ضرورة النظرة الشاملة ، وأن يقوم الباحث بدراسة موضوعه فى إطار الظواهر الإجتماعية الأخرى وحقيقة ترابطها وتداخلها ، وإذا كان هذا الكتاب سوف يركز على جانب تطور المؤسسات السياسية بحكم موضوعه وبحكم تخصص مؤلفه ، فان الدراسة سوف تسعى بقدر الإمكان إلى وضع هذا التطور فى الإطار الأوسع لحركة المجتمع ، وتحوله من حال إلى حال ، وتغير أفكاره وعقائده ، وبروز أنماط جديدة من العلاقات الإجتماعية والإقتصادية .

فى هذا الإطار فان مفهوم نظام الحكم له ثلاثة مقومات رئيسية :

١ — مقومات بنائية أو مؤسسية تتعلق بهيكل نظام الحكم والإطار الدستورى وفقاً للوثائق والدساتير والتقاليد المرعية التى تحدد وتضع قواعد العلاقة بين السلطات العامة . وهذا الجانب هو ما يشغل إهتمام دارسى القانون الدستورى عادة .

٢ — مقومات فكرية أو إيدلوجية تتعلق بمجموعة المعتقدات والأفكار التى تعبر عنها مؤسسات النظام السياسى وأبنيته ، فمن المؤكد أنه لا يمكن الفصل بين دراسة المؤسسات ودراسة الأفكار التى تدعو إليها هذه المؤسسات أو تجسدها ، ويرتبط بذلك دراسة الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع .

٣ — مقومات تتعلق بالحركة السياسية وعملية صنع القرار ويقصد بها دراسة النظام السياسى فى حالة الحركة والنشاط حيث تتفاعل المقومات البنائية مع المقومات الفكرية والإيدلوجية مع متغيرات النظام الأخرى كالنخبة السياسية والأحزاب وجماعات المصالح والأوضاع الإجتماعية والإقتصادية ، والتى ينتج عنها فى النهاية توازن معين للنظام السياسى يترتب عليه إتخاذ القرار أو صنع السياسة بشكل معين دون غيره .

يبقى الإشارة إلى أنه من الأخطاء الشائعة فى مثل هذا النوع من الدراسات هو تقييم مرحلة سابقة بمعايير مرحلة لاحقة الأمر الذى لا يقبله المنطق العلمى ، فالمطلوب هو فهم كل مرحلة فى إطار ظروفها وأوضاعها الخاصة والإختيارات التى وضحت خلالها والوصول إلى تقييم موضوعى لها ، فمن غير المقبول علمياً على سبيل المثال محاكمة عهد محمد على على أنه لم يكن نظاماً ديمقراطيا أو ثورة عام ١٩١٩ على أنها لم تقم نظاما إشتراكياً وهكذا .

هذا وقد ضمنت الكتاب عدة ملاحق تبين نتائج الإنتخابات البرلمانية المختلفة التى تمت خلال الفترة ما بين عامى ١٩٢٣ و ١٩٥٢ وكذلك تطور الوزارات والبرلمانات خلال هذه الفترة ، وكذلك قائمة مراجع باللغتين العربية والإنجليزية عن الموضوعات التى تناولها الكتاب لمن يرغب الإستزادة فى أى من موضوعاته .

ويبقى فى النهاية أن أشكر كل من ساعد على إخراج هذا الكتاب فى صورته الحالية وفى مقدمتهم طلبتى فى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية وكلية الإعلام حيث كانت تساؤلاتهم وإستفساراتهم مصدراً دائما للتفكير ، ودعوة مستمرة للبحث لإستكمال جوانب النقص فى الدراسة .

وأخص بالشكر الأساتذة حسن يوسف ، د . بطرس غالى ، طارق البشرى ، د . منى أبو الفضل الذين أطلعوا على النسخة الأولية للكتاب وأبدوا عليها ملاحظات قيمة أفادتنى كثيراً . كما أشكر طلبتى وزملائى الأساتذة إبراهيم كروان ، وحسن بكر ، وصلاح أبو النجا ، وعبد المنعم سعيد لتعليقاتهم على الكتاب وبالذات وحيد عبد المجيد الذى ساعدنى فى تنقيح الدراسة وكان لى خير معين .

وإذا كان الفضل فيما يتضمن الكتاب من محاسن يرجع لكل هؤلاء ، فاننى أتحمل فى النهاية الآراء التى وردت فيه .

وبالله التوفيق .

د . على الدين هلال
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الجيزة فى نوفمبر سنة ١٩٧٦

خطة الدراسة

فصــل تمهيدى

المرحلة التكوينية ١٨٠٣ – ١٩٢٣

المبحث الأول

نظرة عامة على تطور نظام الحكم فى مصر

١ – من مصر العثمانية إلى عهد محمد على (١)

بدخول مصر تحت سيطرة الدولة العثمانية (٢) فى ٢٥ يناير سنة ١٥٢٧ فقدت مصر إستقلالها وأعتبرت واحدة من إيالات الأمبراطورية ، واتسم النظام السياسى الذى أقامه السلطان سليم الأول بتجزئة السلطة بين ثلاثة قوى متصارعة ومتنازعة حتى يضمن عدم إنفراد إحداها بالسلطة ، وإستمرار تبعيتها للباب العالى(٣) .

---

(١) بالنسبة للاطار الاجتماعى والاقتصادى لهذه الفترة أنظر د. حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث (القاهرة ، ١٩٦١) ، ابراهيم عامر : الأرض والفلاح (القاهرة، ١٩٥٨) ، فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى (القاهرة ، ١٩٥٨) ومؤلفنا بعنوان التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث (القاهرة ، ١٩٧٥) . أما بخصوص التطور السياسى والدستورى أنظر بصفة عامة محمود حسن الفريق : القانون الدستورى المصرى وتطور نظام الدولة المصرية (القاهرة ، ١٩٢٤) ص ٥ – ٣٠ ، د. محسن خليل : النظام الدستورى فى مصر والجمهورية العربية المتحدة، (الاسكندرية ، ١٩٥٩) ص ٤٨ – ٥٤ ، د. ابراهيم شلبى : تطور النظم السياسية والدستورية فى مصر (القاهرة ، ١٩٧٤) ص ١٣ – ٢٨ .

(٢) نحن لا نوافق على استخدام بعض الباحثين لتعبير الحكم التركى أو الأتراك للدلالة على هذه الفترة التاريخية ونعتقد أن تعبير العثمانيين هو التعبير الأكثر صحة من الناحية العلمية وهو لا يقتصر على الأتراك وحدهم .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، الجزء الأول (القاهرة ، ١٩٥٥) ص ١٧ – ١٨ .

أول هذه القوى الوالى الذى أعتبر بمثابة نائب السلطان ولقب بالباشا ، وخوفاً من طمع الولاة فى الإستقلال بمصر كانت مدة الوالى سنة واحدة تنتهى ولايته بعد ذلك ما لم يصدر فرمان بتجديدها لسنة أخرى ، أما القوة الثانية فهى رؤساء الفرق العسكرية الستة التى تركها السلطان سليم فى مصر وكانوا يشكلون ما أسمى « بالديوان » ، على أساس أن الوالى « لا يقضى أمراً إلا بمشورة الديوان ومصادقته » ، وفى عهد السلطان سليم عدل هذا الوضع وأنشئ ديوانان بدلا من ديوان واحد وهما الديوان الأكبر وكان يتكون من كبار الضباط والموظفين والعلماء والأعيان ويختص بمناقشة القضايا العامة التى لا تدخل فى إختصاص الباب العالى ويجتمع دورياً لهذا الغرض ، والديوان الأصغر من رجال الجيش ويجتمع يومياً لتصريف الأمور العاجلة وتراوحت العلاقة بين الباشا والديوان من فترة لأخرى فكانت سلطة الباشا تزداد حيناً فتضعف سلطة الديوان ، وتنقص أحيانا أخرى حتى أمكن للديوان أن يجتمع ويقرر عزل الباشا فى الحال (١) . وتمثلت القوة الثالثة فى المماليك من بقايا دولتى المماليك البحرية (١٢٥٠—١٣٩٠) والمماليك البرجية (١٣٩٠—١٥١٧) الذين عملوا كحكام للمديريات ، كما شغل أحدهم منصب « شيخ البلد » .

وبنهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، ونتيجة لما آلت إليه السلطنة العثمانية من ضعف وفساد أحوال وإختلال مالى ، كانت دفة الميزان قد مالت لصالح المماليك الذين إنتهزوا فرصة إستفحال الخلاف بين الباشا والديوان وعملوا على تأكيد سلطانهم حتى إستطاع أحدهم وهو على بك الكبير أن يستقل بمصر فى عام ١٧٦٨ وأن يخرج على طاعة السلطان ويعزل الوالى العثمانى ويمتنع عن دفع الجزية ويضرب النقود باسمه . ولكن بمساعدة أحد قواده محمد بك أبو الذهب عادت مصر تحت النفوذ العثمانى . وبعد وفاة أبو الذهب تنازع السلطة كل من إبراهيم بك ومراد بك من أمراء المماليك حتى دق جنود الحملة الفرنسية أبواب مصر فى ٢ يوليو ١٧٩٨ . . .

(١) أنظر بالتفصيل فى محمود حسن الفريق : مرجع سابق ص ٢ — ٥

وفى إطار الإحتلال العسكرى الفرنسى وتركيز السلطة فى يد قائد الحملة قام نابليون بإنشاء عدد من المؤسسات السياسية بغرض إسترضاء المصريين وإعطاء النخبة السياسية والإجتماعية المصرية الفرصة للمشاركة وإبداء الرأى بما يتضمنه ذلك من إمكانية إستيعاب بعضهم فى إطار المصالح الفرنسية وهو ما حدث بالفعل .

فأنشأ ديوان القاهرة من تسعة أعضاء من مشايخ البلاد وأعيانها ورؤساء الفرق « لتدبير الأمور والنظر فى راحة الرعية وإجراء الشريعة » ويعاونهم فى ذلك بعض الفرنسيين ، وضم الديوان بعض كبار المشايخ مثل عبد الله الشرقاوى وخليل البكرى ومصطفى الصاوى ومحمد المهدى ، على أن ينتخب رئيسه ويقوم بإبداء الرأى على أساس إستشارى .

وفى ٢٧ يوليو ١٧٩٨ عمم نظام الدواوين فى جميع مديريات القطر بحيث يكون فى كل مديرية ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعين فى كل منها أغا (رئيس) للانكشارية يكون على صلة دائمة بالقومندان الفرنسى ، ومباشر لجباية أموال الميرى والضرائب وإيراد أملاك المماليك ومعه وكيل فرنسى للمخابرة مع مدير المالية ومراقبة تنفيذ الأوامر .

ثم أقام فى سبتمبر ١٧٩٨ جمعية عامة للمشورة سميت بالديوان العام من ١٨٠ عضواً ، وتكونت من أعيان العاصمة والأقاليم والمشايخ والتجار ورؤساء الحرف وذلك بهدف « تعويد الأعيان المصريين نظم المجالس الشورية والحكم » (١) وكانت ذات صفة إستشارية ، وعين نابليون لجنة تابعة له لدراسة الموضوعات التى يتناولها الديوان وبحث التوصيات التى يتوصل إليها لإقرار ما يوافق عليه .

---

(١) د. لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث . الجزء الأول (القاهرة ، ١٩٦٩) ص ١٦٣ .

وفى ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ أعيد تنظيم الديوان وتم التميز بين الديوان العمومى أو الكبير والديوان الخصوصى ، وتكون الديوان العمومى بالتعيين من ستين شخصاً يجتمعون بناء على دعوة حاكم القاهرة لمناقشة القضايا العامة ويقوم الديوان بإنتخاب رئيسه .

أما الديوان الخصوصى فيتكون من أربعة عشر عضواً روعى فى إختيارهم تمثيل مختلف الطوائف والفئات المؤثرة ، فكان هناك على سبيل المثال خمسة من المشايخ ، وإثنين من التجار ،وواحد من الأقباط ، واثنين من الشوام (١) ، ويقوم هذا الديوان بالإجتماع يومياً لتصريف الأمور ويتحتم تصديق القائد العام للحملة على توصياته .

ويتضح من هذا العرض أن هذه المؤسسات كانت ذات طابع إستشارى وأن سلطة إتخاذ القرار السياسى كانت تتركز فى يد قائد الحملة . واستمرت هذه التنظيمات أساساً لنظام الحكم فى مصر حتى خروج الفرنسيين فى سبتمبر ١٨٠١ (٢) ، ولا يبدو أنها تركت تاثيراً واضحاً على مسار تطور المؤسسات الدستورية والسياسية فى مصر بعد ذلك .

وسادت البلاد حالة من عدم الإستقرار السياسى والحكومى فى الفترة التى أعقبت خروج الفرنسيين ، وعاد الصراع على السلطة بين فرق المماليك من ناحية والقوات العثمانية من ناحية أخرى . وتحددت القوى السياسية التى مارست تاثيراً على مسرح الأحداث فى العثمانيين الذين أرادوا إستعادة حكم مصر مباشرة دون الإستعانة بالمماليك، والمماليك الذين شعروا بانهم أصحاب الحق الشرعى فى حكم البلاد والذين قاموا فى مجال تنافسهم للوصول إلى الحكم بالإتصال بإنجلتره وفرنسا طلباً للتأييد والمعونة فلجا الألفى إلى إنجلترا والبرديسى إلى فرنسا ، والقوى الأجنبية وعلى وجه التحديد إنجلتره التى هدفت إلى عدم قيام حكم قوى ومستقر فى مصر ، ومن ثم تأييدها للمماليك ، والحركة

(١) محمود حسن الفريق ، مرجع سابق ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٥ — ٢٥ .

الشعبية المصرية التى أنبعثت ضد الحملة الفرنسية فى سلسلة تكاد لا تنقطع من الإنتفاضات والحركات الشعبية .

هذه الظروف إستغلها محمد على الذى جاء إلى مصر كأحد قادة الفرق العثمانية ، وأتبع سياسة مزدوجة تمثلت فى دعم صلاته بالحركة الشعبية وقياداتها مظهراً تعاطفه مع مطالبها ضد فساد المماليك من ناحية ، ودفع قواته إلى التمرد على الوالى العثمانى لإظهاره بمظهر العجز وعدم السيطرة على الموقف من ناحية أخرى . وتتالى على مصر فى هذه الظروف سلسلة من الولاة وهم محمد خسرو باشا ، ثم طاهر باشا ، وعلى الجزائرلى باشا ، وخورشيد باشا ، وفى ١٣ مايو عام ١٨٠٥ إجتمع عدد كبير من العلماء ونقباء الحرف والعامة وقرروا عزل خورشيد باشا وتعيين محمد على بدلا منه ولكن الوالى رفض على أساس « أنه مولى من طرف السلطان فلا أعزل بأمر من الفلاحين ولن ننزل من القلعة إلا بأمر من السلطان » وعندئذ حاصرته قوات محمد على وعدد كبير من المواطنين ، وإزاء هذه التطورات أصدر السلطان فرماناً بتعيين محمد على والياً على مصر .

ويمكن إعتبار الحركة الشعبية التى أدت بوصول محمد على إلى الحكم حلقة هامة فى الكفاح الديمقراطى المصرى الحديث من أجل تقييد سلطة الحاكم المطلقة ، وفى محضر الإجتماع الذى تم بين زعماء الشعب ومحمد على يوم ١٣ مايو والذى حرره الشيخ محمد المهدى ورد فيه أن للشعوب طبقاً لما جرى به العرف قديماً ولما تقضى به أحكام الشريعة الإسلامية الحق فى أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوهم إذا إنحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم (١) . بل يمكن النظر إلى عملية ولى محمد على الحكم على أنها شكل من أشكال « العقد الإجتماعى » الذى يرتب حقوقاً والتزامات لكل من الحاكم والمحكوم تجاه الآخر (٢) .

(١) محمود كامل : العمل لمصر (القاهرة ، د.ت) ص ٨ .

(٢) Sami A. Hanna, The Egyptian mind and The Idea of Democracy, International Journal of Middle East studies, Vol. 1 (1970) pp. 233-247.

٢ — من الحكم الفردى إلى الاحتلال الانجليزى (٣) :

تمتد هذه المرحلة إلى ما يزيد على الثلاثة أرباع قرن من الزمان . تبدأ بحكم محمد على الطويل (١٨٠٥–١٨٥٤) ثم عهد إبراهيم الذى لم يزد على عام ، وعهد عباس (١٨٤٨–١٨٥٤) ثم سعيد (١٨٥٤–١٨٦٣) وإسماعيل (١٨٦٣–١٨٧٩) وتوفيق الذى بدأ عهده فى ١٨٧٩ وجاءت الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى ليدشنا مرحلة جديدة فى تطور النظام السياسى والدستورى المصرى .

ويمكن القول أن النظام السياسى خلال هذه المرحلة إتسم بثلاثة سمات رئيسية :

١ — تركيز السلطة فى يد الوالى ، ثم الخديوى فيما بعد ، فى إطار من الملكية الوراثية لأسرة محمد على .

٢ — وضع أساس مؤسسات الدولة الحديثة وبالذات فى عهد إسماعيل عندما أنشئ أول مجلس نيابى محدود الإختصاص وأول نظارة (وزارة) .

٣ — تصاعد الحركة الوطنية والوعى السياسى فى مصر نتيجة عدد من المؤثرات التى سوف نتعرض لها فيما بعد وبدء تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية .

وفى مجال النظرة العامة لتطور هذا النظام قبل العرض الخاص لتطور كل من الهيئتين التشريعية والتنفيذية يمكن القول أن محمد على بعد إستيلائه على السلطة بدأ فى التخلص من القوى السياسية المنافسة له فقام بالتخلص من الزعامة الشعبية المصرية التى كانت سنده فى الوصول إلى الحكم ، ثم قضى على

---

(١) أنظر بصفة عامة د. طعيمة الجرف : موجز القانون الدستورى (القاهرة ، ١٩٦٠) ص ٢٣٠ — ٢٥٠ ، د. ابراهيم شلبى : مرجع سابق ص ٢٩ — ١٥٧ ، وثائق الحركة الدستورية المصرية موجودة فى محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ٦ أجزاء (القاهرة ، ١٩٤٧) .

المماليك كنخبة سياسية وإقتصادية ، وجمع كل سلطات الدولة فى يده ونجح فى إحلال النظام فى المجتمع وإتسم عهده بالإستقرار والإستمرار (١) فى إطار من عدم التمييز بين السلطات الثلاث .

وفى الفترة التالية لمعاهدة لندن عام ١٨٤٠ حصلت مصر على إستقلالها الذاتى فى إطار السيادة العثمانية (٢) التى تمثلت فى دفع الجزية ، وسريان المعاهدات العثمانية على مصر ، وإعتبار القوات المصرية جزءاً من الجيش العثمانى . أضف إلى ذلك عدد من القيود الأخرى التى فرضها فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ .

وتميز الدراسات عادة عند تقييم النظام السياسى لمحمد على بين ما قبل إصدار قانون السياستنامة — الذى سوف نعرض له فيما بعد — وما بعده ، كما تصف عهده بأنه كان فردياً أو مطلقاً ولكن ليس إستبداداً بالنظر إلى القيود التى تمثلت فى القوانين العثمانية مثل فرمان الخط الشريف الذى أكد المساواة بين المواطنين وحدد حقوقهم العامة (٣).

كما تنافست الكتابات فى تبيان مساوئ محمد على ، فأبرزت أنه لم يكن مصرياً ، وأن جهوده لم تهدف إلى تحسين أحوال المصريين بقدر ما كانت تعبيراً عن أطماعه الشخصية ، وأنه كان حاكماً مطلقاً لم يسمح بالمشاركة الديمقراطية حتى أن أحد الكتب الجامعية أشار إلى « النزعة الإستبدادية التى

---

(١) د. ابراهيم شلبى : مرجع سابق ص ١٣ .

(٢) أنظر مناقشة لتكييف وضع مصر القانونى فى د. شلبى : المرجع السابق ص ٧٣—٧٥ حيث يقرر أن مصر أصبحت دولة ذات شخصية قانونية متميزة عن الدولة العثمانية إلا أنها كانت دولة ناقصة السيادة ، ولكن نقصان السيادة لا ينفى صفة الدولة عنها .

(٣) أنظر على سبيل المثال د. السيد صبرى : مبادئ القانون الدستورى (القاهرة ، ١٩٤٩) ص ٢٦٧ ، د. مصطفى أبو زيد فهمى : الدستور المصرى (الاسكندرية ، ١٩٥٧) ص ٢٠ ، د. محسن خليل : مرجع سابق ص ٦٠ ، د. طعيمة الجرف : مرجع سابق ص ٢٦٤ — ٧٦٤ .

كان يتميز بها كل أفراد أسرة محمد على ، وميلهم الغريزى نحو الحكم المطلق وإبعاد الشعب عن السلطة » (١).

ويثير هذه التقييمات ثلاثة تحفظات أساسية :

أولها :

أن التمييز فى عهد محمد على بين فترة ما قبل إصدار قانون السياستنامة وما بعده يعبر عن نظرة قانونية أكثر منها سياسية فهو يستند إلى معيار شكلى وهو إصدار قانون السياستنامة الذى كما سوف نرى هو تنظيم لأداة الحكم ، كذلك فان القول بان الحكم كان مطلقاً وليس إستبدادياً على أساس إلتزام الحاكم بالفرمانات العثمانية يتضمن نفس النظرة القانونية . فالحاكم الذى إستدعته الدولة العثمانية لدعمها عسكرياً فى حروب الجزيرة العربية واليونان ، والذى خرج لقتالها وهزمها وفتح الطريق أمامه للآستانة لا يتصور أن تقيده — عملياً — قوانين هذه الدولة . فالمعيار السياسى فى تحديد العلاقة بين محمد على والدولة العثمانية هو درجة التوازن فى القوى السياسية والعسكرية بين الطرفين وكيفية إستخدام محمد على لهذه القوى ولصالح أية أهداف وأغراض ، ومن ثم فنحن لا نعطى وزناً كبيراً للقيد الذى مثلته الفرمانات العثمانية على حركة محمد على السياسية وجهوده داخلياً وخارجياً .

وثانيها :

أن محاكمة نظام محمد على بناء على إعتبارات مثل كونه ليس مصرياً وأنه كان يسعى لبناء مجد شخصى له وأنه كان حاكما إستبدادياً غير ديمقراطى تتضمن خلطاً تاريخياً واضحاً وتسقط من حسبانها « السياق التاريخى » الذى عاش فيه محمد على وهى فترة النصف الأول من القرن التاسع عشر والأفكار والتنظيمات التى سادت فى تلك الحقبة ، فمن الأخطاء الشائعة محاولة تقييم فترة تاريخية سبقت بمعايير اليوم دون نظر إلى القيم والمفاهيم والظروف التى كانت قائمة وقتذاك ، ودون نظر إلى المرحلة والقيود التى

---

(١) ثروت بدوى : ثورة ٢٣ يوليو وتطور الفكر الثورى فى مصر (القاهرة ، ١٩٦٤) ص ١١٤ .

فرضتها - موضوعاً ونفسياً - على الحاكم أو الصفوة الحاكمة والتى لم يكن من الممكن تخطيها (١) .

لذلك يجب إدخال عنصر الإطار التاريخى والظروف السائدة فى مصر والعالم وقتذاك . فى فترة محمد على كانت أوربا مقسمة بين عدد من الإمبراطوريات وهى الإمبراطورية النمسوية المجرية والإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية ، ولم يكن لأى منهـا أن تدعى الكثير من ملامح النظـام الديمقراطى ، وحتى فى البـلاد التى شهدت تطوراً ديمقراطياً كإنجلترا وفرنسا فقد كان حق الاقتراع مقيداً بشروط مالية وإقتصادية . وكانت أكثر الدساتير ديمقراطية فى القرن التاسع عشر كالدستور الأمريكى والدساتير الفرنسية - بإستثناء دستور ١٧٩٣ الذى لم يطبق - تقيد حق الإنتخاب بشرطى النصاب المـالى والكفاءة أو بأحدهما وميز الدستور الفرنسى لعام ١٧٩١ بين المواطنين العاملين وهم الناخبون والمواطنين غير العاملين وهم الذين لا يحق لهم ممارسة حق الإنتخاب وإنما يتمتعون بالحقوق المدنية وحسب ، وفى إنجلتره ظل حق الاقتراع مقيداً وكان للبرلمان الإنجليزى - بما فى ذلك مجلس العموم - صفة أرستقراطية من حيث شروط العضوية حتى صدور قانون الإصلاح الانتخابى لعام ١٨٣٢ الذى أعطى حق المشاركة للطبقة الوسطى ولم يتقرر مبدأ الاقتراع العام إلا بتعديل قانون الإنتخاب فى ٦ فبراير ١٩١٨ .

وظهر عديد من النظريات والآراء التى بررت هذا الوضع ، ومن ذلك القول بأن المشاركة فى الانتخابات هى وظيفة إجتماعية وليست حقاً وبالتالى يمكن قصره كسائر الوظائف العامة على فئة محدودة من الناس ، وأن الذين لا يملكون لا يهتمون عادة بالشئون العامة وأن إشتراكهم يمثل

(١) من هذه الإنتقادات الشائعة أيضاً التقليل من قيمة المجالس النيابية التى ظهرت فى عهد إسماعيل على أساس أنها أخذت بمبدأ الاقتراع المحدود بنصاب مالى وبالتالى لم تعط حق الانتخاب للجميع .

خطراً على العملية السياسية : فالناخب الفقير يمكن التأثير عليه وشراء صوته كما أن مثل هذا الناخب يميل عادة إلى النظريات الاجتماعية والسياسية المتطرفة ومن ثم يصبح إشتراكه عامـــلا من عوامل عدم الإستقرار السياسى والاجتماعى ، وأن الثروة دليل الكفاءة ، فالذين لا يدفعون ضرائب — وهم السوقة والغوغاء كما أسماهم تيبر — لا يتحملون مسئولية الحكم وتبعاته ومن ثم يجب أن يقتصر الحكم على من يؤدون ضرائب أخذاً بقاعدة « حيث توجد المسئولية تكون السلطة »، وهكذا أرتبط حق الانتخاب بوجود نصاب مالى وترتب على ذلك أن الدعوة الديمقراطية خلال القرن التاسع عشر إختلطت بالمطالبة بحق الاقتراع العام .

وكانت أول دولة تأخذ بهذا النظام — أى الاقتراع العام — هى سويسرا فى ١٨٣٠ وكانت فرنسا قد قررته نظرياً فى دستور ١٧٩٣ الذى لم يطبق ثم أخذ به دستور ١٨٤٨ ، وألمانيا ١٨٧١ ، وأسبانيا ١٨٩٠ ، وبلجيكا ١٨٩٢ ، وكل من السويد والنمسا ١٩٠٧ ، وإيطاليا ١٩١٢ ، والدانمارك ١٩١٥، وبريطانيا ١٩١٨ .

كما كان نظام الحكم السائد فى هذه الفترة هو النظام الملكى المطلق ويكفى أن نذكر ما فعله لويس نابليون فى فرنسا بعد إنتخابه تبعاً لدستور ١٨٤٨ ، فقام بحل المجلس التشريعى وألغى الدستور وأعلن قيام الامبراطورية الثانية عام ١٨٥٢ ونصب نفسه امبراطوراً مدى الحياة ، وفى ١٨٢٠ لم تكن هناك سوى ثلاث جمهوريات فى العالم وهى سويسرا والولايات المتحدة وهاييتى ، وساد النظام الملكى حتى بداية القرن العشرين .

وفى إطار هذا النظام كانت علاقات المصاهرة تربط الأسر الحاكمة فى أوربا وكان إنتقال عرش بلد ما إلى جنسية أمير لا ينتمى إليها نتيجة الزواج أو عـدم وجود أمير يتولى العرش فى الأسرة الحاكمة من الأمور المعتادة . وهكذا فإن الاحتجاج بعدم مصرية محمد على يصبح أمراً لا يعتد به خاصة

---

(١) أنظر د. ثروت بدوى ؛ النظم السياسية (القاهرة ، ١٩٧٣) ص ٢٣٩—٢٥٤، د. عثمان خليل و د. سليمان الطماوى : القانون الدستورى (القاهرة ، ١٩٥١) ص ١٩٣—١٩٧.

فى إطار الظروف المصرية عندما لم تكن فكرة الجنسية قد أتضحت بعد ، وكان الشعور الإسلامى هو العنصر المتحكم فى الإحساس بالهوية وكانت « إسلامية » الحاكم وليست « جنسيته » هى العامل الأكثر أهمية . وإلا كيف يمكن تفسير عشرات الحكام المسلمين غير المصريين ممن تولوا حكم مصر بما فى ذلك الولاة والمماليك الذين حكموا خلال الفترة التى سبقت محمد على مباشرة .

من هذا العرض للاوضاع السياسية فى أوربا يتضح لنا أنه إذا كان ذلك هو الوضع فى بلاد تمتعت بدرجة أعلى من النضج الاقتصادى والاجتماعى ومن التطور الثقافى والعلمى ، أيجوز علمياً نقد محمد على — فى إطار الواقع المصرى — على أنه لم يقم نظاماً ديمقراطياً بالمعنى الحديث ، وألا يتضمن مثل هذا النقد مغالطة تاريخية تفرض على مرحلة تاريخية سبقت مفاهيم ومعايير ما كان يمكن لها موضوعياً أن تنشأ وتتطور فى تلك المرحلة . دليل ذلك السهولة التى أستطاع بها محمد على ضرب القيادة الشعبية التى ساعدته فى الوصول إلى السلطة والتى تبين أن هذه القيادة والقوة الاجتماعية التى مثلتها كانت ما زالت فى طورها الجنينى .

وثالثها :

يتعلق بالغايات أو الأهداف التى يسعى إليها الحاكم ، أو بعبارة أخرى لأية أهداف يوظف الحاكم سلطته . لقد أتسم النظام السياسى فى عهد محمد على بثلاثة سمات :

١ — حكم فردى وتركيز للسلطات فى يد الوالى .
٢ — غياب رقابة شعبية .
٣ — غياب مشاركة سياسية .

فاذا أردنا تقييما علمياً لهذا النظام يصبح من الضرورى أيضاً إعتبار عنصر الهدف الذى استخدمت هذه السلطة لتحقيقه . فشتان بين حاكم يركز السلطة فى يده لتعبئة موارد المجتمع والإسراع بعملية التحديث الإقتصادى والإجتماعى ، وحاكم آخر يركزها بقصد تكريس إمتيازات فئات محدودة من المواطنين أو فرض حالة من الجمود على حركة التطور ، وهكذا فقد تتماثل عدة نظم

للحكم من حيث الشكل ولكن لا يمكن للباحث الموضوعى أن يساوى بينها عندما تدخل أهداف النظام وغاياته فى التحليل .

ويقال عادة أن إصلاحات محمد على قامت أساساً لسد حاجة الجيش وأنها إنتهت بهزيمته ولم تكن بهدف رفع مستوى معيشة الشعب ، وأن تركيز شئون المصالح فى يد الوالى أدى إلى سوء إدارتها وأنه إستأثر وأسرته بعائد هذه الإصلاحات ، ويعبر عن ذلك أحد الباحثين بقوله « فلا شك أن نظام الحكم كان مطلقاً جمع فيه الوالى سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء بين يديه فلم يكن هناك برلمان منتخب يقوم بمهمة التشريع إذ كانت القوانين والتشريعات تصدر بإرادة الوالى المنفردة .. ومهما تكن قيمة الإصلاحات السياسية والادارية التى قام بها محمد على فانها لا تغفر له المظالم التى أوقعها على أفراد الشعب المصرى ولا يمكن أن تبرر نظام الحكم المطلق الذى أقامه أو إخماده لروح المقاومة الشعبية وإذلال الأفراد والإستعلاء على المصريين ومحاباة الأتراك »(١). ومثل هذا التقييم يعبر عن تهوين من حجم « النقلة » الموضوعية التى حققها محمد على فى الهيكل الإجتماعى المصرى وفى العلاقات الإقتصادية والإنتاجية . لقد أقام محمد على مؤسسات الدولة الحديثة وترك تأثيراً واضحاً فى شكل الحياة الإقتصادية والإجتماعية فيها .

فنى مجال الزراعة أقيمت الترع وأنشئت السدود والقناطر ، وتم تحويل أراضى الدلتا من نظام رى الحياض إلى نظام الرى الدائم وتم إدخال محاصيل تجارية جديدة كالقطن ، وفى مجال الصناعة أدخل نظام المصنع الحديث الأمر الذى أضعف نظام الطوائف ، وأقيم عدد كبير من الصناعات وبالذات تلك اللازمة للجيش وكانت هذه بمثابة الأساس لقاعدة صناعية ضخمة (٢) .

---

(١) د. ثروت بدوى : ثورة ٢٣ يوليو ص ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ .

(٢) من أهم المراجع باللغة العربية أنظر عبدالرحمن الرافعى : عصر محمد على (القاهرة ، ١٩٥١) ، د. أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على (القاهرة ، ١٩٥٢) ، د. على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى عهد محمد على (القاهرة ، ١٩٥٢) ، د. محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على (القاهرة ، ١٩٤٨) ، هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مستهل القرن التاسع عشر . ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى (القاهرة ، ١٩٦٧)

وفى مجال التعليم فتح محمد على العديد من المدارس العسكرية وكذا مدارس الطب والمهندسخانة ، كما أرسل أول بعثة دراسية إلى إيطاليا فى ١٨١٢ وتبعها العديد من البعثات إلى فرنسا وإنجلتره ، وأفتتحت مدرسة الترجمة لنقل أمهات الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية (١) .

وتركت هـذه التطورات بصماتها على هيكل المجتمع وشكل حياته ، فالإصلاحات التعليمية أدت فى الأجل القصير إلى تكوين نواة لجماعة مصرية متعلمة تعليما حديثاً وقادرة على إستخدام الآلات والمناهج المتطورة، ولكن النتيجة الأكثر أهمية التى برزت فى الأجل الطويل كانت هي إدخال أنماط علمانية للتعليم أدت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى وضع الأساس لحركة إحياء ثقافية وتكوين نخبة سياسية مصرية (٢).

ووفرت الإصلاحات الزراعية والإحتكارات الصناعية رأس المال اللازم لتطوير الزراعة المصرية من إقتصاد الإكتفاء إلى إقتصاد رأسمالى يقوم على زراعة القطن الأمر الذى أدى إلى تغيير هيكل الزراعة المصرية وإيجاد رابطة إقتصادية أقوى بين مصر وأوربا (٣) .

وكان من شأن القضاء على سطوة المماليك وإعادة توزيع الأرض على الأقارب وكبار الضباط والموظفين وبعض الأوربيين المقربين من محمد على وضع الأساس لطبقة جديدة من كبار الملاك الزراعيين فى عهدى سعيد وإسماعيل فيما بعد (٤).

---

(١) J. Heyworth-Dunne, Introduction to the History of Education in Modern Egypt (London, 1968), pp. 164-287.

(٢) I. Abu Lughod, The Transformation of the Egyptian Elite: Prelude to the Urabi Revolt, The Middle East Journal, vol. XXIII. no 3 (summer, 1967), pp. 325-344.

(٣) هناك ما يشير إلى أن الفلاحين قد دفعوا ثمناً غاليا لهذه التجربة وفى أعمال السخرة لذلك حدثت سلسلة من الانتفاضات الفلاحية فى أعوام ١٨٢٣ ، ١٨٢٤ ، ١٨٢٦ ، ١٨٢٨

(٤) G. Bear, Studies in the Social History of Egypt (Chicago, 1969), pp. 62-70.

أضف إلى ذلك ضرورة فهم الإهتمام بالجيش فى إطاره التاريخى فهناك إتفاق بين دارسى تاريخ عملية التحديث فى مجتمعات القرن التاسع عشر على أن هذه العملية عادة ما بدأت فى أعقاب هزيمة عسكرية وأن التغير بدأ أولا بالجيش ليمتد بعد ذلك إلى بقية المؤسسات ، فقد كان ينظر للجيش على أنه أداة الإنتماء إلى العصر الحديث وأن أحد معايير تقدم الدولة هو إمتلاكها لجيش حديث .

وهكذا فمن الصحيح أن معظم إنجازات محمد على الصناعية والتعليمية نبعت من إهتمامه بالجيش وأنتهى العديد منها بعد هزيمته العسكرية ، لكن مصر لم تعد إلى ما كانت عليه قبل محمد على فقد نتج عن هذه الإصلاحات تخلخل النظام القديم وبدء عملية تغير إجتماعي وتعبئة إجتماعية شملت قطاعات عريضة من المجتمع وأدت إلى مزيد من الاتصال بالعالم الحديث ومعرفة النخبة المتعلمة فى مصر بما كان يجرى فى البلاد المتقدمة ، ولعل ذلك يفسر وصف كارل ماركس لمصر فى عهد محمد على بأنها « العنصر الحيوى الوحيد » فى الامبراطورية العثمانية (١) .

وفى مجال تقييم أهداف محمد على نستبعد الرأى القائل بانه كان يريد إحياء مجد مصر السابق ، كما نستبعد إحتمال رغبته فى إقامة دولة عربية مستقلة عن الامبراطورية العثمانية ، ونرجح رأى الأستاذ صبحى وحيده الذى يذهب فيه إلى أن محمد على كان عثمانى النزعة فقد نشأ فى إطار الامبراطورية العثمانية التى إحتلت فى عقول وأفئدة مريديها موقع القداسة ، ورأى أنها تتدهور بإستمرار ، وأن إنقاذها يحتاج إلى زعيم قوى يعيد لها أمجادها ويواجه أطماع الدول الأوربية فيها (٢) .

وفى إطار ما تقدم يمكن القول أن محمد على أقام نظاماً فردياً تركزت

V. Lutsky, Modern History of the Arab Countries (Moscow, 1969), p. 62. (١)

(٢) صبحى وحيده : فى أصول المسألة المصرية (القاهرة ، ١٩٥٠) ص١٣٤ ، ١٥٧

فيه السلطة السياسية فى شخص الوالى ، وأنه أستخدم هذه السلطة من أجل تطوير وتحديث النظام الاقتصادى والاجتماعى المصرى حتى أنه يعد وبحق كما أسماه دودويل « مؤسس مصر الحديثة » .

وأستمر شكل نظام الحكم الذى تركه محمد على بدون تغييرات أساسية حتى عهد إسماعيل الذى عمل من خلال الرشوة والمال على تغيير وضع الوالى ونجح فى إستصدار عدد من الفرمانات العثمانية ، فتبعاً لفرمان ١٨٦٦ جعل الحكم لأكبر أبنائه بدلا من أن يكون لأكبر أفراد أسرة محمد على كما كان يقضى بذلك فرمان ١٨٤١ . وفى ١٨٦٧ صدر فرمان بمنحه لقب خديوى وأعطاه حرية التصرف فى الشئون المالية والإدارية ، ثم فرمان ١٨٧٣ الذى أكد مكاسب خديوى مصر إزاء السلطنة العثمانية فخول لـه سن القوانين والأنظمة الداخلية وحق عقـد المعـاهدات والقروض والاتفاقيات الجمركية دون الرجوع إلى الباب العالى لذلك سمى بالفرمان « الجامع » لأنه منح الكثير من الحقوق .

وإذا كان محمد على هو مؤسس مصر الحديثة فقد شهد عصر إسماعيل بداية المؤسسات السياسية الحديثة فتكون أول مجلس نيابى وكذا أول نظارة (وزارة) ، وفى نهاية هذه الفترة صدرت اللائحة الأساسية لعام ١٨٨٢ التى تعد نقطة تحول هامة فى التطور النيابى البرلمانى فى مصر كما وقعت أحداث الثورة العرابية التى لم تكن مجرد حركة جيش وإنما تحركت القوات المسلحة فيها بمساندة شعبية واسعة وأشتركت فيها وفود من الأقاليم جاءت لنصرة عرابى . وكانت الثورة فى التحليل الأخير تعبيراً عن ظروف المجتمع ، وترجع أسبابها إلى عوامل أصيلة مثل سوء الأحوال الاقتصادية وإزدياد التغلغل الاقتصادى والسياسى الأجنبى فى مصر ، والنهضة الثقافية والتعليمية ونشوء نخبة سياسية مصرية . ويجدر فى هذا الإطار التأكيد على الطبيعة الاجتماعية للجيش المصرى والذى وصفته إحدى الباحثات بانه Les Fellahs en uniforme فقد كان الجيش مجالا للعديد من العناصر الشعبية المتعلمة فتشير الإحصاءات إلى أن ٦٣٪ من

خريجى المدارس الحكومية فى الفترة ما بين ١٨٦٥ — ١٨٧٥ قد ألحقوا بالجيش بينما عين ١٩٪ منهم فى وظائف مدنية [١] ، لذلك استطاعت حركة الجيش أن تجتذب إليها القوى الشعبية من مثقفين وفلاحين وأرباب حرف ورجال شرطة الأمر الذى جعل القنصل الفرنسى العام فى مصر يصف القوى المحركة للثورة المصرية بأنها أكثر طبقات المجتمع جهلا وضعة (٢) .

لقد كانت الحركة العرابية من منظور تطور الوعى الوطنى المصرى خطوة هامة فقد مثلت « تحريراً للعنصر المصرى الوطنى من الطبقة المستغلة وهى أجنبية الأصل والنشأة واللغة والعادات والمشاعر والتصرفات » (٣) . وفى الحقيقة أنه يمكن النظر إلى هذه الحركة من زاويتين : فهى من ناحية ثورة وطنية ضد النفوذ الأجنبى وضد العناصر الأجنبية المشاركة فى حكم مصر ، وهى من ناحية أخرى ثورة دستورية للحد من سلطة الحاكم غير المقيدة وللمطالبة بالدستور (٤) .

وبضرب الإسكندرية ، ودخول القوات الإنجليزية القاهرة ، بدأت مصر مرحلة جديدة من تطور نظامها السياسى طرحت آثارها فى مختلف مجالات الحياة . وإن كان أكثر ما يهمنا فى هذا المجال أنه من تلك اللحظة أرتبط هدفا

---

(١) د. أحمد القشيرى : الأصول الاجتماعية والجذور الفكرية للتجمعات السياسية فى مصر قبل الثورة . من أبحاث المعهد العالى للدراسات الاشتراكية (١٩٦٦) ص ٣ — ٥

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر الديمقراطى ، مجلة الهلال ، مجلد ٧٣ ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٦٥) ص ٩ . ١٠

(٣) أنيس صايغ : تطور المفهوم القومى عند العرب (بيروت ، ١٩٦١) ص ٨٣—٨٤

(٤) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : لماذا أخفقت الثورة العرابية ، مجلة الهلال ، مجلد ٧٩ ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٧١) ص٥٦ — ٦١ ، وكذلك عبد العظيم رمضان : الثورة العرابية . الفكر والصراعات الاجتماعية فى الثورة الوطنية ، الطليعة ، السنة السابعة ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٧١) ص ٧٤ — ٧٥ .

الاستقلال والدستور، وارتبطت الحركة الدستورية بالحركة الاستقلالية(٤). فى إطار الاستقلال الذاتى الذى تمتعت به مصر من قبل كان الكفاح الوطنى يدور أساساً حول محور الدستور والصراع من أجل التضييق من نطاق السلطة الفردية للحاكم وانتزاع حقوق الرقابة الشعبية على تصرفاته وإقرار سلطة البرلمان ونواب الشعب ، ولكن بمجىء الاحتلال أضيف هدف الاستقلال وارتبط فى مخطط الحركة الوطنية وفى مخيلة وأذهان المواطنين كل من الاستقلال والدستور ، والحرية الخارجية بالحرية الداخلية ، وجلاء الانجليز بإقرار الدستور والبرلمان فى الداخل .

(٤) جذور هذا الارتباط تعود إلى حركة عرابى فالحركة الوطنية خلال هذه الفترة ربطت بين الدستور والحد من النفوذ الأجنبى ولكن تبلور ذلك بشكل واضح وصريح بوجود الاحتلال الانجليزى وهيمنته المباشرة على البلاد .

المبحث الثـــانى

نشأة السلطة التشريعية (البرلمان)

لم ينشىء محمد على أى تنظيمات نيابية أوتشريعية بالمعنى الحقيقى ولا يمكن أن تجد فى نظام حكمه تنظيما يسمح بشكل حقيقى من المشاركة السياسية . أقرب ما نجده فى هذا المجال هو مجلس المشورة الذى أنشأه عام ١٨٢٩ من كبار موظفى الحكومة والعلماء وأعيان البلاد (١٥٦ عضواً ٩٩ منتخباً من كبار الأعيان والباقى بالتعيين) للاسترشاد برأيهم فى المسائل الإدارية والتعليم والأشغال العمومية وما يقترحه الأعضاء من موضوعات . كما كان للمجلس حق مساءلة موظفى الدولة ومشايخ البلاد عن الرشوة والإختلاس والنظر فى الشكايات التى تقدم إليه وكان المجلس يدعى للانعقاد مرة كل سنة ويرأس إجتماعاته ابراهيم باشا وفى عام ١٨٣٧ حل محمد على هذا المجلس وأقام بدله لجنة المشورة ، ولكن لا يمكن إعتبار أى من اللجنة أو المجلس نواة لنظام نيابى (١) .

أما البداية الحقيقية لنظام نيابى محدود حسب إتفاق جمهرة المؤرخين والبحاث فتتمثل فى إنشاء مجلس شورى النواب فى فترة حـــكم الخديوى إسماعيل فى ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦ والذى تحدد نظامه بموجب لائحتين : اللائحة الأساسية واللائحة النظامية . ويبدو أن هدف إسماعيل من وراء إنشاء هذا المجلس كان هو تحقيق المزيد من السيطرة على كبار الأعيان الذى تكون منهم المجلس وكسب تأييدهم السياسى ودعمهم المالى له ، وتحسين صورة عهده أمام المحافل الأوربية والبنوك التى كان يقترض منها (٢) .

---

(١) عبد المنجى رجب : المثل الديمقراطى والنظام الانتخابى فى مصر (القاهرة ، ١٩٥٣) ص ١٥١ ، عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على (القاهرة ، ١٩٥١) ٦٠٨ .

(٢) بالنسبة لتطورات الهيئات النيابية من أهم المراجع د. عبد العزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية فى مصر ١٨٦٦ — ١٨٨٢ (القاهرة ، ١٩٦٤) ، فاروق يوسف : تطور نظام الحكم النيابى فى مصر من الاحتلال حتى الحماية ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية التجارة — جامعة القاهرة ، ١٩٦٣ .

وتألف المجلس من ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ٣ أعوام ، ويكون الإنتخاب حسب تعداد السكان فى كل منطقة ، وتتمثل الهيئة الناخبة فى مشايخ البلاد وعمدها فى المديريات ، والأعيان فى القاهرة والإسكندرية ودمياط ولم يكن يمثل هذه المدن الثلاث الكبرى سوى ستة أعضاء . وهكذا سيطرت عناصر من كبار ملاك الأرض على المجلس ولم يكن للصناع أو التجار أو المتعلمين وجود يذكر فيه (١).

ويشترط فى النائب أن يكون مصرياً من المتصفين بالرشد والكمال ، لا يقل عمره عن ٢٥ سنة ، ولا تكون قد صدرت ضده أحكام جنائية أوطرد من وظائف الحكومة أو حكم عليه بالإفلاس وألا يكون من الفقراء المحتاجين ، أو من موظفى الحكومة والعسكريين ، كما وضع شرط معرفة القراءة والكتابة ، على أن يطبق بالنسبة للناخبين بعد ٣٠ سنة مراعاة لظروف إنتشار الأمية فى البلاد . ويتمتع أعضاء المجلس بالحصانة الجنائية أثناء دورة انعقاده إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل ، وينعقد المجلس دورته لمدة شهرين كل سنة من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير ، ويكون إختيار رئيس ووكيل المجلس من حق الخديوى .

أما إختصاص المجلس فيتحدد تبعاً للبند الأول من اللائحة فى « المداولة فى المنافع الداخلية والتصورات التى ترى الحكومة أنها من خصائص المجلس» بمعنى أن المجلس لا يناقش سوى المسائل التى تعرضها الحكومة عليه . كذلك فإن سلطة المجلس إستشارية وليست قطعية بالنسبة للامور التى تعرض عليه ومن ثم فان ما يصدر عنه هو بمثابة توصيات ليست ملزمة للخديوى وإنما ترفع له وهو يمتلك سلطة إصدار القرار .

ويمكن تحديد أهم سمات المجلس فى ثلاث :

---

(١) بالنسبة لأول مجلس نيابى أنظر د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : من تراثنا الديمقراطى مجلة الهلال ، السنة ٧٣ ، عدد ٦ (يونيو ١٩٦٥) ص ٨٥ — ٨٨ .كذلك د.طعيمة الجرف : مرجع سابق ص ٢٣٧ — ٢٣٩ .

١ — ضيق نطاق الهيئة الناخبة فهى لم تشمل كل المواطنين وإنما اكتسبت طابعاً طبقياً واضحاً .

٢ — ضيق إختصاص المجلس وإقتصاره على مناقشة المسائل التى تقوم الحكومة بعرضها عليه دون أن يكون من حقه تحديد جدول أعماله بنفسه

٣ — الطابع الاستشارى للمجلس فلم تكن قراراته قطعية وكان موعد إنعقاد المجلس مشروطاً برغبة الخديوى، وإذا كانت اللائحة قد حددت مواعيد الإنعقاد من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير فلم يكن ذلك ملزماً للخديوى ولم يحدث أن دعى المجلس مرة واحدة فى موعده .

لذلك لا يجوز إعتبار مجلس شورى النواب هيئة نيابية ديمقراطية بالمعنى السليم ولكن لا يمكن إغفال أنه أوجد نوعاً من التشاور فى البناء السياسى كما أنه فتح الطريق للصراع من أجل المزيد من تضييق سلطة الحاكم ومشاركة المجلس له كما حدث بالفعل وعلى نطاق واسع فى دورة عام ١٨٧٩ . وتكفى مقارنة سريعة بين دورتى ١٨٦٩ و ١٨٧٩ لتبيان مدى التطور الذى حدث فى المجلس، ففى رد المجلس على افتتاح دورة ١٨٦٩ ورد أن « الشرف كل الشرف ما حزنا والفخر كل الفخر ما حظينا . . بتكرار إفتتاح هذا المجلس فى ظل الساحة الخديوية المؤسسة على موجبات رفاهية الأهالى »(١) . ويذكر أحمد شفيق فى مذكراته كيف أنه عندما طلب من النواب تقسيم أنفسهم إلى ثلاث مجموعات : المؤيدون للحكومة يجلسون إلى اليمين والمعارضون لها يجلسون إلى الشمال أما المعتدلون فيجلسون فى الوسط ، جلس الجميع على الجانب الأيمن صائحاً بعضهم كيف يمكن أن نعارض الحكومة (٢) .

---

(١) رفاعى : مرجع سابق ص ٢٦ .

(٢) مذكراتى فى نصف قرن (القاهرة ، ١٩٣٤) الجزء الثانى ص ٢٩ .

ولنقارن ذلك بما تضمنه رد المجلس فى يناير ١٨٧٩ « نحن نواب الأمة المصرية ووكلاءها المدافعون عن حقوقها الطالبين لمصلحتها التى هى فى نفس الوقت مصلحة الحكومة » ووصف المجلس بأنه « أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف » (١) .

ونتيجة للظروف الإقتصادية والإجتماعية المتدهورة ، وتأثر البعض بالتطور الدستورى فى الدولة العلية وإصدار دستور مدحت باشا عام ١٨٧٦ تصاعدت الحركة الوطنية الدستورية . فمن الناحية الإقتصادية كانت مصر تبدو كأنها تغوص أكثر وأكثر فى ديونها وتبدو عاماً بعد عام أقل قدرة على الوفاء بأقساط هذه الديون ، وفى أبريل ١٨٧٦ توقفت الحكومة عن سداد الأقساط ، وفى مايو تم إنشاء صندوق الدين . ومن الناحية السياسية كان النفوذ الأجنبى يتغلغل فى قطاعات متزايدة من المجتمع ويحتل دوراً أكبر فى عملية صنع القرار السياسى بما يتضمنه ذلك من شل لإرادة الحاكم وتقليل لسلطاته وذلك لحساب الأجانب ونفوذهم وما يترتب على ذلك من إستفزاز للمشاعر الوطنية المصرية . ومن الناحية الاجتماعية كانت الإصلاحات التعليمية لمحمد على قد بدأت فى طرح آثارها الطويلة الأجل من حيث ظهور نخبة ثقافية قادرة على التعبير عن مطالب المجتمع ، ودعم من تلك الحركة الفكرية عوامل أخرى مثل إنتشار الصحافة السياسية وحركة الترجمة وأفكار الشيخ جمال الدين الأفغانى الذي أقام لفترة فى مصر وأستقطب حوله عدداً من قادة الفكر والرأى والسياسة فى المجتمع كان من بينهم بعض أعضاء المجلس مثل عبدالسلام المويلحى (٢) .

---

(١) د. رفاعى: مرجع سابق ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سابق ص ٨٨ .

(٢) سوف نتعرض تفصيلا لبعض هذه العوامل عند تحليل أسباب ظهور الأحزاب السياسية .

ومن ثم فقد شهدت الفترة التى بدأت منذ عام ١٨٧٦ تصاعداً للحركة الوطنية الدستورية التى تمثلت فى مطالبة النواب بإستبعاد العناصر الأجنبية من النظارة ، وجعل النظارة مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، وتوسيع إختصاصات المجلس بما يجعله أكثر قدرة على ممارسة مسئولياته وأكثر تعبيراً عن الممارسة الديمقراطية وبالذات فى المسائل المالية .

فى الدورة غير العادية التى عقدت بطنطا فى ١٨٧٦ بخصوص ضريبة المقابلة ظهرت روح المعارضة وطلب النواب إيضاحات بخصوص الحالة المالية ، وفى ١٨٧٩ نشبت أزمة بين المجلس وناظر المالية الانجليزى نتيجة رفض الوزير إستدعاء المجلس له مما دفع ٤٩ من الأعضاء إلى تقديم مذكرة يحتجون فيها على تجاهل مجلس النظار لقرارات المجلس وعلى موقف ناظر المالية منه . وعندما حاولت النظارة حل المجلس أرسل الأعضاء خطاباً للخديوى ورد فيه « إنهم (أى النواب) لم يشتغلوا لغاية الآن إلا بأمور جزئية وأنهم لم يسنوا لأنفسهم قانوناً جديداً ليكون المجلس آلة قوية فى الإصلاح » . بل لقد طلب أحد الأعضاء خلال إحدى المناقشات نقل مقر المجلس من القلعة إلى قلب القاهرة حتى يزداد التجاوب بين المجلس والشعب (٢) .

وعكس ذلك التطور الحاصل فى المجتمع إزدياد الشعور بالكراهية للنظارة التى تضم عضوين أجنبيين والتى حاربت مجلس شورى النواب ، فعقدت العديد من الاجتماعات السياسية ، وحدثت حركة الضباط ضد نظارة نوبار باشا فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ التى أدت إلى سقوطها وتولى الأمير توفيق النظارة لمدة شهر حاولت إنجلترا وفرنسا فيه من خلال رياض باشا ناظر الداخلية حل المجلس ، فأستصدرت النظارة من الخديوى مرسوماً

---

(٢) حول نشاط المجلس ومعارضته أنظر د. رفاعى : مرجع سابق ص ٤٩ — ٧٩
أنظر ايضا فاروق يوسف : مرجع سابق ص ٤٦ .

بحل المجلس بحجة أن مدة نيابته قد أنتهت ، وقام رياض باشا بإبلاغ ذلك للمجلس فى ٢٧ مارس ١٨٧٩ ، ولكن أعضاء المجلس فى إجتماع تاريخى مشهود رفضوا مرسوم الحل وصمموا على الاستمرار فى مباشرة عملهم ومراقبة أعمال الحكومة .

وأدت هذه الواقعة إلى إزدياد الشعور بالكراهية والمرارة إزاء التدخل الأجنبى ، وتبلور ذلك فى لائحة وطنية فى أبريل ١٨٧٩ وقع عليها ممثلون من كل القوى السياسية كالضباط وأعضاء مجلس شورى النواب وكبار الملاك والأعيان والعلماء وتحددت فيها المطالب الشعبية فى :

١ — الوصول إلى تسوية مالية تكفل للبلاد الوفاء بديونها على أساس أن إيرادات الحكومة تكفى بالمصروفات بما فى ذلك أقساط الديون العامة .

٢ — تأليف نظارة مصرية خالصة .

٣ — إقامة نظام دستورى يقوم على مسئولية النظارة أمام مجلس شورى النواب .

وقبل الخديوى إسماعيل هذه المطالب ، بل ويرى البعض مثل لاندو أنه كان وراء إصدار اللائحة حتى يتخلص من الناظرين الأجنبيين (١) الذين إحتجا على قبوله لها ، وكلف محمد شريف باشا فى ٧ أبريل ١٨٧٩ بتأليف نظارة مصرية تكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب .

ويثور السؤال حول أسباب قبول الخديوى للائحة ، وبدون الوصول إلى رأى لاندو فقد كان موقف السراى طبيعياً مع إزدياد التناقض بينها وبين النفوذ الأجنبى الذى سلبها سلطاتها الإستبدادية التى كانت تتمتع بها ،

(١) J. Landau, Parliaments & Parties in Egypt (New York, 1954), p. 93.

وهكذا حدث تعارض بين « الأتوقراطية الخديوية » والنفوذ الأجنبي ترتب عليه محاولة الخديوى أن يبدو بمظهر الحريص على المطالب الوطنية والدستورية بقبوله باللائحة .

ووافقت النظاره على إستمرار إنعقاد المجلس ، وفى أول إجتماع له بتاريخ ١٧ مايو ١٨٧٩ تقدم شريف باشا بمشروع اللائحة الأساسية التى تعد أول مشروع دستور نيابى برلمانى فى مصر ، وفى ٢ يوليو قدم إلى المجلس مشروع اللائحة الإنتخابية .

وحسب مشروع اللائحة الأساسية فقد كان للمجلس الذى تكون من ١٢٠ عضواً سلطة البرلمانات الحديثة مثل حق إقرار الميزانية والقوانين وإعتبار النظارة مسئولة أمامه ، وحق النواب فى توجيه الأسئلة والإستجوابات إلى النظار ، كما أعطى المجلس حق إنتخاب رئيسه ووكيله وحق الحكم فى صحة إنتخاب نوابه دون تدخل أى جهة أخرى .

أما النائب فهو يمثل الأمة بأسرها وليس دائرته الإنتخابية فقط وبالتالى فان مهمته هى رعاية مصالح الأمة ، ومنع الجمع بين النيابة والنظارة ، والنائب حر فى إبداء رأيه ويتمتع بالحصانة البرلمانية .

وأعطت اللائحة للخديوى الحق فى حل المجلس والدعوة إلى إنتخابات جديدة فى حالة الخلاف بين المجلس والنظارة ورفض الأخيرة الإستقالة .

ولكن هذا التطور سرعان ما أوقف نتيجة للتدخل الأوربى ، وإصدار السلطان فرمانا بخلع الخديوى إسماعيل وتنصيب الأمير توفيق بدلا منه فى ٢٠ يونيو ١٨٧٩ ، وقام الخديوى الجديد بفض مجلس شورى النواب وعطل الحياة النيابية ما يزيد على عامين من ٦ يوليو ١٨٧٩ إلى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ .

لقد اتسم توفيق بعدم إيمانه بالنظام الدستورى من ناحية ، وبوقوعه تحت طائلة النفوذ الإنجليزى من ناحية أخرى ، لذلك فمع أنه عهد إلى محمد شريف

باشا بتأليف النظارة فى ٣ يوليو ١٨٧٩ إلا أن الأخير سرعان ما استقال فى ١٧ أغسطس من نفس العام نتيجة رفض الخديوى التصديق على اللائحة الأساسية التى وصفها بانها ليست أكثر من ديكور مسرحى (١)، وتولى الخديوى رئاسة النظارة لمدة شهر مخالفاً بذلك النظام الذى قرره مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ والقاضى بإنشاء مجلس النظار كهيئة مستقلة عن الخديوى ، ثم عهد بها بعد ذلك إلى مصطفى رياض باشا .

وفى إطار سوء الأحوال المالية وإرهاق الشعب بالضرائب الفادحة وإزدياد التدخل الأجنبى ، وتصاعد التذمر الشعبى والحركة الوطنية الدستورية توجه أحمد عرابى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ على رأس عدد من وحدات الجيش والمواطنين يعرض على الخديوى مطالب الأمة وهى إسقاط وزارة رياض وإقامة حكومة دستورية وتشكيل مجلس شورى النواب وزيادة عدد الجيش وفقاً للفرمانات السلطانية .

ورضخ الخديوى فعهد إلى محمد شريف باشا بتأليف نظارته الثالثة فى سبتمبر ١٨٨١ والتى قبلها شريف باشا على مضض خوفاً من نفوذ العسكريين وإحتمال تدخلهم فى شئون الحكم ، ثم دعا لإنتخاب أعضاء مجلس شورى النواب تبعاً لأحكام اللائحة الأساسية لعام ١٨٦٦ وليس تبعاً للائحة ١٨٧٩ الأكثر ديمقراطية ، وتمت الإنتخابات فى نوفمبر ١٨٨١ وبدأت الدورة الأولى للمجلس فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ولكن سرعان ما نشب خلاف بين النظارة والمجلس حول حق المجلس فى إقرار الميزانية فقد اعترض المراقبان الإنجليزى والفرنسى فى مذكرة قدماها إلى شريف باشا فى ٢٦ يناير ١٨٨٢ على مطالبة مجلس النواب بحق تقرير الميزانية حتى ولو كان هذا الحق مقصوراً على المصالح التى لم تخصص إيراداتها للدين العام فقد كان ذلك فى نظرهما من شانه أن يضر بالضمانات المقررة للدائنين ، وكان شريف باشا على إستعداد لمسايرة هذا الرأى تحاشياً لصدام مع إنجلتره وفرنسا ، وانتهى الأمر بإستقالة النظارة

---

(١) د. يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية (القاهرة ، ١٩٧٥) ص ٧٩

وأعقبتها نظارة محمود سامى البارودى فى فبراير ١٨٨٢ التى أيدت حق المجلس فى إقرار الميزانية .

وفى ٧ فبراير ١٨٨٢ صدرت اللائحة الأساسية الجديدة لمجلس النواب ثم قانون الإنتخاب فى ٢٥ مارس . وأقامت اللائحة نظام الحكم على قاعدة النظام النيابى البرلمانى الذى يقوم على أساس الفصل المرن بين السلطات ويرى البعض فى مجال تقييم هذه اللائحة أنها تعد « أول دستور نقل البلاد من الحكم المطلق إلى الحكم الديمقراطى النيابى البرلمانى الذى يمارس فيه البرلمان سلطات التشريع ومحاسبة الوزراء عن أعمالهم فهو يقوم على أساس وجود برلمان منتخب من الشعب تكون له سلطة التشريع بالإشتراك مع الخديوى الذى له حق التصديق » (١).

وإن كنا نختلف بعض الشئ مع هذا التقييم ، فمع أن هذه اللائحة تعد أكثر التنظيمات الدستورية ديمقراطية فى التاريخ المصرى حتى دستور ١٩٢٣ فقد أعطت للخديوى سلطات لا يمكن تبريرها فى إطار « حكم ديمقراطى برلمانى »

أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلس النواب الذى يضم ١٢٥ عضواً منهم إثنا عشر نائباً عن محافظات السودان ومديرياته بطريقة الإنتخاب على درجتين فينتخب مندوب عن كل ١٠٠ ناخب ثم يقوم المندوبون بإنتخاب النواب ، والإنتخاب حق لكل مصرى بلغ من العمر ٢١ سنة ويدفع ضريبة قدرها ٥٠٠ قرشاً ، ويعفى من النصاب المالى العلماء ورجال الدين والمدرسون والأطباء والموظفون والصيادلة والمهندسون والمحامون .

ويشترط فى النائب أن يعرف القراءة والكتابة وألا يقل عمره عن ٢٦ سنة والنائب هو وكيل عن عموم أهالى القطر وليس عن الجهة التى إنتخبته ، وله مطلق الحرية فى إبداء الرأى وله حصانة برلمانية ، وللنواب حق توجيه الأسئلة والإستجوابات إلى النظار .

---

(١) د. ثروت بدوى : ثورة ٢٣ يوليو ص ١٢٣

ومن سلطة المجلس حق إقتراح القوانين وإقرارها ، ومناقشة الميزانية والتصديق عليها فيما عدا بعض الإستثناءات المتعلقة بالدين العمومى والإلتزامات المترتبة على لائحة التصفية والمعاهدات والجزية التى تدفع للاستانة . ولا يجوز فرض ضرائب جديدة إلا بمقتضى قانون يقره المجلس ، كما أعطى للمجلس حق تعديل اللائحة وتفسير بنودها بالإتفاق مع مجلس النظار .

أما السلطة التنفيذية فتتكون من مجلس النظار والخديوى ، والنظارة مسئولة أمام المجلس بشكل تضامنى على أن يكون كل ناظر مسئولا عن الإجراءات المتعلقة بنظارته ، وهكذا تصبح النظارة مسئولة فردياً وجماعياً .

وفى هذا النظام أعطى للخديوى حق حل مجلس شورى النواب فى حالة الخلاف بين النظارة والمجلس ورفض النظارة الإستقالة ، ونصت اللائحة على عدم جواز حل المجلس لنفس السبب مرتين ، كما يقوم الخديوى بإختيار رئيس المجلس من بين ثلاثة يختارهم المجلس (بينما يقوم المجلس بانتخاب وكيل الرئيس) كذلك فقد كان للخديوى حق الإعتراض على القوانين من خلال مشاركته لمجلس شورى النواب للوظيفة التشريعية ، فتذكر المادة ٢٥ « ولا يكون المشروع قانوناً . . ما لم يتل فى مجلس النواب ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية » (١).

وهكذا يمكن تحديد أهم سمات هذا النظام فى ثلاث :

١ ــ الفصل المرن بين السلطات بمعنى الموازنة بين حق السلطة التنفيذية فى حل مجلس شورى النواب مقابل حق توجيه السؤال ومسئولية النظارة فردياً وجماعياً أمام المجلس .

٢ ــ نظام الإنتخاب على درجتين وهو مقيد بالنصاب المالى .

---

(١) د. مصطفى أبو زيد فهمى : مرجع سابق ص ٣١ .

٣ - يعطى النظام للخديوى دوراً فى كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية فهو يملك ويحكم .

وكما ذكرنا فقد أقر المجلس قانون الإنتخاب فى ٢٥ مارس ، وأنفضت دورته فى اليوم التالى ، وتصاعدت الأزمة بين وزارة البارودى من ناحية والعناصر الأجنبية والخديوى من ناحية أخرى ، وتتابعت الأحداث لتنتهى بالإحتلال الإنجليزى وفقدان مصر لمقومات إستقلالها .

وفى ظل الإحتلال (١) كلف اللورد دوفرين فى نهاية عام ١٨٨٢ بدراسة أحوال مصر وإقتراح نظام الحكم الأفضل بالنسبة لظروفها ، وجاء فى تقريره الذى تجاهل فيه الكفاح المصرى من أجل الدستور والتقييد من سلطة الحاكم أن نظم الحكم تؤسس عادة على قاعدتى الإستقلال الذاتى والحكم الدستورى . أما الأول فلا تستطيع مصر الحصول عليه فى الأجل القصير ؛ أما الثانى فيمكن إدخاله تدريجياً ذلك « أن النظام الدستورى لا يستقر فى أرض إلا إذا نما فيها ببطء وتدرج مع الزمن وخصوصاً فى بلد كمصر ليس فيه أثر للحرية الدستورية ، فان الإستبداد لا يمت بذور الحرية وحسب ، بل يجعل من الأرض التى يحل بها غير صالحة للانبات ، وكل أمة قضت زمناً مديداً فى الرق والعبودية تطلب بالطبع أن يسود عليها من كان ذا يد قوية ولا ترغب فى إدارة لا تستعمل القسوة ولا الغلظة » (٢).

وعلى أساس هذا التقرير أقامت سلطة الإحتلال نظاماً للحكم يضمن مصالحها وأغراضها ، فصدر القانون النظامى فى أول مايو ١٨٨٣ الذى يعد نكسة فى التطور الدستورى لمصر وللانجازات الدستورية التى تحققت من قبل وتتحدد أهم معالم هذا النظام فى :

---

(١) انظر فى ذلك المرجع السابق ص ٣٣ - ٥٤ ، د. محسن خليل : مرجع سابق ص ٩٠ - ١٠٠ ، د. طعيمة الجرف : مرجع سابق ص ٢٥٠ - ٢٦٢ .

(٢) د. مصطفى أبو زيد فهمى : مرجع سابق ص ٣٣ - ٣٤ .

١ — عدم الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ومنع الإختصاص التشريعى عن المجالس النيابية وجعلها مجرد هيئات إستشارية بحيث أصبح نظام الحكم فعلا نظاماً مطلقاً خاصة وإذا أخذنا فى الإعتبار أنه من الناحية الواقعية فان السلطة تركزت فى يد المعتمد البريطانى .

٢ — تعدد المجالس وهى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ولا يمكن القول بان ذلك يعد أخذاً بنظام المجلسين . فهذا يفترض إختلاف طريقة تكوين كل مجلس بينما كان الوضع تبعاً للقانون النظامى لعام ١٨٨٣ أن مجلس شورى القوانين يدخل بكامل هيئته فى تكوين المجلس الآخر ، كما أن رئيس الأول هو رئيس الثانى .

٣ — أخذ النظام بطريقة الأنتخاب على درجتين وأحياناً على ثلاث ، كما مزج بين التعيين والأنتخاب (١).

وحسب هذا النظام تكونت الهيئة التشريعية من مجلسين :

(أ) مجلس شورى القوانين.

الذى نصت عليه المادة ٣١ من القانون فحددت أنه يتكون من ٣٠ عضواً تقوم الحكومة بتعيين ١٤ عضواً منهم(٢)، كما تعين من بينهم رئيس وأحد وكيلى المجلس ، ويكون الأعضاء المعينين دائمين لمدى الحياة ولا يجوز عزلهم إلا بأمر من الخديوى بناء على توصية من مجلس النظار . أما الأعضاء الآخرون وعددهم ستة عشر عضواً ، فتنتخبهم مجالس المديريات

---

(١) المرجع السابق ص ٣٤–٣٦ ، د. إبراهيم شلبى : مرجع سابق ص ١٦٢ — ١٦٣ .

(٢) برر دموفرين أتباع قاعدة التعيين على أساس أنه « يتحقق به وجود أعضاء فى المجلس ممن يمتازوا بإختيارهم وسابق أفعالهم وسمو مكانتهم فى المقام الأجتماعى حتى أنهم أستحقوا ثقة أميرهم بهم فضلا عن ثقة مشاهير الأقباط وثقة المسيحيين الذين ربما تعذر عليهم إستمالة المسلمين إلى أنتخابهم » . أنظر فاروق يوسف : مرجع سابق ص ٥٦ . هذا النص يبين التفكير الأستعمارى فى أستخدام النزعات الطائفية وهو ماتجسدفيما بعد فى القانون النظامى لعام ١٩١٣ .

والمدن ويقوم هؤلاء بإنتخاب الوكيل الثانى المجلس من بينهم ومدة نيابتهم ست سنوات ، ويجتمع المجلس مرة كل شهرين وجلساته ليست علنية .

من حيث الاختصاصات لم يكن للمجلس سلطة قطعية وإنما كان بمثابة هيئة إستشارية فيما يعرض عليه من القوانين واللوائح ، بمعنى أن رأيه لم يكن ملزماً للحكومة التى يمكن أن لا تأخذ به ولكن فى هذه الحالة عليها أن تعلم المجلس بالأسباب التى دعتها إلى عدم الأخذ برأيه دون أن يكون للمجلس حق مناقشة هذه الأسباب تبعاً للمادة ١٨ من القانون . كما خرج عن إختصاص المجلس بحث المسائل المالية المتعلقة بقانون التصفية أو بمعاهدات دولية .

وأعطت المادة ٢٨ المجلس حق طلب إيضاحات من النظار عن الموضوعات التى تدخل فى إختصاصه ، كما كان له تبعاً للمادة ١٩ الحق فى طلب مشروعات قوانين تتعلق بالإدارة العمومية من الحكومة .

(ب) الجمعية العمومية

وتضم ثلاثة وثمانين عضواً . تتكون من أعضاء مجلس النظار وأعضاء مجلس شورى القوانين ، ومن ستة وأربعين عضواً ينتخبون على درجتين من المحافظات والمديريات . مدة النيابة ست سنوات قابلة للتجديد ، ويشترط فى عضو الجمعية العمومية أن يكون عمره ثلاثين سنة على الأقل ، ويعرف القراءة والكتابة ، ويدفع عوائد أو مالا مقرراً على عقار أو أطيان قدره عشرون جنيها سنوياً لمدة لا تقل عن خمسة أعوام فى موطنه الانتخابى ، وأن يكون إسمه مدرجاً فى كشوف الأنتخابات خلال نفس هذه المدة ، ويرأس إجتماعات الجمعية رئيس مجلس شورى القوانين ، وتنعقد مرة كل سنتين على الأقل بأمر من الخديوى الذى يملك حق حلها والدعوة إلى إنتخابات جديدة فى خلال ستة شهور .

من حيث الأختصاصات كانت الجمعية هيئة إستشارية إلا فيما يتعلق بتقرير الضرائب والرسوم حيث نصت المادة ٣٤ أنه « لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات فى القطر المصرى إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك وإقرارها عليه » .

وكما هو الحال بالنسبة لمجلس شورى القوانين فإن الحكومة ليست ملزمة بأراء وتوصيات الجمعية العمومية ولكن عليها إخطار الجمعية بأسباب عدم الأخذ برأيها دون أن يكون للجمعية حق مناقشة هذه الأسباب .

وأعطى القانون للجمعية الحق فى إبداء الرأى فى سائر الموضوعات المتعلقة بالأمور المالية والأدارية والثروة العمومية .

كما أقام القانون النظامى مجالس للمديريات للبحث فى المسائل المحلية وكان عدد أعضاء هذه المجالس يتراوح بين ثلاثة وثمانية أعضاء يرأسهم مدير المديرية ، ومدة العضوية ست سنوات ، وأراء المجالس إستشارية فى الأمور المحلية كشق الطرق وحفر القنوات وإقامة الأسواق ، ولا يبدو أن هذه المجالس كان لها أهمية من الناحية الدستورية إلا فيما يتعلق بأن أعضاء مجالس شورى القوانين كانوا ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديريات وفيما عدا ذلك هناك أتفاق على أن الصفة الغالبة على هذه المجالس كانت إدارية وليست تشريعية (١).

ومع أن مجلس شورى القوانين دار أساساً فى إطار سلطة الأحتلال ففى خلال فترة الشقاق بين الخديوى والإنجليز (١٨٩٢–١٩٠٧) إستخدم الخديوى مؤيديه من أعضاء المجلس . لذلك فى ديسمبر ١٨٩٢ (٢) مثلا رفض مجلس شورى القوانين مناقشة مشروع ميزانية ١٨٩٣ لأنها قدمت إلى المجلس فى وقت متأخر ، وعند مناقشة ميزانية ١٨٩٤ تضمن تقرير اللجنة التى قامت بدراستها أن « من أكبر الأسباب التى ألقت بالامة فى هذا الضيق هو ثقل الضرائب والرسوم التى تأخذها الحكومة من الأهالى وأن الحكومة تبذل للاجانب مرتبات باهظة لا نسبة بينها وبين مرتبات المستخدمين الوطنيين » وتحفظ المجلس على المصروفات الضخمة التى قررتها الحكومة لقوات الإحتلال

---

(١) د. مصطفى أبو زيد فهمى : مرجع سابق ص ٣٧ .

(٢) حول هذه التفاصيل أنظر ، فاروق يوسف : مرجع سابق ص ١٠٢ — ١١٢ ، ١٣٨ — ١٤٢ .

فى مصر ، وتكررت ملاحظات مماثلة عند مناقشة ميزانية ١٨٩٥ ، وفى سنة ١٨٩٦ إعترض المجلس على عدم إستشارته فى صرف مبلغ نصف مليون جنيه على حملة دنقلة وطالب برصد مبالغ إضافية للتعليم ، وعند مناقشة ميزانية ١٨٩٧ إعترضت لجنة الميزانية على مصاريف جيش الإحتلال .

وخمدت المعارضة خلال فترة ١٩٠٤–١٩٠٦ نتيجة الإتفاق الودى بين إنجلتره وفرنسا وإنصياع الخديوى عباس حلمى للانجليز إنصياعا كاملا ، ولكن سرعان ما عادت مرة أخرى مع أحداث دنشواى وإستقالة نظارة مصطفى فهمى وإستقالة كرومر وصعود الحركة الوطنية على يد مصطفى كامل وتكوين الحزب الوطنى . فبالنسبة لحادثة دنشواى على سبيل المثال لم يعترض المجلس على الأحكام التى صدرت ضد الفلاحين ، ولكن بعد إثارة مصطفى كامل لهذا الموضوع وهياج الرأى العام ، ناقش المجلس الموضوع وأوصى بعدد من التوصيات تضمنت الإفراج عن معتقلى دنشواى ، وإقامة حكومة وبرلمان دستوريين ، ووقف إمتيازات الشركات الأجنبية ، وضرورة تعيين المصريين فى المناصب العليا فى الحكومة ، وأن تكون اللغة العربية هى اللغة الرسمية الوحيدة فى مصر ، وفى عام ١٩١٠ رفض المجلس تمديد إمتياز شركة قناة السويس الأمر الذى دفع رئيس النظار بطرس غالى إلى دعوة الجمعية العمومية للانعقاد على أمل تأييدها للمشروع ولكنها رفضته أيضاً باجماع الأصوات فيما عدا العضو المعين مرقص سميكة . وعند مناقشة مشروع ميزانية ١٩٠٩ إعترض المجلس على الإنفاق فى السودان دون رقابة وتكرر ذلك عند مناقشة مشروع ميزانية ١٩١٠ .

كما تصاعدت مطالبة الأعضاء بتوسيع إختصاصات المجلس والجمعية ، ففى ١٩٠٤ تقدم الشيخ على يوسف إلى الجمعية العمومية بإقتراح إنشاء مجلس نيابى ، وفى ١٩٠٧ تقدم الشيخ مرة أخرى يطلب إلتماس إنشاء مجلس نيابى لمصر مع توسيع إختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين

والجمعيه العمومية إلى أن يتم وضع النظام المطلوب ، وفى نفس العام جمع الحزب الوطنى آلاف العرائض للمطالبة بحكم نيابى وأرسلت إلى رئيس الديوان الخديوى ، وفى ١٩٠٨ سافر وفد إلى إنجلتره ليعرض المطالب النيابية المصرية وفى فبراير من نفس العام وافقت الجمعية على قرار بضرورة دعوتها سنوياً فى موعد ثابت وعلى حق الأعضاء فى إستعجال إجابات النظار على الأسئلة العامة (١) .

من ناحية التكوين الإجتماعى لأعضاء المجلس والجمعية كان الأعضاء — كما كان الوضع منذ مجلس ١٨٦٦ — من طبقة كبار الملاك الزراعيين ؛ وإن كانت فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت تشهد تغيراً فى تكوين الطبقة وازدياد العناصر المصرية أو المستمصرة على حساب العناصر العثمانية غير المصرية .

ونتيجة لتصاعد الحركة الوطنية المصرية ، ورغبة سلطات الإحتلال فى إقامة نظام جديد يسمح بتمثيل متوسطى ملاك الأراضى الزراعية على إعتبار أن المعارضة قد تركزت فى كبار الملاك ومثقفيهم (٢) ، تم إلغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وصدر قانون نظامى جديد فى أول يوليو ١٩١٣ . وأنشئت الجمعية التشريعية التى لم تختلف كثيراً عن التنظيمات السابقة من حيث مقوماتها وأسسها وطبيعتها الإستشارية « ولم تكن الجمعية التشريعية تملك أدنى مظاهر سلطة التشريع أو الرقابة أو السيادة مما تتمتع به المجالس النيابية فى النظم الديمقراطية ؛ فهى لا تملك إختصاصات نهائية فى التشريع فضلا عن أن الوزارة وإن كانت مسئولة فهى لم تكن مسئولة أمام الجمعية التشريعية »(٣) .

وكانت الجمعية تتكون من ٨٣ عضواً تعين الحكومة منهم سبعة عشر لتمثيل الأقليات والمصالح ويكون من بينهم الرئيس وأحد الوكيلين وهكذا

---

(١) المرجع السابق ص ٥٩ — ٦٢ .

(٢) د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الأحتلال البريطانى (القاهرة ، ١٩٧٠) ص ١٨٦ .

(٣) د. طعيمة الجرف : مرجع سابق ص ٢٥٨ .

أدخل القانون تمثيل الطوائف التى قصد بها تمثيل الأقليات الدينية والمصالح الإقتصادية والطائفية كالبدو والتجار والأطباء والمهندسين والهيئات المحلية والتعليمية مما يكرس الفروق الدينية والإجتماعية .

وينتخب بقية الأعضاء — على درجتين — ومن بينهم يكون الوكيل الثانى على أن يكون إنتخابهم لمدة ست سنوات ، ويجدد ثلث الأعضاء — المعينين والمنتخبين — كل سنتين . وللخديوى الحق فى حل الجمعية بناء على توصية من مجلس النظار على أن تجرى إنتخابات جديدة فى خلال ثلاثة شهور ، كما إستمر شرط النصاب المالى بالنسبة لشروط العضوية .

من حيث الإختصاصات كان للجمعية الرأى القطعى فى المسائل المتعلقة بإقرار الضرائب والرسوم ، ولا يجوز إصدار قانون أو لائحة عمومية دون أخذ رأى الجمعية سلفاً ، وللحكومة أن لا تأخذ برأى الجمعية على أن تبلغها بالأسباب ، وللأعضاء حق توجيه الأسئلة إلى النظار بشرط موافقة رئيس الجمعية على نص السؤال وللنظار حق رفض الإجابة إذا رأوا أن المصلحة العامة تستدعى ذلك ، وفى حالة الإجابة لا تكون إجاباتهم محلا للمناقشة ولكن يجوز لأعضاء الجمعية بموافقة الرئيس توجيه أسئلة تكميلية بهدف المزيد من الإستيضاح .

وعقدت الجمعية التشريعية دورتها الأولى فى ٢٢ يناير ١٩١٤ ، وأنتخب سعد زغلول وكيلا لها واستمرت الدورة حتى ١٧ يونيو ١٩١٤ ، وتتابعت الأحداث بإعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر نتيجة نشوب الحرب العالمية الأولى ثم إعلان الحماية على مصر فى ديسمبر من نفس العام ، وخلع الخديوى عباس حلمى وعين الأمير حسين كامل سلطاناً على مصر ، وصدر أكثر من قرار بتأجيل موعد إنعقاد الدورة الثانية من الجمعية حتى دورة أكتوبر ١٩١٥ الذى نص على تأجيل إجتماعها إلى أجل غير مسمى . وبوفاة السلطان حسين كامل فى أكتوبر ١٩١٧ تولى العرش الأمير أحمد فؤاد فى نفس الشهر وبانتهاء الحرب قامت الثورة المصرية فى مارس ١٩١٩ التى أسفرت فى نهاية الأمر

عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعلنت فيه الحكومة البريطانية أنها قررت بمصادقة البرلمان « أن تنهى الحماية التى أعلنت على مصر فى ديسمبر ١٩١٤ وان تعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة » وذلك فى إطار التحفظات الأربعة (تأمين المواصلات البريطانية ؛ والدفاع عن مصر ضد أى إعتداء خارجى ، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات ، والسودان) وتنفيذاً لأحكام التصريح كلف السلطان فؤاد فى أول مارس ١٩٢٢ عبد الخالق ثروت بتأليف الوزارة وفى ١٥ مارس أعلن إستقلال مصر ونصب نفسه ملكاً عليها ، وطلب من الوزارة إعداد مشروع الدستور ، وفى ١٩ أبريل صدر أول دستور لمصر المستقلة المعروف عادة بدستور ١٩٢٣ .

المبحث الثالث

نشأة الســلطة التنفيذية (الوزارة)

تعتبر كلمة حكومة من الكلمات الحديثة فى الاستعمال السياسى باللغة العربية ، فى الترجمة غير المنشورة لكتاب الأمير لمكيافيللى فى بداية القرن التاسع عشر استخدمت كلمتا سيادة وأميرية ، كما استخدم الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى تعبير المملكة كترجمة لكلمة government ، وفى نهاية القرن التاسع عشر أكتسبت الكلمة المفهوم الحديث وهو مجموعة الأفراد الذين يمارسون السلطة التنفيذية وبدأ التمييز الواضح بين الدولة والحكومة(١) .

من الناحية الواقعية نشأت السلطة التنفيذية(٢) بمعناها الحديث فى مصر كجزء من عملية إعادة التنظيم الإدارى والتغير الاجتماعى التى قام بها محمد على والتى تضمنت :

(أ) إدخال أساليب الادارة الحديثة .

(ب) التوسع فى وظائف الدولة وسلطاتها التنظيمية فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم . فقد أدى توسع دور الدولة والوظائف التى تقوم بها إلى بروز مؤسسات جديدة تتولى هذه المهام وتحقق الأهداف السياسية والاجتماعية لمحمد على ، وهكذا يمكن الربط بين بدايات بروز المؤسسات

---

(١) د. جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على (القاهرة ، ١٩٥١) ص ٢١٦ .

(٢) الكتاب الرئيسى بخصوص هذا الموضوع هو تاريخ الوزارات المصرية تأليف د. يونان لبيب رزق السابق الإشارة إليه .

الوزارية وعملية التغير وبناء الدولة الحديثة فى عهد محمد على والنظر إلى إعادة التنظيم الادارى والسياسى كأحد جوانب هذه العملية .

ويرجع أصل السلطة التنفيذية أو الوزارة إلى مجموعة الدواوين التى أنشأها محمد على ، وعدل فى تكوينها عدة مرات ، وكانت تتكون أساساً من مجموعة من الموظفين والتى لم تشكل وزارة بالمعنى الحديث للكلمة .وفى البداية أنشأ محمد على الديوان العالى والذى سمى أحيانا بالديوان الخديوى أو ديوان الوالى أو ديوان المعاونة ومقره القلعة ، وتكون من عدد من كبار الموظفين ورأسه نائب الوالى ليقوم بالتداول فى شئون الحكم قبل التنفيذ . كما أوجد الوالى لكل مجال من مجالات الحكم ديوانا مثل ديوان الجهادية ، وديوان البحرية ، وديوان الأشغال ، وديوان المدارس ، وديوان التجارة ، وكانت بمثابة فروع وأقسام من الديوان العالى (١) .

وفى عام ١٨٣٤ أنشىء المجلس العالى ويتكون من نظار الدواوين وعدد من كبار الموظفين ،وإثنين من العلماء يختارهم شيخ الجامع الأزهر ،وإثنين من التجار يختارهم كبير تجار العاصمة ، وإثنين من ذوى المعرفة بالحسابات كما يضم إثنين من الأعيان عن كل مديرية ومدة عضوية المجلس سنة . وفى الأمر الخاص بتأسيس المجلس وطريقة مناقشاته وحسن معاملة أعضائه أكد محمد على ضرورة إستماع رئيس المجلس إلى الآراء المختلفة وألا يتحدث قبل الأعضاء حتى لا يتأثروا برأيه وأن تكون المناقشة جادة وفى إطار حر .

وفى عام ١٨٣٧ أصدر القانون الأساسى أو السياستنامة الذى إتسم بالاسهاب والتفصيل وتحدثت مقدمته عن إختلاف القوانين والنظم السياسية فى الممالك الأوروبية بإختلاف طبيعة الشعوب ودرجة تقبلها وأنه « لما كان معلوما أن قانون المملكة الواحدة لا يوافق المملكة الأخرى كان بالطبع من المستحيل أن يؤخذ أى قانون من قوانين تلك الممالك فيوضع بنصه وفصه

(١) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ٦٠٦ ومابعدها .

(٢) خليل صبحى : مرجع سابق ، جزء خامس ص ٣ .

موضع الاجراء فى هذه البلاد » ، ووصل إلى أن النظام الأمثل لمصر يتطلب تركيز السلطات فى يد الحاكم حيث « أن حسن تصريف الشئون المصلحية لايكون ظاهراً رائعاً على يد الهيئات والجماعات » وأن تكون « جميع المصالح المتعلقة بالأمور الداخلية مرجعها إلى ديوان واحد »(١) وحدد القانون الأساسى إختصاصات الحكم فى سبعة دواوين عرفت بإسم دواوين العموم هى الديوان الخديوى (الداخلية) ، وديوان كافة الايرادات ، وديوان الجهادية ، وديوان البحر ، وديوان المدارس ، وديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية ،وديوان الفاوريقات (الصناعات) . وفى يناير ١٨٤٧ استكمل البناء الحكومى فأنشئت ثلاثة مجالس أخرى هى المجلس الخصوصى لبحث شئون الحكم العامة وسن اللوائح ، والمجلس العمومى بديوان المالية ، ومجلس الاسكندرية للنظر فى أمور المدينة .

وفى مجال تقييم عمل هذه الدواوين يمكن القول أنها كانت أجهزة فنية معاونة أو هيئات حكومية لتسيير دولاب العمل ، ذات صفة استشارية ، ولم يكن لها سلطة إتخاذ القرار التى تركزت فى يد الوالى .

وأستمر هذا الوضع أساساً فى الفترة التى تلت محمد على بإستثناء بعض التعديلات التنظيمية . فقام عباس باشا باعادة تكوين المجلس الخصوصى ، كما أعاد سعيد باشا تنظيم الدواوين فى أربعة فقط وهى الداخلية والمالية

---

(١) أنظر النص الكامل للقانون فى المرجع السابق ص ٤٠ — ٧٥ .

هناك من يعتبر السياستنامة بمثابة دستور أو أنه « أول دستور عرفته البلاد » . مثل د.ثروت بدوى : مرجع سابق ص ٨١ ، د. مصطفى أبو زيد فهمى : مرجع سابق ص ١٤ ، د. إبراهيم شلبى : مرجع سابق ص ٢٩ . ولكننا نخالف هذا الرأى ونعتبر القانون تنظيما للهيئة التنفيذية ولا يمكن إعتباره دستورا بالمعنى الدقيق فانه لم يتعرض للعلاقة بين الحاكم والمحكوم أو السلطة التشريعية وحقوق المواطنين وواجباتهم إلى غير ذلك من موضوعات مما تتضمنها الدساتير عادة ويؤكد ذلك د.شلبى فيذكر « أن هذا التنظيم الجديد لم يكن الا أداة فنية لتسيير العمل الحكومى أكثر من أن يكون توزيعاً قانونياً للسلطات . . . هذه الدواوين كانت أشبه بمجالس فنية لا بداء الرأى فى الأمور الداخله فى إختصاصها . . . هى مجرد تشكيل إدارى يهدف إلى تسيير أمور الدولة » ص ٤٢ — ٤٣ .

والجهادية والخارجية ، وفى فترة حكم اسماعيل كان نظار الدواوين يجتمعون فى المجلس الخصوصى للنظر فى شئون الحكم العامة برئاسة الخديوى .

وبالنظر إلى تطور الدواوين من إصدار قانون السياستنامة عام ١٨٣٧ إلى تكوين أول نظارة مسئولة عام ١٨٧٨ يمكن ملاحظة ما يلى [١] :

١ — بدء التغير فى الاسم من الدواوين إلى النظارات ورافق ذلك تحول مديرو عموم الدواوين إلى نظار .

٢ — التغير فى عدد الدواوين وأسمائها فبعض الدواوين قد إختفت نتيجة الظروف السياسية التى لحقت بمصر بعد عام ١٨٤٠ مثل ديوان البحر وديوان الفاوريقات . كما تغيرت أسماء بعض الدواوين فالديوان الخديوى أصبح نظارة الداخلية ، وديوان المدارس أصبح نظارة المعارف ، وديوان الأمور الأفرنكية تحول إلى نظارة الخارجية . كما نشأت نظارات جديدة كالحقانية والأشغال .

٣ — وارتبط بذلك تغير فى الوظائف والاختصاصات المنوط بها إلى هذه النظارات .

ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية فى عهد إسماعيل ، وإستمرار الضغط الأوربى لضمان الإنتظام فى سداد الديون ، أوصت لجنة التحقيق العليا ، وهى لجنة أوربية شكلت فى يناير ١٨٧٨ لبحث أسباب العجز فى الإيرادات وإقتراح أوجه العلاج ، بتغيير نظام الحكم وبضرورة نزول الخديوى عن سلطته المطلقة ، وكان مبعث هذا الإقتراح رغبة إنجلترا فى زيادة قبضتها وسيطرتها على مصر .

وبالفعل تكونت أول « نظارة » برئاسة نوبار باشا فى عام ١٨٧٨ من نظارات الخارجية ، والحقانية ، والداخلية ، والجهادية ، والأوقاف ،

---

(١) د. يونان لبيب رزق : مرجع سابق ص ١١ .

والمعارف العمومية ، والأشغال العمومية ، والمالية . ووجه الخديوى إليه أمراً بانشاء مجلس النظار ورد فيه « بمعنى انى أروم القيام من الآن فصاعداً بالإستعانة بمجلس النظار والمشاركة معه . . . ويجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الأمور الملحة المتعلقة بالقطر ويرجح رأى أغلبية أعضائه . . . وبتصديق عليه أقرر الرأى الذى تكون عليه الأغلبية . . أعمال كل ناظر تجرى فى الأمور الذى تكون من خصائصه لا غير . . . ينعقد مجلس النظار تحت رئاستكم لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم ... وجعلت مسئولية الحكم عليكم » .

وهنا تبدو المفارقة التاريخية فى أن إنشاء نظام الوزارة فى مصر لم يكن إنتصاراً أو دعماً للحركة الدستورية أو الوطنية بل تكريساً للنفوذ الأجنبى ، بعبارة أخرى فانه إذا كان هذا التطور قد حد من الحكم الفردى للخديوى ، فهو قد فعل ذلك لمصلحة القوى الأجنبية التى إنتقلت لها السلطة من خلال نظارة نوبار التى ضمت إثنين من الأجانب ، أو بالأحرى « لمصلحة الإنجليز الذين إنتقلت إليهم السلطة عن طريق السير ويلسون وزير المالية » (١).

وقد قام الوضع الجديد على الأسس التالية :

١ — الفصل بين رئاسة النظارة ورئاسة الدولة التى تمثلت فى الخديوى ، ووجود هيئة نظارة مستقلة وهى مجلس النظار ، ولا يجوز للخديوى رئاسة جلساته .

٢ — مشاركة مجلس النظار للخديوى فى السلطة التنفيذية .

٣ — إقرار مبدأ المسئولية الجماعية لمجلس النظار الذى تتخذ قراراته بالأغلبية ويكون مسئولا أمام الخديوى وليس أمام مجلس شورى النواب .

وإزاء إزدياد حجم المعارضة لنظارة نوبار فى خارج وداخل مجلس شورى النواب ، وقيام مظاهرة الضباط فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، أستعفته

---

(١) د. السيد صبرى : مرجع سابق ص ٢٧٠ .

النظارة فى ٢٣ فبراير ، وظلت البلاد بلا نظارة لمدة أسبوعين تقريباً أعقبها تكليف الأمير محمد توفيق باشا بتشكيل النظارة كحل مؤقت، وأعطى فيها للناظرين الأوربيين حق عدم قبول رأى الأغلبية أى أصبح لهما فى الواقع حق الفيتو على قرارات مجلس النظار الأمر الذى أثار الحركة الوطنية ودفع الخديوى إسماعيل إلى إقالة نظارة الأمير توفيق وتكليف محمد شريف باشا بتشكيل النظارة فى ٥ أبريل ١٨٧٩ التى تكونت من خمسة أعضاء كلهم من المصريين ، ولكن سرعان ما خلع الخديوى إسماعيل فى ٢٦ يونيو وعين توفيق بدلا منه وانتهت مدة نظارة شريف باشا الأولى .

وكلف الخديوى الجديد شريف باشا بتشكيل النظارة وقام شريف باشا بإستكمال أسس الحياة النيابية التى كان قد بدأ فى وضعها خلال نظارته الأولى، ولكن الخديوى رفض التصديق على مشروع لائحة مجلس شورى النواب ومشروع لائحة الإنتخاب اللذين أعدهما الأمر الذى أدى إلى إستقالة النظارة فى ١٨ أغسطس ،وألف الخديوى نفسه النظارة وكان ذلك نقضاً صارخاً لمبدأ الفصل بين مجلس النظار والخديوى فصدر فى ١٨ أغسطس ١٨٧٩ « الأمر الكريم الخاص بإلغاء مجلس النظار وإبطاله ومسئولية كل ناظر أمام مجلس رئاسة الخديوى » (١) . ولكنه عدل عن هذا الإتجاه وكلف مصطفى رياض باشا فى سبتمبر ١٨٧٩ واحتفظ لنفسه بحق حضور جلسات المجلس ورئاسته عند الإقتضاء وحقه فى دعوة مجلس النظار إلى الإنعقاد. وتبدو أهمية هذا الإجراء كما تذكر الدراسة الأساسية عن الموضوع فى أنه أنهى الإنفصال بين القصر والنظارة ، وأنه كان بمثابة القاعدة التى تتشكل على أساسها كل النظارات والوزارات فى مصر حتى إلغاء النظام الملكى فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ (٢).

وبتصاعد التذمر الشعبى والضغوط العرابية كلف شريف باشا بتأليف النظارة للمرة الثالثة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، والتى أستقالت نتيجة الخلاف مع

---

(١) النص الكامل فى د. يونان لبيب رزق : مرجع سابق ص ٧٩ — ٨٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٨٣ .

مجلس شورى النواب كما تعرضنا لذلك من قبل ، وتبعتها نظارة محمود سامى باشا البارودى فى ٤ فبراير ١٨٨٢ ، التى استقالت بدورها بعد ثلاثة شهور بسبب ظروف التدخل الأجنبى ومطالبة كل من إنجلتره وفرنسا بإستقالة النظارة ، والشرخ الذى أصاب الحركة الوطنية بتصدع التحالف بين العسكريين والمدنيين من كبار الملاك ، وكانت آخر نظارة قبل الإحتلال هى نظارة إسماعيل راغب باشا التى شكلت فى ١٧ يونيو والتى إستمر أحمد عرابى فيها ناظراً للجهادية والبحرية ،وبوقوف الخديوى والنظارة فى صف الإحتلال ضد الثورة وطرد عرابى من النظارة فى ٢٠ يوليو وتحميله مسئولية أعمال المقاومة والثورة التى حدثت بدأت مرحلة جديدة من تطور السلطة التنفيذية فى مصر وهى النظارة فى عهد الإحتلال .

فى عهد الإحتلال بدأ التميز — بتعبير أحمد لطفى السيد — بين السلطة الشرعية — الخديوى — وهى تلك التى تمتلك الحق الشرعى فى حكم البلاد دون أن يكون لها سلطان حقيقى فى تسيير الأمور ، والسلطة الفعلية — الإحتلال الإنجليزى — وهى التى كانت تحكم بالفعل بمقتضى ما لديها من قوة دون أن يكون لها حق أو سند شرعى فى الحكم . ووقعت النظارة بين هاتين السلطتين التى سعت كل منهما للسيطرة عليها ومحاولة إستخدامها لصالحها وبرزت أنماط عديدة من التفاعلات والعلاقات بين الخديوى والنظارة والإحتلال سوف نتعرض لها فى ثنايا التطور التاريخى ، وإن كان يجب التنويه بأن ذلك كله قد تم فى إطار الهيمنة الإنجليزية وقدرة سلطة الإحتلال فى التحليل الأخير على فرض إرادتها ومصالحها .

واستمر مجلس النظار من الناحية النظرية مسئولا أمام الخديوى ولكن السلطة الفعلية إنتقلت إلى يد الإحتلال الممثلة فى المعتمد البريطانى والمستشارين الإنجليز الذين عينوا فى النظارات المختلفة بحيث لم يكن من الممكن للنظارة أن تتخذ قراراً هاماً دون موافقة سلطة الإحتلال ، وإذا كان لأعضائها رأى آخر كان عليها أن تستقيل ، بل لقد أصبح الخديوى يمارس سلطته فى تعيين وعزل النظار بعد موافقة سلطة الإحتلال .

وإلى جانب مجلس النظار أنشئ مجلس شورى الحكومة تبعاً للقانون النظامى لعام ١٨٨٣ والذى صدر قانونه الخاص فى ٢٢ سبتمبر ١٨٨٣ وتكون من خمسة أعضاء يعينون لمدة خمسة أعوام قابلة للتجديد ، ومن المستشار القضائى ووكلاء النظارات ورؤساء أقلام قضايا الحكومة وتكون رئاسته لرئيس مجلس النظار . وكان الهدف من هذا المجلس هو تخفيف العبء على مجلس النظار وانقسم إلى مجموعتين الأولى لتحضير وإعداد القوانين واللوائح ، والثانية لإبداء الرأى فى المسائل التى يطرحها النظار . وقد ألغى هذا المجلس عام ١٨٨٤ قبل مرور سنة على إنشائه وحلت محله اللجنة الإستشارية التشريعية التى صدر بشأنها الأمر العالى بتاريخ ٢٠ أبريل ١٨٨٤ .

تكونت أول نظارة فى ظل الإحتلال تحت رئاسة شريف باشا (أغسطس ١٨٨٢ — يناير ١٨٨٤) وكانت هى النظارة التى تلقت التبليغ الإنجليزى الشهير ومؤداه أن على النظارة والمديرين المصريين ضرورة إتباع نصائح ممثلى حكومة جلالة الملكة أو التخلى عن مناصبهم ، حتى قدمت النظارة إستقالتها نتيجة الخلاف مع الإنجليز حول موضوع إخلاء السودان ، وخلفتها نظارة نوبار باشا التى إستمرت حتى يونيو ١٨٨٨ ، والتى حاولت الحد من سريان النفوذ الإنجليزى فى مناحى الحكم المختلفة ، وحلت محلها نظارة مصطفى رياض باشا الثانية التى توسع النفوذ الإنجليزى فى عهدها ايما توسع وتمثل ذلك فى إسناد المناصب الكبرى فى الحكومة إلى الإنجليز ، وفى مايو ١٨٩١ إستقال رياض باشا نتيجة تخطى المستشارين الإنجليز له ، وخلفته نظارة مصطفى فهمى باشا (مايو١٨٩١ — يناير ١٨٩٢) فقبلت حق مستشار الحقانية الإنجليزى فى حضور جلسات مجلس النظار بما ترتب على ذلك من إضعاف لمركز ناظر الحقانية واستمرت هذه النظارة فى عهد الخديوى عباس حلمى الثانى الذى تولى منصبه فى ١٨٩٢ .

وقام الخديوى الجديد بمحاولة لإثبات وجوده كقوة مستقلة عن سلطة لإحتلال وذلك بممارسة بعض إختصاصاته القانونية والتقرب من الحركة

الوطنية المصرية ، ولكن المحاولة باءت بالفشل وتمثل ذلك فى واقعتين :

(أ) بخصوص حق الخديوى فى إختيار رئيس النظار حاول عباس حلمى ممارسة هذا الحق فأقال نظارة مصطفى فهمى باشا وعين حسين فخرى باشا فى ١٥ يناير ١٨٩٣ دون إستشارة اللورد كرومر الأمر الذى أثار إستياء إنجلترا وردها بأن على الخديوى الإنصياع لنصائح المعتمد البريطانى، وأن « الحكومة البريطانية تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير النظار وأنه فى الوقت الحاضر لا تبدو أى ضرورة للتغيير لذلك لا تستطيع الحكومة البريطانية أن توافق على تعيين فخرى باشا (١) » . وبالفعل تمت إستقالة فخرى باشا ولحفظ ماء وجه الخديوى وكحل وسط عين مصطفى رياض باشا رئيساً للنظار .

(ب) عندما أبدى الخديوى بعض الملاحظات حول سوء تدريب الجيش المصرى أثناء رحلة له فى يناير ١٨٩٤ تفقد فيها بعض وحداته فى وادى حلفا التى كانت تحت قيادة ضابط إنجليزى ، طلبت إنجلتره ضرورة إقصاء وكيل نظارة الحربية محمد ماهر باشا الذى كان يرافق الخديوى فى الرحلة ، وإعتذار الخديوى عن هذه الملاحظات وتوجيه الشكر إلى اللورد كتشنر والضباط الإنجليز .

ونتج عن ذلك أن تأكد مبدأ أن سلطة إتخاذ القرار تتركز فى يد المعتمد البريطانى وانه لا يمكن للخديوى أو النظارة أن يتخذا قراراً هاماً دون إستشارة سلطة الإحتلال .

وفى عهد نظارة نوبار باشا الثالثة التى بدأت فى ابريل ١٨٩٤ إزداد التدخل الإنجليزى وعين أول مستشار إنجليزى لنظارة الداخلية فى نوفمبر ١٨٩٤ ، ثم خلفته نظارة مصطفى فهمى باشا (نوفمبر ١٨٩٥ — نوفمبر ١٩٠٨) والتى تعد أطول نظارة — ووزارة — فى التاريخ المصرى « فكانت أطول

---

(١) المرجع السابق ص ١٣٧

الوزارات عمرا وأكثرها إذعاناً لرغبات الإنجليز وأشدها ممالأة لهم »(١) .
ومع بداية عهد الوفاق بين الخديوى وسلطة الإحتلال (١٩٠٧—١٩١١) إستقال مصطفى باشا فهمى واختار الخديوى بطرس باشا غالى رئيساً للنظارة فى نوفمبر ١٩٠٨ ، وخلفته نظارة محمد سعيد باشا الأولى (فبراير ١٩١٠ — إبريل ١٩١٤) ثم نظارة حسين رشدي الأولى (أبريل ـ ديسمبر ١٩١٤) .

ومع إعلان الحماية تغير إسم النظارة إلى الوزارة دون أن يترتب على ذلك تغير فى الإختصاص أو السلطات . وألغيت نظارة الخارجية التى كانت تمثل إحد رموز السيادة الخارجية ، وأبلغ المعتمدون الأجانب فى القاهرة بأن إتصالهم بالحكومة المصرية يجب أن يكون من خلال المندوب السامى البريطانى .
كما بدأت فى هذه السنوات بذور تحول الوزارة من الصفة الإدارية إلى الصفة السياسية ومن أمثلة ذلك الدور الذى قام به رشدى باشا رئيس الوزراء وعدلى يكن عضو الوزارة بخصوص وراثة العرش من الأمير كمال الدين ابن السلطان حسين إلى الأمير أحمد فؤاد ، ومطالبة رشدى باشا بإيجاد جنسية مصرية مستقلة .

وكون رشدى باشا وزارته الثانية (ديسمبر ١٩١٤ — أكتوبر ١٩١٧) ثم الثالثة (أكتوبر ١٩١٧ — أبريل ١٩١٩) ، وفى ٢ ديسمبر ١٩١٨ استقال كل من رشدى باشا رئيس الوزراء وعدلى يكن عضو الوزارة إحتجاجاً على تسويف إنجلترا فى نظر أمانى مصر القومية وتجاوبا مع المد الثورى الذى كان قد بدأ يتجمع فى مصر وقتذاك ، وظلت مصر بدون وزارة لمدة أربعة شهور تقريباً .

ونجحت الحركة الوطنية فى منع تشكيل وزارة جديدة رغم تعدد المحاولات من جانب سلطة الإحتلال لذلك وعرضها تشكيل الوزارة على كل من إسماعيل سرى باشا ويوسف باشا وهبه . ولجأت إنجلتره إلى أسلوب العنف فقامت بإعتقال زعماء الوفد فى ٨ مارس ١٩١٩ تصوراً منها أن ذلك سوف يضعف

(١) د. ثروت بدوى : مرجع سابق ص ١٤٦ .

الحركة الوطنية ولكن الأمر إزداد إشتعالا وتصاعدت المظاهرات وأعمال العنف فى أرجاء البلاد مما أدى بسلطات الإحتلال إلى الإفراج عن سعد زغلول وزملائه الثلاثة والتصريح لهم بالسفر « إلى حيث يرغبون » فى ٧ أبريل ، وتشكلت وزارة حسين رشدى الرابعة بعد ذلك بيومين (٩–٢٢ أبريل ١٩١٩) ، ولكن مطالبة حسين رشدى الإنجليز بضرورة إعتبار سعد زغلول ممثلا لمصر أدى إلى التبكير بنهاية وزارته قبل أن تكمل أسبوعين ، وظلت مصر بدون وزارة لمدة شهر حكمت فيها إنجلتره حكما مباشرا فتولى المندوب السامى سلطات مجلس الوزراء وأصدر قراراً فى ٢٨ أبريل بان يقوم كل وكيل وزارة بأداء جميع أعمال الوزير .

واستمر هذا الوضع حتى تكوين وزارة محمد باشا سعيد الثانية (مايو — نوفمبر ١٩١٩) التى تألفت من العناصر الممثلة « للتيار المعتدل » — كما أسماها اللنبى المندوب السامى فوق العادة فى مصر — والتى سعت إلى التعاون مع سلطة الإحتلال ، ولكن الخلاف مع إنجلتره بخصوص إرسال لجنة ملنر والتى رأت الوزارة أنه يعنى المزيد من الإضطرابات وعدم الإستقرار أدى إلى إستقالة الوزارة بعد ستة شهور من تأليفها لتخلفها وزارة يوسف باشا وهبه الأولى (نوفمبر ١٩١٩ — مايو ١٩٢٠) .

وكان المقصود من إختيار يوسف وهبه هو ضرب الوحدة الوطنية المصرية ، وتعرض أعضاء الوزارة لسلسلة من محاولات الإغتيال كان أولها محاولة إغتيال رئيس الوزراء نفسه من طالب قبطى بكلية الطب وهو عريان يوسف سعد فى ١٥ ديسمبر ، وخلفتها وزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى (مايو ١٩٢٠ — مارس ١٩٢١) والتى إتسمت أساساً بصفة إدارية .

وشهدت هذه المرحلة إنتقال الوزارة من الطبيعة الإدارية إلى الطبيعة السياسية ، فالوزارة خلال فترتى الإحتلال والحماية لم يكن لها وجود سياسى أو إرادة سياسية مستقلة ، وإنما إرتبطت دائماً بالخديوى أو سلطة الإحتلال — وفى أغلب الأحيان الثانية — أو بكليهما . ولكن نتيجة لتصاعد الحركة الوطنية

والثورة الشعبية وإعتراف إنجلترة بمبدأ القبول بانهاء الحماية كان لا بد أن تتغير طبيعة الوزارة وذلك لسببين أولها : أن الهدف من الوزارة قد أصبح تولى المفاوضات مع الجانب البريطانى لتحديد شكل العلاقات بين البلدين بعد إنهاء الحماية، وثانيها : أن إختيار أعضاء الوزارة عكس تفضيلا سياسياً لذلك تعتبر وزارة عدلى يكن باشا الأولى (مارس ١٩٢١ — ديسمبر ١٩٢١) أول وزارة سياسية فى تاريخ مصر الحديث، وأول وزارة كان لها برنامج سياسى تضمن « أن الوزارة ستجعل نصب عينها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقة الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى إتفاق لا يجعل محلا للشك فى إستقلال مصر وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق إليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة ، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد باشا إلى الإشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض »(١).

ولكن نتيجة الخلاف بين الوزارة والوفد حول نسبة عدد أعضاء الوفد فى وفد المفاوضات ولمن تكون الرئاسة ، بدأت مفاوضات عدلى — كيرزون دون إشتراك الوفد . ولم تسفر عن شئ فاستقال عدلى يكن مؤدياً بذلك إلى خلق أزمة وزارية جديدة وبقاء مصر بدون وزارة لمدة شهرين تولى فيها المندوب السامى الحكم مباشرة من خلال وكلاء الوزارات كما فعل من قبل، ورفض عبد الخالق ثروت باشا تشكيل الوزارة إلا بعد صدور تصريح بإلغاء الحماية والإعتراف بإستقلال مصر ، الأمر الذى تم فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وترتب عليه تشكيل وزارة ثروت فى أول مارس .

ومن هذا العرض التاريخى لتطور النظارات — والوزارات — يمكن إبداء أربعة ملاحظات أساسية :

أولا — من حيث تكوين الوزارة وشكلها :

ويتضمن ذلك :

(أ) الثبات النسبى لعدد النظار : فاذا كانت أول نظارة قد ضمت ستة

---

(١) د. يونان لبيب رزق : مرجع سابق ص ٢٢٩ .

نظار فان آخر وزارة قبل تصريح ٢٨ فبراير وهى وزارة عدلى يكن الأولى قد ضمت ثمانية نظار :

(ب) حدوث تغيرات فى تنظيم النظارات ودمج بعضها فى بعض ، فى عام ١٩٠٦ فصلت نظارة المعارف العمومية عن نظارة الأشغال وذلك للاهمية المتزايدة للتعليم والدور الذى لعبه طلبة المدارس فى الحركة الوطنية ، وفى عام ١٩١٤ ألغيت نظارة الخارجية مع إعلان الحماية على مصر وفقدان مصر لحقها فى ممارسة العلاقات الخارجية،ولم تعد وزارة الخارجية مرة أخرى إلا بعد تصريح ٢٨ فبراير .

(جـ) تغير التسمية من النظارة إلى الوزارة بعد إعلان الحماية ولم يكن تغيير الاسم مجرد مسألة شكلية ، بل حمل معنى قطع العلاقة مع الدولة العلية فقد كان عدم لجوء مصر إلى تسمية الوزارة راجعا إلى شيوع تسمية « الوزارة العثمانية ولم يكن من المقبول أن يستخدم التابع والمتبوع نفس الاسم » وكما ذكرنا من قبل فان تغيير الاسم لم يتضمن تغيرا فى الاختصاص أو طبيعة العمل .

كذلك تغير إسم بعض النظارات فنظارة الجهادية والبحرية قبل الاحتلال تحولت لتصبح نظارة الحربية والبحرية :

ثانيا : من حيث سلطة إختيار رئيس النظار والنظار :

تركزت هذه السلطة فى يد الانجليز وأجهضت محاولات الخديوى عباس لممارسة أية سلطة مستقلة وإن كان قد سمح له خلال عهد الوفاق (١٩٠٧ — ١٩١١) بقدر من المشاركة ، فنظارة بطرس غالى التى تألفت عام ١٩٠٨ أختيرت بواسطة الخديوى ووافق المعتمد البريطانى على الاختيار ، وكذلك نظارة محمد سعيد باشا التى تكونت فى فبراير ١٩١٠ .

ولم يقتصر التدخل الانجليزى على إختيار النظار ورئيسهم بل شمل أيضاً

عملية صنع القرار الوزارى وذلك عن طريق المستشارين الذين عينوا فى كل الوزارات تدريجيا .

ثالثا : من حيث التكوين الاجتماعى للنظار :

فقد كانوا طبقيا ينتمون أساساً إلى طبقة كبار الملاك والأعيان الزراعيين وأقتصر الاختيار فى البداية على العناصر التركية والشركسية مع السماح بدخول متزايد للعناصر المصرية المقبولة من جانبهم والمتعاونة معهم .

ومهنيا برز دور الحقوقيين بشكل واضح ، فمن بين ٢٧ رئيس نظارة ووزارة بعد الاحتلال كان هناك ١٦(١) من الحقوقيين وضمت نظارة بطرس غالى الأولى ستة أعضاء منهم خمسة حقوقيين .

وطائفيا إستقر فى العرف الوزارى ضرورة تمثيل الأقلية القبطية بوزير على الأقل .

رابعا ــ من حيث طبيعة الوزارة :

لم تكن النظارة فى بدايتها منصبا سياسياً بل اتسمت بالسمة الإدارية فإختيار النظار كان يتم على أساس إدارى ، وبدأت الصفة السياسية تتضح تدريجيا فى السنوات الأخيرة من فترة الحماية . من الحوادث الدالة على ذلك إستقالة كل من وزارتى رشدى باشا ومحمد سعيد باشا لأسباب ذات طابع سياسى ، فالأولى أستقالت لرفض السلطات الانجليزية التصريح لسعد زغلول والوفد المصرى بالسفر إلى الخارج لعرض القضية المصرية ، والثانية استقالت إحتجاجا على قدوم لجنة ملنر إلى مصر رغم تحفظها على ذلك ، وتتضح دلالة هاتين الواقعتين عندما نعرف أنه منذ عام ١٨٨٥ ، أى منذ إستقالة نظارة شريف باشا بسبب موقفها من إخلاء السودان وإصرار انجلترا على ذلك لم تستقل نظارة أخرى بسبب موقف سياسى أو سياسة أصرت على إتباعها . وكانت البداية الحقيقية للوزارة السياسية فى مصر هى وزارة عدلى يكن التى التى كان لها برنامجها السياسى ودخل رئيسها فى مفاوضات عدلى ــ كيرزون عام ١٩٢١ .

---

(١) المرجع السابق ص ١٤ ، ٢١ ــ ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٢٠ .

المبحث الرابع

نشأة الاحزاب السياسية

تعد دراسة الأحزاب من أهم مباحث علم السياسة ، ومبعث ذلك أن وجود التنظيمات الحزبية يعتبر أحد خصائص النظم السياسية الحديثة سواء أتخذت شكل تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد بمعنى أن الجماعات السياسية التي لم تعرف الظاهرة الحزبية غالباً ماتكون فى مرحلة بدائية من مراحل تطورها السياسى .

وترجع نشأة الأحزاب السياسية فى مصر إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، فنى هذه الفترة أستخدمت كلمة الحزب فى معناها الحديث بمعنى تنظيم سياسى إلى جانب إستعمالها التقليدى بمعنى جماعة أو طائفة كما يشير القاموس المحيط ، وهو المعنى الذى يبرز فى الإستخدام القرآنى للكلمة ، كما وردت فى سورة الأحزاب للدلالة على تحالف الكفار ، وعلى وجه التحديد تحالف قريش وغطفانوقريظة والنضير (١) .وتعكس إجابات أحمد عرابى أثناء محاكمته الغموض الذى أحاط بمفهوم الأحزاب وقتذاك وإختلاط المعنى التقليدى بالمعنى الحديث . فعندما سئل عما إذا كان هو رئيس الحزب الوطنى كما تردد فى بعض المنشورات أجاب بأنه من المعروف أن مصر يقطنها عدد من الأجناس وأنه من الطبيعى أن يعتبر كل جنس بمثابة حزب ، وأن أهالى البلاد يمثلون حزباً قائماً بذاته يطلق عليه إسم الفلاحين

(١) «يحسبون الأحزاب لم يذهبوا وأن يأت الأحزاب يودوا لو أنهم بادروا فى الاعراب يسألون عن أبنائكم ولو كانوا فيكم إما قاتلوا إلا قليلا» (الأحزاب ، ١٩).
«وما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله ومازادهم هذا إلا إيمانا وتسليما» (الأحزاب ، ٢١) .

إذلالا لهم ، وعكس عرابى فى هذه الإجابة المعنى التقليدى للحزب بمعنى الطائفة أو الجماعة . كما ذكر عرابى أيضاً أن لكل شعب أحزابه التى تدافع عن حقوقه وحرياته وهذا هو المعنى الحديث للتعبير (١).

أن الأحزاب السياسية فى مجتمع ما لاتنشأ من فراغ بل تعكس فى نشأتها الظروف الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التى تقوم فى ظلها وتترك هذه الظروف بصماتها على شكل الأحزاب وطريقة عملها وتنظيمها . وإذا كان من اللازم والأمر كذلك النظر إلى الظروف الموضوعية التى مهدت لظهور الأحزاب وأستدعت قيامها يكون من الطبيعى أن يرفض الباحث تلك الأراء والتفسيرات الجزئية التى تربط ظهور الأحزاب بواقعة معينة مثل حادثة طابة (٢) أو خطبة كرومر المعروفة فى مايو ١٩٠٧ ، والتى كان من شأنها إستثارة الحس السياسى الوطنى لدى الكثيرين بما أعلن من نية حكومته على الاستمرار فى حكم مصر ، وقد ذكر الشيخ على يوسف فيما بعد أمام الجمعية العمومية لحزب الإصلاح أن هذه الخطبة كانت من أهم أسباب إنشاء الحزب أو حادثة دنشواى (٣)، أو الربط بين قيام الأحزاب ورغبة بعض الأشخاص فى الزعامة (٤) .

ومما لاشك فيه أن رغبة البعض فى الزعامة أو واقعة معينة ربما كانت « السبب المباشر » فى إقامة حزب ما ، ولكن ذلك لايقدم تفسيراً موضوعياً

---

(١) Encyclopedia of Islam. Vol. III, p. 514,

(٢) J. Ahmed, op cit, p. 58

يشار بهذه الحادثة إلى واقعة إحتلال الدولة العثمانية لميناء طابة المصرى على خليج العقبة وما أرتبط بذلك من نزاع بين الدولة العثمانية وسلطات الاحتلال حول أحقية مصر فى سيناء. أنظر د. يونان لبيب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابه ، المجلة التاريخية ، مجلد ١٣ ، ١٩٦٧ ، ص ٢٤٧ — ٣٠٥ .

(٣) مصطفى النحاس يوسف جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦—١٩١٤ (القاهرة ، ١٩٧٥) ص ٣٧ .

(٤) د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (القاهرة ، ١٩٧٠) ص ٢ — ٢٠ .

لظهور الأحزاب كظاهرة إجتماعية وسياسية لذلك ينبغى ربط هذه الظاهرة بتطور المجتمع المصرى وظروفه .

ويمكن فى هذا الإطار الإشارة إلى أربعة تطورات أساسية :

أولها :

أزمة إقتصادية حادة تمثلت فى التدهور المالى الذى أصاب مصر فى عهدى سعيد وإسماعيل . فعندما مات سعيد فى عام ١٨٦٣ ترك عبئاً ثقيلا من الإلتزامات المالية التى ازدادت فى عهد الخديوى إسماعيل، وبلغت حد الأزمة نتيجة إسراف الخديوى فى الاقتراض من بيوت المال الأوربية بفوائد باهظة . وفى عام ١٨٧٦ توقف إسماعيل عن دفع أقساط الديون وأنشىء صندوق الدين العمومى لتسلم الإيرادات وضمان إنتظام سداد الأقساط ، ثم عين ناظران أوربيان فى نظارة نوبار باشا .

وأزدادت الحالة تردياً نتيجة إنخفاض النيل عام ١٨٧٧ وإنتشار وباء الطاعون فى العام التالى الأمر الذى أوجد مجاعة أودت بحياة الآلاف من الفلاحين ، وهكذا أدت الأزمة المالية إلى إضعاف سلطة الخديوى تدريجياً ، وتغلغل النفوذ الأجنبى فى شئون مصر الداخلية ، وإزدياد عبء الضرائب على الفلاحين ، وإستخدام أساليب عنيفة فى جمعها ، وتحول الحكومة المصرية إلى هيئة لتحصيل الدين ولذلك فى عام ١٨٨٠ كانت مصر كما عبر أحد الكتاب تنزف دما (١).

ثانيها :

تغير فى المناخ الفكرى الثقافى العام نتيجة لثلاثة تطورات هامة هى إنتشار التعليم ، والصحافة السياسية ، وحركة الترجمة .

---

(١) أنظر تفاصيل هذا التطور فى كتابنا بعنوان التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث (القاهرة ، ١٩٧٥) الفصل الأول . من الكتب التى تكشف دهاليز الاستغلال الأوربى لمصر دافيد س . لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس (القاهرة ، ١٩٦٦) .

(أ) إنتشار التعليم الجديث : فقد أعاد إسماعيل إفتتاح المدارس التى سبق أن أنشأها محمد على وأقام مدارس جديدة ، كما قام بإعادة إنشاء ديوان المدارس عام ١٨٦٣ ، وأفتتحت أول مدرسة لتعليم البنات فى يناير ١٨٧٣ ، وأدى ذلك إلى توسيع دائرة شريحة المتعلمين من مدرسين وموظفين ومهنيين .

ولكن ما هو أكثر أهمية من الزيادة العددية كان هو بزوغ مفهوم جديد للتعليم والمعرفة . . مفهوم قوامه أن البحث العلمى هو أداة الإنسان لإستكشاف أفاق جديدة من المعرفة للسيطرة على البيئة المحيطة به وتسخير مواردها لصالحه .

العلم إذن يتضمن عناصر الكشف والإبتكار والإبداع ومواجهة أفكار ونتائج جديدة لم تكن معروفة من قبل ، وهو مفهوم يتعارض مع المفهوم التقليدى الذى كان يدور حول تحصيل ما كان معروفاً بالفعل .

أضف إلى ذلك أن التوسع فى التعليم أدى إلى إزدياد الثقل النسبى لدور الطلبة السياسى باعتبارهم أهم أدوات العنف والمظاهرات وعضوية التنظيمات السياسية وهو ما أدى إلى إنشاء نظارة مستقلة للمعارف فى مطلع القرن كما ذكرنا سلفاً .

(ب) الصحافة السياسية : فقد شهدت فترة منتصف السبعينيات حركة إزدهار للصحافة السياسية . فكان هناك سبع جرائد ومجلات رئيسية وهى أبو نضارة زرقاء ، ومصر ، والوطن ، ومرآة الشرق فى القاهرة ، والأهرام والتجارة ، ومصر الفتاة فى الأسكندرية ، بالإضافة إلى عديد من الجرائد والمجلات الأخرى الأقل أهمية . وبالرغم من ضيق نطاق السوق والمشاكل الفنية المرتبطة بالطباعة فان عدد الجرائد والمجلات والدوريات كان فى إزدياد مستمر ، ويقدر الأستاذ جاكوب لاندو أنه فى عام ١٨٩٨ كان هناك ما يقرب من خمسين جريدة يومية ، وما يقرب من مائتى مجلة ودورية ، وأنه فى غضون خمسة أعوام (١٨٩٥ — ١٩٠٠) أنشىء ما يقرب من خمسين جريدة ودورية لم يستمر أغلبها إلا لفترات محدودة .

وأهتمت هذه الجرائد بالقضايا السياسية والاجتماعية المثارة ، وناقشت العديد من المسائل الداخلية وحذر بعضها من الاخطار المترتبة على إزدياد التغلغل الأجنبي فى شئون مصر وقارن بعض الكتاب بين الأوضاع الإدارية والمالية المتدهورة فى مصر بما كان عليه الحال فى أوربا وقتذاك .

(ج) حركة الترجمة : التى بلغت شأواً عظيما ، وحملت الكتب المترجمة أفكارا جديدة إلى قراء اللغة العربية وشملت هذه المترجمات دائرة متسعة من لموضوعات من بينها التاريخ والفلسفة والمنطق والتراجم والآداب ، والجغرافيا والسياسة ، وكان من أبرز رواد حركة الترجمة محمد عثمان جلال (١٨٣٩ — ١٨٩٨) وأديب أسحق (١٩٥٦ — ١٨٨٥) وأحمد فتحى زغلول (١٨٦٣ — ١٩١٤) .

وكان محور هذه التطورات الثلاثة — إنتشار التعليم الحديث وتطور الصحافة السياسية وحركة الترجمة — نشوء نخبة ثقافية ذات تعليم حديث وبروز روح إصلاحية عامة والاحساس بجوانب العجز والقصور فى المجتمع وضرورة العمل على إصلاحه (١) . ويعبر مارسيل كولومب عن هذا التطور بقوله أن الاحداث السياسية التى شهدها الربع الاخير فى القرن التاسع عشر يجب أن لا تحجب عن أنظارنا « الغليان غير العادى للافكار الذى يمنح هذه الفترة من تاريخ وادى النيل طابعها الخاص ففى هذه الفترة من التاريخ فى الواقع ومع الاحتكاك بالغرب وتحت تهديده نمت كل تيارات الفكر الكبرى التى لاتزال حتى اليوم تهز بشدة ليس فقط مصر وحدها بل العالم الاسلامى فى مجموعه »(٢) .

وثالثها :

تغيرات اجتماعية تتمثل فى مزيد من التحضر Urbanization وانتقال السكان من الريف إلى المدينة . ففى الفترة ما بين ١٨٨٢ ، ١٨٩٧ بينما

(١) المرجع السابق الفصل الثانى .

(٢) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، تقديم ومراجعة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة ، ١٩٧٢) ص ٣٦ .

زاد عدد السكان عامة بنسبة ٤٣٪ أزداد عدد سكان المدن بنسبة ٦٨٪ . وقد أدى ذلك إلى إزدياد السكان الذين يمكن أن يكونوا أكثر إهتماما بالمسائل العامة وأن يشاركوا فى العمل السياسى . أضف إلى ذلك أن التطلعات التى تنشأ لدى الإنسان عند إنتقاله إلى المدينة تثير مشاكل وقضايا جديدة تتعلق بالتعليم والمستوى الاقتصادى والمرافق العامة وتفرض على رجل السياسة أن يواجهها .

وهكذا فإن إزدياد نسبة التحضر طرحت أثارها من زاويتين ، الأولى : زيادة نسبة الاحتياطى البشرى الذى يمثل المادة الخام للعمل السياسى والحركة الوطنية ، والثانية : طرح مشاكل إجتماعية وسياسية جديدة .

ورابعها :

نشوء نخبة مصرية أومتمصرة من الأعيان والمثقفين المرتبطين بهم التى رغبت فى الحصول على نصيب أكبر من النفوذ السياسى . فقد أدى تغير الوضع الاقتصادى لكبار الملاك نتيجة لظهور حق الملكية الفردية وإزدياد ثراءها (١) الرغبة فى مزيد من النفوذ والمشاركة فى صنع السياسة العامة فى مواجهة الأوربيين وإمتيازاتهم والرغبة فى إستخدام العمل السياسى لقضاء مصالحهم وتحقيق الهيبة والنفوذ اللازمين فى مناطق أملاكهم . وأرتبط بذلك ظهور فئة من المتعلمين تعليما علمانيا حديثا الذين طرحوا مفاهيم الاستقلال والحرية السياسية والديمقراطية ورغبوا فى الحلول محل كبار الموظفين الأوروبيين والشوام ، وكان أغلب هؤلاء من أبناء طبقة كبار الملاك (١).

إن ظهور الأحزاب فى البلاد المتخلفة أو المستعمرة يرتبط بشرطين : شرط موضوعى هو وجود حالة أزمة Crisis فى المجتمع تتطلب ظهور

---

(١) حول هذا التطور أنظر : د. عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأرض الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٧٥) وكذلك

W. Kazziha, The Evolution of the Egyptian Political Elite 1907-1921; a Case Study of the Role of Landowners in Politics, Unpublished Ph.D dissertation, London, 1970.

تنظيات سياسية لمواجهتها وطرح الحلول المختلفة لها ، وشرط ذاتى يتعلق بالاحساس بانه يمكن حل هذه الأزمة وأن وضعاً أفضل يمكن أن يتحقق من خلال العمل العام وأن هناك القوة الاجتماعية والقيادة اللازمة لتحقيق ذلك .

وقد توفر كل من الشرطين فى مصر خلال السبعينيات من القرن التاسع عشر . أما وضعية الأزمة فقد توفرت فى كل أبعادها : إختلال مالى وتغلغل للنفوذ الأجنبى ، وعدم استقرار سياسى وحكومى ، وضعف لسلطة الخديوى ، وتصاعد للحركة الوطنية الدستورية .

أما الشرط الذاتى فقد تمثل فى رغبة عدد من كبار الملاك فى ممارسة قدر أكبر من السلطة والمسئولية من ناحية ، وطرح النخبة المتعلمة لمفاهيم الإصلاح والشورى من ناحية أخرى وبالذات تحت تأثير الشيخ جمال الدين الأفغانى الذى عاش فى مصر خلال هذه الفترة ومارس تأثيراً واضحا على المتعلمين المصريين.

ويثور التساؤل حول مدى صحة تسمية التنظيمات السياسية الأولى فى مصر بالأحزاب ، وتذكر الدراسات المتعلقة بالأحزاب أن هناك ثلاثة مقومات أساسية ينبغى توفرها لكى يطلق على تنظيم ما صفة الحزب هى :

١ — وجود تنظيم له صفة العمومية مع توفر شبكة للاتصالات بين مختلف مستويات التنظيم .

٢ — سعى التنظيم إلى الحصول على التأييد الشعبى وإقناع المواطنين بخطه السياسى بناء على برامج وأولويات محددة .

٣ — رغبة عناصر الحزب وقياداته فى الوصول إلى السلطة السياسية وليس مجرد التأثير على صنع القرار السياسى .

شروط الحزب إذن ثلاث : إرتباط مجموعة من البشر حول أهداف سياسية مشتركة ، ووجود تنظيم يجمع بينها وينظم حركتها ، والعمل من أجل الوصول إلى السلطة .

فالحزب هو أداة الوصول إلى الحكم والاحتفاظ بالسلطة السياسية بناء على برنامج سياسى معين ، ولكى يتمكن من ذلك لا بد له من شكل من أشكال التنظيم . وهذا هو الذى يميز الحزب عن جماعات المصالح كالنقابات العمالية والإتحادات المهنية والجمعيات الثقافية والأدبية التى قد يكون لها تنظيماتها وبرامجها ولكنها لا تسعى إلى السلطة وإنما تهدف إلى نشر الوعى بهذا البرنامج وإقناع أكبر عدد من المواطنين به والتأثير على السلطة الحاكمة .

ومن هنا فإننا نتحفظ فى إطلاق كلمة حزب بالمعنى العلمى على الحزب الوطنى الذى تأسس عام ١٨٧٩ والذى يشار إليه عادة على أنه أول حزب فى مصر حيث أنه كان فى حقيقة الأمر أقرب ما يكون إلى جبهة وطنية ذات أهداف عامة تعكس الآمال الشعبية فى الإصلاح والتقدم وافتقدت التنظيم اللازم للاستمرار الحزبى ، كما أن حزبى الأمة والإصلاح على المبادىء الدستورية اللذان تأسسا عام ١٩٠٧ لم يتوفر لهما شروط الحزب ، فالأول تكون حول مجموعة محدودة من المثقفين وكبار ملاك الأرض الذين إلتفوا حول « الجريدة » ولم يكن له وجود تنظيمى أو ثقل جماهيرى محسوس ، والثانى إرتبط بشخص مؤسسه الشيخ على يوسف ، وانتهى بوفاته دون أن يكون له وجود حقيقى سياسى أو تنظيمى .

نفس الملاحظة يمكن إطلاقها على أغلب الأحزاب الصغيرة التى نشأت فى مطلع القرن العشرين ، فقد اتسم أغلبها بغياب التنظيم وإرتباطها المطلق بشخص مؤسسها وعدم تأثيرها على ساحة العمل السياسى أو بين المواطنين ومن ثم فاننا نعتقد أنه حتى ظهور الوفد عام ١٩١٨ لم تعرف مصر حزباً بالمعنى العلمى سوى الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل عام ١٩٠٧ .

وتعود بداية التنظيمات السياسية فى مصر إلى الجمعيات السرية (١) التى نعرف ما يشير إلى وجودها منذ نهاية الستينيات ، وتواجه دراسة هذه

(١) J. Laudau, op. cit., pp. 73-75

الجمعيات العديد من الصعوبات وذلك لتناثر وقلة المعلومات عنها من ناحية، وغياب سجلات عن أعضائها ونشاطها بحكم طبيعتها السرية من ناحية أخرى .

وفى هذا الإطار تشير المصادر إلى وجود بعض الجمعيات السرية فى الأزهر ، وإلى بعض الجمعيات الماسونية التى لعبت دوراً هاماً ، وبالذات أثناء وجود الشيخ جمال الدين الأفغانى الذى استغلها كأداة للعمل السياسى وضمت شخصيات قدر لها أن تلعب أدواراً سياسية هامة مثل الشيخ الإمام محمد عبده ، وعبد السلام المويلحى عضو مجلس شورى النواب ، وسعد زغلول ومن الصحفيين يعقوب صنوع ، وابراهيم اللقانى ، وأديب إسحق ، وسليم النقاش .

وفى نهاية السبعينيات وتصاعد وضع الأزمة فى المجتمع المصرى والشعور بمدى السوء الذى آلت إليه أحوال البلاد برزت ثلاث قوى سياسية هى الجيش أو أمراء الجهادية ، والمثقفون من الأعيان والعلماء ، وأعضاء مجلس شورى النواب وانعكس ذلك فى التنظيمات السياسية التى تكونت فى هذه الفترة .

ففى الإسكندرية أنشئت جمعية مصر الفتاة عام ١٨٧٩ من بعض المتعلمين الذين تأثروا بأفكار الأفغانى مثل أديب إسحق وسليم النقاش ، وأصدرت الجمعية جريدة بإسمها بالفرنسية ثم باللغة العربية رأس تحريرها أديب إسحق وكتب فيها عبد الله النديم حتى منعتها الحكومة ، كما نشرت آراء الجمعية فى مجلة أبو نضارة التى كان يصدرها يعقوب صنوع حتى نفى صاحبها من مصر . وأنتقدت الجمعية بشدة التدخل الأجنبى فى شئون مصر وسياسات رئيس النظار رياض باشا ، ودعت إلى إقامة حياة نيابية سليمة ، والمساواة أمام القانون ، وتوفير حرية الدين والصحافة والتوسع فى التعليم العام .

كما تكونت جمعية سرية أخرى بين ضباط الجيش فى عام ١٨٧٦ تقريباً أسسها على الروبى كرد فعل للاخطاء التى وقعت فيها القيادة التركية الشركسية للجيش أثناء حملة الحبشة والتى أدت إلى هزيمة الجيش وتكليف الخزانة

المصرية أعباء مالية طائلة وبذر بذور الإستياء بين الضباط . وانضم أحمد عرابى وعلى فهمى إلى الجمعية ونشط عرابى فيها حتى أصبح الرئيس الفعلى لها ، وكان هذا التنظيم هو المحرك لأول مظاهرة عسكرية سياسية فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ أمام وزارة المالية إحتجاجا على رفت ٢٥٠٠ ضابطا بدعوى خفض المصاريف ودون تسوية أوضاعهم المالية .

وتضمنت مناقشات الجمعية الإستياء من إزدياد النفوذ الأجنبى والتخلص من الضباط الأتراك والشراكسة الذين تولوا قيادات الجيش العليا وضرورة فتح باب الترقى أمام المصريين وكذا التخلص من الأجانب فى الإدارة الحكومية ، بل وأشار عرابى فى مذكراته إلى مناقشة موضوع عزل الخديوى إسماعيل وإحتمال التخلص من أسرة محمد على وإعلان النظام الجمهورى(١) .

كما تكونت جمعية سرية فى أبريل ١٨٧٩ من كبار ملاك الأرض عرفت باسم جمعية حلوان ضمت عدداً من الشخصيات السياسية والنظار السابقين الرافضين لسياسة رياض باشا مثل محمد شريف باشا ، وإسماعيل راغب باشا ومحمد سلطان باشا وعمر لطفى باشا وسليمان باشا اباظه .

ونتيجة الإتصال بين تنظيم الجيش وجمعية حلوان أعلن عن قيام الحزب الوطنى الذى عرف أحيانا باسم الحزب الأهلى أو حزب الفلاحين والذى أنيطت قيادته إلى أحمد عرابى وصدر بيان الحزب فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ ووزع منه عشرون ألف نسخة وأوفد أديب إسحق إلى أوربا للدفاع عن مبادئه فانشأ فى فرنسا جريدة القاهرة وكانت هذه الجريدة تهرب إلى مصر وتوزع فيها .

ويلاحظ على أهداف الحزب الطابع الإصلاحى فهى تبدأ بالإعتراف بالأمر الواقع وتطالب فى إطاره ببعض الإصلاحات والتعديلات ومن أهم

---

(١) محمد عودة : الأحزاب السياسية فى مصر . قصة الحزب الأول ، مجلة الكاتب ، يونيو ١٩٦٤ ، ص ٤٤–٤٦ . ويشير قلينى باشا فى مذكراته إلى نفس الواقعة .

البنود التى تضمنها « الكتاب أو اللائحة وهى خلاصة ما يطلبه الحزب الوطنى الأهلى من الإصلاح بواسطة أحمد عرابى لسان حاله » ما يلى بنفس العبارات تقريباً (١).

١ — يرى الحزب الأهلى المحافظة على العلاقات الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى « ويعتقد أن جلالة السلطان عبد الحميد مولاهم وخليفة الله فى أرضه وإمام المسلمين » ولكن الحزب يحافظ على الإمتيازات الوطنية المصرية ويقاوم جعل مصر ولاية عثمانية .

٢ — يخضع الحزب للجناب الخديوى ويؤيد سلطانه ما دامت أحكامه على قانون العدل والشريعة حسب ما وعد به المصريين فى سبتمبر ١٨٨١ وربط الحزب هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم الإستبداد والأحكام الظالمة والألحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم الشورى وإطلاق عنان الحرية للمصريين « ويحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسنون له الإستبداد بحقوق الأمة ونكث المواعيد التى وعد بإنجازها » .

٣ — يعترف رجال الحزب بفضل فرنسا وإنجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعلمون أن استمرار المراقبة الأوربية لها م رها ؛ ولكن هذا النظام مؤقت ولا بد أن يأتى يوم « تكون مصر فيه بين المصريين » وينتقد البرنامج عدم كفاءة بعض الموظفين الأوربيين مع ارتفاع رواتبهم ، كما ينتقد إعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد ؛ ولكن تعديل هذه الأوضاع لا يكون بالقوة أو الجفوة ولكن من خلال إقناع فرنسا وإنجلترا بضرورة ذلك :

٤ — يدعو برنامج الحزب إلى تعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة ، وأن الأهالى فوضوا أمورهم إلى أمراء الجهادية لعلمهم أن رجال

---

(١) نص برنامج الحزب فى مجلة الطليعة ، عدد رقم ٢ ، فبراير ١٩٦٥ ص ١٤٨–١٤٩

العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد لذلك ينبغى زيادة الجند إلى ١٨٠٠٠ عسكرى .

٥ — « الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى فانه مؤلف من رجال مختلفى الاعتقاد والمذهب وجميع النصارى واليهود . ومن يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم لهذا الحزب فانه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ويعلم أن الجميع إخوان وحقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية .. » .

٦ — « آمال هذا الحزب محصورة فى إصلاح البلاد ماديا وأدبياً ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة والمصريين ... » .

ومن واقع ظروف نشأة وأعمال الحزب الوطنى نميل إلى النظر إليه باعتباره شكلا من الجبهة الوطنية التى تألفت بين أمراء الجهادية من ناحية والأعيان والعلماء من ناحية أخرى الذين أصبحوا « رجلا واحداً وغاية الجميع لاقامة الدليل على أن مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها » .

ولعل ذلك يفسر عدم تجانس وتعارض الجماعات والقوى التى شاركت فيه فقد كان لكل من الجناحين المدنى والعسكرى أهدافه ومصالحه المتباينة لذلك سرعان ما وقع الخلاف بينهما مع تصاعد أحداث الثورة وأنقسم الحزب وأيد عدد من قادته المدنيين الخديوى والاحتلال الإنجليزى ضد عرابى ، فقد كان الأعيان وكبار الملاك يسعون إلى الحفاظ على إمتيازاتهم والحصول على قدر أكبر من المشاركة فى السلطة بينما رغب ضباط الجيش فى الدفاع عن المصالح الشعبية .

أما الجناح المدنى فقد كان يعبر عن طبقة كبار الملاك التى بدأت فى التبلور منذ نهاية عهد محمد على والتى وقعت فى صدام مع الأتوقراطية الخديوية وأرادت أن تشارك فى السلطة السياسية كما تناقضت مصالحها — جزئياً — مع التدخل الأجنبى الذى أستنزف الموارد الإقتصادية للبلاد للحصول على الدين :

أما الجناح العسكرى فقد كان يعبر عن الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى التى إعترضت على سياسة الخديوى التى أدت إلى إضعاف الجيش وتقليل عدده وبسبب منع ترقية الضباط المصريين إلى القيادات العليا التى احتكرتها العناصر الشركسية التى مثلت نوعاً من الأرستقراطية العسكرية والتى تسببت نتيجة عدم كفاءتها فى إبادة فرقة مصرية كاملة فى حملة الحبشة .

كان هذا الخلاف الموضوعى بين مصالح كل من الجناحين هو المجال الذى نفذ منه الخديوى وإنجلترا وبرز فى جلسة مجلس النواب التى عرفت بليلة الدار . وكان من نتيجتها إنشقاق معسكر الثورة (١) .

وفى الفترة التى تلت الإحتلال الإنجليزى تعددت التنظيمات السرية (٢) فنجد إشارة إلى « جمعية الحزب الوطنى » التى إشترك فيها لطيف سليم وحسن عاصم وحسن عبد الرازق ومحمود سالم والتى إقتصر نشاطها على الإجتماع لمناقشة الأوضاع السياسية فى البلاد ، و « الجمعية الوطنية » التى دعت إلى الكفاح السرى والنضال ضد الإنجليز وكان شعارها « تحرير الأرض المدنية التقدم » وأهدافها تحرير الأرض وطرد الإنكليز من مصر وإقصائهم عن كل المناصب ، وأرسلت الجمعية خطابات تهديد لبعض الشخصيات تطلب منهم عدم التعاون مع الإنجليز ، وسرعان ما كشف عن أمر هذه المجموعة وقبض على رجالها فى يونيو ١٨٨٣ ونفى سكرتيرها د . محمد بن سعيد الجزائرى خارج البلاد .

وفى التسعينيات إنتشرت الجمعيات ذات الصفة الأدبية والعلمية وكذلك التنظيمات السياسية السرية . من ذلك « الجمعية الوطنية » الذى كانت رابطة

---

(١) رغم تضارب التقييمات لمدة حول طبيعة أحداث الحركة العرابية فقد اعترف كرومر مبكرا بانها ثورة وفى تقريره لعام ١٩٠٤ ورد أنه « حدثت ثورة عظيمة فى القطر المصرى فى سنة ١٨٨٢ وإذا قلت ثورة عن عمد وقصد ، فقد كان الظن الغالب فى كثير من الأذهان فى ذلك الزمان إن الحركة العرابية كانت فتنة عسكرية لا غير . وذلك خطأ مبين ، لأنها كانت فى جوهرها ثورة صحيحة على العسف وسوء الحكم » أنظر فاروق يوسف : مرجع سابق ص ١٣٩ .

(٢) عصام ضياء الدين الصغير : الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ — ١٩١٥ . رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية الآداب — جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ ص ١ — ٣٧ .

خيرية ولكنها نظمت العديد من المناقشات السياسية ورفعت شعار مصر للمصريين وكان لها فروع فى القاهرة والمنصورة والزقازيق ، وجمعية « الصليبية الأدبية » التى أسسها مصطفى كامل وضمت نحو سبعين عضواً ، وجمعيتى الاعتدال المصرى والمدى .

وبرز نشاط « جمعية الحزب الوطنى » مرة أخرى عام ١٨٩٣ على يد لطيف سليم ، وتم توسيع قاعدتها وضم عدد كبير من الشباب إليها ، وكانت أغراضها هى تنظيم المصريين للعمل من أجل إستقلال البلاد وعرض قضيتهم على الرأى العام الخارجى وكان الخديوى عباس حلمى على صلة بهذا التنظيم (١) . ثم تغير إسم الجمعية ليصبح جمعية أحباء الوطن السرية وذلك بعد ضم عدد من الفرنسيين إليها . ولكن بإنفصالهم أعيد تنظيمها مرة أخرى تحت اسمها الأول واقتصرت على المصريين فقط ، وكانت جمعية الحزب الوطنى هى المحرك للنشاط الوطنى والتنظيم الذى وقف وراء إصدار جريدة اللواء والذى إعتمد عليه مصطفى كامل حتى عام ١٩٠٧ عندما أنشىء الحزب الوطنى .

ويعد عام ١٩٠٧ من الأعوام الهامة فى دراسة تطور الأحزاب المصرية حتى أن البعض يعتبره البداية الحقيقية للأحزاب السياسية (٢) فقد أنشئت فى هذا العام الأحزاب الثلاثة التى لعبت أدوراً هامة على مسرح السياسة المصرية حتى ثورة ١٩١٩ . وهى الحزب الوطنى الذى قاد الحركة الوطنية ، وحزب الأمة الذى كان حزب الصفوة من كبار الملاك المتعاونين مع سلطة الاحتلال وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية الذى عكس آراء الخديوى ومصالحه .

---

(١) هناك من يعتبر الخديوى عباس حلمى أساس هذه الحركة ويعتمد فى ذلك على رواية أحمد لطفى السيد فى كتابه قصة حياتى (القاهرة ، ١٩٦١) ص ٣٦ حيث يشير إلى الخديوى بإعتباره رئيس الجمعية . أنظر عرضاً تفصيلياً يعتمد على الوثائق الأصلية فى عصام الصغير : مرجع سابق ص ١ — ٣٧ .

(٢) د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر ص ١ .

وفى مجال دراسة الأحزاب التى نشأت منذ عام ١٩٠٧ حتى الاستقلال وفقاً لتصريح ٢٨ فبراير ، سوف نعرض لها فى مبحثين يتناول أولهما الأحزاب تبعاً لمعيار مواقفها تجاه الاحتلال وهنا يمكن التمييز بين أحزاب نشأت بتشجيع من الانجليز ولم تعبر برامجها عن رفض مباشر لسلطة الاحتلال وأحزاب نشأت بتأييد من الخديوى والقصر ، وأحزاب المطالبة بالاستقلال والتى قادت الحركة الوطنية المصرية (١) .

ويعرض ثانيهما لأحزاب الرفض السياسى والاجتماعى التى ظهرت خلال هذه الفترة .

أولا : الأحزاب السياسية والقضية الوطنية :

١ – أما الفئة الأولى فهى تلك التى ظهرت بتشجيع من الانجليز وبدعم منهم لمواجهة التيار الوطنى الجارف ، وتمثلت أساساً فى حزب الأمة وكذا فى أحزاب أخرى قليلة الشان والأهمية كالحزب الوطنى الحر والحزب المصرى وإن كان يجب التمييز بين حزب الأمة من ناحية والحزبين الأخيرين من ناحية أخرى ، فحزب الأمة لعب دورا هاما فى التاريخ الفكرى المصرى من حيث طرحه لمفهوم القومية المصرية ،وضم عدداً من الشخصيات التى كان لها دورها الأساسى فى الحركة الوطنية فيما بعد ، كما أنه عبر عن طبقة كبار الملاك المصريين . على عكس الحزبين الآخرين الذين لم يكن لهما سوى وجود شكلى، ومثلتا مجموعات فردية محدودة العدد ضعيفة التأثير سياسياً وفكرياً .

(أ) حزب الأمة :

أنشىء حزب الأمة بتشجيع من الانجليز وتأييد من اللورد كرومر فى

---

(١) يصنف د. يونان لبيب فى المرجع السابق ص ٢٤ – ٢٥ هذه الأحزاب إلى يمين ووسط ويسار ، ولكن ينتقد هذا التصنيف على أساس أن معيار « يمين ويسار » لا يعبر عن القضايا الأساسية المثارة وقتذاك فى المجتمع ويصل إلى نتائج لا تعكس ظروف الواقع مثل إدراج كل من الحزب الوطنى وحزب الأمة فى إطار الوسط رغم الخلافات الكبيرة بينهما فى الحقيقة، ومن ثم فإننا نعتبر أن الموقف تجاه القضية الوطنية هو القضية المحورية والذى يجب أن يكون معيار التصنيف بين الأحزاب .

٢١ سبتمبر ١٩٠٧ ، ووردت فكرة هذا الحزب لأول مرة فى تقرير اللورد كرومر لعام ١٩٠٦ وكان الحزب نتيجة جهوده لايجاد مجموعة سياسية تمثل بديلا لاتجاه مصطفى كامل ويعود إنشاء الحزب إلى مارس عندما قامت مجموعة من الأعيان وكبار الملاك بإصدار « الجريدة » فى ٩ مارس ١٩٠٧ والتى تولى رئاسة تحريرها أحمد لطفى السيد وكان إنشاء الحزب فى إجتماع « للجمعية العمومية لشركة الجريدة المصرية » وأختير محمود باشا سليمان رئيسا للحزب وحسن باشا عبد الرازق وعلى شعراوى وكيلين له وأحمد لطفى السيد سكرتيرا .

لقد كان حزب الأمة هو حزب الصفوة الإجتماعية الذى ضم بتعبير رئيسه أعضاء « متشابهو المقاصد متحدو المراكز الإجتماعية . وأنه يضم أغلبية رؤساء العائلات فى هذا الشعب ونوابه » وهم الممثلون الحقيقيون للامة المصرية وروعى فى إختيار أعضائه أن يكونوا من الأثرياء ووجهاء المصريين من أعضاء مجلس شورى القوانين والمثقفين ومن كبار الأقباط . وأن يكون هناك ممثلين عن كل مديرية .

لقد انطلق فكر الحزب من إعتبار أن الاحتلال أمر واقع يجب التسليم به والتعامل معه والعمل على تغييره تدريجياً وبشكل تطورى وذلك عن طريق المشاركة فى السلطة وتدريب الكفاءات الوطنية ، فالإحتلال ليس سبباً لضعف الأمة المصرية بل هو إنعكاس لهذا الضعف ونتيجة له ومن ثم فان تطوير الأمة ونشر التعليم ورفع مستوى الوعى القومى هى شروط لازمة للحصول على الاستقلال :

لقد حددت ديباجة الحزب الهدف فى الاستقلال التام ولكن ذلك لا يمكن الحصول عليه بالكلام وأن هناك مقدمات لا بد أن تتوفر حتى يحدث هذا الإستقلال لذلك طالب الحزب فى البند الثانى من برنامجه بالإشتراك « مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة وذلك بالسعى فى توسيع إختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى يكون لنا رأى معدود فى القوانين التى نتعامل بها كقوانين المحاكم

الأهلية والإدارة والرأى ونحوها حتى نصل بالتدريج إلى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية » . ولعله يمكن تفسير ذلك على ضوء الأساس الاجتماعى للحزب وتمثيله لطبقة كبار الملاك التى أرادت فرصة أكبر للمشاركة فى الحكم فى ظل الإحتلال ، والعمل من خلال المؤسسات القائمة على تحقيق الاستقلال التام عن كل من الدولة العثمانية وإنجلتره لذلك رفض الحزب شعار الجامعة الاسلامية وهاجم الآراء التى كانت تدافع عن إستمرار العلاقة مع الدولة العثمانية ورفع شعار القومية المصرية حتى أن البعض يعتبر حزب الأمة أول حركة قومية مصرية بالمعنى الصحيح (١) .

لقد مثل حزب الأمة تيار « الاعتدال » فى السياسة المصرية وقدم بديلا للتيار الذى مثله الحزب الوطنى ، فأكد على الوسائل دون الغايات ، وغلبت نزعته التعليمية والفكرية على النزعة السياسية ، ولم يكن له ثقل سياسى كبير ، ولم يكن يتمتع سوى بتأييد شعبى محدود ، ولم تكن « الجريدة » فى مثل انتشار « اللواء » وارتبط بعدد محدود من الأعيان وكبار الملاك ، وأدى ذلك كله به إلى طريق مسدود من حيث ثقله السياسى بين الجماهير ، وإن كانت قياداته قد لعبت دوراً رئيسياً فى الحياة الفكرية المصرية وبالذات التيار الفكرى الذى ارتبط باحمد لطفى السيد من ناحية ، وفى الحركة الوطنية خلال ثورة ١٩١٩ من ناحية أخرى .

(ب) الحزب الوطنى الحر :

تأسس هذا الحزب فى ٢٦ يوليو ١٩٠٧ ورأسه محمد بك وحيد الأيوبى وتغير إسمه بعد ذلك إلى حزب المصريين الأحرار وأصدر صحيفة باسم الأحرار عام ١٩٠٨ وداز برنامجه حول ضرورة « مسالمة المحتلين والسعى فى نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر . . لأن طريق المسالمة هذه هى الطريقة الوحيدة التى تضمن للأمم الضعيفة بلوغ الاستقلال فى كنف الأمم

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ (القاهرة د. ت) ص ٢٨ .

القوية المشرفة عليها » كما ورد فى البند الأول من بروجرامه(١) ، كما نص على السعى إلى الحكم النيابى من أبوابه وذلك بإقناع الحكومة الانجليزية وجميع الأمم الأوربية بمسالمتنا وإخلاصنا وتسامحنا وكفاءتنا . ولعله لم يكن هناك فى تاريخ مصر من الأحزاب من أيد الاحتلال بالشكل الذى عبر عنه هذا الحزب : فعندما نسب إلى الخديوى تصريحاً مؤداه أن الاحتلال أمر طبيعى بادر الحزب بتهنئة الخديوى مع أن التصريح ووجه بإستنكار عام وأنكره الخديوى ، وبينما كانت الصحف الوطنية تؤبن ذكرى يوم الإحتلال كان الحزب يحتفل به . وبينما كان مصطفى كامل يرفع صوته فى أوربا مطالبا بحقوق الشعب المصرى أرسل رئيس الحزب إلى وزير الخارجية البريطانى يحتج على ذلك على أساس أن مصطفى كامل لا يتحدث باسم أحد سوى شخصه ولا يهدف إلا مصلحته الشخصية ، وعندما انتهت مدة خدمة كرومر فى مصر نشر محمد الأيوبى مقالا فى المقطم يودعه فيه بحرارة . وهكذا فقد كان حزبا عميلا لا يستند إلى قوة شعبية أو اجتماعية فى مصر ولم يكن يمثل فى الحقيقة سوى شخصية رئيسه حتى أنه أطلق عليه بسبب ذلك الحزب الوحيدى .

(ح) الحزب المصرى :

يرجع إنشاء هذا الحزب إلى ظروف الخلافات الطائفية بين المسلمين والأقباط فى مصر ومحاولة السلطات الانجليزية تعميق وإستخدام هذه الخلافات لشق الحركة الوطنية . ويرتبط هذا الحزب باسم أخنوس فانوس – أنجليكانى المذهب – الذى أنشأ أولا جمعية الاطلاع القبطى التى هاجمها ويصا واصف أحد قادة الحزب الوطنى كما أدان فكرة إنشاء حزب طائفى ودعا إلى الانخراط فى الحزب الوطنى .

ولكن نتيجة لتصاعد الاتجاهات الدينية التى تمثلت فى مقالات الشيخ عبد العزيز جاويش فى اللواء وعدم إدانة الحزب الوطنى لهذا الاتجاه ، إستقال ويصا واصف من اللجنة التنفيذية للحزب فى ١٩٠٨ ومعه مجموعة

---

(١) د. يونان لبيب رزق : مرجع سابق ص ٣٢ .

من الأعضاء الأقباط ليؤسسوا مع أخنوس فانوس فى سبتمبر من نفس العام الحزب المصرى (١)".

ودعا الحزب إلى استقلال مصر وإلغاء الامتيازات الأجنبية وأن الطريق إلى تحقيق هذه الأهداف هو ايجاد صداقة حقيقية بين مصر وانجلترا وعقد معاهدة بين البلدين بحيث تضمن الأولى طريق انجلترا إلى الهند وتتعهد الثانية بالمحافظة على إستقـ مصر .

وأكد برنامج الحزب على طابعه المصرى والعلمانى بمعنى « فصل الدين عن السياسة فصلا تاما والمساواة فى الحقوق العمومية بين سكان مصر وفى الحقوق الوطنية بين المصريين والوطنيين بلا تمييز مطلقا بسبب الجنس أو الدين » كما نصت مادته الثالثة، وتتكون الهيئة التشريعية من « أودتين نيابيتين » الأودة الأولى وهى الأودة التشريعية ويكون أعضائها مناصفة بين الأجانب والمصريين ، والأودة الثانية هى مجلس النواب ويشترط أن تمثل عناصر الأمة المختلفة وكان يقصد بذلك ضمان تمثيل الأقباط فى المجلس وأعطى ثقلا أكبر فى السلطة التشريعية للمجلس الذى يشترك فيه الأجانب .

ولم يكن لهذا الحزب نفوذ أو تأثير كبير وبإستثناء ترحيب الدوائر الانجليزية وبعض العائلات القبطية الثرية به فقد ولد ميتا ولم يلعب دورا يعتد به فى الحياة السياسية المصرية .

٢ — أما الفئة الثانية من الأحزاب فهى تلك التى ظهرت بتشجيع من الخديوى وعبرت عن مصالحه فى محاولة لاثبات سلطته فى مواجهة الإنجليز . وبصفة عامة فانه لم يقدر لأى من هذه الأحزاب ثقل سياسى أو فكرى محسوس وتتمثل هذه الأحزاب فى :

---

(١) أنظر فى هذه التطورات مصطفى النحاس جبر يوسف : مرجع سابق ص ١٠٣ — ١٠٦.

(أ) حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية :

الذى أسسه ورأسه الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد وعضو الجمعية العمومية فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ للدفاع عن الخديوى فى مواجهة الحزب الوطنى وحزب الأمة وكان وكيلاه حسن رفقى باشا وأحمد حشمت باشا . ونصت المادة الثالثة التى حددت أهداف الحزب على سبعة بنود تضمنت الثلاث الأولى منها تأييد السلطة الخديوية فيما منحته الفرمانات لاستقلال مصر الادارى ، والاعتماد على الوعود والتصريحات التى أعلنتها بريطانيا العظمى عند إحتلالها القطر المصرى ومطالبتها بتحقيقها وفاء بها ، والمطالبة بمجلس نيابى مصرى يكون السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية . وربط الشيخ على يوسف فى مقالاته بين حقوق الخديوية وحقوق الأمة المصرية ، ولكن الحزب « لم يحظ بتأييد جماهيرى مثل الذى حظى به الحزب الوطنى كما أنه لم يحظ بتأييد طبقى مثل ذلك الذى تمتع به حزب الأمة »(١)وأنتهى الحزب عمليا بوفاة مؤسسه عام ١٩١١ .

وجدير بالذكر أنه فى ٢٦ أغسطس ١٩٠٧ نشرت المؤيد برنامجا لما سمى بالحزب الوطنى الذى أنشاه حافظ عوض صاحب جريدة المنبر والذى تضمن أنه فى مصر يوجد حزب متطرف يطالب الاستقلال التام وهو الحزب الوطنى وهناك حزب أخر متطرف يتبع سياسة الاحتلال ويدعو إلى بقاء الوضع الراهن وهو مجموعة المقطم والحزب الوطنى الحر « وأنه يجب على الأمة المصرية أن تتفق فى مساعيها مع أولياء الأمور من الانجليز توصلا إلى الحصول على المشاريع التى وضعها اللورد دوفرين فى ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ » ويبدو أن هذا الحزب لم يكن له نشاط سياسى يذكر ولم يستمر سوى أربعة شهور وانتهى عمليا باعلان مؤسسه الانضمام إلى حزب الاصلاح فى يناير ١٩٠٨(٢).

---

(١) د. يونان لبيب رزق : مرجع سابق ص ٣١ .

(٢) عبد المجيد محمد أمين الكاشف : تاريخ الحزب الوطنى فى مصر تحت زعامة محمد فريد ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية الآداب — جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ . ص ٤٠ .

(ب) حزب النبلاء :

يطلق عليه أحيانا إسم حزب الأعيان . أسسه ورأسه حسن حلمى زادة عام ١٩٠٨ تعبيراً عن إستمرار الارستقراطية التركية ودافع عن الدولة العلية وحقوق السلطان والخديوى ولم يكن له أى تأثير من الناحية العملية .

(حـ) الحزب الدستورى :

أنشأه ادريس بك راغب خلال فترة الوفاق بين الخديوى عباس وجورست مؤيداً لكل من سلطة الخديوى وإستمرار الإحتلال ومجسداً لسياسة الوفاق بينهما ، ورفض المطالبة بحياة دستورية عاجلة وحدد برنامجه مدة عشرين سنة حتى ينال الشعب حقوقه الدستورية كما رفض مبدأ حق الإقتراع للجميع والمساواة بين الأمى والمتعلم فى الحقوق السياسية .

٣ — أما الفئة الثالثة فهى أحزاب الاستقلال فهى تلك التى وضعت قضية الإستقلال المصرى محورا لنشاطها وبرامجها السياسية وعملت على تحقيقها وتتمثل فى :

(أ) الحزب الوطنى [١] :

أنشئ الحزب فى إجتماع شعبى بمسرح زيزينيا بالأسكندرية فى مساء الثلاثاء ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ برئاسة مصطفى كامل ثم خلفه محمد فريد فى ١٤ فريد ١٩٠٨ وقاد الحزب التيار الرئيسى للحركة الوطنية حتى بداية الحرب العالمية الأولى ويعد أول تنظيم حزبى حقيقى فى مصر . وهناك خلاف حول السبب الذى دفع مصطفى كامل إلى إعلان الحزب فهناك من يرى أن ذلك يرجع إلى شعوره بإعتلال صحته ودنو أجله ، ويرى آخرون أن السبب هو

---

(١) من المراجع الهامة عن الحزب الوطنى خلال هذه المرحلة رسالتى الماجستير لكل من الأستاذ عصام ضياء الدين الصغير والأستاذ عبد المجيد محمد أمين الكاشف السابق الإشارة إليهما .

تكوين حزب الأمة فى سبتمبر وإدراكه بخطورة الأحزاب التى لا تمثل الشعب وإنما تدور فى ركاب الإحتلال والسراى ، ويرى رأى ثالث أن السبب يكمن فى بلوغ الحركة الوطنية درجة من النضج والتبلور أستدعت قيام الحزب كتنظيم علنى لها فكما ورد من قبل فقد كان هناك تاريخ من العمل التنظيمى تحت إسم « جمعية الحزب الوطنى » قبل عام ١٩٠٧ لذلك يلاحظ أن مصطفى كامل استخدم تعبير الحزب الوطنى فى كتاباته قبل إنشاء الحزب رسمياً فعلى سبيل المثال كتب فى مقدمة كتابه « المسالة الشرقية » أن « الخديوى هو رئيس الحزب الوطنى لأنه رئيس الأمة والحزب الوطنى هو الأمة كلها »(١)، وفى رسائله الخاصة إلى مدام جولييت آدم كتب من بودابست فى مارس ١٨٩٧ « ولنا حزب سرى مخلص للغاية وهو على إستعداد لتضحية ذاته فى سبيل الوطن المقدس » ،وفى خطاب آخر فى ١٩٠٦ أشار إلى تأسيس شركة لإصدار جريدة اللواء وكيف أعتبرها البعض « أكبر مظاهرة من الحزب الوطنى » (٢) .

وجدير بالذكر أن مصطفى كامل كان متردداً فى إنشاء الحزب خوفاً من تفتيت وحدة الشعب ، فقد كان يرى أن مصر لم تكن تحتاج إلى تنظيمات حزبية بقدر حاجتها إلى الوحدة وإيقاظ الوعى الوطنى (٣) ، وكان يعتقد أن إنشاء الأحزاب قد يؤدى إلى إنقسام الشعب ، وورد فى خطابه الذى أعلن فيه قيام الحزب « أنه لا يصح أن يوجد فى البلاد الفاقدة لإستقلالها المتحكم الأجنبى فيها إلا حزب واحد وهو حزب الوطن . حزب الحرية . حزب الإستقلال » (٤) .

لقد انطلق فكر مصطفى كامل ومجموعة الحزب الوطنى من ضرورة جلاء الإنجليز عن مصر ، فالإحتلال الإنجليزى هو أس البلاء ومصدر الشرور التى

---

(١) مصطفى كامل : المسألة الشرقية (القاهرة ، ١٩٠٩) ص ٢٧ — ٢٨ .

(٢) رسائل مصرية فرنسية ، ترجمة على فهمى كامل (القاهرة ، ١٩٠٩) ص ٣٩، ٢٦٧

(٣) الكاشف : مرجع سابق ص ٣٥ .

(٤) رغائب الحزب الوطنى (القاهرة ، ١٩٠٧) ص ٩ — ١٠ .

يواجهها المجتمع ومن ثم فان الإستقلال هو هدف مصر الأول ، لذلك ذكرت مبادئ الحزب ضرورة إستقلال مصر كما قررته معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وضمنته الفرمانات السلطانية ، والتى تضمن العرش لعائلة محمد على وتضمن الإستقلال الداخلى للبلاد ، وضرورة إيجاد حكومة دستورية فى البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابى تام السلطة كمجالس النواب فى أوربا (١) .

واعتبر الحزب الدستور هدفا أساسياً من أهداف كفاحه السياسى ، وندد بالنظام الإستبدادى مدافعاً عن الحكومة النيابية وبالذات منذ حادثة فاشوده التى لقنت الحركة الوطنية المصرية ضرورة الإعتماد على النفس ، وربط الحزب بين الدستور وإستقرار الأمور وإصلاح الإداة الحكومية ، وفند مزاعم صحف الإحتلال من أن المجالس الموجودة فى مصر — الجمعية التشريعية ومجلس شورى القوانين — تعد بمثابة مجالس نيابية ، وأوضح بالمقارنة بالمجالس الأوربية أنها ليست كذلك . ودعا الحزب أعضاء مجلس شورى القوانين إلى المطالبة بالدستور ، وفى مناسبة عيد جلوس الخديوى فى ١٩٠٩ نشر الحزب مقالا فى اللواء بتاريخ ٩ يناير بعنوان « هذا عيد الأمير فأين عيد الأمة » تضمن أن عيد الأمة لا يتحقق إلا بصدور الدستور ، ونظم الحزب مظاهرة كبيرة إتجهت من ميدان المنشية إلى قصر عابدين للمطالبة بالدستور ، كما نظمت لجان الحزب حملة إرسال برقيات من كافة أنحاء القطر للخديوى بهذه المناسبة تضمنت إحداها « سمو الجناب العالى بعابدين بمصر . الحزب الوطنى يقدم لجنابكم أجمل التهانى ويلتمس الدستور » (٢) . وقاطع الحزب إنتخابات الجمعية التشريعية لعام ١٩١٣ على أساس أنها لا توفر مجلساً نيابياً قوياً وفى يوم إفتتاحها أرسلت اللجنة الإدارية للحزب برقية إلى الخديوى تطالبه فيها بالدستور كما نظم الحزب مظاهرة على طول الطريق من سراى عابدين إلى مقر الجمعية التشريعية تطالب بالدستور .

---

(١) عصام الصفير : مرجع ص ٤٩ — ٥٠ . د. يونان لبيب رزق فى كتابه عن الحياة الحزبية فى مصر يذكر بيانات أخرى دون إيراد مصدرها ص ٥٨ .

(٢) الكاشف : مرجع سابق ص ١١٢ — ١٢١ .

وفى مجال المقارنة بين الحزب الوطنى وحزب الأمة يلاحظ أن الأول وضع الإستقلال بمثابة حجر الزاوية فى برنامجه بينما جعل حزب الأمة الإستقلال نتيجة تسبقها مقدمات وتطور تدريجى ، ويلاحظ أيضاً أن مفهوم حزب الأمة للإستقلال هو الإستقلال التام عن كل من الدولة العلية وإنجلتره بينما عبر برنامج الحزب الوطنى عن فهم للإستقلال فى إطار السيادة الشرعية للدولة العثمانية على مصر .

ولعل ذلك يثير مفارقة تاريخية فى غاية الغرابة ، فالحزب الذى غرس كراهية الإحتلال بين المصريين وتحدث قائده — مصطفى كامل — بأروع الكلمات وأعذبها فى حب مصر لم يصل بفكره إلى الإستقلال التـــام فقد إستخدم قادته حجة السيادة العثمانية على مصر لإثبات بطلان الإحتلال الإنجليزى وعدم شرعيته ، بينما الحزب الذى نشأ برضاء إنجليزى ومباركة كرومرية ولم يواجه الإحتلال مواجهة مباشرة عبر فكره عن مفهوم القومية المصرية ووضع الأساس الفكرى للحركة الوطنية المصرية فى الحقبة التالية . وهكذا فبينما قدم حزب الأمة تيارا فكريا تنويرياً دون أن يتمتع بثقل سياسى حقيقى ، فإن الحزب الوطنى مثل تياراً شعبياً جارفاً بدون ذلك التيار التنويرى .

ويمكن أن نثير بالنسبة لنشاط الحزب الوطنى ثلاثة ملاحظات :

١ — من حيث تنظيم الحزب :

اتسم الحزب بديمقراطية تنظيمية واضحة ، فكان هناك هيكل حزبى على أساس ديمقراطى ، ورفض مصطفى كامل أن يقوم بتعيين اللجنة الإدارية للحزب — كما حدث فى حالة حزب الأمة أو الإصلاح — وترك ذلك للجمعية العمومية التى اجتمعت فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ فى مقر جريدة اللواء ، وقامت بإنتخاب لجنة إدارية من ثلاثين عضوا مدتها سنتين وتجتمع مرة شهريا عـــلى الأقل وضمت هـــذه اللجنة أربعة من الباشوات وأربعة وعشرين من البكوات واثنان من الأفندية ، ثم أنتخبت لجنة تنفيذية من تسعة أعضاء تجتمع مرة أسبوعياً على الأقل ، كما ناقشت لائحة الحزب.

ووافقت عليها . وبعد وفاة مصطفى كامل صدر قانون جديد للحزب فى مارس ١٩١٩ أنشئ بمقتضاه عدد من اللجان كلجنة الخطابة واللجنة السياسية وعدد من اللجان الفرعية الأخرى .

٢ — من حيث أساليب النضال :

تركز بعض المراجع على إستخدام الحزب الوطنى أساليب الأعلام والصحافة ، وعرض قضية مصر على الرأى العام الدولى وتهيب الرأى العام الداخلى . ولكن الحقيقة أن الحزب قد استخدم عدداً من الأساليب العلنية والسرية الترويج لقضية مصر والحصول على الإستقلال ، فأصدر صحفاً باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية ، وقام مصطفى كامل — ومن بعده محمد فريد — بزيارات مستمرة للدول الأوربية لتأليب الرأى العام الأوربى ضد إنجلترا ، وحرك الطلبة المصريون فى أوربا حول مبادئ الحزب ، كما عقدت مؤتمرات الحزب فى الخارج (١٩٠٨ ، ١٩٠٩ فى جنيف ، ١٩١٠ فى بروكسل) وفى نفس الوقت استمر الحزب فى أساليب الكفاح السرى وتنظيم المظاهرات واللجوء إلى العنف والضغط الجماهيرى ضد الإنجليز فى الداخل ونجح الحزب فى جذب طلبة المدارس إلى الحركة الوطنية .

من حيث البعد الإجتماعى للحزب :

إهتم برنامج الحزب بالمشكلة الإجتماعية ، فنص بند ٤ على ضرورة نشر التعليم حتى يعم الطبقات الفقيرة ، وحث الأغنياء على تأسيس الجامعات وإرسال البعثات إلى أوربا وإنشاء دراسات ليلية للعمال ، ونص بند ٥ على تنمية الزراعة والصناعة والتجارة وجميع مرافق الحياة الإجتماعية حتى تحصل البلاد على إستقلالها الإقتصادى .

ومن الناحية العملية إهتم الحزب بتنظيم العمال وبالذات تحت تأثير محمد فريد الذى كان مطلعاً على الفكر النقابى الأوربى وعلى معرفة بالنشاطات النقابية فى العالم فأنشأ نقابة الصنائع اليدوية عام ١٩١٨ ، وأنشئت نقابات

أخرى فى الاسكندرية والمنصورة وطنطا ، كما أنشأ مدارس الشعب لتعليم العمال ، فافتتحت أول مدرسة فى نوفمبر ١٩١٨ ببولاق وتطوع أعضاء وشباب الحزب لإلقاء الدروس على العمال .

وقاد الحزب الكفاح الوطنى حتى ثورة ١٩١٩ رافعاً شعارات الإستقلال التام لمصر ووحدة مصر والسودان ، ولا مفاوضات مع إنجلتره قبل الجلاء ولكن نفوذه بدأ فى التضاؤل . ويمكن أن نعزو ذلك لعدة أسباب من أهمها ظهور الوفد كبديل لقيادة الحركة الوطنية فقد نجح الوفد فى طرح نفسه كبديل وقدم سعد زغلول طريقاً أكثر واقعية وأقنع المصريين بعدم جدوى شعار لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، وبينما إعتمد الحزب الوطنى على المتعلمين فى القاهرة والاسكندرية ، انتشر الوفد بين كل فئات الشعب وفى الأقاليم . أضف إلى ذلك الشخصية التاريخية لسعد زغلول فى الوقت الذى افتقد فيه الحزب الوطنى شخصياته القيادية بوفاة مصطفى كامل ووجود محمد فريد فى الخارج ، فمنذ عام ١٩١٤ أصبح الحزب واقعياً بدون رئيس ، وأتبعت السلطات الإنجليزية سياسة إضطهاد وقمع تجاه قياداته الأمر الذى أدى بعدد منهم إلى الإستقالة من الحزب أو الإبتعاد عن النشاط السياسى مثل عثمان غالب ، ومحمود فهمى حسين ، وحسن خيرى ، وعلى المنزلاوى وآخرون . وتدهورت أوضاعه الماليه حتى أن أمتعة نادى الحزب بيعت بالمزاد العلنى فى مايو ١٩١٣ وفاء للديون المطلوبه عن إيجار المبنى ، كذلك فإن فترة الحرب العالمية الأولى (١) وإعلان حالة الطوارئ كانت فاصلا حجب الحزب عن الرأى العام ، وأخيراً تغير الظروف الدولية التى نشأ وتطور الحزب الوطنى فى ظلها ، ففرنسا أصبحت حليفة لبريطانيا ، والدولة العلية هزمت فى الحرب . ونتيجة لكل هذه العوامل تضاءل نفوذ ~~الحزب ليحل محله الوفد~~ .

(ب) الوفد :

أطلق الإسم للاشارة إلى الوفد المصرى ، الذى تألف فى ٢٣ نوفمبر

---

(١) مصطفى النحاس يوسف جبر : مرجع سابق ص ١٨٢ — ١٨٣ .

١٩١٨ عن طريق الوكالة الشعبية للمطالبة بإستقلال مصر ورأسه سعد زغلول باشا وعدد من الشخصيات الممثلة للقوى السياسية المختلفة فى مصر (حزب الأمة. والحزب الوطنى وأنصار الأمير عمر طوسون والأقباط) بهدف « السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى إستقلال مصر إستقلالا تاما » حسب المادة الثانية من قانون نظام الوفد المصرى ، ويستمد الوفد قوته من رغبة أهالى مصر ولا يسوغ للوفد أو لأحد أعضائه أن يخرج عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى « إستقلال مصر إستقلالا تاما » والتفت الجماهير المصرية حول الوفد حتى أصبح بحق التجسيد السياسى للحركة الوطنية المصرية وسوف نعرض للوفد تفصيلا فيما بعد .

(ح) الحزب الديمقراطى المصرى :

أسس فى يناير ١٩٢٠ من عدد من المثقفين الليبراليين مثل مصطفى عبد الرازق ، ومنصور فهمى ، ومحمود عزمى ، وعزيز ميرهم ، ومحمد حسين هيكل وكانوا على صلة بجماعة السفور التى كانت تصدر جريدة بهذا الأسم وصاحبها عبد الحميد حمدى . وقامت مبادئ الحزب كما ورد فى مقدمة قانونه « على أساس المساواة بين الأمم والأخاء بين الأفراد والنهوض إلى أسمى مايتصور من الرقى وتأييد سيادة الشعب وإقامة العدل مقام القوة » .

ونصت المادة الثالثة على إستقلال مصر خارجياً وداخلياً ، وإقامة هيئة نيابية صحيحة ، وتوحيد التشريع ، والمساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات ، وحرية القول والكتابة والاجتماع ، وجعل التعليم الأبتدائى إلزاميا والأعتراف بحق كل شعب فى حكم نفسه .

أما من الناحية الاقتصادية فقد كان هناك إختلاف فى وجهات النظر بين مؤسسى الحزب ، فقد حدث خلاف بين عزيز ميرهم الذى مال إلى الاتجاه الاشتراكى ورغب فى تسمية الحزب بالحزب الإشتراكى وحسين هيكل الذى لم يقتنع بذلك انطلاقاً من إعتقاده فى الحرية الفردية ، ولكن مصطفى

عبد الرازق قام بالتأليف بين الرأيين ، ونص برنامج الحزب على ضرورة ترقية الطبقات العاملة أدبياً ومالياً وإعانة من لا يستطيع العمل وإنماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الأمكان .

وأيد الحزب نشاط الوفد وجهوده فى سبيل الحصول على الاستقلال لمصر . وكان الخلاف بين سعد وعدلى على رئاسة الوفد سبباً فى إنقسام الحزب وتفككه إلى جانب تناقضاته الداخلية . .

ثانيا : أحزاب الرفض السياسى والاجتماعى :

وندخل فى هذا الأطار الأحزاب التى طرحت أفكاراً راديكالية تتعلق بالأطار السياسى والأجتماعى لمصر .

(أ) الحزب الجمهورى :

تكون عام ١٩٠٧ ورأسه محمد غانم وجذب إليه عدداً من المثقفين ثقافة فرنسية ، وتبعاً لأفكار الحزب فإن تدرج الأمة الطبيعى يمر بثلاثة مراحل هى نيل الدستور ، والاستقلال التام الذى يتضمن الاستقلال الفعلى عن كل من إنجلتره والدولة العثمانية ، وإعلان النظام الجمهورى الذى يعد « أرقى المطالب وأعزها على النفس الوطنية العالية » .

وقام رئيس الحزب بمهاجمة أسرة محمد على ، كما عادى الأعيان والأمراء الذين « يعيشون من مال الأمة عالة عليها وحملا ثقيلا على أبنائها » وهاجم الأنجليز ، ولم تكن الظروف الموضوعية فى مصر وقتذاك تسمح بالنمو لتنظيم يتبنى هذه الآراء لذلك أنحصر الحزب فى مجموعة ضيقة من المثقفين وسرعان ما أختفى بعد عام من إنشائه[١] .

---

(١) محمد أنيس : الحزب الجمهورى المصرى ١٩٠٧ — ١٩٠٨ . مجلة الكاتب . السنة التاسعة عدد ١٠٥ (ديسمبر ١٩٦٩) .

(ب) الحزب الاشتراكي المبارك :

أسسه الدكتور حسن فهمى جمال الدين عام ١٩٠٩ ولم يقدم برنامجا شاملا للمسالة الأجتماعية ، وإنما ركز على عدد من الأصلاحات فى الريف تضمنت تحسين أحــوال الفلاحين الفقراء .، ومنح معاشات للفلاحين من العجزة والمرضى ، ومنع الفلاحين من تشغيل نسائهم فى أعمال شاقة ، وألا يجبر الفلاح على أن يعمل فوق طاقته ، ومعاملة الفلاح معاملة طيبة من كبار الملاك .

ويلاحظ على برنامج الحزب طابعة الاصلاحى الذى تناول القضية من منطلق الرحمة والشفقة وليس بدافع العلاج الجذرى للمشكلة الأجتماعية . ولم يقدر لهذا الحزب وبرنامجه النجاح لعدة أسباب منها ضعف الوعى السياسى للفلاحين وخشيتهم من كبار الملاك ، وضعف تنظيم الحزب ذاته فقد كان أقرب إلى الجهود الفردية منه إلى العمل الحزبى المنظم .

(حـ) الحزب الاشتراكي المصرى :

أنشئ فى عام ١٩٢١ ووقع على بيانه التأسيسى سلامة موسى ، وعلى العنانى ومحمد عبد الله عنان ، ومحمود حسنى العرانى ومن أهدافه سياسياً تحرير مصر من نير الأستعمار الأجنبى وإقصائه عن وادى النيل بأسره وتأييد حرية الشعوب ، ومحاربة الأستعمار أينما وجد ، واقتصادياً العمل على إلغاء إستغلال جماعة لأخرى ومحو التفرقة بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية ، وإجتماعياً إعتبار التعليم حقاً شائعاً للرجال والنساء وجعله مجانياً وإلزامياً ، وتحرير المرأة وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية .

وتعرض الحزب لهجوم من جهات متعددة على أساس تناقضه مع الدين ومع حق الملكية والحرية الفردية ، وأنه يعطى الأنجليز حجة لعدم منح مصر إستقلالها ، وتصدى أنصاره للدفاع عنه عــلى أساس أنه يؤمن بالأشتراكية وليس البلشفية ، وأنه ينتهج أسلوب التطور وليس الثورة ، ونص

بيانه أن الحزب سيعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبى ومن خلال إنشاء النقابات الزراعية والصناعية ونقابات الأنتاج ، وإعداد نواب أشتراكيين للبرلمان وتعميم حق الاقتراع وبث الدعوة بطريق النشر والخطابة .

ويقدر البعض بأن عدد أعضاء الحزب فى القطر بلغ ٢٥٠٠ عضو كما بلغ عدد المنضمين إلى إتحاد النقابات الذى أرتبط بالحزب مابين ١٥ ، ٢٠ ألفاً ولعب الحزب دوراً فى بعض الأعتصابات العمالية بالقاهرة والأسكندرية وأقام مدارس ليلية مجانية لتعليم العمال وتنويرهم ، ومدارس نهارية لتعليم أولاد العمال بالمجان (١) .

ويمكن فى نهاية هذا الجزء عن نشأة الأحزاب السياسية فى مصر أن نسجل الملاحظات الآتية :

١ — أن الأحزاب السياسية لم تنشأ فى إطار البرلمان والكتل البرلمانية وإنما نشأت خارجه لمقاومة الأحتلال الأجنبى وكجزء من الحركة الوطنية للمطالبة بالأستقلال ، ولذلك إتسمت الأشكال الأولى لهذه التنظيمات بالطابع السرى وباللجوء إلى أساليب الكفاح السرى .

٢ — أن أغلب الأحزاب السياسية الأولى أفتقدت التنظيم وكانت فى جوهرها أحزاب نخبة تقوم على عدد محدود من الأشخاص لذلك لم تتمكن من الاستمرار مدة طويلة . وأندثرت بعد فترة محدودة من وجودها .

٣ — أن القضية المحورية فى برامج الأحزاب والتى ميزت بينها فى المواقف والممارسات كانت قضية الأحتلال وكيفية تحقيق الاستقلال فقد كانت هذه هى الشغل الشاغل للرأى العام المصرى والنخبة السياسية والثقافية لمصر .

لذلك فرغم أننا عرضنا لما أسميناه باحزاب الرفض السياسى والأجتماعى التى طرحت أراء راديكالية حول التنظيم السياسى والأجتماعى لمصر إلا

(١) أنظر فى ذلك رمضان : مرجع سابق ص ٥٠٧ — ٥٦٦ وكذلك د. رفعت السعيد : تاريخ الحركة الأشتراكية فى مصر ١٩٠٠ — ١٩٢٥ (بيروت ، ١٩٧٢) ص ١٧١ — ٢٥٩ .

أنه ينبغي التاكيد على أن القضايا التي طرحتها هذه الأحزاب لم تكن محور الاهتمام العام ولم تكتسب ثقلا جماهيريا واسعا لذلك فإننا لا نعتقد بصحة التمييز بين الأحزاب في هذه الفترة من التاريخ المصري تبعاً لمعيار اليمين واليسار، ونرى أن المعيار الأسلم هو الموقف من القضية الوطنية التي مثلت بؤرة الاهتمام واحتلت مكان الصدارة والأولوية بلا منازع .

٤ — العلاقة بين الأحزاب السياسية والصحف فقد نشأت الأحزاب مرتبطة بدور الصحف فالحزب الوطني أنشأه مؤسس اللواء ، وحزب الأصلاح أنشاه صاحب المؤيد ، وحزب الأمة سبقه صدور الجريدة وهكذا سبقت الجريدة الحزب ويذكر لاندو أنه حتى الحرب العالمية الأولى فإن الصحيفة كانت هي محور نشاط الحزب ورمز وجوده ، ويمكن تفسير ذلك على أساس أن الصحافة كانت هي الأداة الرئيسية للعمل الوطني والأثارة الجماهيرية ، وأدى ذلك إلى ظاهرة الصراع بين الصحيفة والحزب ، وهل تكون الصحيفة لسان حال الحزب أم يكون الحزب تنظيما للصحيفة ،وهناك عـــدد من الأمثلة توضح الصراع بين الحزب والصحيفة التابعة له وكيف أن الصحيفة أتخذت في بعض الأحيان مواقف مخالفة لأراء الحزب الذي يفترض أنها تتحدث بإسمه(١) ، ويذكر أحد الكتاب أن الجريدة كانت أهم من حزب الأمة « فقد كان هذا الحزب مجرد خلفية لهذه الجريدة » (٢).

هذه الملاحظة حول العلاقة بين الأحزاب والصحافة صحيحة في جملتها على أنه يجب التمييز بين وضع الحزب الوطني من ناحية وحزبي الأمة والأصلاح من ناحية أخرى ، فبينما ارتبط الحزبان الأخيران بجرائدهما ، ولا يكون من المبالغة القول أن الصحيفة كانت بالنسبة لكل منهما النشاط الأساسي للحزب ورمز وجوده ، فإن الحزب الوطني خرج من باطن تنظيم سري هو جمعية الحزب

---

(١) د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية في مصر ص ١١٢ ومابعدها .

(٢) حافظ محمود : أسرار الماضي من ١٩٠٧ إلى ١٩٥٢ في السياسة الوطنية (القاهرة ، ١٩٧٣) ص ٢٠ .

الوطنى وكان له تاريخ نضالى يعود إلى ماقبل إصدار اللواء بسنوات طويلة ، وبدون هذا التنظيم ما كان يمكن لجريدة اللواء أن تصدر(١)، كما أن نشاط الحزب لم يقتصر على العمل الصحفى وإنما شمل دائرة كبيرة من الأساليب والممارسات الأعلامية والسياسية ، العلنية والسرية .

(١) عصام الضغير : موجع سابق ص ٤٩ .

ختام

ويمكن فى نهاية هذا الفصل إبداء الملاحظات الآتية حول تطور المؤسسات السياسية فى مصر حتى إعلان تصريح ٢٨ فبراير :

١ ـ بالنسبة للسلطة التنفيذية شهدت مصر منذ أول نظارة فى عام ١٨٧٨ حتى عام ١٩٢٢ تسعة وعشرين نظارة ووزارة مختلفة . كان منها تسع نظارات فى الفترة السابقة للاحتلال (١٨٧٨ ـ ١٨٨٢) بمعدل نظارة كل خمسة شهور ونصف ، وعشرون نظارة ووزارة خلال فترتى الإحتلال والحماية التى أستمرت لمدة أربعين عاماً (١٨٨٢ ـ ١٩٢٢) أى بمعدل وزارة كل عامين .

ويمكن تفسير عدم الإستقرار الوزارى فى المرحلة الإولى على ضوء الظروف السياسية والاجتماعية التى واجهت مصر وقتذاك وتصاعد الصراع بين الخديوى والنفوذ الأجنبي من ناحية ، وبين الحركة الوطنية وكل من الخديوى والنفوذ الأجنبي من ناحية أخرى . أما الإستقرار الذى إتسمت به السلطة التنفيذية فى المرحلة الثانية فيمكن إرجاعه إلى سيطرة الإحتلال على مقدرات الأمور وخضوع الخديوى لرغبات إنجلتره ،فى فترة إتسمت فيها الحركة الوطنية بالضعف .

٢ ـ ان العلاقة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية لم تكن علاقة وثيقة كما يفترض فى النظم النيابية أو الديمقراطية ، وإنما نشأ كل منهما فى مصر تحت ظروف مختلفة وتطور بإستقلال عن الآخر ، فالمجلس النيابية لم تنشأ نتيجة تصاعد الحركة الوطنية التى فرضت وجودها على الخديوى وإنما نشأت من أعلى بناء على قرارات سلطوية ، ومن ثم فقد كانت ممارسات هذه المجالس

تعكس غالباً الولاء للحاكم وسياساته أكثر من تعبيرها عن مطالب شعبية وتمثيلها لقوى سياسية وطنية . وكانت مظاهر المعارضة التى تجد طريقها إلى هذه المجالس تعبر عن نمو الحركة الوطنية خارجها أكثر مما هو ممارسة لدور أو حق دستورى .

٣ — غلبة دور السلطة التنفيذية على الهيئة النيابية فحق الإستجواب فى كل المجالس النيابية حتى عام ١٩٢٢ لم يكن جاداً على الأطلاق بل أحيط بسلسلة من القيود تجعل من ممارسته أمراً صعباً ، فقد كان لرئيس المجلس حق رفض أو تعديل أى سؤال يتعلق بالأشخاص أو قد يثير التنافر بين العناصر المكونة للامة أو يتعلق بالاتفاقات الدولية . وكان للنظار حق عدم الرد على الأسئلة إذا أرتأوا أن ذلك فى المصلحة العامة . أضف إلى ذلك أن إجابات النظار لا تخضع لأى مناقشة بعد ذلك من النواب .

وكما تعرضنا لذلك من قبل فى حالة الخلاف بين مجلس النظار ومجلس النواب نصت اللوائح الدستورية أن على الخديوى حل المجلس إذا رفضت النظارة الأستقالة . ومن ثم فقد كان للسلطة التنفيذية الكلمة الأخيرة فى أغلب الأمور باستثناء حالات قليلة ومعدودة مثل رفض الجمعية العمومية مد إمتياز شركة قناة السويس وإذعان مجلس النظار وذلك نتيجة للمد الشعبى الجارف وتصاعد الحركة الوطنية حول هذا الموضوع .

وتتضح هذه الغلبة أيضاً فى إعتبار أن النظار عينوا أعضاء فى المجالس التشريعية كالجمعية العمومية (١٨٨٣ — ١٩١٢) والجمعية التشريعية (١٩١٢ — ١٩١٤) بحكم وظائفهم كنظار ؛ ولم يختاروا نظاراً لنشاطهم أو بروزهم فى المجالس النيابية (١) .

٤ — بالنسبة للمشاركة السياسية لم يبرز خلال هذه المرحلة مايشير إلى وجود مشاركة شعبية كبيرة فى المؤسسات الدستورية والنيابية ، بل نجد

(١) د. يونان لبيب يوسف : تاريخ الوزارات المصرية . مرجع سابق. ص ٤٢ —٤٣ .

سمتين واضحتين أولهما : أنه بسبب قيود النصاب المالى فقد كان عدد المؤهلين للتصويت لا يتجاوز نسبة بسيطة من المواطنين ، وثانيهما : أنه نتيجة ضعف الوعى السياسى والأحساس بعدم جدية هذه المؤسسات ، فقد برزت ضآلة نسبة المشاركين فى التصويت من بين من لهم هذا الحق .

فى إنتخابات يونيو ١٨٨٣ مثلا كان عدد المقيدين فى قوائم الناخبين ٩٠٣و٣٩٥ ناخباً من مجموع السكان الذى بلغ ٦,٨٠٠,٠٠٠ أى بنسبة ٢٨و١٣ ٪ أو أقل من سبع السكان ، وفى تقرير السير جورست لعام ١٩٠٧ ورد أنه كان فى القاهرة ١٣٤ الف مواطن ممن له حق التصويت سجل منهم فى جداول الانتخاب ٣٤ ألفاً وأقترع منهم فى الأنتخابات ١٥٠٠ فقط ، وألغيت الأنتخابات فى أحد أقسام القاهرة — حلوان — لأن أحدا لم يرشح نفسه وأنفض يوم الانتخابات دون أن يحضر أحد من المقترعين . وفى الأسكندرية بلغ عدد من لهم حق التصويت ٧٠ ألف مواطن قيد منهم فى سجل الأنتخاب ١٤ ألفاً وأقترع ٧٥٠ شخصاً فقط(١) .

ولوحظ بصفة عامة أن نسبة المساهمة كانت أكبر نسبياً فى الريف ليس نتيجة لزيادة الوعى السياسى ولكن لسيطرة كبار الملاك والأعيان وقدرتهم على التأثير(٢). نفس الظاهرة تكررت فى إنتخابات الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ فبلغت نسبة المشاركة عموماً ١٥,٣٩ ٪ وإن كانت أقل فى المدن عنها فى الريف ، فبلغت فى القاهرة ٦,٦٩ ٪ ، والأسكندرية ٤,٩٨ ٪(٣).

٥ — وأخيراً فمن حيث الأصول الأجتماعية للنواب فقد أحتكر عدد محدود من عائلات كبار الملاك والأعيان مقاعد المجلس النيابية ففى أول مجلس نواب مثلا عام ١٨٦٦ كان هناك ٥٨ عمدة من أصل ٧٥ عضواً ، ولم

---

(١) أنظر فاروق يوسف : مرجع سابق ص ١٢١ — ١٢٢

(٢) د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر ص ٢ — ٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٨٩.

يكن هناك تمثيل واضح للطبقة التجارية أو المثقفين (٢). وفى إنتخابات الجمعية التشريعية لعام ١٩١٣ نجح ٤٩ من كبار الملاك من مجموع الأعضاء الذين بلغ عددهم ٦٥ عضواً أى بنسبة ٧٦ ٪ (٢).

وهكذا يمكن القول أن هذه المرحلة إتسمت بسيطرة السلطة التنفيذية ممثلة فى الخديوى أولا ثم فى سلطة الاحتلال فيما بعد، وضعف العمل النيابى الذى ظل عاجزاً أو كسيحاً، وسيطرة كبار الملاك كطبقة على هذه المجالس النيابية وعلى النظارة، وبداية تكوين الأحزاب السياسية التى نشأت فى إطار الحركة الوطنية ضد الاحتلال. كما تبلور منذ ذلك الوقت الارتباط بين الاتجاه النيابى الدستورى والاتجاه الوطنى المصرى وكان تعبير «مصر للمصريين» يعنى كل من النيابية الدستورية فى الداخل والاستقلال الوطنى فى الخارج، فمنذ الثورة العرابية برز الترابط بين تقييد سلطة الحاكم ومعاداة النفوذ الأجنبى ونظرت الثورة العرابية إلى الحكومة النيابية ليس فقط من حيث المبدأ ولكن أيضا من زاوية كونها وسيلة لتقرير الاتجاه الوطنى المصرى ومناهضة النفوذ الأجنبى.

وبتصاعد الحركة الشعبية وقيام الوفد تعبيراً عن التيار الرئيسى لهذه الحركة فى ثورة ١٩١٩، صدر تصريح فبراير ١٩٢٢، بما ترتب عليه من إعلان للاستقلال دستور ١٩٢٣ الذى وضع الأساس لشكل نظام الحكم فى مصر خلال الثلاثين عاماً التالية.

---

(١) Landau, op. cit, pp. 29-30.

(٢) د. عاصم الدسوقى : مرجع سابق ص ٢١١ كما يورد جداول تبين نسبة كبار الملاك فى النظارات والوزارات المختلفة ص ٢١٨ — ٢١٩. أنظر أيضاً د. عبد العظيم رمضان : البورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو، مجلة الكاتب، السنة الحادية عشر، عدد ١٢٣ (يونيو ١٩٧١) ص ٩٩.

مرحلة الديمقراطية البرلمانية

١٩٢٣ - ١٩٥٢

الفصـــل الأول : الإطار الدستورى وتطور نظام الحكم

المبحث الأول : الإطار الدستورى

المبحث الثانى : أزمات نظام الحكم

الفصـــل الثانى : النظام الحزبى

المبحث الأول : الوفد

المبحث الثانى : أحزاب الأقلية

المبحث الثالث : أحزاب وتنظيمات الرفض السياسى والاجتماعى

الفصـــل الثالث : الحركة السياسية وتقييم التجربة
أزمة الديمقراطية البرلمانية وسقوطها

الفصل الأول
الاطار الدستورى وتطور نظام الحكم

المبحث الأول
الاطار الدستورى (دستور ١٩٢٣)

شهدت مصر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ثورة عارمة تعتبر من أعنف ثورات المستعمرات فى هذه الفترة ، وفاجأت بقيامها الجميع وقادة الحركة الوطنية الذين لم يتوقعوا مثل هذه الدرجة من القدرة الثورية لدى جموع الشعب بما فى ذلك كل من سعد زغلول ومحمد فريد . . ألا وهى ثورة ١٩١٩ التى اتسمت بشمولها وإشتراك كافة طبقات الشعب بما فى ذلك فلاحو الريف وعمال المدن حتى الجيش المصرى أظهر تعاطفه مع أحداث الثورة (١) . ومن ثم يعتبرها البعض بداية مرحلة الثورة القومية المصرية (٢)، كما اتسمت باستمرارها ولجوءها إلى عديد من أساليب الكفاح السياسى والعسكرى ، العلنى والسرى (٣) . لذلك تمثل هذه الثورة حلقة هامة

(١) د. عبد العظيم رمضان : موقع الجيش المصرى فى ثورة ١٩١٩،مجلة السياسه الدولية ، المجلد التاسع ، العدد ٣١ ، ١٩٧٣ ص ٨٦–٩١ .

٢) ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية (القاهرة ، ١٩٥٧) ص ٥٤–٥٥ .

(٣)هناك عديد من الكتب التى تتناول جوانب الثورة المختلفة . من أبرز هذه الدراسات المؤلف الذى اصدره مركز الوثائق والبحوث التاريخيه لمصر المعاصره بمؤسسه الأهرام بعنوان : ٥٠ عاما على ثوره ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٦٩) والذى يعتمد على الوثائق البريطانية مع مقارنتها بمذكرات الساسة المصريين . نظر كذلك د. محمد أنيس : وثائق عن ثوره ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٦٣) ، د. حسين فوزى النجار : التناقض الطبقى فى ثوره ١٩١٩ (القاهرة ١٩٦٤) ، د. عبد العزيز رفاعى : ثوره مصر سنه ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٦٦) .

فى التطور السياسى والاجتماعى المصرى فقد كانت بمثابة بعث جديد للشعب المصرى ، وظلت روحها — كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى — تؤثر فى تطور الحوادث وكان لها نتائج هامة فى حياة مصر السياسية والاجتماعية ، ولم تقتصر أثارها على مصر بل امتدت إلى بعض البلاد العربية الأخرى كالسودان والعراق (١) .

ويمكن تحديد أهم إنجازات هذه الثورة فى أنها سياسيا أدت إلى إلغاء الحماية سنة ١٩٢٢ وإعلان الدستور وإقرار الحياة النيابية وكان ذلك تتويجا لكفاح طويل بدأ من أيام الثورة العرابية ، وإقتصاديا عبرت الثورة عن نشاط متزايد للطبقة الرأسمالية وأوجدت شعورا وطنيا إقتصاديا تمثل فى إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ ، وإجتماعيا كرست الثورة الوحدة الوطنية المصرية بين المسلمين والأقباط فخطب القساوسة على منابر المساجد وخطب المشايخ أمام مذابح الكنائس ، كما أتاحت أحداث الثورة الفرصة لخروج المرأة المصرية إلى ميدان العمل السياسى والاسهام فى النشاط العام (٢)

وفى الحقيقة أن الثورة أوجدت نهضة عامة شملت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية فتكونت العديد من النقابات العمالية (٣)، ونهضت الحياة الفنية على يد سيد درويش ، ونشأت جمعيات الكشافة الأهلية وكذلك جمعيات التموين التعاونية . ويبقى بعد ذلك كله ان من أهم دلالات الثورة من منظور تطور الحركة الوطنية المصرية هو تأكيدها العملى على مفهوم الاعتماد على النفس بعد فترة كانت الحركة الوطنية فى مصر قد إهتمت كثيرا بمخاطبة الرأى العام الخارجى .

---

(١) د. يونان لبيب رزق : ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية السودانية ، مجلة الهلال ، مجلد ٧٥ ، عدد ١١ (نوفبر ١٩٦٧) ص ٢٢ ، د. عبد العزيز نوار : ثورة ١٩١٩ وأثرها فى الحركات النضالية ، مجلة الهلال ، مجلد ٧٣ ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٦٥) ص ٧٨—٨٠ .

(٢) مذكرات السيده فهيمه ثابت : الزعيم الخالد وأم المصريين فى منفى جبل طارق (القاهرة ، د.ت) ص ١٥—١٦ ، ٢٥ .

(٣) أمين عز الدين : تاريخ الطبقه العامله المصرية ١٩١٩—١٩٢٩ (القاهرة ، ١٩٧٠) .

ونتيجة للثورة وتحت ضغوطها أعلنت الحكومة البريطانية فى فبراير ١٩٢١ فى بيان موجه إلى السلطان أحمد فؤاد أن الحماية قد أصبحت « علاقة غير مرضية » ، ثم أعلنت إلغاءها فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى إعترفت فيه بان « مصر دولة مستقلة ذات سيادة » فى إطار التحفظات الأربعة التى سبق الإشارة إليها . وقام اللورد اللنبى بتبليغ هذا التصريح إلى السلطان فؤاد مع خطاب ورد فى أحد بنوده « أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى » (١) .

وبدأت سلسلة من الترتيبات والإجراءات التى إنتهت بوضع دستور ١٩٢٣ وتعود أهمية هذا الدستور إلى أنه كان بمثابة حجر الزاوية فى البناء الدستورى لمصر حتى عام ١٩٥٢ . وشكل إطارا عاما للحياة السياسية ، وكان صدوره ومواده تعبيرا عن القوى السياسية التى لعبت أدوارا هامة فى حلبة العمل السياسى . ويمكن أن نلخص تقييمنا لهذا الدستور بأنه كان يقينا أحد منجزات ثورة ١٩١٩ وخطوة هامة على طريق إقرار الحقوق النيابية والديمقراطية للشعب ، وكانت الانتخابات البرلمانية مدرسة للوعى السياسى وللمواطنة ، ولكنه لم يكن تجسيدا لمصالح الطبقات الشعبية فى مجموعها بقدر ما عبر عن وضع توازن سياسى لعبت فيه قوى القصر والانجليز وكبار ملاك الأرض اليد الطولى ومن ثم جاء نظام الحكم الذى يتضمنه تعبيرا عن هذا التوازن وتأكيدا لاستمراره .

أولا — ظروف أصدار الدستور (٢)

ألفت وزارة ثروت باشا فى إبريل ١٩٢٢ — تنفيذا لما جاء فى خطاب تكليفها — لجنة من ثلاثين عضوا من المفكرين ورجال القانون والدين والأعيان

(١) د. يحيى الجمل : ظروف وضع دستور ١٩٢٣ ، مجله القانون والأقتصاد ، السنه الثامنة والثلاثين ، العدد الثالث ، ١٩٦٨ ص ٤٩٩ .

(٢) حول التطورات المختلفة حتى صدور الدستور انظر د . يحيى الجمل : مرجع سابق ص ٤٩٥—٥٢٩ .

والشخصيات العامة برئاسة حسين رشدى باشا لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، وضمت اللجنة أربعة وزراء سابقين ، وتسعة أعضاء سابقين فى الجمعية التشريعية ، والشيخ عبد الحميد البكرى شيخ الطرق الصوفية ، والشيخ محمد بخيت المفتى السابق ، وخمسة من الأقباط ، وعضو يهودى ، وممثل عن البدو . وقد أدت الرغبة فى تمثيل شرائح وفئات المجتمع المختلفة إلى إشتراك أشخاص لا علاقة لهم بالدستور والمسائل الدستورية .

ومن الجدير بالذكر أن كلا من الوفد المصرى والحزب الوطنى قد رفضا الأشتراك فى هذه اللجنة — التى أسماها سعد زغلول بلجنة الأشقياء — إستناداً إلى أن الدستور كان ينبغى أن يوضع بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة وليس بواسطة لجنة حكومية . أضف إلى ذلك أن الوفد قدر أن دعوته للاشتراك بعضوين أو ثلاث — من أصل ثلاثين عضواً أختارتهم وزارة معادية للوفد — لن يوفر المناخ الملائم للتأثير والمساهمة الحقيقية فى عملية وضع الدستور .

وعقدت اللجنة إجتماعاتها فيما بين إبريل وأكتوبر أى مايقرب من ستة شهور ، ورفعت مشروع الدستور إلى رئيس الوزراء فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢. وتفاعلت عدة عوامل ضد وزارة ثروت ومشروع الدستور ، أولها أن الملك لم يكن متحمساً لاصدار دستور يحد من سلطته المطلقة أو يقيد منها بشكل فعال ومحسوس ، وثانيها تحالف القوى السياسية الأخرى ورؤساء الوزراء السابقين — والمحتملين — ضد الوزارة ومشروعها نتيجة إحساسهم بان ثروت وأنصاره قد أنفردوا بالساحة السياسية ، وثالثها التقارب بين القصر والوفد الذى عمل على تحقيقه توفيق نسيم باشا ، وأمل الوفد فى تشكيل وزارة يرأسها نسيم باشا بتأييد من الأمة والملك تقوم برفض تصريح ٢٨ فبراير وبالأفراج عن سعد زغلول والمعتقلين السياسيين .

وإزاء هذه الظروف لم يكن أمام وزارة ثروت باشا سوى الاستقالة وخلفتها وزارة توفيق نسيم باشا — المدعومة من جانب القصر — التى عرضت مشروع الدستور على اللجنة الأستشارية التشريعية التابعة لوزارة الحقانية

والتى كانت تضم عدداً من كبار موظفى الدولة ذوى الخبرة القانونية ، وكانوا جميعاً من الأجانب ماعدا عبد الحميد بدوى . وقدمت هذه اللجنة تقريرها الذى تضمن عدداً من التعديلات التى كان الملك يطالب بها من أجل تكريس سلطاته على حساب البرلمان وممثلى الامة .

كما طالبت انجلتره بإدخال بعض التعديلات مثل تعديل المادة ٢٩ التى كانت تنص على أن الملك يلقب بملك مصر والسودان ، والمادة ١٤٥ التى ورد فيها أن السودان جزء من مصر ، على أساس أنهما يتعارضان مع أحد التحفظات الأربعة لتصريح ٢٨ فبراير ومع إتفاقية ١٨٩٩ ، وهددت انجلتره بانه مالم يتم هذان التعديلان فانها تسترد « كامل حريتها فى العمل إزاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر» وتلجأ إلى أى تدبير تراه مناسباً عند الضروره.

وقبلت وزارة نسيم باشا الانذار البريطانى حماية للعرش[1] كما ورد فى خطاب إستقالتها ثم خلفتها وزارة يحيى إبراهيم المؤيدة للقصر أيضاً والتى صدر الدستور فى عهدها بعد تصاعد الأصوات المطالبة بصدوره فى مشروعه الأصلى الذى قدمته لجنة الدستور . ولعب حزب الأحرار الدستوريين الدور الأساسى فى ذلك ووجه رئيسه عبد العزيز فهمى خطابين مفتوحين لرئيس الوزراء بهذا الصدد ، أما الوفد فقد كان موقفه متحفظاً يعبر عن الحرج الذى وقع فيه . فهو من ناحية كان قد اعتبر المشروع وثيقة رجعية ومن ثم كان من الصعب عليه أن يقوم بالدفاع عنها حتى لايعتبر ذلك تأييدا لها وتناقضا مع موقفه السابق ، ومن ناحية أخرى لم يكن يستطيع السكوت على التعديلات التى أدخلت على المشروع والتى تضعف من حقوق الشعب لصالح القصر والأنجليز . لذلك لم يتخذ الوفد موقفاً واضحاً وأشار فى بياناته إلى رأيه السابق الخاص بضرورة عقد جمعية وطنية منتخبة تعبر عن إرادة الشعب لوضع الدستور . ،

---

(١) د . لبيب يونان : تاريخ الوزارات المصرية ص ٢٥٣ .

وعندما صدر الأمر الملـــكى رقم ٤٢ فى ١٩ إبريل ١٩٢٣ كان هناك عدد من الأختلافات بين الدستور والمشروع الأصلى تركزت فى إعطاء حقوق أكبر للملك إزاء السلطتين التشريعية والتنفيذية فجعلت إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك ، وأضيفت مادة تعطى للملك حقوقاً يباشرها فيما يختص بالمعاهد الدينية والأوقاف والرؤساء الروحانيين ، وعدلت المادة الخاصة بعدد الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ فجعلت نسبتهم الخمسين ($\frac{٢}{٥}$) بعد أن كان العدد محدداً بثلاثين عضواً فى مشروع الدستور ، وأعطى هذا التعديل فى الحقيقة للملك حق الأعتراض النهائى على القوانين ذلك أن الدستور نظم مشاركة الملك فى السلطة التشريعية من خلال التصديق على القوانين وفى حالة إعتراضه على القانون كان ينبغى موافقة البرلمان باغلبية الثلثين وهو الأمر الذى يصبح صعباً للغاية — أن لم يكن مستحيلا — فى حالة وجود خمسي عدد اعضاء مجلس الشيوخ معينين من قبل الملك وهو الامر الذى تحاشاه مشروع الدستور بالنص على ثلاثين عضواً فقط. كذلك كان من نتيجة هذا التعديل أن أصبح تنقيح الدستور رهيناً بموافقة الملك حيث نص الدستور على أنه لا تتم المناقشة فى موضوع التنقيح إلا بحضور ثلثى الأعضاء وتكون الموافقة بثلثى الأراء . كما قبلت الأعتراضات الأنجليزية فلقب الملك بملك مصر فقط أشير إلى حقوق مصر فى السودان دون الإشارة إلى أن السودان جزء من مصر(١) .

وهناك خلاف فى الفقه الدستورى المصرى بخصوص تكييف طريقة إصدار دستور ١٩٢٣ فترى الأغلبية أنه كان منحة من الملك على أساس أنه وضع بواسطة لجنة حكومية ولم يشارك الشعب فى وضع مشروعه ، وصدر بأمر ملـــكى ، وأن مقدمته أشارت إلى الأمانة التى عهد الله بها إلى الملك فؤاد والتى استدعى الحفاظ عليها إصدار هذا الدستور . ويرى إتجاه آخر أن الدستور

---

(١) فى ظروف وضع الدستور : أنظـــر د . عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ص ٣٧٢— ٤٠٢ وكذلك .

Elie Kedourie, The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923, in the chatam House Version. (London, 1970), pp. 160-176,

صدر بناء على تعاقد بين الملك والأمة على أساس نص الدستور أن الأمة مصدر السلطات وكذلك القسم المتبادل الذى أداه كل من الملك وأعضاء البرلمان عند إفتتاح أول دورة برلمانية والذى تضمن إحترام أحكام الدستور. وهناك رأى ثالث يعتقد أن الدستور كان نتيجة تطورات وأحداث سياسية وشعبية خارجة عن إرادة الحاكم وأنه فى الواقع ليس سوى إسترداد لحقوق الشعب التى تقررت فى لائحة ١٨٨٢ التى ألغتها انجلترة بعد إحتلالها لمصر(١).

والحقيقة أن الحكم فى هذه المسألة يتوقف على المعيار الذى يستخدمه الباحث فمن وجهة نظر شكلية فان دستور ١٩٢٣ هو منحه من الملك، ولكن من وجهة نظر سياسية تدخل فى إعتبارها الظروف السياسية والأجتماعية التى صدر فى ظلها الدستور فانه لم يكن كذلك. بعبارة أخرى هو من الناحية الشكلية منحة ومن الناحية الموضوعية تعبير عن التطورات والتغيرات السياسية التى كان يشهدها المجتمع المصرى وقتذاك من تنامى للروح الوطنية والوعى السياسى وتكوين الأحزاب والرغبة فى المشاركة فى السلطة.

ويعتبر أغلب الفقهاء دستور ١٩٢٣ خطوة هامة فى التطور الدستورى والسياسى لمصر فقد نقل نظام الحكم فيها من مرحلة الحكم المطلق إلى مرحلة الحكومة الدستورية والحكم الملكى المقيد، وأكد مفهوم الدولة القانونية التى تقوم على توزيع السلطات العامة بين الملك والوزارة والبرلمان، فبإستثناء لائحة ١٨٨٢ التى كانت أقصر الدساتير المصرية عمراً كان الحكم المطلق هو القاعدة التى أخذت بها الدساتير المختلفة، وأخيراً فقد عبر دستور ١٩٢٣ عن إنتقال مصر من وضع الدولة التابعة إلى وضع الدولة المستقلة قانونياً ومن ثم نصت المادة الأولى منه على أن مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة.

وسوف نتعرض فيما يلى لتحليل هيكل نظام الحكم كما ورد فى الدستور وان كان يجب التأكيد على أن هذا التحليل لا يقدم سوى جانباً من الصورة وهو

---

(١) د. مصطفى أبو زيد فهمى: مرجع سابق ص ٥٥-٧٤، د. محسن خليل: مرجع سابق ص ١٠١-٢٤٠، د. السيد صبرى: القانون الدستورى ص ٢٩٦ وما بعدها.

« مايجب أن يكون » تبعاً للنصوص ، ذلك أن تقييم أى وثيقة قانونية أودستورية لا يمكن أن يتم فقط على أساس النصوص ، ولكن يجب أن ينظر إليها أيضاً فى التطبيق وبشكل حركى ، فالنظام الذى أقامه دستور ١٩٢٣ لم يكن نظاماً جامداً ولكن تغيرت ملامحه وتفاصيله من فترة لاخرى تبعاً لعلاقات الصراع والتعاون بين القوى السياسية فى المجتمع ، وهكذا فإن تقدير هذا النظام يتطلب ربطه بما سبقه من أحداث وتحديد مدى ماأدخله من جديد على الحياة السياسية وماحافظ عليه من سلطات الحاكم الفرد، وكذلك تحديد مافتح الباب له ومدى إتساع مبادئه وتنظيماته لنمو الحركة الشعبية وتطور المجتمع (١) .

ثانياً – الأساس الفكرى لدستور ١٩٢٣ (٢)

يمكن تحديد المنطلقات الفكرية الأساسية للدستور فى مبدأين أولها سيادة الأمة ومع أن الدستور نص على هذا المبدأ إلا أنه أعطى للملك حقوقاً فى السلطتين التشريعية والتنفيذية الأمر الذى حد منه فى الأمر الواقع كما سوف نرى فى التحليل ، وثانيها المذهب الليبرالى أو الفردى الذى أرتبط سياسياً بمنظومة الحريات والحقوق الفردية المتعارف عليها ، وإقتصاديا بعلاقات الإنتاج الرأسمالية .

١ – سيادة الأمة :

لقد جاء دستور ١٩٢٣ خلاصة وتتويجاً لحركة دستورية تعود إلى ستينيات القرن التاسع عشر ولكفاح وطنى ضد سلطة الاحتلال تمثل فى ثورة ١٩١٩ .

---

(١) طارق البشرى : دستور ١٩٢٣– صراع حول السلطة ، مجلة الطليعة ، السنة الثامنة ، عدد ٨ (أغسطس ١٩٧٢) ص ٤٩–٥٠ .

(٢) بالأضافة إلى المراجع السابق الإشارة إليها عن دستور ١٩٢٣ من الدراسات العامة د . وحيد رأفت و د . وايت إبراهيم : القانون الدستورى (القاهرة ، ١٩٣٧) ص ٥٣٠– ٦٥٠ ، د . أحمد عبدالقادر الجمال : النظريات الدستورية العامة والدستور المصرى (القاهرة ١٩٥٠) ص ١٩١–٣١٨ .

وأكد الدستور أن « جميع السلطات مصدرها الأمة وإستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » (م ٢٣) ويفسر بعض الباحثين هذا النص على أساس أن مكمن السلطة التشريعية قد استقر بشكل قاطع فى البرلمان ، وأنه إذا كان الملك يشترك مع البرلمان فى العملية التشريعية من خلال حق التصديق على القوانين (م ٢٥ ، ٢٦) فان سلطة الملك فى هذا الأطار هى أقرب ماتكون إلى الأعتراض التوقيفى منها إلى حق الفيتو وبالتالى يصل أنصار هذا الرأى إلى القول بان السلطة التشريعية كانت فى التحليل الأخير من حق البرلمان دون الملك .

كما تبدو سيادة الأمة فى الصفة البرلمانية لنظام الحكم فقد أقام الدستور العلاقة بين البرلمان والوزارة على أساس برلمانى فالوزراء مسئولون جماعيا أمام مجلس النواب ، كما أن كل واحد منهم مسئول فرديا عن أعمال وزارته (م ٦١) ، وللبرلمان حق سحب الثقة من الوزارة ككل أو من أحد الوزراء وفى هذه الحالة يكون على الوزارة أو الوزير الأستقالة (م ٦٥)[١] .

ولكن هذا التحليل لا يقدم فى واقع الأمر سوى جانبا واحدا من الصورة فقط ، فالقول بان الأختصاص الأصيل كان للبرلمان وأن مشاركة الملك التشريعية كانت ذات طابع توقيفى وحسب تقوم على تهوين من حجم سلطات والاختصاصات التى أعطاها الدستور للملك نظريا والتى مارسها هو واقعيا . ولعل الخطأ الذى وقع فيه هذا التحليل هوالبدء من إفتراض أن الدستور إلتزم بالنموذج النيابى البرلمانى الذى يفترض أن الملك يملك ولا يحكم ، ولكن الواقع أن السلطات التى أعطاها الدستور للملك توضح أنه كان يملك ويحكم فى نفس الوقت .

من هذه السلطات حقه فى حل مجلس النواب بشكل مطلق (م ٣٨) ، وفى تأجيل إنعقاد المجلس (م ٣٩) ، وحقه فى إنشاء ومنح الرتب العسكرية

---

(١) د . طعيمة الجرف : مرجع سابق ص ٢٦٧–٢٦٨ .

والمدنية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى ، وحق العفو وتخفيض العقوبة (م ٤٣) ، وهو الذى يولى ويعزل الضباط (م ٤٦) ، وكذلك يعين كبار رجال الدين ورجال السلك الدبلوماسي . أضف إلى ذلك ما ذكرناه سلفا من نتائج إعطاء الملك حق تعيين خمسى (٢/٥) اعضاء مجلس الشيوخ ، ولضمان حماية حقوق الملك نصت مادة ١٥٨ أنه « لا يجوز إحداث أى تنقيح فى الدستور خاصة بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش » ، و نصت ١٥٦ على عدم إمكانية تنقيح الدستور فيما يتعلق بنظام وصاية العرش .

والأمر عندنا أن دستور ١٩٢٣ جاء تعبيرا عن تيارين متناقضين فى أهدافهما ومراميهما . أولهما الأنجاز الشعبي لثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية التى هدفت إلى تأكيد سلطات الأمة وصون حقوقها ، وثانيهما محاولة القصر الأحتفاظ باكبر قدر من السلطة والمشاركة الفعلية فى صنع القرار السياسى .

ودعم من إتجاه القصر رغبة الأنجليز أن لا يكون فى قيام حكم دستورى فى مصر تهديدا لنفوذهم الذى لم يتأثر فى جوهرة بتصريح ٢٨ فبراير وإعلان دستور ١٩٢٣ بل ظل الأحتلال حقيقة واقعة ، وإتجاه بعض السياسيين ممن شكلوا أحزاب الأقلية بعد ذلك والذين عادوا الوفد ولم يعترفوا بالحركة الشعبية وقدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه فى إطار ديمقراطى .

ومن ثم فقد اتسم الدستور بتعبيره عن كل من هذين التيارين ، وأفصح كل تيار عن ذاته تبعاً لتطورات الأحداث ومدى الثقل النسبى الذى تمتع به القصر أو الحركة الوطنية . يثبت ذلك أنه فى فترات المد الشعبى إضطر القصر إلى إستعمال سلطته من خلال الوزارة التى إستطاعت أن تفرض إرادتها عليه مثلما حدث فى وزارة سعد زغلول ، على عكس الأمر عندما تكون أحزاب الأقلية على إستعداد لضرب الدستور أو تكون الحركة الوطنية مفككة أو منقسمة على نفسها فيزداد دور القصر . لذلك

جاءت أحكام الدستور تعكس صيغة للتوفيق بين التيارين : التيار الأستبدادى ممثلا فى الملك والسراى والتيار الديمقراطى ممثلا فى مجلس النواب وحكم الأمة ، وتعكس فى نفس الوقت صيغة للصراع فى المستقبل بينهما من خلال مواد الدستور ومؤسساته السياسية (١) .

٢ــ المذهب الليبرالى أو الفردى

يطلق على هذا المذهب أحيانا مذهب الحريين أو المذهب الأنفرادى الحر وهو الذى أرست أسسه فلسفة العقد الأجتماعى خلال القرن الثامن عشر ، وجسدته الثورة الفرنسية فى مبادئها وإعلان حقوق الإنسان لعام ١٧٨٩ .

وانطلق الدستور من مقومات هذا المذهب الذى ساد العالم خلال هذه الفترة ، والذى يقوم على فكرة الحريات الفردية ، وان النظام السياسى لا ينبغى أن يتدخل للحد من هذه الحريات التى تكفل تفجير قوى الأبداع والخلق والابتكار لدى المواطنين . وفى هذا الأطار برز مفهوم الدولة الحارسة التى تحدد وظائفها فى الدفاع والبوليس والقضاء وتترك العلاقات الأجتماعية والأقتصادية — من صناعة وتجارة وتعليم — بعد ذلك ميدانا للنشاط الفردى الحر دون تدخل من الدولة الا بقصد تحقيق الأمن والنظام ، وتضع القواعد الكفيلة بعدم عدوان الأفراد والجماعات على بعضهم البعض ، وهذا هو ما عرف فى الفقه الدستورى باسم نظرية الحقوق والحريات العامة .

وسار الدستورالمصرى على نهج الدساتير التى تضمنت بابا عن الحقوق والحريات العامة وهو الباب الثانى الذى تكون من ٢١ مادة ، ويدور حول مقومين رئيسيين هما المساواة والحرية ، فنص الدستور على المساواة بين المصريين جميعاً أمام القانون ، وفى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، وفى تولى الوظائف العامة ، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة ، لأنه

---

(١) أنظر تحليلا مماثلا فى طارق البشرى : دستور ١٩٢٣ بين القصر والوفد ، مجلة الكاتب ، السنة التاسعة ، عدد ٩٨ (مايو ١٩٦٩) ص ١٥-٢١ .

لا تميز بين المواطنين بسبب الأصل أو اللغة أو الدين (م ٣) أما عن الحريات العامة فقد قرر الدستور للمواطنين الحرية الشخصية (م ٤ ، ٥) وحرمه المنازل (م ٨) ، وحرمة الملكية (م ٩) ، وحرية الأعتقاد (م ١١ ، ١٣) وحرية الرأى (م ١٤) ، وحرية الصحافة (م ١٥) ، وحرية التعليم (م ١٧) ، وحرية الأجتماع (م ٢٠) ، وحق تكوين الجمعيات (م ٢١) وحق مخاطبة السلطات العامة (م ٢٢) .

ولعل إلتزام الدستور بالمذهب الليبرالى يكشف لنا عن الأساس الأقتصادى للطبقة التى كانت وراء الدستور أو بالأخرى الطبقات التى استفادت منه وحصدت ثمار تطبيقه ، فالمادة ٩ نصت على أن « للملكية حرمة فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيها وبشرط تعويضه عنها تعويضاً عادلا » ولا عبرة هنا بعبارة « إلا بسبب المنفعة العامة . . . الخ » إذ أن تفسيرها ظل مقصورا على حالات محدوده للغاية مثل شق الترع والمصارف وما إليها (١). وقد كان فى ذلك ضمانا للطبقات الغنية من كبار ملاك الأراضى التى إستطاعت بنفوذها الأقتصادى والأجتماعى أن تسيطر على أغلب مقاعد البرلمان ، كما وضح ذلك فى قيمة التأمين الذى كان ينبغى على المرشح أن يدفعه (١٥٠ جنيها) وهو مبلغ باهظ فى ذلك الوقت .

ويبدو هذا الأساس الاجتماعى للدستور أيضا فى المادة ١٥ التى نصت على أن « إنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الادارى محظور إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » أو المادة ٢٠ التى نصت على « حق المصريين فى الاجتماع ما عدا الاجتماعات العامة فهى خاضعة لأحكام القانون كما أن ذلك لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى» . وأستخدمت حجة « وقاية النظام الاجتماعى » ضد كافة الدعوات الاصلاحية أو الاشتراكية فالنقاش حول نظام الملكية أو الدعوة إلى تأميم المرافق العامة

---

(١) د . راشد البراوى : حقيقة الأنقلاب الأخير فى مصر (القاهرة ١٩٥٢) ص ٤٩ .

والدعوة إلى إنشاء النقابات العمالية كان يمكن أن تعتبر من المسائل التى يعاقب عليها المشرع بحجة وقاية النظام الاجتماعى . وجاء فى المذكرة التفسيرية لهاتين المادتين ما يفيد أنهما كانتا لمواجهة الدعوة الشيوعية فنصت على أن «بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقها على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية كخطر الدعوة البلشفية الموجودة الآن فانه يضطر جميع الحكومات إلى إتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادىء المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون(١)». وفى ٩ سبتمبر عام ١٩٢٣ عدل قانون العقوبات فنصت مادة١٥١ على أن «يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من يحرض على كراهة نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو الازدراء به أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادىء الدستور الأساسية أو يحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة» .

ثالثاً : هيكل نظام الحكم

نص الدستور فى مادته الأولى على النظام الملكى الوراثى فذكر أن «مصر دولة ذات سيادة . . . وحكومتها ملكية وراثية » ، وتكون وراثة العرش فى أسرة محمد على (م ٣٢) ، وللملك أن يعين خلفاً له إذا لم يكن هناك وارث للعرش وذلك بشرط موافقة البرلمان مجتمعاً فى هيئة مؤتمر بحضور ثلاثة أرباع الأعضاء وموافقة أغلبية الثلثين (م ٥٣)، وفى حالة خلو العرش يختار البرلمان الملك وفقا لاجراءات خاصة (م ٥٤) .

وأقام الدستور نظام الحكم على أساس التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بحيث يمكن لكل منهما أن تحد الأخرى وتراقبها . ويقوم هذا النظام على عدة أسس منها عدم مسئولية رئيس الدولة سياسياً ، ووجود مجلس للوزراء ، ومسئولية الوزارة سياسياً أمام البرلمان وإمكانية حل البرلمان بواسطة رئيس الدولة بناء على مشورة رئيس الوزراء .

وحسب الدستور فالملك هو رئيس السلطة التنفيذية ، وذاته مصونة لاتمس (م ٦٢) ، فهو يتولى سلطاته من خلال وزرائه (م ٤٨) ، وتوقيعاته

(١) المرجع السابق ص ٤٨–٥٤ .

فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون (م ٦٠) ، وأوامره الشفهية لا تخليهم من المسئولية (م ٩٢) . وهكذا فان مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة (م ٥٧) ، والوزراء مسئولون جماعياً وفردياً أمام البرلمان (م ٦١) ، وللبرلمان حق سحب الثقة بالوزراة ككل أو بأحد الوزراء (م ٦١) . وأدخل الدستور نوعا من الجمود فحرم إمكان تعديل نظام الحكم ونظام وراثة العرش والحقوق والحريات التى كفلها ومن ثم أعطى لهذه المقومات صفة الدوام والأستمرار (م ١٥٦) .

١ — الوظيفة التشريعية :

كان الأختصاص التشريعى فى يد البرلمان — أى مجلسى النواب والشيوخ — والملك بحيث لايصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .

(ا) البرلمان :

تكون البرلمان من مجلسين — حسب المذكرة التفسيرية للدستور — تحوطاً من إمكانية إستبداد البرلمان إذا كان مكوناً من مجلس واحد ، وتلافياً للخطأ أو التسرع إذ يقوم كل من المجلسين بمراجعة أعمال الأخر وتصحيح الأخطاء . ولكن المذكرة لم تشر إلى حقيقة أن مجلس الشيوخ كان أقل ديمقراطية فى تكوينه وأكثر تعبيراً عن الطبقات الثرية فى المجتمع كما تميز بان للملك حق تعيين خمسى $\frac{2}{5}$ عدد أعضائه لذلك فاننا نعتقد أن السبب السياسى لإتباع نظام المجلسين هو إحداث التوازن بين الأتجاهات الديمقراطية والشعبية للنواب والأتجاهات الأوتوقراطية للقصر والطبقات التى رأت فى الحركة الشعبية خطراً على مصالحها .

أما مجلس الشيوخ فكان تكوينه يجمع بين التعيين ($\frac{2}{5}$) والأنتخاب ($\frac{3}{5}$) ويشترط فى عضو المجلس فضلا عن الشروط العامة التى نص عليها قانون الأنتخاب (وهى معرفة القراءة والكتابة وأن يكون المرشح مقيداً بأحد الجداول الأنتخابية وأن يرشح نفسه ويودع خزانة المديرية تأميناً

قدره ١٥٠ جنيها) أن يكون قد بلغ سن الأربعين ، كما حدد الدستور الفئات الإجتماعية التي يمكن أن يكون منها العضو وهي الوزراء ، والممثلون الدبلوماسيون ، ورؤساء مجلس النواب ، ووكلاء الوزارات ، ورؤساء ومستشارو محكمة الأستئناف أو مايماثلهم والنواب العموميون ، ونقباء المحامين ، وموظفو الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً سواء فى ذلك الحاليون والسابقون . وكذا كبار العلماء والرؤساء الروحيين وكبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، والنواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصرياً فى العام ، والمشتغلون بالإعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لايقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه (م ٧٨) .

مدة عضوية المجلس عشر سنوات مع تجديد نصف الأعضاء من المعينين والمنتخبين كل خمسة أعوام ، ويجوز إعادة تعيين أو إنتخاب من إنتهت مدة عضويته (م ٧٩) ، وحسب قانون الانتخاب لعام ١٩٢٣ يكون بالانتخاب المباشر بين الرجال فقط ، والانتخاب حق وليس واجب . وكان للملك حق تعيين رئيس مجلس الشيوخ ، ويقوم المجلس بإنتخاب وكيليه لمدة سنتين ، ويجوز إعادة إنتخابهما (م ٨٠) . ولا شك أن إعطاء هذه السلطة للملك أضعف من موقف المجلس إزاءه .

أما مجلس النواب فيكون بالانتخاب (م ٨٢) وطريقه الأنتخاب على درجتين . ونظم قانون الانتخاب الصادر عام ١٩٢٣ الهيئة الناخبة فأخذ بمبدأ الأقتراع العام لكل مصري بلغ من العمر واحد وعشرين سنة ، ويتم الأنتخاب بواسطة مندوبين ويكون هناك مندوب عن كل ثلاثين ناخباً ، ويشترط فى المندوب أن يبلغ من العمر خمسة وعشرين سنة ويكون إنتخابه بالأغلبية البسيطة . وعدل هذا النظام عام ١٩٢٤ ليكون بالأنتخاب المباشر بين الرجال فقط .

ويشترط فى النائب أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة بالإضافة إلى الشروط التى نص عليها قانون الإنتخاب ، ومدة العضوية خمس سنوات

(م ٨٦) ويقوم المجلس بانتخاب رئيسه ووكيله سنويا فى أول دور إنعقاد عادى ، ويجوز إعادة إنتخاب نفس الأشخاص . وهكذا فقد وجد خلاف بين المجلسين فى مدة النيابة وشروط العضوية والترشيح وكذلك فى عدد الأعضاء .

وبخصوص العلاقة بين المجلسين فقد حكمتها قاعدة المساواة فى الأختصاص فلا يصدر قانون إلا بموافقة المجلسين وفى حالة الخلاف بينهما يسقط القانون باستثناء الميزانية فيعقد إجتماع مشترك للمجلسين فى هيئة مؤتمر ويؤخذ التصويت بالاغلبية المطلقة . ولكل منهما حق إقتراح القوانين باستثناء حق إقراح إنشاء الضرائب أو زيادتها فقد قصر هذا الحق على الملك ومجلس النواب (م ٢٨) ، كذلك فان مناقشة الميزانية يجب أن تبدأ فى مجلس النواب (م ١٣٩) ، كما أن مجلس النواب هو الذى يستطيع سحب الثقة بالوزارة ، وفى مقابل ذلك يجوز حله ولا يجوز حل مجلس الشيوخ (م ١٠٨) ، ولاعضاء البرلمان حصانة فلا يجوز إتخاذ إجراءات جنائية ضد أحد الأعضاء أثناء انعقاد المجلس إلا بعد أذن المجلس التابع له العضو عدا التلبس بالجريمة (م ١١٠) ، ولا يؤاخذ أعضاء البرلمان على مايبدون من أفكار وأراء فى المجلس (م ١٠٩) .

ونص الدستور على أنه لا يجوز الجمع بين عضوية المجلسين ، كما لا يجوز الجمع بين عضوية أى منهما وتولى الوظائف العامة بأنواعها ، وأخذ بمفهوم أن عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ، ولا يجوز للناخبين أو السلطة التى تعينه توكيله بامر على سبيل الألزام (م ٩١) ، ولم يحدد الدستور عدد أعضاء المجلسين ولكن ربط بين عدد الأعضاء وعدد سكان البلاد فعضو مجلس الشيوخ المنتخب ينوب عن ١٨٠ ألفاً من السكان وعضو مجلس النواب ينوب عن ٦٠ ألفاً .

(ب) الملك :

أعطى الدستور الملك حق المشاركة فى الوظيفة التشريعية من خلال ثلاثة مسالك وهى حق إقتراح القوانين ، وحق التصديق عليهما ، وحق إصدارها .

فكان له حق إقتراح القوانين (م ٢٨) ولكن لما كان الملك يتولى السلطة من خلال وزرائه (م ٤٨) فان الإقتراح الملكى يقدم إلى البرلمان فى شكل مرسوم موقع عليه بواسطة الملك ووزير أو أكثر ، كما أعطى للملك حق التصديق على القوانين (م ٢٥ ، ٣٤) ومن الناحية القانونية لم يكن للملك إرادة تشريعية مساوية للبرلمان فقد كان للبرلمان فى حالة عدم تصديق الملك على مشروع قانون ما أن يعيد التصويت عليه ويقره بأغلبية ثلثى الأعضاء من المجلسين ومن ثم يصبح قانونا ، أو يقره فى دور إنعقاد آخر بأغلبية الآراء (٥١٪) . وإن كان يجب النظر إلى سلطة البرلمان هذه فى إطار حق الملك فى تعيين ⅖ أعضاء مجلس الشيوخ وبالتالى عدم قدرة المجلس على توفير نسبة الثلثين اللازمة لإقرار مشروع القانون مرة ثانية فى حالة عدم تصديق الملك عليه . كذلك فقد اشترط الدستور موافقة كل من الملك والمجلسين فى حالة تنقيح الدستور (م ١٥٦ ، ١٥٧) .

كما كان للملك حق إصدار القانون وهي مسئولية تؤول عادة إلى رئيس الدولة ، وجوهرها تسجيل أن البرلمان قد أقر القانون فى الحدود التى رسمها الدستور ، وتكليف السلطة التنفيذية بتنفيذه ، ولا يجوز للملك الإمتناع عن الإصدار بعد موافقته على القانون .

وكان للملك إلى جانب هذه الحقوق الثلاث إختصاصات أخرى مثل حقه فى حل مجلس النواب ، ودعوة البرلمان للانعقاد وفض إجتماعه وتأجيله وهو ما سوف نعرض له فيما بعد .

٢ ـ الوظيفة التنفيذية :

تتكون السلطة التنفيذية من الملك ومجلس الوزراء فالملك هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ، وذاته مصونة لا تمس (م ٢٩ ، ٣٣) ، ويتولى السلطة بواسطة وزرائه (م ٤٨) ، ومجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة (م ٥٧) . مع ذلك فقد أعطى الدستور للملك عددا من الإختصاصات

المباشره التى يمارسها من خلال أوامر ملكية ، ومن ثم يجب التميز بين مجالين : مجال يمارسه الملك مباشرة ، ومجال يمارسه من خلال وزرائه .

حقوق الملك المباشرة :

وقد توسع فيها دستور ١٩٢٣ على عكس القواعد المقررة فى النظم البرلمانية والتى تجعل هذه الحقوق قاصرة على حياة الملك الشخصية ، فحيث أن الملك فى النظام البرلمانى يملك ولا يحكم فان ذلك يتطلب التقييد من السلطات التى يستطيع الملك مباشرتها بصفة شخصية ،وهو الأمر الذى لم يلتزم به دستور ١٩٢٣ ، وما يجعلنا نتردد فى إطلاق إسم النظام البرلمانى الكامل على النظام الذى أوجده الدستور .

فقد كان للملك الحق فى تعيين بعض الموظفين وعزلهم وهم الوزراء وكبار رجال الدين ، ورجال الحاشية الملكية والعسكرية ، وحق قيادة الجيش وتعيين ضباطه ، فالملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة (م ٤٦) ومفهوم ذلك سلطة إعطاء الأوامر العامة للقواد ، كما كان له حق العفو فيزيل أو يخفف العقوبات أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون (م ١٥٢) ، وله حق منح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى (م ٤٣) ، كما كان الأزهر والمعاهد الدينية تابعة للملك . وكما ذكرنا من قبل فان حدود هذه الإختصاصات وكيفية ممارستها قد إختلفت من مرحلة لأخرى تبعاً لنوع العلاقة وتوازن القوى بين التيار الإستبدادى والتيار الديمقراطى .

حقوق الملك التى يمارسها بواسطة وزرائه :

وهى ترتيب المصالح العامة (م ٤٤) بمعنى إنشاء الوزارات والمصالح وإعادة تنظيمها ،وتحديد إختصاصاتها ،وتعيين الموظفين وعزلهم ، وإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين (م ٣٧) ، كما كان للملك إذا ماحدث فى غياب البرلمان ما يوجب ضرورة إتخاذ مراسيم لها قوة القانون أن يفعل ذلك بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ، وحق الملك فى إعلان الأحكام العرفية بمرسوم على أن تعرض على البرلمان فوراً إذا كان فى دورة إنعقاد أو يدعى البرلمان على وجه السرعة لعرضها عليه ، وحق إعلان الحرب باستثناء الحرب الهجومية

التى لا تجوز إلا بموافقة البرلمان (م ٤٧) ، وحق عقد المعاهدات على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة، والمعاهدات التى يترتب عليها تعديل حقوق الدولة ، أو نقص فى حقوق سيادتها ، أو تحملها شيئاً من النفقات ، أو تتضمن المساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا بموافقة البرلمان وإصدار قانون بها (م ٤٦) .

٣ — العلاقة بين البرلمان والوزارة :

أقام دستور ١٩٢٣ العلاقة بين البرلمان والوزارة على قاعدة التوازن بين السلطات والرقابة المتبادلة وإعطاء حقوق لكل منها إزاء الآخر فيكون للبرلمان حقوق السؤال والإستجواب والتحقيق البرلمانى والمسئولية الوزارية ، ويكون للوزارة حقوق فض وتأجيل وحل المجلس .

فقد كان لأعضاء البرلمان حق السؤال بمعنى الإستيضاح عن موضوع ما ، وحق الإستجواب بمعنى طلب بيانات عن سياسة الدولة (م ١٠٧) وحق إجراء تحقيق برلمانى عن بعض الأعمال الحكومية (م ١٠٨) ، وحق سحب الثقة من الوزارة أو أحد أعضائها، فاذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، وإذا كان القرار خاصاً باحد الوزراء وجب عليه إعتزال الوزارة (م ٦١ ، ٦٦) .

ولتحقيق التوازن كان للسلطة التنفيذية — ممثلة فى الملك — حق دعوة البرلمان ، فاذا لم يدع البرلمان للانعقاد إجتمع من تلقاء ذاته وبقوة القانون فى السبت الثالث من شهر نوفمبر من كل سنة (م ٩٦) ، وحق فض الدورة بعد ستة شهور على الأقل ، وحق تأجيل إنعقاد البرلمان بشرط ألا يزيد التأجيل عن شهر ولا يتكرر فى دور الإنعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين (م ٣٩) ، وحق دعوة البرلمان لدور إنعقاد غير عادى إذا إقتضت الضرورة (م ٤٠) ، ويكون الملك ملزما بذلك إذا تقدم أغلبية أعضاء المجلسين بطلب لعقد إجتماع طارئ (م ٤٠) ، وكذا فى حالات إعلان الأحكام العرفية فى غير أدوار الإنعقاد (م ٤٥) أو فى حالة إصدار الملك لوائح الضرورة فى

الأمور التي لا تحتمل التأخير (م ٤١) ، وحق حل مجلس النواب قبل إنتهاء مدة وكالته (م ٣٨) وتضمن تقرير اللجنة العامة لمشروع الدستور حق الملك في إقالة وزارة الأغلبية، وتعيين وزارة أخرى تمارس حق الحل وتقوم بالدعوة إلى إنتخابات جديدة وقد استغل الملك هذا الحق كثيراً كما سوف نرى .

ولكن لا يجوز حل مجلس النواب مرتين لنفس السبب (م ٨٨) ، وفي حالة الحل يجب أن يدعى لإنتخابات جديدة في موعد لا يتجاوز شهرين من حل المجلس ، وأن يدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال عشرة أيام من إتمام الإنتخابات .

رابعا : الأزمة الدستورية ، والإنقلاب الدستوري ، وعودة دستور ١٩٢٣ .

لقد كان دستور ١٩٢٣ بمثابة البداية لصفحة جديدة في تاريخ البلاد ولكن ظروف السنوات الأولى من تطبيقه حالت دون ذلك، فقد شهدت الحياة المصرية وقتذاك صراعا دامياً بين ثلاث قوى : الوفد الذي مثل التيار الرئيسي للحركة الوطنية واستقطب أوسع الجماهير الشعبية ودافع عن حرياتها ، والقصر الذي لم ترضه القيود التي فرضها الدستور على حكمه المطلق وظل يترقب الفرصة لتغييره ودعمته في ذلك أحزاب الأقلية ، والإنجليز الذين تدخلوا لتحقيق مصالحهم وفرض إرادتهم .

واستخدم الملك حقه في حل البرلمان بشكل أدى إلى إيجاد درجة عالية من عدم الإستقرار السياسي وتعطيل الحياة النيابية، مثلما حدث على يد أحمد زيور باشا عام ١٩٢٥ ووزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٨ — وسوف نعرض لتفاصيل ذلك فيما بعد — ثم الإنقلاب الدستوري الذي قام به إسماعيل صدقي باشا عام ١٩٣٠ . فصدر الأمر الملكي رقم ٧٠ في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ الذي نص في مادته الأولى على إيقاف العمل بدستور ١٩٢٣ وحل مجلس النواب والشيوخ وأعلن دستور جديد كما صدر قانون جديد للانتخابات .

وتعرضت المذكرة التفسيرية التى سبقت الدستور لأسباب التغيير فأكدت ضرورة تعبير الدستور عن الأوضاع الإجتماعية،وأن دستور ١٩٢٣ نقل عن دساتير الدول المتقدمة دون أن تتوافر الأسباب الإجتماعية اللازمة لنجاحه فى مصر ، كما ورد فيها أن إنتخابات ١٩٢٣ التى فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة وشكل الوزارة بعدها سعد زغلول أفرزت « أوتوقراطية جديدة فى صورة نيابية » وأشارت إلى « العيوب الفاشية للنظام البرلمانى »[١] .

ويعتبر دستور ١٩٣٠ بكل المعايير نكسة فى التطور الديمقراطى المصرى. فقد حد من سلطة البرلمان ،ودعم من سلطة الملك والسلطة التنفيذية،فقيد من حق مجلس النواب فى سحب الثقة بالوزراء،واشترط أن يكون الطلب موقعا عليه من ثلاثين عضوا على الأقل موضحا المسائل محل المناقشة ، ولا يطرح الطلب للمناقشة قبل ثمانية أيام من تقديمه ، ولا يصوت عليه إلا بعد يومين من إتمام المناقشة ويصدر بأغلبية جميع أعضاء المجلس . كما أطال الفترة التى تعقب حل مجلس النواب والتى تعقد فيها الإنتخابات للمجلس الجديد فجعلها ثلاثة شهور بدلا من شهرين ، وجعل إجتماع المجلس الجديد فى خلال أربعة شهور بدلا من عشرة أيام كما كان ينص دستور ١٩٢٣ ، وقلل مدة دورة الإنعقاد فجعلها خمسة شهور بدلا من ستة ، وسمح بجواز محاكمة أعضاء البرلمان إذا ما عابوا فى الذات الملكية أو فى أعضاء الأسرة المالكة ، وأجاز حل البرلمان قبل إقرار الميزانية إكتفاء بميزانية العام السابق،وألغى قانون الإنتخاب المباشر وأعاد نظام الإنتخاب غير المباشر على درجتين وأخذ بنظام الإقتراع العام لناخبي الدرجة الأولى — أى الهيئة الناخبة — أما بالنسبة لناخبي الدرجة الثانية أى المندوبين الذين يتولون إنتخاب أعضاء البرلمان فقد أخذ بنظام الإقتراع المقيد بان إشترط نصابا ماليا ، ورفع الحد الأدنى لسن الناخب فجعلها خمسة وعشرين سنه،كما رفع النسبة اللازمة لتنقيح الدستور فجعلها ثلثى عدد الأعضاء .

---

(١) الدستور المصرى وقانون الأنتخابات (القاهرة ، ١٩٣٠) ص ٥–٦ ، ١٨ .

ودعم الدستور سلطة الملك والوزارة فرفع نسبة الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ إلى ثلاثة أخماس ($\frac{٣}{٥}$) ، ونص على أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ هو حق للملك بمفرده وكذلك تعيين كبار رجال الدين والرؤساء الروحيين . ودعم حجم مشاركة الملك فى العملية التشريعية نفرض على البرلمان عدم النظر فى مشروع قانون رفضه الملك فى نفس الدورة . فاذا نظره البرلمان فى دورة لاحقة وجب أن يحصل على أغلبية الثلثين لكى يصبح قانونا . ولم يلزم الملك بالدعوة إلى إنعقاد البرلمان فى دور غير عادى بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلسين،وأعطى للحكومة الحق فى مباشرة التشريع من خلال لوائح الضرورة فى فترات حل المجلس ، وألغى شرط ضرورة عقد البرلمان لدور إنعقاد غير عادى لعرض هذه المراسيم عليه . وكذلك أعطى الوزارة الحق فى تقرير إعتمادات جديدة فى غياب البرلمان ونقل الإعتمادات من باب إلى باب فى الميزانية دون حاجة إلى تصديق البرلمان .

واستمر صدقى يحكم بهذا الدستور فى مواجهة مقاومة شعبية وحزبية عارمة حتى استقالت وزارته فى سبتمبر عام ١٩٣٣ ، وخلفتها وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ، ثم وزارة توفيق نسيم باشا فى نوفمبر ١٩٣٤ . وتكونت جبهة من الأحزاب طالبت الملك باعادة دستور ١٩٢٣ ، وبالفعل أصدر الملك أمره فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بان « يكون النظام الدستورى للمملكه المصرية هو النظام الذى كان مقرراً بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ » واستمر دستور ١٩٢٣ حتى ألغى فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

المبحث الثانى

أزمات نظام الحكم

الملاحظة الإساسية على تطور نظام الحكم خلال هذه الفترة هو وضع الأزمة وعدم الأستقرار السياسى ، فنتيجة للظروف التى طبق فيها دستور ١٩٢٣ وطبيعة العلاقة التى نشأت بين القوى السياسية — القصر والأحزاب والإنجليز — شهدت هذه الفترة سلسلة لا تنقطع من الأزمات الدستورية أدت إلى تفسخ الحياة السياسية وسقوط الدستور ومعه نظام الحكم برمته[١].

ولا نهدف من هذا المبحث إلى العرض التاريخى لتطور الوقائع والأحداث السياسية لهذه الفترة، وإنما نسعى إلى تحديد أهم معالم التطور السياسى التى يمكن أن تساعدنا على فهم وتحليل التفاعلات السياسية التى شهدها هذا النظام والتى أدت فى النهاية إلى سقوطه ، ومعرفة الأسباب التى دعت إلى ذلك والتى ستكون موضعاً لمبحث مستقل .

لقد تفجرت هذه الأزمات أحيانا نتيجة لتدخل الملك وأحياناً أخرى نتيجة لتدخل الأنجليز ، وعكست فى كل الأحوال الصراع بين الأتجاهات الديمقراطية والأتجاهات الأتوقراطية، التى تمثلت فى القوى السياسية الرئيسية

---

(١) أعتمدت فى هذا المبحث على مؤلفات الأساتذة عبد الرحمن الرافعى ، ود. ثروت بدوى ود. يونان لبيب رزق ، ود. عبد العظيم رمضان سالفة الذكر . وكذلك على طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٧٢) وباللغة الأنجليزية أنظر :

M.F. El-Khatib, The Working of Parliamentary Institutions in Egypt 1924-1952, Ph.D. thesis submitted to the university of Edinburgh, 1954; Z.M. Quraishi, Liberal Nationslism in Egypt (Delhi, 1967) and P.J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt (London, 1969).

فى مصروهى القصروالأنجليز والأحزاب(١). وتكررت الأزمات حتى أصبحت تمثل نمطاً فى السياسة المصرية له سماته وخصائصه ، ومع الأعتراف بأن كل أزمة كان لها ملابساتها وظروفها الخاصة،وبوجود إختلافات فى الظروف التاريخية بين كل أزمة وأخرى ، فان النمط العام لدورة الأزمة فى مصر يمكن تلخيصه على النحو التالى . فهو يبدأ بوصول الوفد صاحب الأغلبية الشعبية الساحقة إلى الحكم فى أعقاب إنتخابات حرة،وسرعان ماتدخل وزارة الوفد فى صدام مع القصر أو الأنجليز أو كليهما نتيجة تعارض المصالح التى يمثلها كل طرف وهو مايؤدى إلى إقالة الملك لوزارة الأغلبية الوفدية من الحكم وتكليف أحد أحزاب الأقلية ، وتقوم الوزارة الجديدة بتأجيل إنعقاد البرلمان الذى يتمتع فيه الوفد بالأغلبية ثم يصدر مرسوم — بناء على طلبها — بحله وإجراء إنتخابات جديدة تحت إشرافها تستخدم فيها من الوسائل مايضمن نجاح أنصارها على حساب حرية الأنتخابات ونزاهتها ، وإزاء ذلك يتجه الوفد إلى العمل الجماهيرى الشعبى وتنظيم المظاهرات والأضرابات وهو مايوجد جوا من عدم الأستقرار السياسى الأمر الذى يدفع الملك إلى إجراء إنتخابات حرة يعود الوفد فى أعقابها إلى الحكم ،وسرعان مايصطدم مرة أخرى مع الأنجليز أو القصر وتقال حكومته وتبدأ الدورة من جديد .

ويمكن أن ننظر إلى هذه المرحلة فى إطار ست أزمات رئيسية :

أولا : وزارة أحمد باشا زيور باشا والأزمة الدستورية الأولى (١٩٢٥) .

تمت أول إنتخابات عامة للبرلمان فى عهد وزارة يحيى إبراهيم باشا ، فانتخب المندوبون الثلاثينيون فى ٢٧ ديسمبر ١٩٢٣ ثم النواب فى ١٢ يناير ١٩٢٤ ، وبصفه عامة أتسمت الأنتخابات بالحرية والنزاهة حتى أن رئيس

---

(١) ان التركيز على مستوى الصراع بين القصر والأنجليز والأحزاب لا يغفل بالطبع وجود صراعات وتناقضات أخرى . من ذلك مثلا الصراع العنيف بين فؤاد وعباس خلال عامى ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ويرى البعض أن التناقض الرئيسى خلال هذه الفترة لم يكن بين الوفد والملك لأن الوفد كان يطرح أن فؤاد يجب أن يملك ولا يحكم ، ولكن بين فؤاد وعباس حلمى ذلك أن الأخير كان يطرح أن فؤاد لايجب أن يملك أو يحكم . أنظر د. محمد أنيس : صفحات مجهولة من التاريخ المصرى (القاهرة ، ١٩٧٣).

الوزارء سقط أمام مرشح الوفد . واجتاح الوفد الأنتخابات فحصل على ١٩٥ مقعداً من أصل ٢١٤[١]، وشكل سعد زغلول الوزارة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، وأفتتح البرلمان رسمياً بواسطة الملك فى ١٥ مارس ، ومع أن هذه الوزارة كان لها أغلبية ساحقة فى مجلس النواب فانها لم تعش سوى عشرة شهور كما حل البرلمان بعد ذلك .

فسرعان ما أصطدم سعد زغلول مع كل من الأنجليز والملك حول عدد من القضايا المتعلقة بإستقلال مصر والحكم الدستورى فيها[٢]، فبالنسبة للعلاقة مع الأنجليز طلب سعد زغلول تعديل القانون الذى صدر عام ١٩٢٣ الخاص بتعويض الموظفين الأجانب والذى كان يعطيهم عند تركهم الخدمة مكافآت وتعويضات تفوق بكثير مايعطى لنظرائهم من المصريين، وعندما صرح رامسى ماكدونالد رئيس الوزراء الأنجليزى بأن المفاوضات بين الحكومتين الأنجليزية والمصرية ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ رد سعد بانه يستنكر هذا التصريح، وأن الحكومة المصرية لاتدخل فى المفاوضات إلا حرة من كل قيد ، وفى إحدى جلسات مجلس النواب صرح سعد بأن سرادر الجيش المصرى (القائد العام للجيش وهو إنجليزى) هو موظف مصرى مسئول أمام وزير الحربية ، وأشار إلى أن كرامة الدولة المصرية لا يتفق معها أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبياً وأنه يجب أن تتخذ الوسائل لأزالة ذلك . كماحدث صدام مع الأنجليز بخصوص السودان والسياسة الإنجليزية الرامية إلى فصله عن مصر ، فعندما أشترك السودان عام ١٩٢٤ فى معرض لمستعمرات الأمبراطورية دون علم الحكومة المصرية إحتج سعد زغلول من حيث المبدأ على ذلك كما رفض أن يخاطبه حاكم السودان من خلال المندوب السامى فى مصر ، وذلك لأن على حاكم السودان أن يخاطب رئيس وزراء مصر مباشرة .

---

(١) يلاحظ وجود إختلافات بين المراجع حول عدد المقاعد التى حصلت عليها الأحزاب فى إنتخابات هذه المرحلة وسوف نذكر فى المتن الأرقام التى نرجحها ونشير فى الهامش إلى الأرقام الأخرى . بخصوص إنتخابات عام ١٩٢٤ يذكر فاتكيوتز أن الوفد حصل على ١٩٥ مقعداً (ص ٢٧٣) بينما يذكر د. الخطيب وقريشى أنه حصل على ١٧٩ مقعدا (ص ٤٨٩ ، ص ٢٣١ على التوالى) .

(٢) د. يونان لبيب : مرجع سابق ص ٢٧٢ .

أما بالنسبة للعلاقة مع الملك فقد بدأ الصدام بمحاولة تدخل القصر فى تشكيل الوزارة وإختيار الوزراء ، ثم بخصوص تعيين أعضاء مجلس الشيوخ فرأى الملك أن التعيين من حقه وحده إستناداً إلى المادة ٧٤ من الدستور ، بينما رأى سعد أن الملك يباشر سلطاته من خلال الوزراء . وباللجوء إلى التحكيم حسم البارون فاندين بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة المسألة بأن أساس الحكم هو أن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه وهو مبدأ لا يحتمل أى إستثناء من الناحية القانونية، ومن ثم فإن حق تعيين أعضاء مجلس الشيوخ المخول للملك يجب أن يتم من خلال التراضى أو الأتفاق بين الملك والوزارة وأعقب ذلك خلاف بشأن تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان الملكى ورئيساً له بالنيابة بأمر ملكى والأنعام عليه بوسام دون أخذ رأى الوزراة وموافقتها، وهدد سعد بالأستقالة الأمر الذى اضطر الملك فؤاد معه إلى إشراكه فى التوقيع على الأمر . وفى هذا الأطار طالب سعد زغلول بعدم منح الرتب والنياشين أو تعيين موظفى السراى دون إستشارة الوزارة وموافقتها وعدم إتصال الملك بالدول الأجنبية بدون علم الوزارة وموافقتها ، وأن يكون إتصال الوزراء المفوضين والقناصل المصريين فى الخارج مع السراى عن طريق وزارة الخارجية .

وسرعان ما وقع مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان فى نوفمبر ١٩٢٤، ووجهت الحكومة الانجليزية إنذارين إلى الحكومة المصرية تضمنا عددا من المطالب مثل سحب الجيش المصرى من السودان ، والاعتذار عن الحادث ، ومحاكمة المتهمين ، ودفع تعويض مالى ، وقمع كل المظاهرات السياسية ، وأن تعدل الحكومة المصرية عن أى معارضة لرغبات الحكومة الانجليزية فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر، وأرفقت ذلك بالتهديد بالتدخل العسكرى الأمر الذى أدى إلى إستقالة وزارة سعد زغلول إحتجاجا على ذلك فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

وجاءت وزارة أحمد زيور باشا التى تمتعت بتأييد القصر والانجليز فرضخت للمطالب الانجليزية ، وقبلت إجلاء الجيش المصرى عن السودان.

وتمويل قوة الدفاع السودانية التى حلت محله ، وإخراج الموظفين المدنيين المصريين من السودان . ولرغبتها فى عدم مواجهة البرلمان الوفدى إستصدرت فى نوفمبر مرسوما بتأجيل إنعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم قامت بعد ذلك بإستصدار مرسوم بحل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .

وأجريت إنتخابات جديدة فى نوفمبر ١٩٢٥ ، ولم تأخذ الوزارة بقانون الانتخاب المباشر الذى أصدره البرلمان عام ١٩٢٤ وعادت إلى العمل بالقانون القديم الذى تضمن إجراء الانتخاب على درجتين ، وتمت الانتخابات تحت إشراف إسماعيل صدقى باشا — باعتباره وزيرا للداخلية — الذى تفنن فى التاثير على نتيجتها وأستخدم للوصول إلى ذلك شتى الوسائل من ضغط وإكراه وإستعمال لسلطة الادارة والبوليس والعبث بكشوف الناخبين ، ومع أن الحكومة ألفت حزبا مواليا للسراى وهو حزب الاتحاد ، وأستخدمت أساليب الضغط والاكراه والترغيب والتزييف فقد نجحت أغلبية وفدية فحصل الوفد على ١١٣ مقعدا بينما حصل الأحرار الدستوريين على ٤٠ مقعدا والاتحاد على ٣٦ مقعدا و لحزب الوطنى على ٩ مقاعد ونال لمستقلون ٢٤ مقعدا (١) .

وفى أول إجتماع لمجلس النواب فى مارس ١٩٢٥ أنتخب سعد زغلول رئيسا بأغلبية ١٢٣ صوتا ضد ٨٥ صوتا نالها عبد الخالق ثروت باشا ، كما فاز على الشمسى بك وويصا واصف بك بمنصب الوكيلين على مرشحى لحكومة فقدم زيور باشا إستقالته التى رفضها الملك .وأصدر مرسوما بحل لمجلس الجديد الذى لم يعش سوى تسع ساعات فقد انعقد فى الساعة الحادية عشرة من صباح ٢٣ مارس وحل فى الثامنة مساء من نفس اليوم ، واستمرت وزارة زيور باشا المؤلفة من ممثلى أحزاب الأحرار الدستوريين والاتحاد والمستقلين .

ويثار فى هذ الصدد مشروعية حل البرلمان من الناحية الدستورية ، فإذا

---

(١) يشير فاتكيوتز إلى أن الوفد حصل على ١١٦ مقعداً ص ٢٧٧ .

كان الحل الأول يتمشى مع نص المادة ٢٩ من الدستور من الناحية الشكيلية فمن المؤكد أنه كان مخالفا لأى مفهوم ديمقراطى حقيقى ، ذلك أن التقاليد النيابية تفترض أن يكون الحل نتيجة إختلاف بين الوزارة والبرلمان لا قبل وقوعه أصلا بل وقبل مواجهة الوزارة للبرلمان وهو ما حدث . وقد مثلت هذه الواقعة سابقة هامة فى التقاليد والممارسات السياسية المصرية إستندت إليها الوزارات للتخلص من مجلس النواب قبل مواجهته عندما تشعر بان أغلبية المجلس ليست فى صفها أو لخشيتها من عدم الحصول على ثقة المجلس وتأييده . وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للحل الأول فان الحل الثانى كان مخالفا الدستور حتى من الناحية الشكلية حيث حرمت المادة ٨٨ حل المجلس مرتين لنفس السبب (١) .

وأوقفت الانتخابات التى كان مفروضا أن تتم فى غضون شهرين تبعا للدستور بحجة نية الحكومة تعديل قانون الانتخاب ، وكانت الحكومة تهدف من وراء ذلك إلى وضع الاجراءات والقيود اللازمة للحيلولة دون امكانية فوز الوفد فى الانتخابات ، ووقع الحكم تحت سيطرة القصر ورجاله . وفى أعقاب خروج الوزراء الممثلين لحزب الأحرارالدستوريين فى سبتمبر١٩٢٥ حول أزمة كتاب الاسلام وأصول الحكم،أعيد تشكيل الوزارة من حزب الاتحاد أساسا . وبدأ الوفد فى الاتجاه نحو توحيد كلمة الأحزاب ورأب الصدع فى صفوفها وإقامة إئتلاف بينها ، فدعت صحف الوفد إلى عقد مؤتمر وطنى والمطالبة بعودة الحياة النيابية ، ثم برزت فكرة إنعقاد البرلمان بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ دون دعوة من الملك إستنادا إلى نص المادة ٩٦ من الدستور التى تعطى البرلمان هذا الحق ، وأيد هذه الفكرة الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين . ومن سخريات التاريخ أن الوفد قد أصبح منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٥٢ مدافعا عن دستور لم يشارك فى وضعه وأسمى زعيمه اللجنة التى وضعته بلجنة الأشقياء ولم يكن ذلك نتيجة إقتناع عميق بالدستور وحسب بقدر ما كان فى نفس الوقت وسيلة

---

(١) د. ثروت بدوى : مرجع سابق ص ١٧٧ – ١٩٨ .

مضمونة لالحاق الهزيمة بأعدائه وذلك بمنازلتهم على أرض الأغلبية الشعبية التى إمتلك زمامها دائما ، كما كان ذلك يعطيه خارجيا - وبالذات لدى الرأى العام الانجليزى - صورة الحزب الشعبى الملتزم بالدستور والحريات .

وبالفعل إجتمع أعضاء البرلمان بفندق الكونتننتال - نتيجة حصار البوليس لمبنى البرلمان - وأصدروا عدة قرارات إجماعية بالاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور والتى من شأنها تعطيل العمل به ، وبأعمالها المقيدة للحريات وبالذات قانون الجمعيات والهيئات السياسية الذى صدر فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ والذى كان يحد من نشاط الأحزاب والهيئات السياسية ويخضعها لرقابة الحكومة ، وأجريت إنتخابات رئاسة مجلس النواب فأنتخب سعد زغلول رئيسا ، ومحمد محمود (الأحرار الدستوريين) والدكتور عبد الحميد سعد (الحزب الوطنى) وكيلين ، ثم أصدر المجلس قرارا بعدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور .

وزاد من حدة معارضة الأحزاب والقوى الشعبية لحكومة زيور باشا أمران :

أولهما : تسليم الحكومة فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ بالمطالب الإيطالية الإقليمية فى جغبوب على الحدود الليبية المصرية الأمر الذى أعتبر تفريطا فى الحقوق المصرية .

وثانيهما : إصدار الحكومة لقانون إنتخاب معدل فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ضيق فيه حق الانتخاب فقصره على من بلغ سن الثلاثين وأباحه لمن بلغ الخامسة والعشرين بشروط مالية وأدبية، كما جعل الانتخاب على درجتين .

وانتقدت الأحزاب بعنف كل من الاجراءين وظهرت الدعوة لعقد مؤتمر وطنى عام فى يناير ١٩٢٦ من أعضاء البرلمان ومجالس إدارات النقابات والأحزاب لمواجهة الموقف ، وتكونت لجنة من الأحزاب للتنسيق فيما بينها وقررت مقاطعة الانتخابات المزمع عقدها إذا كانت على درجتين ، وتراجعت الوزارة فقررت وقف العمل بقانون الانتخابات المعدل ، وإجراء إنتخابات

جديدة بمقتضى قانون عام ١٩٢٤ ، ودعى إلى الانتخابات فى ٢٢ مايو ١٩٢٦ ، وكرمز لاستمرار التنسيق وزعت الأحزاب الدوائر الانتخابية فيما بينها (١) .

وأسفرت نتيجة الانتخابات عن حصول الوفد على ١٧١ مقعدا ، والأحرار الدستوريين عن ٢٩ مقعدا ، والحزب الوطنى على ٥ مقاعد، وحزب الاتحاد على مقعد واحد، بينما حصل المستقلون على ٥ مقاعد . وهكذا أصبح للوفد الأغلبية البرلمانية، ولكن نتيجة للتدخل الإنجليزى الذى وصل إلى حد التلويح بالقوة العسكرية . وعدم رغبة الوفد فى الاصطدام بالإنجليز، قبل سعد زغلول التنازل عن حقه الدستورى فى تأليف الوزارة بدعوى سوء صحته .

واستقالت وزارة زيور باشا فى ٧ يونيو ١٩٢٦ ، وتكونت الوزارة الائتلافية الأولى من الوفد والأحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن باشا فى نفس اليوم ، وأنتخب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب، ومصطفى النحاس باشا وويصا واصف بك وكيلين له ، وفى أول جلسة ألغى المجلس كل التشريعات التى صدرت فى غيابه منذ ديسمبر ١٩٢٤ ، وقرر إيداع قدر كبير من أموال الحكومة فى بنك مصر دعما لأعماله ، وأصدر عفوا عاما عن كل الجرائم السياسية التى أرتكبت من ديسمبر ١٩٢٤ إلى أبريل ١٩٢٦ .

وبصفة عامة فقد اتبعت هذه الوزارة سياسة المسالمة والتهدئة وعدم إثارة المشاكل مع الإنجليز خوفا من تهديد الحكم الدستورى مرة أخرى، واستقال عدلى باشا فجاة فى ابريل ١٩٢٧ بدعوى رفض المجلس إقتراحا بشكر الوزارة على سياستها الخاصة بتأييد بنك مصر ، وبسبب الانتقادات التى وجهت إليها عند نظر الميزانية مما يدل على عدم ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية

---

(١) يذكر . عبد العظيم رمضان أنه حسب الأتفاق ترك للوفد ١٦٠ دائرة ، وللاحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، وللحزب الوطنى ٩ دوائر ، كما سمح للأخير بمنافسة الوفد فى ثلاثة دوائر من التى تركت له . ويلاحظ أن هذا التوزيع لا يتفق تماماً مع نتيجة الأنتخابات .

وكان ذلك يعكس بدايات الخلاف بين الوفديين والأحرار الدستوريين ، وانتهت الأزمة بعودة الوزارة كما هى مع بعض التغييرات الطفيفة فى المناصب وتولى عبد الخالق ثروت باشا رئاسة الوزراء .

وتكونت وزارة ثروت الائتلافية فى ٢٥ أبريل ١٩٢٧،واستقالت فى مارس ١٩٢٨ على أثر رفض مجلس النواب لنتائج مفاوضات ثروت — تشمبرلين ، ثم خلفتها وزارة مصطفى النحاس باشا الائتلافية — الذى كان قد أصبح رئيسا للوفد مع وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ — من الوفد والأحرار الدستوريين فى ١٦ مارس ١٩٢٨ .

وسرعان ما دب الخلاف بين القيادة الوفدية من ناحية وكل من القصر والإنجليز من ناحية أخرى ، فوقع الخلاف مع الملك نتيجة ممارسة البرلمان حقوقه الدستورية التى كان من شأنها الحد من سلطات القصر ، كما وقع الخلاف مع انجلترة بخصوص قانون الإجتماعات والمظاهرات ، ونجح القصر فى شق الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين ، وأفتعلت فضيحة شخصية للنحاس باشا المعروفة باسم قضية الأمير سيف الدين والتى ثبت بعد ذلك أنها كانت مختلقة (١) ، وانتهى الأمر بإستقالة محمد محمود باشا من الوزارة فى يونيو ١٩٢٨ وتبعه إستقالة ثلاثة من الوزراء ، وكانت هذه الاستقالات بداية الأزمة الدستورية الثانية فى الحياة المصرية .

ثانيا — وزارة محمد محمود والأزمة الدستورية الثالية (١٩٢٨) .

استمر إئتلاف الوفد والأحرار الدستوريين كما رأينا حتى أمكن للقصر والانجليز شق هذا الائتلاف من خلال الاتفاق مع الأحرار الدستوريين فاستقال عدد من الوزراء ، وأستخدمت هذه الواقعة كذريعة فتدخل الملك لاقالة الوزارة التى كانت تتمتع بثقة الأغلبية فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨،ونص خطاب الإقالة على أنه « لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا إقالة دولتكم » ، وكلف محمد محمود باشا

---

(١) تفاصيل قضية الأمير سيف فى رمضان : مرجع سابق ص ٦٨٠ — ٦٨٢ .

وكيل حزب الأحرار بتأليف الوزارة الجديدة فى ٢٧ يونيو بعناصر مشتركة من حزبى الأحرار والاتحاد .

وكعادة الوزارات من هذا النوع إستصدرت الوزارة — التى عرفت باسم وزارة اليد القوية — مرسوما بتأجيل البرلمان لمدة شهر ثم مرسوما بحله فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ ، وتأجيل إنتخاب أعضاء المجلسين ، وتأجيل تعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد على أن تنتقل السلطة التشريعية خلال هذه المدة إلى الملك ويباشرها بمراسيم لها قوة القانون ، وهكذا تركزت السلطة فى يد الملك الذى حكم من خلال وزارة من صنعه ودون رقابة شعبية ، وتم الانقلاب الملكى الثانى ضد الدستور والبرلمان .

ورغم محاولات الحكومة منع أعضاء البرلمان من الاجتماع فقد تمكنوا من ذلك فى ٢٨ يوليو ١٩٢٧ فى منزل مراد بك الشريعى ، وقرروا بطلان الأمر الملكى الخاص بتعطيل الدستور وحل المجلسين وإعتبار البرلمان قائما وله حق الاجتماع ، وأصدر البرلمان قرارا بالتنديد بسياسة الوزارة المخالفة للدستور ويسحب الثقة منها ، واجتمع بمجلسيه — مرة أخرى — فى دورة جديدة فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٨ بدار جريدة البلاغ ، وأكد فى هذا الاجتماع قراراته السابقة ، وحمل الوزارة مسئولية أعمالها .

وواجهت الوزارة عدة صعوبات مردها إزدياد التذمر الشعبى . وإقصاء اللورد لويد — الذى كان يدعم وزارة محمد محمود — عن منصبه بعد تولى حزب العمال الحكم فى انجلترا فى مايو ١٩٢٩ ، وفشل مباحثات محمود — هندرسون ، وقيام الوفد بتنظيم مظاهرات شعبية ضدها ، وانتهى الأمر بإستقالة الحكومة ، وشكلت وزارة عدلى يكن باشا فى ١٣ أكتوبر ١٩٢٩ لإجراء إنتخابات حرة ، فاستصدرت أمراً فى ١٣ أكتوبر بانفاذ أحكام الدستور والعمل بمواده ، وعودة الحياة الدستورية ، وأجريت الانتخابات فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ وفاز حزب الوفد باغلبية ٢١٦ مقعدا من أصل ٢٣٥ بينما حصل الأحرار الدستوريين على خمسة مقاعد ، والحزب الوطنى على

أربعة مقاعد ، والمستقلين على سبعة مقاعد ، ولم يفز حزب الأتحاد بأى مقعد فى البرلمان [١] .

وألف النحاس باشا وزارته الثانية فى أول يناير ١٩٣٠ ، وانعقد أول إجتماع للبرلمان فى ١١ يناير ، ولكن سرعان ما أضطرت هذه الوزارة للاستقالة فى خلال ستة شهور نتيجة فشل المفاوضات مع الانجليز ، وعدم موافقة الملك على توقيع المرسوم الخاص بقانون محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور البلاد أو عدم العمل بحكم من أحكامه أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور ، كما ثار خلاف مع الملك بخصوص تعيينات أعضاء مجلس الشيوخ الذين سقطت عضويتهم ،ورغم أن هذه المسالة كان قد سبق حسمها فى زارة سعد زغلول وحكم دين بوش السابق الإشارة إليه إلا أن الملك أراد الأنفراد بالسلطة مرة أخرى ، وأدى ذلك إلى إستقالة الوزارة فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ على أساس « عدم تمكن الوزارة من تنفيذ برنامجها » كما ورد فى خطاب الاستقالة .

ثالثا : وزارة إسماعيل صدقى والأزمة الدستورية الثالثة : الأنقلاب الدستورى (١٩٣٠) .

أقام القصر وزارة إسماعيل صدقى باشا فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ التى قامت بإستصدار مرسوم بتأجيل إجتماع البرلمان لمدة شهر ، وفى ١٢ يوليو صدر مرسوم بفض الدورة البرلمانية ، رغم أن البرلمان لم يكن قدأقر الميزانية بعد وعدم جواز ذلك دستورياً تبعاً للمادة ١٤٠ التى تنص على عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الانتهاء من تقرير الميزانية ، والمادة ٩٦ التى تقضى بدوام دورة الأنعقاد العادى ستة شهور على الأقل ، ونتيجة لرفض الحكومة دعوة البرلمان لدور إنعقاد غير عادى ،اجتمع الأعضاء فى النادى السعدى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠ وندد المجلسان بإعتداء الوزارة على الدستور وسحب المجلس الثقة من الوزارة .

---

(١) تختلف المصادر حول عدد المقاعد التى حصل عليها الوفد فيذكر د. بدوى أنها ٢١٢ مقعداً (ص ٣٠٣) ويؤكد نفس الرقم د. يونان لبيب بينما ورد فى تقرير المندوب السامى الأنجليزى. إلى حكومته أن الوفد حصل على ١٩٨ مقعداً . نفس المرجع ص ٣٣٩ .

وفى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ صدر الأمر الملكى بوقف العمل بدستور ١٩٢٣ وبحل البرلمان بمجلسيه وإعلان دستور ١٩٣٠ ، وصدر معه قانون جديد للانتخابات يجعلها على درجتين ، ورفع سن الناخب إلى خمسة وعشرين سنة ، ووضع شروطاً مالية وأدبية للمندوب ، وقيد حق الترشيح فمنع كل من يزاول مهنة حرة خارج القاهرة من ذلك (١) .

وتمت إنتخابات عام ١٩٣١ فى جو من القمع والتزييف والأرهاب وقاطعها كل من الوفد والأحرار الدستوريين ، وكانت نتيجتها حصول حزب الشعب الذى أسسه صدقى باشا على ٨٤ مقعداً ، وحزب الأتحاد على ٤٠ مقعداً ، والحزب الوطنى على ٨ بمقاعد ، والمستقلين على ١٨ مقعداً . واستمر العمل بالدستور الجديد خلال عهد صدقى حتى استقال بعد ثلاثة سنوات من الحكم القمعى غير الدستورى فى مواجهة معارضة شعبية متزايدة فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ ، وخلفته وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ — ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) التى كانت أداة طيعة فى يد القصر حتى أنها شكلت فى غياب رئيسها بالخارج ، ثم وزارة محمد توفيق نسيم باشا فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ التى استصدرت أمراً ملكياً بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بإبطال العمل بدستور ١٩٣٠ وحل البرلمان الذى قام على أساسه ، وأن يتولى الملك السلطة التشريعية وسلطات البرلمان ، كما يتولى السلطة التنفيذية من خلال مجلس وزراء مسئول أمامه إلى أن يوضع نظام دستورى جديد يحل محل كل من دستورى ١٩٢٣ و ١٩٣٠ .

---

(١) هناك رأى يرى أنه لايجب النظر إلى أزمة ١٩٣٠ بإعتبارها أحدى أزمات نظام الحكم فى مصر وحسب فقد كان لها سمات خاصة تستحق معالجة مستقلة ، وأنه يجب فهمها على ضوء الأنكماش الأقتصادى العالمى وظهور الحركات الفاشية والتأثيرات المعادية الليبرالية فى أوربا وقتذاك والتى برزت فى مقدمة دستور ١٩٣٠ ، كما يجب أن ندخل فى التحليل أراء إسماعيل صدقى عن نظام الحكم الأمثل والذى عكس مفهوماً نخبوياً للديمقراطية . أنظر فى ذلك .

Mona M.N. Abul-Fadl, The Sidqi Regime in Egypt (1930-1935) : New Perspectives, unpublished Ph.D. Thesis Submitted to the University of London, 1975, pp. 2, 55, 118.

وإزاء تصاعد حركة الإجتماعات الشعبية ومظاهرات عام ١٩٣٥ العارمة التى أعادت إلى الأذهان ذكريات أحداث ثورة ١٩١٩ مثل الأضراب العام الذى نظم يوم الخميس ٢٨ نوفمبر ، أتحدت كلمة الأحزاب على ضرورة المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ وإجراء الأنتخابات ، وتألفت « الجبهة المتحدة » فى ديسمبر ١٩٣٥ من جميع الأحزاب وعدد من المستقلين ، ورفعت كتاباً إلى الملك تطالب فيه بذلك الأمر الذى إستجاب إليه ، وقرر فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ عودة العمل بدستور ١٩٢٣ بناء على رغبة الأمة، وتكونت وزارة محايدة برياسة على ماهر باشا فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ للاشراف على الأنتخابات وأسفرت النتيجة عن فوز ساحق للوفد فحصل على ١٩٠ مقعداً بينما حصل الأحرار الدستوريين على ١٥ مقعداً ، وتحالف كل من حزبى الاتحاد والشعب على ١٤ مقعداً ، والحزب الوطنى على ٤ مقاعد ، والمستقلون على ٩ مقاعد (١) .

رابعا : وزارة محمد محمود باشا والأزمة الدستورية الرابعة (١٩٣٧) .

بعودة الحياة البرلمانية شكلت وزارة النحاس الثالثة فى ٩ مايو ١٩٣٦ ، وسرعان ما بدأ الخلاف مع القصر حول عدد من القضايا منها تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ وأعتراض الملك على ترشيحات الوزارة ، والخلاف حول يمين الولاء لضباط الجيش ، ورفض الملك التوقيع على قانون بزيادة الأعتمادات المخصصة للمصروفات السرية ، وكذا مشروع قانون بتخفيض نسبة النجاح لطلبة الجامعة على أساس أنه لم يعرض على مجلس الجامعة .

وكان على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى هو بؤرة التجمع ضد الوفد، وأدى ذلك فى النهاية إلى إقالة وزارة النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وخلفتها وزارة محمد محمود الثانية التى استسلمت تماماً للقصر ، فأجل إنعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم حل مجلس النواب فى ٢ فبراير ١٩٣٨ ، ودعى إلى إنتخابات جديدة أستعملت فيها كل أساليب التزييف والأكراه ، فجاءت النتيجه حصول الوفديين

---

(١) يشير د. يونان لبيب إلى أن الوفد حصل على ١٦٦ مقعداً . ص ٣٨٢ .

على ١٤ مقعداً (١) ، والقوميين وهو تحالف الأحزاب المؤيدة للقصر وهى الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد وحزب الشعب على ١٠٥ مقعداً ، والسعديين على ٨٧ مقعداً ، والمستقلين على ٥٨ مقعداً ، وبلغ الأمر أن كلا من مصطفى النحاس ومكرم عبيد لم ينجحا فى الانتخابات ، وتتابعت بعد ذلك عدة وزارات فى نفس الخط وهى وزارة محمد محمود الثالثة (٢٧ أبريل ١٩٣٨ — ٢٤ يونيو ١٩٣٨) ، ووزارة محمد محمود الرابعة (٢٤ يونيو ١٩٣٨ — ١٨ أغسطس ١٩٣٩) ، وزارة على ماهر الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ — ٢٧ يونيو ١٩٤٠) ، ووزارة حسن صبرى الأولى (٢٧ يونيو ١٩٤٠ — ١٤ نوفمبر ١٩٤٠) ، ووزارة حسين سرى الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ — ٣١ يوليو ١٩٤١) ، ووزارة حسين سرى الثانية (٣١ يوليو — ٤ فبراير ١٩٤٢) .

خامسا : وزارة أحمد ماهر باشا والأزمة الدستورية الخامسة (١٩٤٤)

استمرت الحياة السياسية فى إطار القصر وأحزاب الأقلية حتى بدايات الحرب العالمية الثانية عندما شعر الأنجليز بضرورة وجود حكومة مستقرة ومؤيدة لهم ، ففرضوا على الملك عودة الوفد إلى الحكم (حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢(٢)) ، وأجريت إنتخابات جديدة فاز فيها الوفد فحصل على ٢٣٢ مقعداً ، وحصل الحزب الوطنى على ٥ مقاعد ، والمستقلون على ١٤ عضواً ، أما الأحرار والسعديين فقد قاطعوا الأنتخابات وأن كان بعض أنصارهم قد أشتركوا فيها وحصلوا على ١٣ مقعداً .

وكون الوفد وزارة النحاس الخامسة (٤ فبراير ١٩٤٢ — ٢٦ مايو ١٩٤٢) والسادسة التى تضمنت إخراج مكرم عبيد باشا من الحكم (٢٦ مايو ١٩٤٢ — ٨ أكتوبر ١٩٤٤) .

---

(١) من الجدير بالذكر أن حزب الوفد قد قاطع هذه الانتخابات وإن كانت بعض العناصر الوفدية قد رشحت نفسها .

(٢) سوف نتعرض تفصيلا فيما بعد لواقعة ٤ فبراير ١٩٤٢ وأثارها .

وأقال الملك هذه الوزارة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، وخلفتها وزارة أحمد ماهر الذى ضمت الأحزاب المؤيدة للقصر والمعارضة للوفد (الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين ، والكتلة الوفدية ، والحزب الوطنى) فحلت مجلس النواب ، ودعت إلى إنتخابات جديدة فى عام ١٩٤٥ قاطعها الوفد ، وقامت الحكومة بتزوير الأنتخابات وجاءت النتيجة حصول السعديين على ١٢٦ مقعداً ، والأحرار على ٧٥ مقعداً ، والكتلة على ١٨ مقعداً ، والحزب الوطنى على ٧ مقاعد ، والمستقلون على ٣٨ مقعداً .

وتتابعت وزارت هذه المرحلة وهى وزارة أحمد ماهر الأولى (٨ أكتوبر ١٩٤٤ — ١٥ يناير ١٩٤٥) ، والثانية (١٥ يناير ١٩٤٥ — ٢٤ فبراير ١٩٤٥) ، ووزارة محمود فهمى النقراشى الأولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥ — ١٥ فبراير ١٩٤٦) ، ووزارة إسماعيل صدقى الثانية (١٦ فبراير ١٩٤٦ — ١٩ ديسمبر ١٩٤٦) ، ووزارة محمود فهمى النقراشى الثانية (١٩ ديسمبر ١٩٤٦ — ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) ، ووزارة إبراهيم عبد الهادى الأول (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ — ٢٥ يوليو ١٩٤٩) ، ووزارة حسين سرى الثالثة (٢٥ يوليو ١٩٤٩ — ٣ نوفبر ١٩٤٩) والرابعة (٣ نوفبر ١٩٤٩ — ١٢ يناير ١٩٥٠).

سادسا : وزارة مصطفى النحاس وأزمة ١٩٥٢ .

وشهدت هذه الفترة تصاعداً لمؤشرات عدم الإستقرار السياسى من مظاهرات وإضرابات ، وبدأت سلسلة الاغتيالات السياسية التى تضمنت إغتيال إثنين من رؤساء الوزارات وهما أحمد ماهر باشا الذى أغتيل فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ومحمود فهمى النقراشى باشا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، ووضح عجز حكومات أحزاب الأقلية المتتالية عن السيطرة على الأحداث أوتقديم الحلول اللازمة للمشاكل التى كانت تشهدها الحياة السياسية وقتذاك ، لذلك دعى إلى إنتخابات حرة .

وفى هذا الإطار حدثت إنتخابات عام ١٩٥٠ التى أتت بالوفد مرةأخرى — وأخيرة — إلى الحكم وكانت النتيجة حصول الوفد على ٢٢٨ مقعداً ،

والسعديين على ٢٨ مقعداً ، والحزب الإشتراكى على مقعد واحد ، والمستقلين على ٣٠ مقعداً ولم تحصل الكتلة الوفدية على شئ .

وتكونت وزارة النحاس السابعة (١٢ يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٤٢) ونتيجة قيام الحكومة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ بدأ الإنجليز فى العمل ضدهاالاقصاء الوفد عن الحكم ، وتم لهم ذلك فى أعقاب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ فأقيلت الوزارة فى اليوم التالى مباشرة ، وتتابعت سلسلة سريعة من الوزارات قصيرة العمر تضمنت وزارة على ماهر الثالثة (٢٧ يناير ١٩٥٠ — أول مارس ١٩٥٢) و زارة أحمد نجيب الهلالى الأولى (أول مارس ١٩٥٢ — ٢ يوليو ١٩٥٢) ووزارة حسين سرى الخامسة (٢ يوليو ١٩٥٢ — ٢٢ يوليو ١٩٥٢) ، ووزارة أحمد نجيب الهلالى الثانية (٢٢ يوليو ١٩٥٢ — ٢٤ يوليو ١٩٥٢) وإذا كانت هذه الوزارة الأخيرة هى من أقصر الوزارات عمراً فى التاريخ المصرى فقد كانت أيضا آخر وزارت عهد دستور ١٩٢٣ .

الفصل الثانى

النظام الحزبى

يقصد بالنظام الحزبى أشكال وأنماط التفاعلات التى تحدث بين الأحزاب الموجودة فى مجتمع ما والعلاقات القائمة فيما بينها ، وفى هذا الإطار يمكن القول بان النظام الحزبى المصرى قد إتسم بأربعة سمات رئيسية :

أولا : السمة الأساسية هى سمة المنافسة السياسية أو التعدد الحزبى الذى يسمح بوجود عدد من الأحزاب تتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة . لكن هذا التعدد تميز بعدم توازن أصيل بين حزب كبير - الوفد - عبر عن حركة جماهيرية متدفقة ، وتمتع بثقة شعبية جارفة مكنته من الحصول على أغلبية الأصوات فى كل إنتخابات حرة شهدتها البلاد ، وعدد من الأحزاب الصغيرة قليلة الشأن والعدد كانت فى أغلب الأوقات على إستعداد لإنتهاك الدستور وتزوير الإنتخابات والإعتماد على القصر أو الإنجليز - أو كلاهما - للوصول إلى الحكم .

ثانيا : غياب البرامج والسياسات الإجتماعية للأحزاب بصفة عامة نتيجة لإنشغالها المستمر بقضية الكفاح الوطنى ضد الإنجليز والسعى للحصول على الإستقلال المصرى وصون دستور البلاد . عبر عن هذه الحقيقة حزب الأغلبية الشعبية (الوفد) من ناحية ، وأحزاب الأقلية (الأحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، والإتحاد ، والشعب ، والكتلة الوفدية ، والسعديين) من ناحية أخرى .

هذه السمات بدأت فى التغير منذ منتصف الإربعينيات تقريباً بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وإستفحال التناقضات الإجتماعية والطبقية ، وظهور عدد

من حركات وتنظيمات الرفض الإجتماعى والإقتصادى (مصر الفتاة ، والاخوان المسلمين ، والحركات الإشتراكية والشيوعية) التى قامت بطرح المشاكل الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين ، وأرتبط بذلك نمو جناح تقدمى فى داخل حزب الوفد نفسه وبالذات على مستوى قواعده الشابه .

وهكذا يمكن القول بان النظام الحزبى فى مصر قد أخفق بصفة عامة فى القيام بوظيفتى التعبير عن المصالح Interest Articulation وتجميع المصالح Interst Aggregation الأمر الذى قاد إلى أداء هذه الوظيفة من خلال حركات وتنظيمات لا تحترم الشرعية السياسية القائمة ، وتطرح أسسا جديدة للنظام السياسى والإجتماعى ، وهو ما أدى فى التحليل الأخير — ضمن عوامل أخرى — إلى سقوط النظام برمته .

ثالثا : سبق أن لاحظنا فى المرحلة التكوينية للنظام السياسى المصرى أن السلطة التنفيذية كان لها القبضة العليا فى علاقتها بالمجالس النيابية ، وقد استمرت هذه السمة فى مرحلة الديمقراطية البرلمانية ، فان متابعة التطور السياسى خلال هذه المرحلة يوضح أن الحكومة هى التى حددت شكل وطبيعة البرلمان وليس العكس كما هو المفروض فى النظم البرلمانية ، فقد كانت وزارات القصر تقوم بحل مجلس النواب وتجرى إنتخابات تحت إشرافها تضمن فيها فوز أنصارها بأغلبية المقاعد .

وقد أثر هذا الوضع على شكل الأحزاب السياسية فلم تتطور كهيئات برلمانية وتنظيمات إنتخابية للحصول على التأييد الشعبى وممارسة السلطة من خلال البرلمان ، بل تأكد لديها أن الصراعات السياسية الأساسية تجرى خارج البرلمان لا فى داخله ، وأن العلاقة مع القصر أو الإنجليز لها الأولوية على الدعاية الإنتخابية أو العمل الحزبى المنظم لكسب الأصوات والأنصار . لذلك اتسمت أحزاب الأقلية بانها « أحزاب صفوة تقليدية » تقوم على عناصر محدودة من الأشخاص ، وفى ظل هذه الظروف كانت علاقات الصداقة والنسب والقرابة أهم من الإتفاق السياسى أو الفكرى ، وكانت الولاءات الشخصية أساس العلاقات السياسية . كما أتسم عملها بوجود هوة بين المبادئ

المعلنة والسياسات المطبقة ، فحزب الأحرار الدستوريين على سبيل المثال الذى صورته شعاراته بالحزب الليبرالى المدافع عن الدستور لم يتردد أكثر من مرة فى إنتهاك الدستور للوصول إلى الحكم أو الإنفراد به ، وهكذا كانت الأحزاب فى مجملها « أحزاب أشخاص » وليست « أحزاب برامج » واتسم نشاطها بالإنتهازية السياسية والبعد عن الجماهير .

وقد أدى ذلك إلى تشكك بعض الباحثين فى مدى صحة تسمية التنظيمات السياسية المصرية خلال هذه المرحلة بالأحزاب Parties على أساس أنها كانت أقرب ماتكون إما إلى الحركات movements أو الأجنحة Factions وليست أحزابا بالمعنى العلمى الدقيق لهذا المفهوم .

رابعا : أن القيادة السياسية لأغلب هذه الأحزاب على إختلاف برامجها وشعاراتها قد عكست مصالح طبقة كبار ملاك الأرض ، وظلت هذه الطبقة صاحبة الصوت الأعلى والتمثيل الأكبر فى السياسة المصرية حتى عام ١٩٥٢، مع إزدياد مستمر لدور المصالح الرأسمالية الصناعية .

وتنطلق دراستنا للاحزاب والتنظيمات السياسية المصرية من تبنى معيارين للتصنيف : أولهما معيار مدى الثقل السياسى أو درجة الشعبية التى تمتع بها الحزب أو التنظيم ، وثانيهما معيار إحترام الشرعية السياسية والإجتماعية القائمة والعمل من خلال موئسسات « النظام » أو الخروج عليها . وهكذا فان الدراسة سوف تنقسم إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الوفد .

المبحث الثانى : أحزاب الأقلية .

المبحث الثالث : أحزاب وتنظيمات الرفض السياسى والإجتماعى .

المبحث الأول

الوفد (١)

الوفد بتعبير تلك الأيام هو « الأمة المصرية » فهو كما كان قادته يرددون ليس مجرد حزب كسائر الأحزاب الأخرى بل المدافع عن مصالح الأمة والحامى لحرياتها والمطالب باستقلالها ، وفى خطاب لسعد زغلول فى ٢ يوليو ١٩٢٤ قال « إننى لست رئيس حزب بل وكيل أمة» (٢)،وفى إنتخابات عام ١٩٢٥ قال « إن الوفد يدخل الإنتخابات ليس كحزب أو كجماعة بل كوكيل عن الأمة المصرية»(٣)،لذلك لقب رئيس الوفد« بالزعيم » وسمى منزله « بيت الأمة » وزوجته السيدة صفية « بام المصريين » .

---

(١) يثير الانتباه بشكل واضح قلة المراجع العلمية المتخصصة عن الوفد ، فباللغة الانجليزية لا يوجد سوى رسالة الدكتوراه المنشورة للباحث الهندى قريشى التى سبق الإشارة إليها ، كذا رسالة الدكتوراه غير المنشورة .

Louis Cantori, Palitical mobilization in prerevolutionary Egypt; The Egyptian Wafd, Suhmitted to the University of chicago, 1966.

من الفصول الهامة عن الوفد تلك الموجودة فى رسالة د. فتح الله الخطيب ص ٦٧ — ١٠٦ وجاكوب لاندو ص ١٤٨ — ١٦٨ ، باللغة الفرنسية فى

Marcel Colombe, L'Evolution de l'Egypte 1924-1950 (Paris, 1954), pp. 53-73.

باللغة العربية أهم الدراسات هى ما ورد فى المؤلفات المتعلقة بتطور الحركة الوطنية للأساتذة الرافعى ، د. عبد العظيم رمضان ، طارق البشرى وقد استفدت كثيرا من هذه المؤلفات . أنظر أيضا عبد الله محمد غرباوى : حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب — جامعة عين شمس ، ١٩٧٠ ، محمد فريد عبد المجيد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦ — ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب — جامعة عين شمس ، ١٩٧٠ كذلك عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية (القاهرة ، ١٩٧٥) .

(٢) محمد إبراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول (القاهرة، ١٩٣٧) جزء١ص٢١١

(٣) عبد الخالق لاشين : مرجع سابق ص ٤٤١

ولا يمكن الحديث عن الوفد دون ذكر دور سعد زغلول كقائد تاريخى تمكن من تعبئة الجماهير المصرية والتأثير عليها تأثيراً فعالا يكاد يقرب « من مستوى عبادة البطولة مما يمكن أن نسميه باسطورة سعد زغلول » (١)، ويكفى أن نقتبس فى هذا المجال بعضا مما كتبه عنه واحد من ألد خصومه السياسيين وهو إسماعيل صدقى الذى ورد فى مذكراته أن « شخصية سعد زغلول فى ذلك الحين كانت شخصية جبارة وجذابة ، غمرت البلاد بقوتها ، وشدة تأثيرها ، واجتاحت أمامها كل شئ ، وأصبح الإعتقاد فيها يشبه الإعتقاد بالأنبياء » ، ويصف إنتخابات ١٩٢٤ التى لم ينجح فيها بانها لم تكن حرة ويذكر « ولا أقصد من ذلك أنه كان هناك ضغط إدارى أستعمل ضدى بل أعنى أنه كان هناك ضغط نفسانى أوجدته شخصية سعد زغلول القوية » ، ويصل إلى القول « كانت شجاعته وبلاغته ، وسعة إطلاعه وكثرة تجاربه مما هيأ له التأثير العميق بين الجماهير ، فاشتد حبها له ، وإعجابها به ، وإنقيادها لكل ما يبديه من رأى ، وإصغاؤها لكل ما يهتف به من قول ، فامتلك الأفئدة والنفوس ، وبقى طول حياته الزعيم الأكبر » (٢)

لقد كان سعد زغلول فى موقف متميز حقاً فقد أدرك الثورة العرابية فى بداية حياته ، وعاصر العديد من التغيرات السياسية الداخلية والخارجية ، وفهم أهداف السياسة الإنجليزية ومراميها فى مصر ،ونأى بنفسه عن صراعات الأحزاب وإختلافاتها قبل الحرب العالمية الأولى ، بالإضافة إلى ثقافته وخبرته

---

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ص ١٤٠ . أنظر أيضا فى هذا المجال طارق البشرى : سعد زغلول : فكره السياسى ، الطليعة ، السنة الخامسة ، العدد ٣ ، مارس ١٩٦٩ ، ص ٣٨ — ٥٨ ، ومجموعة خطب وأحاديث وبيانات وترجمة سعد زغلول التى جمعها محمد ابراهيم الطيب الأخميمى وخليل ابراهيم داود الطهطاوى (القاهرة ، د. ت) ، عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية (القاهرة ، ١٩٣٦) .

(٢) اسماعيل صدقى : مذكراتى (القاهرة ، ١٩٥٠) ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ .

كل ذلك وفر له الحرية اللازمة للتعامل مع كل الأطراف السياسية على إختلاف مواقفها وإتجاهاتها (١) .

لقد أدى الوفد الدور الذى قام به الحزب الوطنى فى فترة ما قبل الحرب وهو الدعوة إلى الإستقلال ، وظل أقوى الأحزاب وأكثرها شعبية طوال فترة الدراسة ، ومع ذلك فان الوفد حكم بمفرده مدة لا تتجاوز ست سنوات وشهرين وتسعة وعشرين يوما ، واشترك فى وزارات إئتلافية لمدة سنتين وخمسة أيام أى باجمالى ثمانى سنوات وثلاثة شهور وأربعة أيام من مجموع ما يزيد على الثمانية وعشرين سنة .

نشأ الوفد فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ كحركة تنوب عن الشعب المصرى فى المطالبة بالإستقلال الوطنى ، وحتى بعد إعلان دستور ١٩٢٣ وإجراء الإنتخابات البرلمانية فان الوفد لم يصبح أبدا أحد عدة أحزاب تتنافس على السلطة ، ولكن فى الوضع المصرى تميزت الحياة السياسية بوجود حزب كبير إستقطب الجماهير الشعبية وحرم أحزاب المعارضة من الحصول على أى تأييد جماهيرى يعتد به ، ومن ثم أفقد المعارضة دورها التقليدى فى الحياة البرلمانية كبديل محتمل للحكومة القائمة ، فلم يكن من المتصور حدوث ذلك نتيجة حصول الوفد فى أى إنتخابات حرة على الغالبية العظمى من مقاعد مجلس النواب (٢) . فالوفد لم يكن مجرد تنظيم ولجان بقدر ما كان فكرة يتركز حولها معانى الكفاح من أجل الدستور والإستقلال ، ورمزاً للعمل من أجل ذلك ، ويكفى للدلالة على ذلك أن الوفد فى تكوينه الأول ضم سبعة أعضاء إنضم ستة

(١) عبد الخالق لاشين : مرجع سابق ص ١٦٠ — ١٦١ .

يثير دور سعد زغلول فى ثورة ١٩١٩ قدرا كبيرا من الجدل وبالذات حول النص الذى ورد فى الميثاق الوطنى « وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة » . نحن نميل إلى الاعتقاد بأن عبارة الميثاق قد أغمطت كثيرا من دور سعد زغلول وهذا ما تؤكده الدراسات العلمية عن الموضوع ، وجدير بالذكر أن هذا الموضوع أثير فى أواخر عام ١٩٧٥ على صفحات الجرائد . أنظر مقالات للأساتذة أحمد حسين ومحمد نجيب فى الجمهورية بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٧٥ . وسعد فخرى عبد النور فى الأخبار بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٧٥ . ومرة أخرى فى جريدة الأخبار فى أعداد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ أغسطس ١٩٧٦ بأقلام الأساتذة نظمى بطرس ومنصور جاب الله ومصطفى طيبه على التوالى .

(٢) هذا الوضع فعرفه أيضاً الهند والمكسيك . أنظر مذكراتنا فى النظم السياسية المقارنة لطلبة كلية الاقتصاد ، ١٩٧٥ ص ٧١ .

منهم فيما بعد إلى حزب الأحرار الدستوريين وظل سعد فى الوفد ، واستمر الشعب مرتبطا به ثم بزعيم الوفد من بعده مصطفى النحاس (١) الذى عبر عن مفهوم الوكالة فى أعقاب التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ عندما طرحت أحزاب الأقلية مسالة إعادة النظر فى تكوين الأحزاب على أساس أن الوفد قام أصلا للحصول على الإستقلال وأن مهمته قد انتهت بتوقيع المعاهدة ، رد النحاس بان الوفد لا تنتهى مهمته بتوقيع المعاهدة ولكن بتنفيذها ، وأنه ليس حزبا سياسيا بل « وكيل الأمة الأمين الساهر على حقوقها ومصالحها »(٢) .

ومع الإعتراف بهذا الوضع الخاص للوفد ولدوره فى الحياة السياسية المصرية ، فاننا من زاوية الدراسة العلمية للاحزاب لا يسعنا سوى إعتباره حزبا سياسيا من حيث أنه سعى للوصول إلى السلطة من خلال إنتخابات عامة ودورية وأدى الوظائف التى تقوم بها الأحزاب السياسية عادة (٣) .

إن تاريخ الوفد هو قصة كفاح الشعب المصرى من أجل الإستقلال والدستور منذ ثورة ١٩١٩ . قصة المجتمع المصرى فى إنتصاراته وهزائمه ، مده وجزره ، وصعوده وهبوطه ، ومثل الوفد فى النظام السياسى الذى قام بعد عام ١٩٢٣ أحد عناصر الثقل الأساسية ، وكانت إيجابيات هذا النظام التى سوف نعرض لها فى مبحث قادم هى أساسا محصلة جهود سياسات الوفد ، ومن ثم فقد كان ضعفه وتفسخه وعجز قادته عن إستيعاب المشاكل الناشئة منذ منتصف الأربعينيات مؤشراً لسقوط النظام كله .

وسوف نقوم بدراسة الوفد فى مطلبين يتناول أولهما الإطار التنظيمى للوفد فيشمل نشأة الوفد ، وقانون الوفد ، وتنظيم الوفد ، ويدرس ثانيهما الإطار الحركى للوفد فيعالج طبيعة الزعامة الوفدية والإنشقاقات عن الوفد ، والوفد والحكم ، وأزمة الوفد .

---

(١) رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ص ٨٣ — ١٠١.

(٢) رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، جزء أول ص ٤٣—٤٤ وكذلك Landau, op. cit, p. 176.

(٣) أنظر فى مفهوم الأحزاب السياسية ووظائفها مذكراتنا فى النظم السياسية المقارنة سالفة الذكر ص ٦٢ — ٧٣ .

المطلب الأول

الإطار التنظيمى للوفد

أولا : نشأة الوفد

هناك إختلاف بين المؤرخين والباحثين حول من هو صاحب فكرة تأليف الوفد ،وجوهرها أن يتكون وفد لمفاوضة إنجلتره بخصوص إستقلال مصر بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى . وتبرز فى هذا الصدد خمس روايات على الأقل فيرى البعض أن الفكرة تعود إلى الأمير عمر طوسون ، وينسبها آخرون إلى سعد زغلول ، وتذهب رواية ثالثة إلى أنها تعود إلى حسين رشدى باشا رئيس الوزراء وقتذاك ، ويرجعها آخرون إلى محمد محمود باشا،وأخيراً يرى البعض أنها تعود إلى فانوس إبن أخنوس فانوس مؤسس الحزب المصرى الحر . ويبدو من هذا التعدد أنه من الصعب للغاية تحديد من هو صاحب الفكرة،ولعله من الطبيعى أن تكون الفكرة قد خطرت لأكثر من مصرى فى نفس الوقت وبالتالى لا يمكن نسبتها إلى فرد بالذات (١) . أيا كان الأمر فقد تألف وفد من سعد زغلول باشا ، وعلى شعراوى باشا ، وعبد العزيز فهمى بك — وكانوا جميعاً أعضاء فى الجمعية التشريعية — قابل السير ريجنالد وينجيت المندوب السامى البريطانى فى مصر فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ أى يومين بعد إعلان

---

(١) أنظر عرضا كاملا لكل من هذه الروايات ومصادرها ونقدا لها فى غرباوى : مرجع سابق ص ٤ — ٤٨ . أنظر أيضا لاشين : مرجع سابق ص ١٣ ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ مرجع سابق ، ص ١١١ — ١٣١ .

الهدنه فى الحرب العالمية الأولى ، ويشار إلى هذا اليوم فى التاريخ المصرى باسم عيد الجهاد الوطنى (١) .

وطالب القادة الثلاثة بضرورة إلغاء الحماية وحصول مصر على الإستقلال حيث يتوفر لها شروطه ، وإن ذلك لن يمس بالمصالح الحيوية الإنجليزية فى المنطقة ولا بسلامة الطريق إلى الهند ، وهناك خلاف حول تحديد مطلب الوفد فى ذلك الوقت وهل كان هو الإستقلال الذاتى أى الإستقلال الداخلى فقط أم الإستقلال التام داخليا وخارجيا ، والأرجح من واقع نص المحادثة التى دارت ان الهدف الذى طالبوا به هو الإستقلال الذى يتضمن حرية الأمة داخليا وخارجيا أى الإستقلال التام مع عقد محالفة مع إنجلتره (٢).

ولتأكيد الصفة التمثيلية للوفد وأحقيته فى الحديث باسم الأمة قرر سعد ورفاقه تأليف هيئة باسم « الوفد المصرى » وان تحصل على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة ، وبالفعل تكون الوفد من سعد زغلول باشا رئيسا وعلى شعراوى باشا ، وعبد العزيز فهمى بك ، ومحمد محمود باشا ، وأحمد لطفى السيد بك ، وعبد اللطيف المكباتى بك ، ومحمد على علوبه بك أعضاء . وحررت توكيلات الوفد التى تضمنت هذه الأسماء السبعة للتوقيع عليها ، ونص فيها على أن لهم أن يضموا إليهم من يختارونه للمساعدة فى مهمة الوفد .

وسعى سعد زغلول بعد ذلك إلى توسيع الوفد لضم مختلف القوى السياسية المصرية حتى يصبح الوفد بحق ممثلا ونائبا عن الشعب المصرى ، فمن الملاحظ أن التشكيل الأول الذى ذكرناه تكون من عناصر أنتمت غالبيتها سابقا إلى

---

(١) كان يحتفل بذكرى هذا اليوم فى مصر بإعتباره أحد الأعياد الوطنية الهامة وحلقة بارزة من حلقات كفاح الشعب من أجل الاستقلال ، وفى الفترة التالية لثورة ١٩٥٢ ألغى هذا العيد ولم يعد يشار إليه أو يحتفل به ، وإن كان من الملاحظ أن هناك عودة إلى الاهتمام به على صفحات الجرائد . أنظر كل من جريدتى الجمهورية والأخبار فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ ، وكذلك مقالة د. عبد العظيم رمضان فى الجمهورية ١٦ نوفمبر ١٩٧٥ حول نفس الموضوع .

(٢) رمضان : تطور الحركة الوطنية مرجع سابق ص ٩٢ — ٩٣ . أنظر النص الكامل للمحادثة فى ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ١٣١ — ١٣٧ .

حزب الأمة كما ربطتها عضوية الجمعية التشريعية . لذلك ضم إسماعيل صدقى باشا ومحمود بك أبو النصر من مؤيدى الأمير عمر طوسون ، وكذلك حافظ عفيفى بك ومصطفى النحاس بك على إعتبار أنهما من المتعاطفين مع مبادئ الحزب الوطنى ، كما ضم سينوت حنا بك،وجورجى خياط بك ممثلين للاقباط ثم ضم سعد من الأعيان حمد الباسل الباشا ، وصدق الأعضاء السبعة الجدد على قانون الوفد .

وانتهج الوفد عددا من السبل للمطالبة باستقلال مصر فمن ناحية أولى بدأ فى الإتصال بالسلطات الإنجليزية والإحتجاج لديها على إستمرار الإحتلال والحماية طارحا الحجج القانونية المدعمة لإستقلال مصر ، ومن ناحية ثانية خاطب الرأى العام الإنجليزى والأوروبى والأمريكى محاولا إستقطاب أكبر قدر من التأييد الشعبى للقضية المصرية ، ومن ناحية ثالثة اتجه إلى الأجانب المقيمين فى مصر لطمأنتهم وكسب تأييدهم ومنع إستغلال إنجلتره لهم ضد المطالب المصرية ، ومن ثم تفادى عداء الدول صاحبة الإمتيازات وإحتمال وقوفها بجانب الإحتلال ضد مصر ، ومن ناحية رابعة بدأ فى تعبئة الرأى العام الداخلى ، فانتشرت حركة التوقيعات على التوكيلات الشعبية لتعزيز وكالته عن الأمة ، ونظمت الإجتماعات العامة للدفاع عن حقوق مصر وتنوير المواطنين بها .

وبدون الإغراق فى التفاصيل التاريخية المتعلقة بنشأة الوفد يمكن إبراز أربعة ملاحظات :

١ — ان إختيار أعضاء الوفد عكس التوازن بين ضرورة تمثيل بعض التيارات والقوى السياسية من ناحية ، وحرية سعد زغلول فى إختيار الأشخاص من ناحية أخرى . فسعد لم يكن مجبراً تماما كما يذهب أمين يوسف كما لم يكن حرا تماما كما يتضمن د . عبد العظيم رمضان ويجب التميز فى الحقيقة بين عملية إختيار السبعة الأصليين للوفد وعملية ضم عناصر أخرى

إليهم فيما بعد ، فبالنسبة للاولى فان حرية الإختيار كانت مقيدة إلى حد كبير بينما اتسع مجالها فى المرحلة الثانية (١) .

وتبدو أهمية هذه الملاحظة فى الدور المتميز لرئيس الوفد،والذى سوف يكون أحد خصائص الزعامة الوفدية من حيث حريتها فى الحركة وعدم إلتزامها برأى أغلبية الوفد، وهو الأمر الذى سوف نتعرض له فيما بعد .

٢ — ان الوفد رغم تمثيله للاتجاهات السياسية والدينية المختلفة فى المجتمع فانَ قيادته انتمت أساسا إلى طبقة كبار ملاك الأرض وبعض العناصر البورجوازية ولم يكن منها من يمكن إعتباره ممثلا للعمال أو الفلاحين (٢)،ولعل ذلك يفسر ما افترضته المادة ٢٠ من قانون الوفد من قدرة مالية ذاتية لأعضاء الوفد عندما قررت أن « كل عضو يقوم بنفقاته الخاصة من سفر وإقامة » والمادة ٢٤ من أن « نقود الوفد تكون مما يتحصل من التبرعات التى يدفعها أعضاؤه أو غيرهم ممن يريدون المساهمة فى عمل الوفد » .

٣ — أن الوفد كان أقرب إلى صورة الجبهة منه إلى الحزب السياسى (٣) ، وكان يقترب من مفهوم الإئتلاف بين إتجاهات وقوى إجتماعية وسياسية مختلفة لبت نداء الوطنيه المصرية والدعوة إلى الإستقلال ووجدت فى الوفد أداة إنجاز لهذا الهدف .

٤ — أن الوفد لم ينشأ كما هو واضح فى إطار برلمان أو مجلس تشريعى وإنما نشأ — كما هو الحال فى عديد من البلاد الأسيوية والإفريقية — كجزء من الحركة الوطنية ضد الإستعمار ومن أجل الإستقلال ، وقد ترك ذلك بصماته على أسلوب حركة الوفد فيما بعد من حيث إرتباطه الشديد بجماهير الشارع ولجوءه إلى المظاهرات وأساليب التهييج الجماهيرى فى وجه القصر والإنجليز .

ويذهب البعض فى هذا المجال إلى أن الوفد نجح كمعارضة أكثر من نجاحه كحكومة وإدارة ، وأن قدرات كوادره كانت تبرز فى المعارضة أكثر من

---

(١) محمد فريد عبد المجيد حشيش : مرجع سابق ص ٢—٦ .

(٢) رمضان : مرجع سابق ص ١١٠ — ١١١ .

(٣) د. الخطيب : مرجع سابق ص ٦٨ — ٦٩ .

بروزها فى الحكم ، وإنه كحزب كان يوحد صفوفه فى المعارضة بينما تنهشه الإنشقاقات وهو فى الحكم .

ثانياً : قانون الوفد

صدر « قانون الوفد المصرى » فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ويتكون من ٢٦ مادة ونصت مادته الأولى على أسماء أعضائه الأربعة عشر . ويمكن دراسة هذه الوثيقة من حيث وظيفة الوفد ، والسلطة التى خولتها لرئيسه ، والتنظيم الذى حددته له .

فمن حيث وظيفة الوفد حددت المادة الثانية أن مهمة الوفد هى « السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى إستقلال مصر إستقلالا تاما »،وإنه حسب المادة الخامسة « لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى أنتدب لها . فليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى إستقلال مصر إستقلالا تاما وما يتبع ذلك من تفاصيل » ، وان الوفد حسب المادة الرابعة يدوم « ما دام العمل الذى أنتدب لأجله قائما وينفض بانفضاضه » ، كما حددت المادة الثانية مصدر سلطة الوفد بأن الوفد يستمد « قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية » .

ومن حيث سلطة رئيس الوفد أعطى القانون دورا واضحا له ، فالمادة الثالثة عشر تنص على أنه « يشخص الوفد ويرأس جلساته ويحافظ على نظامه ويشرف على أعمال اللجان والأعضاء ذوى الوظائف وعلى عمل السكرتارية وأمانة الصندوق » ، كما نصت المادة العشرين على أنه « ليس لأحد من أعضاء الوفد أن يحادث أى شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد إلا إذا عرض على الرئيس الموضوع الذى سيدور حوله الحديث ، وعليه أن يدون الحديث كتابة عقب إنتهائه ، وإذا لم يتمكن عضو الوفد من إحاطة الرئيس قبل الحديث فيجب أن يبين لمخاطبيه أنه لا يشخص الوفد فى حديثه » .

ورغم أن المادة العاشرة وضعت أساسا للعمل الديمقراطى فى داخل الوفد فاشترطت أن تصدر القرارات باغلبية الأراء،وإذا تساوت يرجح رأى الفريق

الذى فيه الرئيس ، فان رئيس الوفد لم ياخذ دائما برأى الأغلبية وبالذات فى الأمور التى أعتقد هو أن الأمر فيها يتعلق بطبيعة المهمة المكلف بها الوفد والتى « يشخصها » هو ، كذلك فمع أن المادة السابعة إشترطت أنه لفصل أحد الأعضاء فان ذلك يكون بقرار من ثلاثة أرباع أعضاء الوفد على الأقل فان هذا النص لم يحترم من رئيس الوفد الذى قام أكثر من مرة كما سوف نعرض فيما بعد بفصل أغلبية الأعضاء وإحلالهم بأعضاء جدد .

وأخيراً فمن حيث التنظيم نصت المادة السادسة والعشرين على أن تعين لجنة باسم اللجنة المركزية للوفد يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والغيرة تكون مهمتها جمع التبرعات بإسم الوفد وإرسالها إليه فى الخارج ، ومراسلة الوفد فى الموضوعات المتعلقة بمهمته ، وقد تطورت هذه اللجنة فيما بعد لتصبح نواة لجهاز وفدى ضخم إنتشر فى سائر أنحاء القطر .

ثالثاً : تنظيم الوفد

عند دراسة تنظيم الوفد ينبغى التمييز بين مرحلتين أساسيتين : المرحلة الأولى تمتد خلال فترة ١٩١٨ — ١٩٢٤ والتى كان فيها الوفد بمثابة تجمع وطنى عريض يعمل من أجل الحصول على الاستقلال ، والمرحلة الثانية وهى فترة ١٩١٤ — ١٩٥٢ والتى أخذ فيها شكل الحزب السياسى .

ونشط الوفد فى الفترة السابقة للاستقلال على مستويين :

مستوى علنى يتمثل فى النضال السياسى من أجل إستقلال مصر بالطرق السلمية المشروعة ، وتولت الاشراف على هذا النشاط اللجنة المركزية للوفد التى قامت بجمع التبرعات ، وتلقى أخبار الوفد من الخارج ، وإذاعتها بين المواطنين ، ونقل ما يحدث فى مصر من تطورات وتحركات إلى الوفد أثناء وجوده فى الخارج ، وتمثلت تنظيمات الوفد فى هيئة الوفد وهى القيادة العليا له التى تكونت من سعد زغلول ورفاقه ، واللجنة المركزية للوفد ثم تكونت لجنة الوفد للسيدات .

ومستوى سرى يتمثل فى مجموعة من أعمال العنف والاغتيال ، وأداره عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية — تحت الاشراف المباشر لسعد

زغلول — من خلال تنظيم قوى لعب فيه الطلبة دورا بارزا . وتكون عدد من اللجان داخل هذا التنظيم مثل الخطابة ، والكتابة ، والدعاية ، ومحاربة أعداء الوفد ، والتجول فى أنحاء البلاد ، وجمع أخبار البلاد والاغتيالات (١) . وهناك ما يشير إلى أن بقية أعضاء الوفد لم يكونوا على بينة بطبيعة المهام التى كان يطلبها سعد من عبد الرحمن فهمى ، الأمر الذى أثار إستياء بعضهم أحيانا ، كما تشير الوثائق التاريخية إلى وجود تسعة جمعيات سرية على الأقل وقتذاك ، ولا يوجد ما يؤكد أنها كانت جميعها تعمل تحت إشراف الجهاز السرى التابع للجنة الوفد المركزية .

إلى جانب ذلك كان للوفد تنظيماته فى داخل القطاعات المهنية المختلفة مثل لجان الطلبة وتنظيمات العمال ولجنة الموظفين التى لعبت كل منها أدوارا هامة فى تاريخ الحركة الوطنية ، وبالحصول على الاستقلال أصبحت اللجنة المركزية واللجان الوفدية المختلفة أساس تنظيم الوفد خلال المرحلة التالية .

وتكونت اللجنة المركزية وهى أول لجنة وفدية بعد إطلاق سراح سعد زغلول عندما كان فى مالطة وسفر باقى أعضاء الوفد إلى فرنسا للحاق به تبعا للمادة ٢٦ من قانون الوفد برئاسة محمود سليمان باشا ووكالة ابراهيم سعيد باشا ومحمود أبو حسن باشا وسكرتارية عبد الرحمن فهمى بك ، ثم نشأت اللجان الوفدية الأخرى بشكل تدريجى ، ومن خلال أعمال جمع التوقيعات وثورة مارس وما ارتبط بها من أعمال ومهام ، وخلال العمل السياسى اليومى برزت تنظيمات الوفد وقياداته .

وبدأت اللجان الوفدية تقوم بجمع التبرعات وإرسال المعلومات إلى اللجنة المركزية ، وقيادة الحركة الوطنية ، والحفاظ على تأجج الروح الوطنية بين الشعب ، ونقل المعلومات الصحيحة عن الوفد إليهم ، وأصبحت هذه اللجان العمود الفقرى للحزب بعد تصريح ٢٨ فبراير ، وبفضل هذا التنظيم

---

(١) أنظر التفاصيل فى د. محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ . مرجع سابق

أحرز الوفد إنتصاره الساحق فى إنتخابات عام ١٩٢٤ وفى كل إنتخابات حرة تالية .

وكانت اللجنة على مستوى القسم تتكون من لجنة عامة لها رئيس ونائب رئيس وسكرتيرين ، ويتفرع منها عدد من اللجان الفرعية الخاصة التى كانت تكلف بمهام معينة ، وشكل مجموع هذه اللجان تنظيم حزب الوفد (١)،وفى عام ١٩٢٤ وبعد أول إنتخابات تكون للوفد جناحه البرلمانى تحت إسم هيئة الوفديين بناء على إقتراح من مكرم عبيد .

وهكذا فى الفترة التالية لعام ١٩٢٤ تبلور تنظيم الوفد فى ثلاث مستويات :

(أ) هيئة الوفد وهى بمثابة أعلى مستوى قيادى للوفد وهى بالإختيار وكان يشار إليها فى كثير من الأحيان باسم الوفد،وتبعا للمادة الثامنة من قانون الوفد فقد كان له أن يضم إليه أعضاء آخرون « مراعيا فى إنتخابهم الفائدة التى تنجم عن إشتراكهم فى العمل » .

(ب) الهيئة الوفدية العامة وتتكون من الهيئة الوفدية البرلمانية أى الشيوخ والنواب الوفديين ، وكذا أعضاء الشيوخ والنواب السابقين ، ومرشحو الوفد فى الإنتخابات الذين لم ينجحوا ، ويتضح من ذلك أن الهيئة الوفدية كانت تتكون بالإختيار من هيئة الوفد وذلك من خلال إختيارها لهم كمرشحين بإسم الوفد .

(ج) لجان الوفد العامة فالمركزية فالفرعية فى المحافظات والمديريات والمراكز والقرى .

وبالإضافة إلى هذه المستويات الثلاث كان يوجد لجان الشباب الوفديين ولجان السيدات الوفديات .

وينبغى التأكيد على أن دور زعيم الوفد كان أبرز من أى تنظيم أو علاقات تنظيمية فيما سمى بنظرية الزعامة الوفدية والتى سوف نتطرق لها فى

---

(١) رمضان : مرجع سابق ص ١٥٥ وما بعدها .

المطلب الثانى من هذا المبحث ، ولعله من سخريات التاريخ ومفارقاته الغريبة أن الحزب الذى دافع عن الديمقراطية والدستور فى مصر عبر ثلاثين عاما لم يكن ديمقراطيا فى تنظيمه الداخلى .

ومن هذا العرض الموجز لتنظيم الوفد يلاحظ أن هذا التنظيم قد نشأ فى خضم العمل الوطنى ومن واقع الممارسة اليومية وتمتع بقدرة كبيرة على تحريك الجماهير ، إلا أن قادة الوفد لم يدعموا هذا التنظيم فى الفترة التالية للاستقلال فصحيح أن الحزب نجح فى إقامة لجانه على مستوى القطر كله ، ولكن هذه التنظيمات لم تكن من القوة أو الثورية بما يمكنها من الدخول فى معركة مع القصر أو الإنجليز عبر فترة طويلة من الزمان ، وإنما تمرست بأعمال الإضرابات والمظاهرات والإنتفاضات ذات الطابع الوقتى القصير ، وهكذا يمكن القول أن الوفد إعتمد على مشاعر الجماهير التلقائية وإرتباطها به وبالدعوة إلى الإستقلال أكثر من إعتماده على قوة التنظيم (١) .

---

(١) Landau, op. cit., p, 176.

المطلب الثانى

الاطار الحركى لحزب الوفد

أولا : طبيعة الزعامة الوفدية والانشقاقات عن الوفد :

سبق أن أشرنا إلى الوضع المتميز لرئيس الوفد الذى اتضح فى طريقة تكوين الوفد عن طريق الإختيار بواسطة سعد زغلول ، والذى انعكس فى قانون الوفد ، كما انعكس فى علاقة زعيم الوفد بزملائه .

ونشير فى هذا الصدد إلى ما حدث بعد فشل الطور الأول من المفاوضات حول مشروع ملنر بتقرير عدم صلاحية المشروع كأساس للدخول فى المفاوضات ما لم تقبل إنجلتره التحفظات المصرية وأهمها إلغاء الحماية ، فقد غادر الوفد إلى باريس بينما بقى عدلى باشا بلندن يحاول إقناع ملنر بضرورة قبول التحفظات المصرية ، وفى باريس اقترح بعض أعضاء الوفد خروجا من هذا المأزق أن الوفد وإن كان لا يستطيع إستكمال المناقشات إلا بعد قبول التحفظات إلا أنه لا يجب أن يمانع فى قيام عدلى باشا باستئناف المباحثات « على قاعدة تحقيق التحفظات » بحيث يقوم عدلى بالتفاوض والوفد بالرقابة ، فرفض سعد زغلول الإقتراح وامتنع عن التوقيع عليه وإصداره ،وعندما تبين له أن أغلبية الوفد قد وافقت عليه قال « إن المسالة ليست مسالة أغلبية ولكن مسألة توكيل » (١) .

واستمر هذا الوضع المتميز كأحد سمات الزعامة الوفدية ومن نماذجه أنه فى عام ١٩٢١ فصل سعد عشرة أعضاء من الوفد وبقى معه أربعة فقط ، وفى عام ١٩٣٣ فصل النحاس باشا ثمانية أعضاء ولم يبق معه سوى ثلاثة فقط ، وفى خلافه مع محمود فهمى النقراشى أكد النحاس أنه غير ملزم برأى أغلبية الوفد فهو المعبر عن مصالح الأمة دون بقية أعضاء هيئة الوفد جميعهم ، وأنه لا يدين بسلطان لغير الأمة .

---

(١) رمضان : مرجع سابق ص ٣٠١ — ٣٠٢ .

وهكذا تبلور مفهوم خاص للزعامة الوفدية ارتبط بنظرية « الوكالة عن الأمة المصرية » وبالطريقة الفريدة التى تكون بها الوفد وهى طريقة التوكيل الشعبى ، وعبر سعد زغلول فى كثير من أقواله وممارساته عن هذا المفهوم ففى خطاب له بفندق الكونتنتال فى مايو ١٩٢١ قال « فللامة وكيل واحد أجمعت عليه رغم أنف كل معارضة . ومن التواضع أن لا أقول إنى رئيسه ولكن الأمة هتفت ولا تزال تهتف بأنى رئيسها » (١) ، وفى كلمته بمناسبة عيد الفطر فى نفس العام قال « الوفد أمين الأمة ووكيلها والقضية التى عهد إليه بها وأمنته الأمة عليها هى قضية الوطن الكبرى » (٢).

ويبدو أن سعد زغلول كان حريصا على تأكيد هذا المفهوم وإعطاء زعيم الوفد أكبر قدر من حرية الحركة والتصرف داخل الوفد وخارجه ، لذلك فعلى سبيل المثال طرح فى نوفمبر ١٩٢٠ على أعضاء الوفد إقتراحا بضرورة فصل العضو الذى يختلف مع الرئيس إختلافا كبيرا ، ولكن الآخرون لم يسايروه فى ذلك ، وفى يناير ١٩٢١ طلب تعديل قانون الوفد بحيث يكون وحده مختصا بأعمال التحضير والتنفيذ والتصديق على القرارات (٣).

وانعكس ذلك أيضا على سلوك الزعامة الوفدية إزاء معارضيها أو منتقديها ففى عهد وزارة سعد زغلول وردت فى خطبة العرش عبارة « الأمانى القومية لمصر والسودان » التى اعتبرها بعض أعضاء مجلس النواب غامضة ولا تعطى المعنى المحدد ، ورغبت لجنة الرد على خطبة العرش أن تضع تفسيراً لها ، ولكن سعد اعتبر ذلك بمثابة إهانة له ورفض قبول أى تعديل على خطبة العرش ، لذلك فقد اقتصر الرد على عبارات المديح والشكر ، وأثار سعد الموضوع فى مجلس الشيوخ قائلا « لماذا الإضافات ؟ لماذا تطلب ؟ ولمن تقيد ؟ أللشخص الذى تعلنون الآن أنكم واثقون به ثقة تامة ؟ أليس كذلك . . . أنا فخور بهذه الثقة . فخور كل الفخر .. وهذه الثقة ضمانة لأن

---

(١) مجموعة خطب وأحاديث . . . ص ٧٥

(٢) المرجع السابق ص ١٠٧ .

(٣) لاشين : مرجع سابق ص ٣١٩ ، ٣٢٧ — ٣٢٨ .

أكون دائما عندها لأنه ليس فى الوجود أثمن ولا أنفس ولا أغلى من أن تثق أمة بابنها » (١) .

كما اتسم موقفه إزاء المعارضة بالعداء فهم خارجون على الإجماع الشعبى « وعندما تسأل واحدا من حضرات المعارضين قائلا له فى أى شىء تعارض يكون جوابه ليس هناك معارضة » ، وعندما اختلف معه النائب عبد اللطيف الصوفانى عضو الحزب الوطنى قال له سعد « أما تعدد الأحزاب فيكون عند الإختلاف فى المسائل الداخلية ، ولكننى اليوم أصرح بانه ليس لدينا حزب يطلب الإستقلال التام وحزب لا يطلبه . ولذلك فالجالسون هنا فى مكان المعارضة وغيرهم الجالسون هناك ليس بينهم إختلاف مطلقاً » ثم إستطرد قائلا « أنت تريد أن تسمى نفسك معارضا فلك ذلك ، ولكنك معارض بلا معارضة أو بلا موضوع » (٢) .

ويمكن إرجاع هذا الوضع الخاص للزعامة الوفدية إلى أربعة مصادر :

أولها : إجماع الأمة على تأييدها تأييداً شبه تام ومن ثم فقد كانت هذه الزعامة رمزاً لوحدة الأمة وتماسكها ، ولم يكن زعيم الوفد يعتبر نفسه رئيسا لحزب بقدر كونه زعيما للأمة بكل طبقاتها وجماعاتها .

وثانيها : إرتباط الزعامة الوفدية بهدفى الإستقلال والدستور الأمر الذى أكسب هذه الزعامة هالة من التقديس والإحترام .

وثالثها : شخصية سعد زغلول المتميزه التى وضعت الأساس لهذا المفهوم للزعامة ، فقد كان سعد شخصية فذه لها خبرة طويلة فى العمل السياسى والإدارى . بدأ حياته بالمشاركة فى أحداث الثورة العرابية ، وفصل من منصبه كناظر لقضايا الجيزه ، واعتقل بتهمة المشاركة فى جمعية سريه ولكنه برئ من التهمة ، واختير بعد ذلك ناظراً للمعارف ، ثم انتخب عضواً فى الجمعية التشريعية عن دائرتين بالقاهرة . لذلك كله وبالإضافة إلى قدراته الذاتية أصبح

---

(١) الجزيرى : مرجع سابق ص ١٠٩ ، ١١٥ — ١١٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٦ — ٢٦٨ .

سعد زغلول بطلا شعبيا أو كما يعبر الأستاذ عباس محمود العقاد « مستودع أمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها » .

ورابعها : تأكيد الصحافة الوفدية المستمر على دور الزعامة وأهميتها الأمر الذى أدى إلى إكتساب هذه الزعامة إحتراما كبيرا فى نفوس المصريين .

وعبر مكرم عبيد عن مدى الإحترام الواجب تجاه الزعامة أثناء الخلاف بين النحاس والنقراشى بقوله أن رئيس الوفد هو المعبر عن وحدته « وما كان لمكرم والنقراشى ، أو لغيرهما من رجال الوفد ، أن يحاول أحد منهم أن يتعالى على الزعامة أو يهدم من بنيانها ، ولئن شاء مكرم فى يوم من الأيام أن يتزعم فيجب أن يهدم » (١) . ولعل مسألة الزعامة الوفدية وتقديسها تثير قضية هامة وهى مدى إتساق هذه المفاهيم مع الممارسة الديمقراطية فى مفهومها الليبرالى .

كما أشرنا من قبل إلى طابع الجبهة (٢) الذى اتخذه الوفد والذى جعله يضم عناصر متعددة مختلفة المشارب والأهواء والمصالح الأمر الذى أدى إلى بروز العديد من الإختلافات والإنشقاقات فى مراحل تطور الوفد المختلفة(٣).

وحدث الخلاف الأول بعد فشل مسعى الوفد فى مؤتمر الصلح الذى أقر الحماية الإنجليزية على مصر ، فقد تصور بعض الأعضاء — منهم إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر — أن ذلك نهاية المطاف ، واقترحوا العودة إلى مصر وإبلاغ الأمة بفشل مهمة الوفد ، وضرورة التفاهم مع الإنجليز للحصول على شكل من أشكال الحكم الذاتى ، بينما رأى سعد أن ذلك يمكن أن يصيب الأمة بصدمة كبيرة تضر بتطور الوعى الوطنى والروح العامة فيها ، وأنه من

---

(١) رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، جزء أول ص ٨٨ ، ٩٢ — ٩٣ .

(٢) الخطيب : مرجع سابق ص ٧٢ .

(٣) يعترض د . محمد أنيس على استخدام تعبير إنشقاقات على أساس أن الانشقاق فى رأيه يعنى خروج جزء من قاعدة الحزب مع الخارجين وهو ما لم يحدث ، ويفضل بدلا عنها تعبير إنسلاخات . وفى الحقيقة أنه حتى لو قبلنا هذا التمييز فستبقى كلمة إنشقاق صحيحة بالنسبة لما حدث فى عامى ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ وهو ما سوف يتضح من المتن . أنظر فى ذلك حشيش : مرجع سابق : ص ١٠٩ .

الممكن البقاء فى فرنسا والعمل على إثارة مشاعر الرأى العام الأوربى ضد إنجلترہ .

نفس المسألة أثارها صدقى بشكل آخر عندما وصلت إلى الوفد الصور التى تبين فظائع الجيش الأنجليزى فى قمع ثورة ١٩١٩ ، فقد رأى عدم نشرها فى الصحافة الأوربية ذلك أن النشر على نطاق واسع لا يفيد القضية المصرية ، وهو ما رفضه سعد أيضا — وترتب على ذلك عودة صدقى وأبى النصر إلى مصر — كما رفض كل محاولات الوساطة مع إنجلترہ وبدأ معركة الرأى العام فى أوربا (١) .

أما الخلاف الثانى فقد ظهر بعد تعثر المفاوضات مع ملنر بين سعد زغلول — وأيده سينوت حنا وواصف غالى — وفريق المعتدلين من الوفد الذى ضم محمد محمود ، وعبد العزيز فهمى ، وأحمد لطفى السيد ، وعبد اللطيف المكباتى ، فقد رأى سعد ضرورة العودة إلى مصر بعد فشل المباحثات وقيادة الحركة الوطنية من أرض الوطن وذلك لأن إنجلترہ غير جادة فى المفاوضات ، وأن تعاظم الثورة المصرية لدليل على قدرة الشعب على الجهاد من أجل الإستقلال ، وأنه لو توفرت له القيادة السليمة لاستمر فى النضال حتى نيل أهدافه .

وفى مواجهة ذلك رأى فريق المعتدلين وأغلبهم من حزب الأمة القديم ضرورة إستمرار المفاوضات للوصول إلى حل وسط مع إنجلترہ ، وذلك لأن الأمة لا تقوى على الإستمرار فى المعارضة ، وهبة الشعب موقتة ولا يمكن التعويل عليها لمدة طويلة ، وبالفعل عاد هؤلاء إلى مصر حيث كان التنظيم الوفدى بقيادة عبد الرحمن فهمى قد أعد العدة ، فأمطرتهم الجماهير بالسؤال عن سبب عودتهم دون سعد ، واضطروا إلى إصدار بيان فى ٢٨ يناير ١٩٢١ يؤكدون فيه وحدة الوفد وتأييدهم لسعد زغلول وخطته .

وهنا يجدر ذكر أن كلا من الخلاف مع صدقى والخلاف مع فريق

(١) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، مرجع سابق ص ٣٦ — ٣٩ . أنظر وجهة نظر اسماعيل صدقى فى مذكراته بعنوان مذكراتى (القاهرة ، ١٩٥٠) ص ٢١ — ٢٢ .

المعتدلين لم يترتب عليه إضعاف للوفد بقدر ما كان إستجابة لتعاظم الثورة المصرية ، ودعما للتيار الثورى الذى مثله سعد وتأكيداً لقيادته الأكثر ثورية على حساب كبار ملاك الأرض من حزب الأمة الذين ارتضوا بسياسة المهادنه(١).

ولكن البيان الذى أصدره فريق المعتدلين لم يكن فى واقع الأمر سوى تراجع مؤقت أمام طوفان الجماهير الوفدية التى أيدت سعد وأعتبرته رمزاً لمطالب الأمة فى الإستقلال ، وأفصحت هذه الجماهير عن ذلك فى المظاهرة القومية التى أستقبل بها سعد فى ٤ أبريل ١٩٢١ عندما عاد إلى مصر بعد غياب لأكثر من عامين . مع ذلك فقد تصور المعتدلون أنهم بأغلبيتهم فى الوفد يستطيعون الاصطدام به ، وكان ذلك بداية مرحلة دامية من تاريخ مصر السياسى وهى المعروفة باسم الخلاف بين سعد وعدلى (٢) ، وحدث الصدام حول الشروط التى تقدم بها سعد للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات التى إقترحتها الحكومة الإنجليزية للبحث عن نظام آخر يضمن لبريطانيا مصالحها ويطابق الأمانى المشروعة لمصر بعد إعلانها فى فبراير ١٩٢١ أن الحماية لم تعد علاقة مرضية ، وهى أن تكون الغاية من المفاوضات إلغاء الحماية والحصول على الإستقلال الدولى التام داخليا وخارجيا ، وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل المفاوضات ، وأن يصدر مرسوم سلطانى بتحديد مأمورية المفاوضين وحدودها ، وأن تكون للوفد أغلبية المفاوضين والرئاسة .

وحدث الخلاف حول الشرط الرابع إذ رفضه عدلى باشا معتمداً على أن أغلبية الوفد تؤيده فى رأيه ولن تساير سعدا فى حالة إصراره على تحدى الوزارة ، وأن ذلك سوف يؤدى إلى تفتيت وحدة الوفد وإضعاف مركز سعد .

وفى ٢٥ أبريل ١٩٢١ جمع سعد أعضاء الوفد وأخبرهم بضرورة إعلان

---

(١) رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ص ٣٠٣ — ٣٠٦ .

(٢) فى الخلاف بين سعد وعدلى أنظر أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ (القاهرة ، ١٩٥٩) ص ٩٣ — ١٤٠ . حول عدلى أنظر أحمد بيلى : عدلى باشا أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر (القاهرة ، ١٩٢٣) .

عدم تأييد الوفد للوزارة فلم يؤيده أغلبية الأعضاء فى رأيه ، فقرر سعد الإتجاه إلى الأمة رأسا ، وفى خطاب شهير بشبرا فى نفس اليوم هاجم الوزارة وسياسة عدلى باشا ، وفى اليوم التالى صوتت أغلبية الوفد ضد هذا الإتجاه فأخبرهم سعد بانه سوف ينشر البيان باسمه وتحت مسئوليته ولكل منهم أن ينشر رأيه حسبما يعتقد . فاصدر محمد محمود ، وحمد الباسل ، وأحمد لطفى السيد ، ومحمد على علوبة ، وعبد اللطيف المكباتى بيانا عبروا فيه عن رأيهم واعترضوا على مخالفة سعد لرأى الأغلبية ، فما كان من سعد إلا أن رد عليهم ببيان ثان اعتبرهم فيه منفصلين عن الوفد ، وفى نفس اليوم إستقال على شعراوى ، وانضم إلى المجموعة عبد العزيز فهمى ، وحافظ عفيفى ، وعبد الخالق مدكور ، وجورجى خياط فاعتبرهم سعد منفصلين ، ولم يبق معه فى الوفد سوى مصطفى النحاس ، وواصف بطرس غالى ، وسينوت حنا ، وويصا واصف .

وهكذا حدث الانشقاق الأول ، وتقوض بنيان الوفد الذى سعى سعد إلى تأليفه معبرا عن القوى السياسية المصرية المختلفة ، ولم يبق منه سوى التعبير عن الوحدة الدينية بين المسلمين والأقباط . مع ذلك فان هذا الانشقاق لم يؤد أيضا إلى إضعاف الوفد بل زاد إلتفات الشعب حول سعد الذى رأى فيه تجسيداً لآماله فى الاستقلال والحرية .

ووقع الانشقاق الثانى فى عام ١٩٣٢ خلال عهد صدقى عندما ظهرت فكرة تشكيل حكومة إئتلافية ، وأشارت انجلتره إلى أنه إذا تألفت مثل هذه الحكومة فانها سوف تعقد معها المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات عام ١٩٣٠ ، وتعيد العمل بدستور ١٩٢٣ . ورفض النحاس ذلك على أساس أنه لا مساومة على حقوق البلاد ، وأن الدستور يجب أن يعاد العمل به بلا شروط وترتب على هذا الموقف خروج عدد من أعضاء الوفد فى أغسطس ، فاستقال نجيب الغرابلى وتضامن معه فتح الله بركات ، ومراد الشريعى ، وعلوى الجزار ، وفخرى عبد النور ، وعطا عفيفى ، وراغب اسكندر ، وسلامة ميخائيل ، وعلى الشمسى . وفى خلال العشر سنوات التالية شهد الوفد انشقاقين آخرين أثرا كثيرا على مكانته وقوة تنظيمه .

أما الانشقاق الثالث فقد حدث فى عام ١٩٣٧ وفى وقت كان الوفد مهيأ لأن يلعب فيه دورا كبيرا على الساحة السياسية نتيجة موت الملك فؤاد ، وإنسحاب الانجليز — ولو بقدر — عن مسرح صراعات السياسة الداخلية بابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وضعف أحزاب الأقلية وتفككها . مع ذلك فقد حدث هذا الانشقاق الذى يعد أخطر الانشقاقات الثلاث ، ويعد أول ضربة حقيقية فى بناء الوفد على عكس الانشقاقين السابقين اللذين دعما منه وأكدا ارتباطه بالجماهير ، أما هذا الانشقاق فلم يحدث فى إطار موقف وطنى ضد سلطة الاحتلال — كما كان الأمر بالنسبة للخلافات السابقة — ولكن جوهره كان هو الصراع من أجل السلطة داخل الوفد بعد معاهدة ١٩٣٦ التى تصور الكثيرون أنها أنهت مرحلة الصراع من أجل الاستقلال ، وقدم هذا الانشقاق للقوى المعادية للوفد الفرصة الذهبية التى طالما ترقبتها لضرب الوفد من الداخل . ويمكن تحديد أسباب هذا الانشقاق فى أمرين أولهما الاختلاف حول تقييم إتفاقية عام ١٩٣٦ ومدى إيجابياتها ، وثانيهما الخلاف حول دور مكرم عبيد والسلطات الكبيرة التى أعطاها النحاس له على حساب زعماء الوفد الآخرين (١) .

وتتلخص ظروف هذا الانشقاق فى إستبعاد النحاس باشا بوصفه رئيسا للوزراء للنقراشى وثلاثة آخرين من الوزارة التى شكلها بعد تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية ، وأحدث هذا الاستبعاد دويا كبيراً داخل صفوف الوفد وخارجها . وتتضح لنا أبعاد هذا الحدث بمعرفة دور النقراشى فى الوفد ، فلم يكن النقراشى أحد قادة الوفد العاديين بل ارتبط اسمه بالكفاح الوفدى لمدة طويلة فهو عضو الوفد منذ عام ١٩٢٧ ، وهو أحد زعماء الوفد الأربعة (النحاس ومكرم والنقراشى وأحمد ماهر) وكان أقرب القيادات إلى قلب النحاس ولعب الدور الأكبر فى تنظيم الحزب ، كما كان الخلاف مع النقراشى مؤشرا لحدوث خلاف مماثل مع أحمد ماهر الذى يعد أيضا أحد القادة التاريخيين للوفد ، فقد كان أحد المسئولين عن العمل السرى أثناء ثورة ١٩١٩ ، وأصبح عضوا بالوفد عام ١٩٢٤ .

(١) هناك من يحمل مكرم عبيد مسئولية الانشقاقات التى حدثت فى الثلاثينيات وأنه أراد الانفراد بالنحاس باشا والسيطرة عليه . أنظر حشيش : مرجع سابق ص ١١٨ .

لقد كان كل من النقراشي وماهر من مجاهدى الوفد القدامى ، ومثلا فى داخله تيارا وطنيا متشددا ، وأعتقل كلاهما بعد استقالة وزارة سعد عام ١٩٢٤ ، وحوكما فى قضية إغتيال السردار ، لذلك فقد كان لاستبعاد النقراشي من الوزارة وإحتمال وجود خلاف مع ماهر أصداء واسعة النطاق فى الحياة السياسية المصرية .

ونشر محمود غالب أحد الوزراء المستبعدين بيانا شرح فيه أسباب إبعاده عن الوزارة أشار فيه إلى اتهامات تمس نزاهة الحكم والفساد السياسى ،وحدد بالذات مشرع توليد كهربة خزان أسوان ، وزاد من الاتهام والبلبلة التى أثارها البيان عدم قيام أى من النقراشي وماهر بنفى ما ورد فيه .

وفى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ اجتمع الوفد وقرر فصل النقراشي من عضويته، وجدير بالذكر أن هذا الاجتماع يؤرخ لانقطاع الصلة بين الوفد وعائلة سعد زغلول،فقد رفضت أم المصريين أن يعقد الاجتماع فى بيت الأمة لإصدار هذا القرار ، فاجتمع الوفد لأول مرة خارج بيت الأمة وانقطعت الصلة مع أهل سعد . واعترض أحمد ماهر على الفصل وذكر أنه يعتبر النقراشي «لا يزال عضوا فى الوفد»،وترتب على ذلك فصل أحمد ماهر أيضا فى ٣ يناير ١٩٣٨ ، وأثر ذلك على كيان الحزب تأثيرا كبيرا وأدى إلى إنقسام العديد من لجانه ، وكون النقراشي وماهر بعد خروجهما الهيئة السعدية والتى كان يعرف أنصارها باسم السعديين .

وحدث الانشقاق الرابع فى ١٩٤٢ وهو الذى أدى إلى خروج مكرم عبيد سكرتير الوفد وتكوينه الكتلة الوفدية ، فعندما كون النحاس باشا وزارة فبراير ١٩٤٢ كان مكرم وزيرا للمالية والتموين ، وفى ٢٦ مايو أخرج مكرم من الوزارة ، وفى يوليو فصل هو وراغب حنا من الوفد وبعد يومين فصل ١٧ عضوا من الهيئة الوفدية ، وفى ٢٣ مايو ١٩٤٣ أصدر مجلس النواب قرارا أعتبر فيه مكرم عبيد «أسوأ مثل للنائب منذ قامت فى البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٢٤» ، وفى ١٢ يوليو قرر مجلس

النواب فصله باغلبية ٢٠٨ صوتا ضد ١٧ ، وهكذا فقد الوفد أكثر قادته شعبية بعد سعد والنحاس .

وأصدر مكرم فى مارس ١٩٤٣ عقب خروجه من الوزارة ما عرف بإسم الكتاب الأسود فى العهد الأسود ، الذى تعود فكرته إلى أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى ، والذى تضمن قائمة طويلة من الاتهامات لقادة الوفد — وبالذات النحاس وزوجته — فى مجال إستغلال النفوذ للأثراء الشخصى والانتفاع من أملاك الدولة ، وإعطاء تسهيلات للأقارب والأنساب ،ومنح الاستثناءات والمحسوبيات .

ويمكن إرجاع الخلاف الذى نشا بين النحاس ومكرم حول عدد من القضايا إلى مصدرين : أولهما إحساس مكرم بتدهور مركزه فى الوفد نتيجة تدخل السيدة زينب الوكيل (حرم النحاس) التى عملت للايقاع بين مكرم والنحاس وللتقليل من الدور المتميز لمكرم فى الوفد ، وثانيهما إحساس مكرم بانالقصرسوف يعوضه عما فقده وأنه يمكنأن يصبح رئيسا للوزراء(٢).

ويجب التأكيد فى هذا الصدد على أن سلسلة الانشقاقات التى واجهها الوفد أدت إلى زعزعة كيانه وإهتزاز تنظيمه،فمنناحية أولىفقدالوفد فى هذه الانشقاقات — وبالذات الثالث والرابع — بعضا من أقوى قياداته التنظيمية والشعبية التى لعبت أدوارا هامة فى تطوره ، ومن ناحية ثانية فان هذه العناصر لم تعتزل السياسة وإنما تحولت إلى المعسكر المضاد للوفد ، وبحكم معرفها بدخائل الوفد وقياداته فقد كانت لها قدرة أكبر على الحركة ضده ، ومن ناحية ثالثة فقد أدت هذه الانشقاقات إلى إهتزاز صورة الوفد فى نظر أنصاره وبالذات تكرار الاتهامات المتعلقة بالفساد ونزاهة الحكم .

---

(١) المصدر الرئيسى للمعلومات عن محتويات الكتاب الأسود هو مؤلف جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم (القاهرة ، ١٩٥٧) وهناك اختلاف بين المؤرخين حول مدى سلامة هذه الاتهامات . قارن بين الرافعى ورمضان فى هذا الصدد .

(٢) فى تاريخ هذه الانشقاقات أنظر رمضان : تاريخ الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ص ٣٢٠ ، ٧٥٥ — ٧٥٦ وكذلك تاريخ الحركة الوطنية منسنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ جزء أول ص ٧٣ — ١٢١ ، ١٤٥ — ١٦١ .

ويجب التأكيد أيضا على أن هذه الانشقاقات لم تكن مجرد نتيجة لتفاعلات الوفد الداخلية أو بسبب الخلاف بين الآراء أو المصالح فى داخله ، بل إن الدراسة التاريخية توضح أن ضرب الوفد من الداخل — باعتباره المعبر عن التيار الرئيسى للحركة الوطنية — ظل هدفا دائما للقصر ولأحزاب الأقلية ، وأن هذه الانشقاقات كان لها بعد خارجى يتعلق بتشجيع القصر للعناصر المخالفة لقيادة الوفد وضمانه لمستقبلهم السياسى بعد خروجهم من الوفد .

ثانياً : الوفد والحكم :

يهدف هذا الجزء إلى إبراز أهم التطورات التى ارتبطت بحزب الوفد ودوره فى السياسة المصرية ، وترجع بداية هذه التطورات إلى تشكيل أول وزارة فى عهد الاستقلال الشكلى برئاسة سعد ، فبعد إكتساح الوفد لأول إنتخابات بعد إعلان دستور ١٩٢٣ تكونت وزارة سعد التى تسمى عادة بالوزارة الشعبية ، وأثير بهذه المناسبة عدد من الأسئلة المتعلقة بمن يتولى رئاسة الوزارة هل يتولاها سعد زغلول بنفسه أم يكلف بها أحد مساعديه ، أم ربما لا يتولاها أحد من قادة الوفد وتؤلف وزارة إدارية ، وحول هذه الموضوعات دار نقاش كبير داخل الوفد وخارجه .

فكان هناك رأى يرى ضرورة تولى سعد الوزارة على أساس أنه سوف يكون أكثر قدرة على خدمة القضية الوطنية المصرية فى هذا المنصب ، وأنه الوحيد الذى وضعت الأمة ثقتها فيه ، وأنه يستطيع أن يضع أسس وتقاليد النظام الدستورى الجديد ويضمن حريات الشعب ضد تدخل القصر والإنجليز .

بينما رأت وجهة نظر أخرى أن قبول سعد لرئاسة الوزارة يعنى الإعتراف بتصريح ٢٨ فبراير ، وأن سعدا ربما كان أكثر قدرة على الحركة والعمل خارج الوزارة منه فى داخلها ، وأن توليه الوزارة بما يتضمنه ذلك من مسئولية عن العمل اليومى للحكومة سوف يعرضه للنقد ، كما سوف يؤدى به من ناحية إلى أن يصبح رئيساً لحكومة بدلا من كونه زعيما للامة

بأسرها ، ومن ناحية أخرى يؤدى إلى تناقض صريح مع القصر والانجليز ، ذلك أن مصر لم تكن تتمتع سوى بإستقلال ناقص فى إطار التحفظات الأربعة وفى إطار دستور يعطى للملك سلطات كبيرة ، ومن ثم فان قيام سعد برئاسة الوزارة سوف يقود إلى أحد إحتمالين : إما أن يتصرف فى حدود هذا الاستقلال الناقص والدستور ويفقد زعامته للأمة ، وأما «أن يتصرف فى إطار إستقلال غير موجود فيعرض نفسه والبلاد للصدام مع قوى أكبر منه ، فينكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه ، وتكون النتيجة إلحاق الضرر بالقضية الوطنية» (١) .

واختار سعد زغلول أن يتولى الحكم وأن يمارسه باعتباره زعيما للأمة التى ترفض الإعتراف بأية حقوق بريطانية فى مصر والتى تريد الحفاظ على حرياتها الدستورية ، الأمر الذى جعل عهده سلسلة متصلة من الاصطدامات مع الإنجليز ، إنتهت فى أعقاب مقتل السردار باستقالة الوزارة وإنكسار الحركة الوطنية مؤقتا وحل البرلمان ودخول البلاد فى دوامة مستمرة من عدم الاستقرار الدستورى .

وهناك خلاف كبير بين الباحثين حول سلامة ما قرره سعد ، ورأينا فى هذا الصدد أن قبول الوفد للحكم فى عام ١٩٢٤ كان إختيارا طبيعيا ذلك أن صدور الدستور وإجراء الأنتخابات العامة كانا سوف يلغيان من الناحية النظرية التوكيل الشعبى الذى قام الوفد بمقتضاه فى نوفمبر ١٩١٨ ، ومن ثم فقد كان عليه أن ينال ثقة الناخبين مرة أخرى لكى يدعى الوكالة الشعبية عن الأمة وحتى يمكن له الاستمرار فى أداء مهمته . بعبارة أخرى فانه نتيجة لتغير الظروف السياسية فى مصر ، وصدور الدستور ، وإجراء الإنتخابات أصبح وجود الوفد بمفهوم الوكالة القديم لاأساس له ويمكن أن تتحداه أحزاب المعارضة ، لذلك كان عليه لكى يمارس مهمته تولى الحكم بعد الفوز فى الأنتخابات وأن يصبح حزبا برلمانيا ، ولم يكن فى استطاعة الوفد أن يبقى بعيدا عن الحكم إلا إذا رفض دستور ١٩٢٣ ، ورفض نظام الحكم الدستورى

(١) رمضان : تاريخ الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ص ٤١٧ . أنظر عرضاً للآراء المختلفة فى الجزيرى : مرجع سابق ص ٢٧-٣٦ .

وهو الأمر الذى لم يكن من الممكن تصوره فى ظروف الحركة الوطنية المصرية وقتذاك ، وطبيعة القوى الإجتماعية الأكثر تأثيرا ونفوذا عليها ، وارتباطها بمطلب الدستور من قبل عام ١٨٨٢ (١) .

على أن قبولنا بأن إشتراك الوفد فى الأنتخابات وتأليف الوزارة كان إختيارا طبيعياً ينبغى أن لا يجعلنا نغفل دلالات ونتائج هذا الأختيار ، ويمكن إعتبار عام ١٩٢٤ نقطة تحول فى تطور الوفد من كونه وكيلا عن الأمة بأسرها إلى كونه حزباً ينوب عن أغلبية الأمة فى الحكم ، ومن كونه حزباً شعبياً ثورياً إلى حزب برلمانى يتحرك فى إطار الشرعية الدستورية ، ويرى البعض مثل د . راشد البراوى أن قبول سعد للحكم كان خطأ من الناحيتين القومية والسياسية ، فقد كان ينبغى أن يظل خارج الحكم لكن تظل قدرته على الحركة كبيرة دون ارتباط بمسئوليات الوزارة (٢) ، كذلك يرى د . محمد أنيس أن الوفد بقبوله الحكم إنتهى كحزب ثورى ، وانتقل بصراعه من المستوى الثورى إلى المستوى الدستورى ، وانحصر كفاحه دستوريا فى الدفاع عن دستور ١٩٢٣ ، ووطنيا فى التفاوض من أجل الأستقلال ، وقد كان ذلك « بمثابة إعلان من جانب الوفد بانتهاء الثورة لذلك لم يكن غريبا أن يقدم سعد بعد ذلك على قبول فكرة الوزارة الأئتلافية مع الأحرار الدستوريين ، كما كان منطقياً أن يختم الوفد كفاحه فى سبيل الدستور من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٣٥ بمعاهدة سنة ١٩٣٦ » (٣).

---

(١) رمضان : مرجع سابق ص ٤١٦ — ٤٢١ .

(٢) د. راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر ص ٩٩ .

(٣) د. أنيس فى مقال مجلة روز اليوسف عدد ٧٨٤ بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٢ . نفس الراى يراه السيد كمال رفعت ويصف تأليف سعد للوزارة بأنه « كان أكبر نكسة أصابت الأمة لأن ميزان القوى فى ذلك الوقت كان فى صالح أعداء الشعب وكان الواجب على قادة حزب الوفد وهو يمثل مجموعة الشعب ان يكونوا على بينة من ذلك » أنظر روز اليوسف عدد ٧٨٥ بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٢ ، وكذلك طارق البشرى الذى يعبر عن ذلك بقوله « كان حفل زفافه (أى الوفد) إلى السلطة سنة ١٩٢٤ حفل الجنازة له كحزب ثورى » فى دراسة له بعنوان عام ١٩٤٦ فى التاريخ المصرى ، الطليعة ، السنة الأولى ، عدد ٢ ، فبراير ١٩٦٥ ، ص ٥٣. أنظر أيضاً لاشين : مرجع سابق ص ٣٥٥ — ٣٥٦ .

وبصفة عامة فقد كان البرنامج الاساسى للوفد فى الحكم هو تحرير وادى النيل من الأستعمار الانجليزى ، والتضييق من سلطة القصر ، وتأكيد الحكم الدستورى ، وتضمن برنامج الوزارة الأولى تحقيق الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع إحترام المصالح الأجنبية الى لا تتعارض مع هذا الأستقلال ، وبث الروح الدستورية والعمل على دعمها ، وضرورة العفو عن الجرائم السياسية ، والعمل على تحسين الأحوال ورفع مستوى المعيشة. كما اتجهت سياسة الوفد إلى تحرير الأقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية ، وإفساح المجال أمام رأس المال الوطنى ، وتشجيع الصناعة المصرية ، ونشر التعليم ، وتعميم الملكيات الصغيرة عن طريق بيع الأطيان الأميرية ، وعكست هذه السياسات فى مجملها الدفاع عن مصالح الطبقة الوسطى المصرية الصاعدة(١).

ودخلت الوزارة فى صراعات مع القصر تأكيداً لمبدأ أن الملك يملك ولا يحكم ، وأن الحكم مسئولية الوزارة المنتخبة من قبل الشعب والتى يقوم البرلمان بالرقابة على أعمالها ، ومع الإنجليز الذين أرادوا الأستمرار فى التدخل فى شئون مصر الداخلية . وأدى ذلك فى نهاية الأمر إلى استقالة الوزارة فى أعقاب إغتيال السير لى ستاك والتدخل الإنجليزى الذى تلاه .. واشترك عضوان من الوفد فى وزارة أحمد زيور ولكنهما استقالا بعد أسبوع واحد من تشكيل الوزارة ، وبررا ذلك بأن قبول المطالب الإنجليزية كان من الأسباب التى دعتهما إلى الأستقالة .

وتحالفت قوى القصر والانجليز وأحزاب الأقلية للقضاء على الوفد ، وحاولت ذلك من خلال إستراتيجية لها ثلاثة مسالك :

أولها : تحميل حكومة الوفد وأغلبيته البرلمانية مسئولية النتائج المترتبة على الإنذار البريطانى ، وتأكيد الأنطباع بأن سياسة الوفد الخاطئة هى التى أدت إلى تلك الأنتكاسة للحركة الوطنية ، ودفعت إنجلتره إلى التدخل

---

(١) د. راشد البراوى : مرجع سابق ص ١٠٠ - ١٠٢ .

فى الشئون المصرية مرة أخرى . لذلك اتجهت السلطات العسكرية الأنجليزية إلى إدانة الوفد كتنظيم فى حادثة السردار ، فاعتقلت عبد الرحمن فهمى ومكرم عبيد عضوى مجلس النواب ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية ، وكان إعتقالهم بواسطة قوة عسكرية بريطانية مع أن الأحكام العرفية لم تكن معلنة ومع وجود حصانة برلمانية للأول والثانى ، ثم قبض أيضا على شفيق منصور والشيخ مصطفى القاياتى ومصطفى اسكندر وحسن يس وكلهم من النواب الوفديين .

وثانيها : هدم الوفد من الداخل من خلال إحداث إنشقاقات داخلية وتشجيع العناصر المخالفة فى الرأى على الخروج من الوفد ، وتمثل ذلك فى قيام بعض شيوخ ونواب الهيئة الوفدية بالأستقالة ونشرت الصحف الإنجليزية العديد من المقالات المعادية للوفد والمؤيدة للقصر .

وثالثها : إنشاء حزب مؤيد للقصر من العناصر المنشقة عن الوفد ومن أنصار الحكومة من موظفين وعمد وغيرهم ، وبالفعل أنشىء حزب الاتحاد.

على أن محاولة القضاء على الوفد أدت إلى عكس المراد بها تماماً ، فقد أثارت عطف الجماهير عليه ، وإزداد ارتباطها به ، وفى إنتخابات ١٩٢٥ عاد الوفد مرة أخرى إلى مجلس النواب بأغلبية كبيرة الأمر الذى أدى إلى حل مجلس النواب فى نفس الليلة بعد إتضاح ذلك وإنتخاب سعد زغلول رئيسا له .

وربما يحسن هنا تحليل الخلفية الاجتماعية للخلاف بين الوفد من ناحية والقصر وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى ، فقد عكس هذا الخلاف — فى أحد جوانبه — صراعاً على النفوذ بين طبقتين إجتماعيتين : طبقة الأعيان من كبار ملاك الأراضى التى عبر عنها حزب الأمة من قبل،والتى تحالفت مع الملك ونظرت بعين الشك والريبة إلى حركة الجماهير الشعبية ، والتى أرادت باعتبار أنها تضم «أصحاب المصالح الحقيقية» إستمرار الحكم فى قبضتها لضمان هذه المصالح ، وطبقة البورجوازية المتوسطة التى برز دورها فى ظروف ثورة ١٩١٩ وفى ظل النهضة الاقتصادية التى دشنها طلعت حرب

ومجموعة بنك مصر . والتي كان قوامها التجار والمتعلمون وموظفو الحكومة وضباط الجيش . وأيدها الفلاحون والعمال الذين ارتبطوا باهداف الاستقلال التام والتحرر من النفوذ الإنجليزى والحياة الديمقراطية (١) .

ومع تأييد الفلاحين والعمال الجارف للوفد ينبغى الإشارة إلى أن وزارة الوفد الأولى لم تقدم لهم برنامجا إصلاحياً يسعى لرفع مستواهم أو التحسين من أحوالهم المعيشية ، وكان لذلك تأثيره فى الأجل الطويل فعندما تدخلت القوى المعادية للديمقراطية لأبعاد الوفد عن الحكم لم يكن لدى هذه الجماهير سبباً يدفعها إلى الثورة من أجل الحكم الدستورى ، واقتصر دورها فى أغلب الأحيان على إنتظار فرصة الانتخابات والتصويت لصالح الوفد .

وفى أعقاب خروج وزراء حزب الأحرار الدستوريين من الحكم فى عام ١٩٢٥ حول أزمة كتاب الإسلام وأصول الحكم (٢) ، أتبع الوفد سياستين : الأولى تتضمن الاتجاه نحو توحيد الصفوف ومحاولة إقامة ائتلاف بين الأحزاب ، وتعد هذه الخطوة تطوراً هاماً فى سياسة الوفد حيث كان يرفض مثل هذه الفكرة من قبل رفضاً تاماً ، والثانية إتجاهه نحو تحسين علاقاته مع الانجليز لكسب حيادهم فى معركة الدستور على الأقل ، وربما لإقناعهم بضرورة التدخل لصالح الحياة النيابية على أساس أن ذلك يحقق الاستقرار فى مصر ، وتمثل ذلك فى زيارة سعد زغلول لدار المندوب السامى لتحية اللورد لويد الذى كان قد عين موخراً ، وكان فى ذلك إعتراف من الوفد

---

(١) رمضان : تاريخ الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ص ٦٨٥ — ٦٨٦ . يرى قريشى أن الوفد كان المتحدث الرئيسى باسم الطبقة الوسطى والمعبر عن ثوريتها ، ويعتبر د. الخطيب (ص ٧٣) أن الأساس الطبقى للحزب كان للبورجوازية الصغيرة التى كانت القوة الدافعة لثورة ١٩١٩ .

(٢) يقصد بهذه الأزمة الخلاف الذى دار حول كتاب الإسلام وأصول الحكم للشيخ على عبد الرازق والذى ناقش فيه موضوع الخلافة كنظام للحكم ، وهل هى نظام دينى أم دنيوى ، والذى أدى إلى قيام هيئة كبار العلماء بالأزهر بتجريد المؤلف من شهادة العالمية . ولم تكن القضية مجرد خلاف فى الرأى بل كان لها أبعاد سياسية مثل الدعوة إلى إحياء الخلافة بعد أن ألغاها كمال اتاتورك وسعى الملك فؤاد اليها ، كما ارتبطت بقضية حرية الرأى والتعبير . أنظر عرضاً للخلاف فى احمد بهاء الدين : مرجع سابق ص ١٤٣ — ١٦٠ .

بحجم الثقل السياسى الذى تتمتع به انجلتره فى مصر وقدرتها على التأثير فى مسار الأحداث من ناحية ، وإعتراف بعجز الحركة الوطنية ممثلة فى الوفد عن تحريك جموع المواطنين وإجبار وزارة زيور على الإستقالة من ناحية ثانية . وعكست هذه السياسة بشقيها إدراك الوفد لخطر الانقسام على القضيةالوطنية ، وأن الأغلبية التى يملكها لا قيمة لها من الناحية العملية ما دامت الحياةالدستورية معطلة .

وتوفى سعد فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ، وكان لوفاته تأثيراً بالغاً على الحياة السياسية المصرية ، فقد كان رمزاً لوحدة الأمة وموضعاً لاحترام قادتها السياسيين على اختلاف مشاربهم وأهوائهم ، وأنتخب مصطفى النحاس(١) رئيساً للوفد بالاجماع فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ ومكرم عبيد سكرتيراً عاماً ، ووافقت الهيئة الوفدية والبرلمانية على القرار فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٧ ، وأكد اختيار النحاس الطابع الوطنى المتشدد للوفد ، بينما كان انتخاب مكرم رمزاً لاستمرار الوحدة الوطنية التى عبر عنها الوفد منذ بداية تشكيله .

وكان من أهم التطورات التى لحقت بالوفد فى الثلاثينيات إثنتان : إنشقاقى عام ١٩٣٢ وعام ١٩٣٧ التى سبق التعرض لهما من ناحية ، ونشأة فرق القمصان الزرق فى داخل الوفد من ناحية أخرى .

وهناك خلاف حول دور وتقييم هذه الفرق فقد اتهمتها الأحزاب المخالفة للوفد بأنها كانت تقوم بارهاب الخصوم – فى داخل الوفد وخارجه – وكبت الآراء والاعتداء على الأحزاب الأخرى .

---

(١) لعل مصطفى النحاس من اكثر القيادات المصرية التى أغفل ذكرها أو الإشارة لدورها فى التاريخ القريب فعلى سبيل المثال لم يذكر الميثاق الوطنى إسم النحاس على الإطلاق فى الباب الثالث المتعلق بجذور النضال الوطنى ، فى هذا المعنى أنظر د. عبد العظيم رمضان : مصطفى النحاس . الزعيم الذى نسيه المؤرخون ، مجلة الكاتب ، عدد ١٦٢ (سبتمبر ١٩٧٤) ص ٧٧ – ٨٢ . وجدير بالذكر ان هناك عودة إلى الاهتمام بالنحاس ودوره فى الحياة المصرية أنظر على سبيل المثال عدداً من المقالات فى جريدة الجمهورية بتواريخ ٢٧ يوليو ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ أغسطس ، ٢ سبتمبر ١٩٧٥ . انظر أيضاً جريدة الجمهورية بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٧٦ ، ومجلة الطليعة التى نشرت جزءاً كتبه د. رفعت السعيد بعنوان مصطفى النحاس : الزعيم والسياسى والمناضل ، السنة ١١ ، عدد ٩ ، سبتمبر ١٩٧٦ ص ١١٨ – ١٣٠ .

وتشير الدراسة التاريخية إلى أن هذه الفرق تكونت فى ظروف أحداث عام ١٩٣٦ كتطوير للجان الشباب الوفدى ، وأنشئت رسمياً فى يناير ١٩٣٦ وفى خلال ستة شهور كانت قد ضمت فى صفوفها وفقا لتقدير المندوب السامى الانجليزى فى تقريره لعام ١٩٣٦ عشرة آلاف عضو . وهى فرق شبه عسكرية أساسها الطاعة والنظام ترتدى زياً خاصاً وهو قمصان زرق وبنطلونات رمادية ، ويتدرب أعضاؤها على الأنشطة الرياضية وشبة العسكرية فى معسكرات خاصة ، وكانت تقوم بمسيرات فى الشوارع ويمكن القول أن الهدف من إنشاءها تمثل فى :

١ — تأكيد التضامن الداخلى للوفد ودعم القواعد التى تقوم عليها اللجان .

٢ — شد الانتباه عن الفرق المماثلة التى كانت الأحزاب الأخرى قد أنشأتها (الإخوان ومصر الفتاة) والتى كانت تجذب إنتباه الشباب المصرى وقتذاك .

ويثير إنشاء هذه الفرق عدة قضايا تتعلق بمدى دستورية تكوينهاوبالذات عندما تنشأ فى داخل حزب يعمل فى إطار الشرعية الدستورية القائمة ، ومدى إتفاقها مع أسس الحياة الديمقراطية ومع احترام القواعد الحزبية ، فوجود هذه الفرق يشكل قوة ضاغطة على قيادة الحزب بحيث يمكن قادة هذه الفرق من التأثير على القيادة الشرعية ، كما يعطى لقادة الحزب الفرصة لتسوية حساباتهم مع خصومهم داخل الحزب أو خارجه بطرق غير ديمقراطية ، ويستوى فى ذلك من الناحية العملية أن تتحرك هذه الفرق لقمع المخالفين من تلقاء ذاتها أو نتيجة لأوامر صريحة من قيادة الحزب .

ويطرح د . رمضان رأياً مؤداه أن وجود هذه الفرق كان فى النظرة الشاملة للوضع المصرى أداة لحماية الحياة الدستورية ، فمع أن وجود مثل هذه الفرق كواقعة جزئية هو أمر لا تعرفه التقاليد الديمقراطية الدستورية بل وتتعارض معه ، فانه فى إطار خصوصية الأوضاع المصرية فانها لعبت من

الناحية الموضوعية دوراً مدعماً للحياة الدستورية . ومفاد ذلك أن الاستقلال المصرى كان إستقلالا ناقصاً ، وعاشت الحياة الدستورية مهددة دائماً بالتدخل من قبل القصر أو الإنجليز ، وهكذا فان غياب ضمانات كاملة للحياة الديمقراطية أدى إلى ضعفها ، ومن ثم فان نشأة هذه الفرق فى داخل الحزب المدافع عن الشرعية الدستورية والحقوق الشعبية هو فى إطار نظرة كلية أداة حماية للديمقراطية وللدستور ، وخاصة عندما ندخل فى الاعتبار أن بعض التنظيمات السياسية الأخرى التى لم تكن تعترف بالشرعية القائمة كانت قد أنشأت جماعاتها شبه العسكرية (١) .

وهكذا فاننا يمكن تلخيص هذه الحجة بان إنشاء فرق القمصان الزرق من جانب الوفد كان إعترافاً من «حزب الشرعية الدستورية» بان الحياة الديمقراطية لا يمكن حمايتها والدفاع عنها بالأساليب الدستورية ، وأنه من اللازم اللجوء إلى أساليب «غير ديمقراطية» لحماية «الديمقراطية» وإلى أدوات «غير دستورية» لصيانة «الدستور» .

ومع التسليم بوجاهة هذا الرأى إلا أننا نعتقد أنه يطرح جانباً واحداً من الصورة ، أما الجانب الآخر فهو أن قيام مثل الفرق داخل الوفد أدى إلى آثار سلبية بالنسبة له وللحياة الدستورية كلها ، فان لجوء حزب «الشرعية الدستورية» إلى مثل هذه الأدوات أدى إلى إهتزاز صورته أمام قطاع من جماهيره وإهتزاز قيم النظام الدستورى بأسره فى الأجل الطويل. وربما لم يكن لدى الوفد بديلا آخر فى إطار الظروف السائدة وقتذاك ، وبالتالى فان هذا التقييم لا يقصد به أن قيادة الوفد قد أخطأت بالموافقة على إنشاء هذه الفرق بقدر ما يشير إلى أن ذلك كان أحد علامات بدء تحلل النظام السياسى ، وأحد المؤشرات لجوانب الخلل البنيانية الكامنة فيه والتى اضطرت حزب «الشرعية الدستورية» إلى اللجوء إلى هذه الأساليب والأدوات .

---

(١) د. رمضان : تاريخ الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، جزء أول ص ١٠٥ — ١٠٦ .

فى بداية الأربعينيات بدأ التقارب بين الوفد والملك الذى كان أحد بوادره خطاب ألقاه النحاس باشا فى رأس البر فى أغسطس ١٩٤١ ، وقبل الوفد فكرة إقامة حكومة إئتلافية بشرط حل مجلس النواب القائم وإجراء إنتخابات جديدة ، ولكن نتيجة رفض أحزاب الأقلية حل المجلس القائم لم يتم شيء .

ووصل الوفد إلى الحكم فى أعقاب حادثة فبراير ١٩٤٢ ، وخلال فترة العامين اللذين قضاهما فى الحكم برزت ثلاثة اتجاهات : فمن ناحية أولى بدأت حكومة الوفد تعانى من التفسخات الداخلية التى تبلورت فى إنشقاق مكرم عبيد ، ودخول قيادات جديدة تنتمى فى غالبيتها إلى طبقة كبار الملاك الأمر الذى وسع الهوة بين قيادات الوفد وقواعده الشعبية ، ومن ناحية ثانية أبرزت الحكومة الوفدية طابعها البورجوازى الاصلاحى فأصدرت عددا من القوانين والاجراءات المعبرة عن ذلك مثل قانون إستعمال اللغة العربية فى مكاتبات ومراسلات كل الشركات العاملة فى مصر ، وقانون مجانية التعليم الابتدائى ، وقانون عقد العمل الفردى ، وقانون التأمين الاجبارى ، والاعتراف بنقابات العمال ولجان التوفيق بين العمال وأصحاب العمل ، وتخفيض الضريبة على صغار الملاك الزراعيين ، ووضع مشروع المجمعات الصحية ، كما قامت الحكومة بعدد من الاصطلاحات مثل إنشاء ديوان المحاسبة ، وجامعة فاروق الأول (الاسكندرية حاليا) ، واصدار قانون نظام هيئات البوليس ، وقانون إستقلال القضاء ، وتحويل الدين العام إلى دين وطنى ، ومن ناحية ثالثة برزت سياسة خارجية تقوم على التعاون مع انجلتره والحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية ورفض التعاون مع دول المحور ، ويفسر البعض هذا الموقف بانه نتيجة لايمان قادة الوفد بقيم الديمقراطية الليبرالية ومؤسساتها ومعرفتهم لجوهر الفاشية المعادى للديمقراطية ، وإدراكهم بطبيعة الاستقلال الناقص الذى حصلت عليه مصر وأن مصر ما زالت محتلة من جانب القوات الانجليزية ، وأخيرا فان هذا الموقف كان يتمشى مع العقلية القانونية لقادة

الوفد وضرورة إحترام المعاهدات والمواثيق الدولية ومن ثم طبقوا إلتزامات معاهدة ١٩٣٦ (١) .

وقامت حكومة الوفد بتبادل العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٤٣ ، كما تضمنت سياستها الخارجية إهتماما كبيرا بالقضايا العربية وبالذات بقضية فلسطين وترجع جذور هذا الاهتمام إلى فترة ثورة ١٩٣٦ فى فلسطين ، وزيارة مكرم عبيد إلى سوريا وفلسطين عام ١٩٣٩ ، ثم إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٤ .

وتذهب بعض المصادر إلى أن حكومة الوفد كانت قد ناقشت موضوع عزل الملك عن العرش بل وأعد قرار بذلك وقع عليه أعضاء مجلس الوزراء يقضى بخلع الملك وإعلان النظام الجمهورى ، ولكن نتيجة لما تردد من أن السفارة الانجليزية تشجع هذا الاتجاه فقد ألغى القرار وحرقت كل الأوراق المتعلقة به ولم يعثر لها على أثر (٢) . أيا كان الأمر فقد أقيل الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ — بموافقة الانجليز — وهكذا دفع النحاس ثمن ركونه على الانجليز فى الدفاع عن الدستور بدلا من تدعيمه بالتعديلات والتشريعات اللازمة التى تحول دون العبث به .

وظل الوفد بعيداً عن الحكم حتى اشتراكه فى الوزارة الائتلافية برئاسة حسين سرى التى تكونت فى يوليو ١٩٤٩ ،وفى المعركة الانتخابية التى بدأت فى نهاية العام تضمن برنامج الوفد مطالب الاصلاح الإجتماعى وخفض نفقات المعيشة ، والقضاء على الاسراف والفساد ، وإلغاء الأحكام العرفية ، وأكتسح الوفد الانتخابات فقد كان مازال يمثل بالنسبة للكثيرين حزب الاستقلال والدستور وحماية حقوق الشعب ، وواجهت حكومة الوفد ثلاثة أنماط من المشاكل :

أولها وطنية وهى تلك المتعلقة بإتمام الاستقلال المصرى بعد خطوة معاهدة ١٩٣٦ .

---

(١) قريشى : مرجع سابق ص ١٣١ — ١٥١ .

(٢) صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين (القاهرة ، ١٩٧٦) ص ٣٦ — ٣٧ .

وثانيها دستورية ديمقراطية وهى تلك المتعلقة بسلطة الملك وكفالة الحريات العامة فى البلاد .

وثالثها إجتماعية تتمثل فى فساد الإدارة الحكومية ، واستغلال النفوذ ، وتدهور مستوى المعيشة لقطاعات كبيرة من المواطنين ، وإنخفاض الأجور والمرتبات .

ولكن بدلا من أن يستغل الوفد شعبيته التى برزت فى الإنتخابات لتدعيم حقوق الشعب الدستورية ضد الملك ، بدأ — تحت تاثير عوامل عدة سوف نتعرض لها فيما بعد — فى محاولة التقرب من الملك وإرضاء مطالبه بدعوى إحتواء القصر وكسب صفه ضد أحزاب الاقلية ، وقد كانت تلك بكل المعايير سياسة قصيرة النظر خاطئة فى مسلماتها وفاسدة فى نتائجها ، ذلك أن الوفد كان تاريخياً وسياسياً بمثابة عنصر الثقل الشعبى ضد الملك ، ولم تؤد هذه السياسة إلا إلى مزيد من إستفحال سلطة الملك والقصر على حساب الحركة الوطنية،وإلى اختلال التوازن لصالح القوى المعادية للشعب . ولعل ذلك يدفع إلى التساؤل عن الأسباب التى أدت بقيادة الوفد إلى إنتهاج هذه السياسة وهو ما سوف نعرض له فيما بعد .

ومن هذا العرض يمكن القول بان الوفد قد مرفى تطوره بخمس مراحل :(١)

المرحلة الأولى : تشمل الفترة الممتدة عن عام تكوينه — ١٩١٨—حتى إلغاء الحماية وإعلان الدستور ، وخلال هذه الفترة كان الوفد هو الحركة الوطنية المصرية ، وطالب بالأستقلال التام والدستور ، ولجأ لتحقيق ذلك إلى عدد من الأنشطة الدبلوماسية والثورية .

المرحلة الثانية : تبدأ بقبول الوفد تشكيل الوزراة الأولى بعد الأستقلال والتى تمثل تحوله من وضع «الحركة الوطنية» إلى وضع «الحزب الدستورى» الذى تحرك فى إطار الشرعية القائمة واستخدم أساسا أسلوب المفاوضات من جل إستكمال الأستقلال المصرى .

---

(١) قريشى : مرجع سابق ص ٢٠٣ — ٢١٢ .

المرحلة الثالثة : تبدأ باستقالة الوفد من الحكم عام ١٩٢٤ عقب اغتيال السير لى ستاك والتى أدت بالوفد إلى إدراك ضرورة التعاون مع الأحزاب الأخرى ضد طغيان القصر وضرورة العمل بالدستور ، وجاء إلغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار دستور ١٩٣٠ فى عهد صدقى تأكيداً لهذا الاتجاه لدى الوفد ، وأصبح دستور ١٩٢٣ الذى كان للوفد تحفظات عليه وعلى طريقة إصداره مطلباً وطنياً عاماً وهدفاً للنضال الوفدى فى بداية الثلاثينيات ، كما بدأ الوفد فى هذه المرحلة يسعى لتحسين علاقته بالإنجليز محاولا كسب تأييدهم ، أو على الأقل ضمان حيادهم ، فى معركة الدستور .

المرحلة الرابعة : وتعد من أخطر المراحل فى تطور الوفد فقد شهدت بداية أزمة الوفد وأفوله ، وتمتد من وزارة الوفد عام ١٩٣٦ وتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع إنجلتره حتى نهاية الأربعينيات ، وخلال هذه الفترة دافع الوفد عن معاهدة ١٩٣٦ ، ووصل إلى الحكم فى أعقاب حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ وتعاون مع « الدولة الحليفة » وأدى ذلك التعاون مع العدو التقليدى للجماهير إلى اهتزاز صورته أمامها .

وبتوقيع المعاهدة التى صورت على أنها «معاهدة الشرف والأستقلال» وخطوة هامة نحو الاستقلال ، بدأت التناقضات والمشكلات الاجتماعية والاقتصاد فى الظهور ، وعجز الوفد عن طرح برنامج اجتماعى يواجه هذه المشاكل أو يقدم حلولا لها كما فعلت تنظيمات وأحزاب الرفض التى ظهرت على يمين الوفد ويساره . كما شهدت نفس الفترة التمزق الداخلى للوفد وإنشقاق ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ اللذين أفقدا الوفد بعضاً من أكثر قياداته شعبية وقدرة على التنظيم وتحولهم إلى المعسكر المعادى للوفد ، ورافق ذلك دخول قيادات جديدة لا تنتمى تاريخيا إلى الوفد .

المرحلة الخامسة : تبدأ بتولى الوفد السلطة فى وقت عانى فيه من التمزق الداخلى ، والضعف التنظيمى ، وعدم القدرة على مواجهة مشاكل المجتمع المصرى ، وأدى ذلك به إلى اتباع عددا من السياسات قصيرة النظر وغير

المدروسة ، فقد حاول أن يهادن الملك فانتهى الأمر باحتواء الوفد لصالح القصر والحاشية ، وحاول التوصل إلى حل وسط مع الإنجليز ففشل وانتهى باعلان إلغاء إتفاقية ١٩٣٦ دون أن تكون الحكومة قد أعدت العدة لمواجهة نتائج هذا القرار أو حسبت آثاره وردود الفعل الإنجليزية له ، ومع أن الوفد تاريخيا كان هو حزب الدستور والحريات فقد أبدت بعض قياداته إستعدادها لتمرير قانون يحد من حريات الصحافة إرضاء للملك لولا معارضة القواعد الوفدية الشديدة لمشروع القانون(١) .

وفى أعقاب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٨٥٢ أقال الملك الحكومه وبدأت سلسلة الوزارات قصيرة العمر التى إنتهت بتحرك الجيش فى ٢٣ يوليو وسقوط « النظام القديم » كله .

ثالثاً : أزمة الوفد :

أن أزمة الوفد تعود إلى تفاعل نوعين من الأسباب والعناصر . أسباب داخلية تتعلق بتنظيم الحزب ومشاكله الداخلية وأثر الانشقاقات المتتالية عليه ، وطبيعة قياداته ، وأسباب خارجية تتعلق بتدهور شعبية الوفد أمام جماهيره .

١ — الأزمة الداخلية : الانشقاقات المتتالية وطبيعة النخبة الوفدية .

يرجع بعض الباحثين بداية النهاية بالنسبة للوفد إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ إذ يعتبرونه أكثر من فهم دور الوفد وحدوده باعتباره المؤسس الحقيقى له وكان وراء خطته وتنظيمه ، كما كان أكثر زعماء مصر احتراماً وتقديراً من الأمة والزعيم الذى اعتبرته تجسيداً لآمالها فى الاستقلال والدستور ، لذلك فان موته المبكر جاء ضربة للوفد وبداية لأزماته المتتالية .

---

(١) فى مذكراته بعنوان ايام الوفد الأخيرة التى نشرتها مجلة روز اليوسف ، ألقى الأستاذ إبراهيم طلعت احد النواب الوفديين وقتذاك أضواء جديدة على الظروف التى تم فى ظلها عرض هذه القوانين . أنظر روز اليوسف ، السنة ٥٢ ، عدد ٢٥٤٠ ، ١٤ فبراير ١٩٧٧ ص ٢٤ — ٣٠ .

وبدون العودة إلى هذا التاريخ فالأمر المؤكد أن الوفد واجه أزمة داخلية حادة فى الإربعينيات نتيجة للانشقاقات المتتالية ، وما ارتبط بها من إتهامات وخلافات حادة ، وبالذات الإنشقاقين الأخيرين الذين تتضمنا خروج النقراشي وأحمد ماهر ومكرم عبيد والقضايا التى أثيرت بخصوصهما وردود فعل الجماهير الوفدية لذلك .

فعندما بدأ الخلاف بين النقراشي والنحاس يطفو على السطح لم تخرج الجماهير الوفدية كعادتها ضد الوفديين المخالفين لرأى رئيس الوفد كما فعلت ذلك فى المرات السابقة ، وذلك بسبب ثقل الوزن السياسى لكل من النقراشي وماهر ، وصعوبة إقناع الجماهير بعدم إخلاصهما للوفد ولتقاليده الوطنية ، لذلك كان رد الفعل هو المطالبة بوحدة الصفوف ، فاجتمعت حشود كبيرة تطالب بوحدة الوفد وتشيد بالتاريخ النضالى للنقراشي وماهر ، وعندما وقع الخلاف نقسمت عديد من لجان الوفد ، ووقعت صدامات دامية بين أنصار النحاس وأنصار النقراشي ، وكان فى كل ذلك تهديد لوحدة الوفد وتضامنه وصورته أمام الجماهير .

وزاد من حدة التأثير السلبى لهذا الانشقاق القضية التى أثارها النقراشي محورا للخلاف بينه وبين النحاس وهى قضية الديمقراطية ، ومدى إتباع النحاس لقواعد الممارسة الديمقراطية ومبادىء حرية الرأى داخل الوفد ، وحدد النقراشي قضيتين على وجه التحديد :

أولها : قضية الزعامة الجديدة وقصد بذلك أن النحاس بدأ يطور نظرية للزعامة مؤداها ضرورة عدم مخالفة الرئيس فيما يطرح من آراء ووجهات نظر ، وأن ذلك يخالف كل قواعد الحكم النيابى والدستور والمسئولية الوزارية .

وثانيها : قضية تكوين فرق القمصان الزرق داخل الوفد وهو ما سبق أن تناولناه من قبل .

وبغض النظر عن مدى سلامة الحجج التى أثارها النقراشي (فكما رأينا فان الوضع المتميز لزعيم الوفد كان أحد خصائص ممارسة سعد زغلول أيضاً ولم يكن من إبتكار النحاس) ، فقد وجد لآرائه آذاناً صاغية بين أنصار

الوفد وذلك بسبب إختياره لقضية الديمقراطية والحريات محوراً لمعركته مع النحاس ، فقد كانت الديمقراطية هى أحد أسس الحزب الرئيسية وأحد مصادر شعبيته أمام جماهيره (١) . وجاء إنشقاق مكرم عبيد فى ١٩٤٢ ليزيد من أزمة الوفد الداخلية ، وليهدد من صورة الوفد كرمز للوحدة بين المسلمين والأقباط فى مصر .

وكان فى هذه الإنشقاقات وخروج هذه العناصر من الوفد إضعاف لقدرته على الحركة وتهديد لتضامنه الداخلى ، وزاد من حدة الأزمة الداخلية للوفد أن خروج هذه القيادات رافقه دخول عناصر من كبار ملاك الأرض إلى قياداته وحدوث تغيرات هامة فى تكوين قيادة الوفد ، فبدلا من تدعيم هذه القيادة بعناصر من الصف الثانى من الوفديين ضم إليها أشخاص على أساس الثراء والعصبية دون إعتبار لدورهم السياسى فى الماضى ، وقد كانت هذه العناصر الجديدة هى القوة الضاغطة وراء سياسة مهادنة وإحتواء الملك ، ودعم من تأثير هذه العناصر طبيعة تنظيم الوفد التى لم تكن تأخذ بقاعدة الإنتخاب ولكن كان رئيس الوفد يقوم بتعيين عضو الوفد المصرى وهو اللجنة القيادية العليا وهكذا :

وقد أدى ذلك إلى برزو تيارين فى الوفد : تيار القيادات الوطنية التقليدية التى ارتبطت بأهداف ثورة ١٩١٩ وقد طعمت بعناصر من كبار الملاك لا تنتسب تاريخيا إلى تقاليد الوفد ، والجماهير الوفدية التى تأثرت بالمشاكل الإقتصادية والإجتماعية التى شهدتها الأربعينيات وكذا بالبرامج الإجتماعية التى بدأت تنظيمات الرفض الإجتماعى والسياسى فى طرحها .

وتكون فى داخل الوفد تياراً باسم « الطليعة الوفدية » كتشكيل للشباب التقدمى الوفدى وقامت هذه المجموعة بالتعبير عن أرائها فى مجلة رابطة الشباب وساهمت فى تحرير الوفد المصرى ، وأنشأت لجنة القاهرة للتأليف والنشر

---

(٢) د. رمضان : تاريخ الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٤٨ ، جزء أول ص ٨٧ - ٨٨ .

التى أصدرت عدداً من الكتب . وبصفة عامه فقد قدم هذا التيار مضمونا إجتماعيا للاستقلال ، وأساساً إجتماعياً للحركة الوطنية ، ومفهوماً مؤداه أن الإستقلال ليس مجرد رموز قانونية وسياسية ولكن ينبغى أن يتضمن محتوى إجتماعياً وحقوقا إقتصادية للمواطنين ،وربط بين الإستقلال والعدالة الإجتماعية ولكن هذا التيار لم يقدر له الوصول إلى القيادة واستمر محددا بالأهداف التقليدية للوفد .

ولعب د . محمد مندور دورا هاما فى باورة هذا التيار ، وفى طرح صورة تقدمية للوفد ، فكتب فى أول فبراير ١٩٤٦ على سبيل المثال « لا مجال للشك فى أن الوفد فى جملته يمثل الآن فى السياسة المصرية الجناح الأيسر على النحو المعروف فى أوربا » (١) ، وقارن بينه وبين حزب العمال الإنجليزى. وجدير بالذكر أن د . مندور وعدد كبير من شباب الطليعة الوفدية قد . أعتقلوا فى يوليو ١٩٤٦ فى القضية التى أسماها إسماعيل صدقى رئيس الوزراء بقضية الشيوعية الكبرى والتى ضمت نحو ٢٠٠من الكتاب والمفكرين كان من بينهم الأستاذ محمد زكى عبد القادر .

ويبدو أن غياب سياسة إجتماعية واضحة للوفد تجاه الفلاحين والعمال شغلت بعض المفكرين الذين حاولوا تزويد الحزب بمضمون إجتماعى نذكر من ذلك محاولة الأستاذ اسماعيل مظهر فى أكتوبر ١٩٢٩ عندما دعا إلى تكوين حزب الفلاح المصرى ، وأنشأ مجلة العصور الأسبوعية للدعوة إلى هذه الفكرة ، ووجه المشروع إلى النحاس باشا لتأسيسه ، واشترط موافقته لقيام الحزب . ويتضح من قراءة برنامج الحزب ولائحته أن ما قصد إليه صاحب المشروع هو إنشاء هذا الحزب فى إطار الوفد ، فالبند الأول من اللائحة الداخلية تنص على أن « الرياسة تكون دائما لرئيس الوفد المصرى » ، ويذكر البرنامج أنه « فى الناحية السياسية فلا سياسة للحزب إلا السياسة الوطنية أو الدولية التى تقر عليها الهيئة الوفدية » .

---

(١) د. عبد العظيم رمضان : حزب الوفد بين اليمين واليسار ، الكاتب ، السنة ١٣ ، عدد ١٤٧ ، يونيو ١٩٧٣ ؛ ص ٥٠٦ .

وتضمنت المبادئ الإجتماعية للحزب التسوية بين الناس فى فرص الحياة ، ونشر التعليم العام ، وتحديد ملكية الأرض الزراعية وزيادة نسبة صغار الملاك ، وإنشاء صناعة وطنية مصرية ، وإلغاء الحروب وتأكيد الأخاء بين الشعوب ، ومحاربة المبادئ البلشفية ، وتحسين الخدمات الصحية وأحوال الفلاحين ومعاشهم ومصالحهم .

ولعل هذا التحليل السابق يكشف عن أحد خصائص النخبة الوفدية والأهداف التى ارتبطت بها وشكلت نقطة ضعف أساسية بالنسبة لها فى الأربعينيات . لقد كان الوفد هو حزب الحركة الوطنية الذى يسعى الى الإستقلال من خلال المفاوضات مع الإنجليز والضغط عليهم بالمظاهرات ، لذلك فبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ التى اعتبرها الوفد خطوة هامة نحو الإستقلال . بدأ الوفد يواجه أزمة البحث عن دور على ضوء الظروف الجديدة ، وبالذات مع تبلور أنماط جديدة من المشاكل ذات طبيعة إقتصادية وإجتماعية تتعلق بتنظيم المجتمع وإحتدام تناقضاته ، وظهور جماعات وتنظيمات سياسية جديدة تعبر عن هذه الأوضاع وتشكل تهديدا لشعبية الوفد على مستوى قواعده الجماهيرية .

٢ — أزمة الثقة : إهتزاز صورة للوفد أمام الجماهير المصرية .

وقد حدث ذلك نتيجة أكثر من عامل منها إتهام الوفد بالفساد ومحاباة أنصاره ، ومنها إتهامه بالتعاون مع الإنجليز ، ومنها محاولة إرضائه الملك

فقد أتهم الوفد بصفة مستمرة من قبل معارضيه من أحزاب الأقلية بالفساد السياسى والإدارى وإستغلال النفوذ ، وطرد موظفى الحكومة ممن يؤيدون الأحزاب الأخرى ، وعمل ترقيات استثنائية لأنصاره(١) . والأمر الراجح تاريخيا أن الكثير من هذه الاتهامات مبالغ فيه فقد كان عدد الاستثناءات التى تمت فى عهود حكومات الوفد من حيث الترقيات لا تزيد نسبيا عما كان

---

(١) G. kirk, «The corruption of the Egyptian Wafd», Middle Eastern Affairs. Vol. 14 pp. 292-302 ; Vatikiotis, op. cit., p. 353 and Landau op. cit., pp. 186-189.

يحدث فى عهود حكومات الأقلية ، وكان أغلبها بقصد رفع الظلم الذى وقع على الوفديين خلال حكم وزارات القصر . وكان بعض هذه الاتهامات مختلقا من الأساس مثل الاتهام الذى وجه إلى النحاس بخصوص قضية الأمير سيف الدين .

ولم يقتصر مصدر الاتهام على أحزاب الأقلية بل صدر أيضاً من بعض المنشقين عن الوفد ، مثل الاتهام الذى وجهه غالب باشا بخصوص مشروع توليد كهربة خزان أسوان ، وإن كان أهم هذه الاتهامات هى تلك التى تضمنها الكتاب الأسود الذى نشره مكرم عبيد وتضمن قائمة بما اعتبره فضائح قيادة الوفد وسوء إدارتها للامور ، وكان لاتهامات مكرم أهمية خاصة لسببين : أولهما الأهمية التاريخية لمكرم ولدوره فى الوفد ، وثانيهما أن إتهاماته ركزت على إستغلال قيادة الوفد للسلطة من أجل الاثراء الشخصى والمصالح العائلية وبالذات على دور السيدة زينب الوكيل حرم النحاس .

وبغض النظر عن مدى صحة هذه الأتهامات من الناحية التاريخية فقد كان تكرار هذه الأتهامات مبعثا للبلبلة و الأضطراب بين قواعد الوفد .

كما كان تطور العلاقات بين الوفد والانجليز مبعثا أخر للبلبلة والتساؤل فعندما وقع الوفد معاهدة ١٩٣٦ كان ذلك ضربة لشعبيته ، فالوفد بتحالفه مع الأنجليز على النحو المقرر فى المعاهدة أفتقد سلاح النضال الوطنى الذى كان يشد إليه الجماهير دوما والذى كان أعتى أسلحته ضد خصومه ، فتلقى الملك هذا السلاح ليظهر بمظهر الوطنى المدافع عن حقوق الأمة مستغلا كراهية الشعب للاحتلال التى لم تتغير بتوقيع المعاهدة ، وبدأ كل من الملك وأحزاب الأقلية فى تشويه صورة الوفد على أساس توقيعه للمعاهدة ، ولجأت هذه القوى من خلال الهجوم على المعاهدة إلى توريط الوفد فى الدفاع عنها ، ثم إستخدام هذا الدفاع كمدد جديد فى الهجوم عليه(١). كما حدث خلاف فى

---

(١) انظر فى ذلك « خطبة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فى احتفال عيد الجهاد الوطنى ١٣ نوفبر ١٩٣٦ ، السفر الخالد : مجموعة خطب وكتابات الزعماء والكتاب الذين عارضوا معاهدة ١٩٣٦ . جمعه ورتبه مضطفى الحفناوى (القاهرة ، د. ت) .

داخل الوفد نفسه حول تقييم المعاهده فبينما دافع عنها كل من النحاس ومكرم وأسماها الأول معاهدة الشرف والأستقلال ، وقرر مجلس الوزراء إعتبار يوم ٢٦ أغسطس عيدا للاستقلال ، يذكر د . محمد صلاح الدين أنه لم يكن راضيا عن الدعاية الشعبية التى رافقت المعاهدة ، واعلن أحمد ماهر أن المعاهده ليست إلا خطوة فى سبيل الأستقلال (١).

وجاءت حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ لتؤكد الأنطباع بتهادن الوفد مع الأنجليز ووصوله إلى الحكم بواسطة الضغط الأنجليزى ، كما رددت أحزاب الأقلية أن الحرب العالمية الثانية كلفت مصر الكثير تحت قيادة الوفد .

ويجدر هنا تحليل حادثة ٤ فبراير نظراً لاهميتها فى تطور العلاقة بين الوفد والقصر والأنجليز من ناحية ، ولتعدد التفسيرات والأجتهادات المختلفة بخصوصها من ناحية أخرى . وتتلخص ظروف هذه الحادثة فى قيام السفير البريطانى بتوجيه إنذار إلى الملك فاروق ينص على « إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة . . . فان الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث » ورافق الأنذار تحرك القوات البريطانية لمحاصرة قصر عابدين .

وفى مواجهة هذا الموقف قام الملك بعقد إجتماع لقادة الأحزاب المختلفة ورؤساء الوزارة السابقين لمناقشة الأنذار ، وانتهى الأجتماع بالتوصية برفض الانذار والأحتجاج عليه، ولكن الملك لم يأخذ بهذه التوصية . وطالب من النحاس باشا أن يقوم الوفد بتأليف الوزارة بعد أن رفض النحاس إقتراحا بتأليف وزارة إئتلافية وذلك بناء على خبرة الوفد عام ١٩٢٨ وسياسته بعدم الدخول فى وزارات إئتلافية

ويختلف الباحثون والسياسيون فى تفسير الحادث إختلافا كبيرا فهناك من يدين النحاس لقبوله الحكم ، فعلى ماهر على سبيل المثال خاطب النحاس

---

(١) حشيش : مرجع سابق ص ٦٦ – ٦٧ .

فى يوم ٤ فبراير قائلا « انت يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبابات بعينى رأسك »(١) ، ويقيم د . محمد حسين هيكل الحادث فى مذكراته بقوله« فيوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ من الأيام الحالكةالسواد فى تاريخ مصر ، وفى تاريخ إنجلتره فى مصر فقد كانت الصدمة بالغة غاية العنف ، إذ أصابت عرش مصر ، وصاحب هذه العرش ، وأصابت إستقلال مصر ، وكرامة مصر ، وسيادة مصر »(٢)، بل لقد ذهبت جريدة الكتلة إلى إتهام النحاس بالأشتراك فى تدبير الحادث (٣).

ومن الناحية الأخرى هناك عدد من الكتاب والسياسيين الذين يرون الحادث من زوايا أخرى فمحمد التابعى مثلا لا يرى فيه حادثا جديدا أو فريدا وإنما هو أحد حلقات التبعية التى ربطت مصر ببريطانيا العظمى ، وأنه ارتبط بتوالى إنتصارات قوات المحور فى الصحراء الغربية ؛ وإزدياد إحتمال خطر غزو مصر(٤). نفس الرأى يراه جمال سليم الذى يصل إلى أن النحاس كان « شهيد المأساة أو البطل والضحية فى آن واحد »(٥)، وإن الأنجليز أرادوا من وراء الحادث أن تكون فى الحكم وزارة قوية لها سند شعبى حقيقى (٦)،ويربط د . محمد أنيس بين الحادث وإتجاهات السراى المتزايدة نحو المحور ، والألتقاء الذى حدث بين الوفد والحلفاء حول ضرورة الدفاع عن الديمقراطية وضد الفاشية(٧)؛وأخيرا يرى أحمد حسين الذى كان

---

(١) د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية (القاهرة ، ١٩٥٣) ، جزء ثانى ، ص ٢٤٣ .

(٢) المرجع السابق ؛ ص ٢٢٧ ، ٢٤١ .

(٣) د. محمد أنيس : ٤ فبراير فى التاريخ المصرى (بيروت ، ١٩٧٢) ص ٩٢ .

(٤) محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة . مصر قبل الثورة (القاهرة ، د.ت) ص ٢٠١ — ٢٠٤ .

(٥) جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير (القاهرة ، ١٩٧٥) ص ٩٢ .

(٦) المرجع السابق ص ٣١ .

(٧) د. محمد أنيس : مرجع سابق ص ٧٢ .

رئيسا لحركة مصر الفتاة« أن حق النحاس فى الحكم باعتباره زعيم الأغلبية هو حق طبيعى ، والحق لا يتحول إلى باطل لأن الأنجليز طالبوا به » (١)

ويوضح هذا العرض مدى التعدد والأختلاف فى تقييم حادثة ٤ فبراير ، والجوانب المختلفة التى يمكن منها تحليل الحادثة وتفسيرها . فما هو الرأى الذى نأخذ به ؟

توضح الدراسة التاريخية أن النحاس لم يكن على علم بالأنذار قبل إعلانه وتوكد الوثائق الأنجليزية ذلك (٢)، وإن النحاس اتفق مع قادة الأحزاب الأخرى على رفض الأنذار وكان أول الموقعين على ذلك وإن كان قد حذرهم من عواقبه، وإن الوفد تولى الحكم نتيجة تكليف الملك الذى قبل الأنذار ، وعندما قبل النحاس تأليف الوزارة كتب إلى السفير البريطانى خطابا ورد فيه « لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من حقوق دستورية ، وليكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو انه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها » . كما توضح الدراسة التاريخية أيضاً أن هذا الأنذار« لم يكن عدوانا على حرية الشعب وإرادته وإنما كان عدوانا على حرية القصروإرادته(٣)» الذى كان يحكم منذ طرد الوفد من الوزارة من خلال أحزاب الأقلية ، وأن أولئك الذين أنتقدوا الوفد من أحزاب الأقلية كان لهم باع طويل فى إنتهاك الحقوق الدستورية للأمة وحرياتها وانهم اقترحوا على النحاس تشكيل حكومة إئتلافية ولو كان قد فعل ذلك لما انتقدوه ،وأن الوفد لم يقدم الأنجليز أكثر مما قدمته الحكومات السابقة

---

(١) مقال بجريدة الجمهورية فى ٢٧ أغسطس ١٩٧٥ .

(٢) أنظر الدراسة التى أعدها مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بالأهرام والتى نشرت على أجزاء فى جريدة الأهرام بتواريخ ٢٧ ابريل ، ١١،٢ ، ١٨ ، ١٥ مايو ، ١ يونيو ١٩٧٣ .

(٣) رمضان : مرجع سابق ص ٢٠٦ .

عليه، وأن المنطلق النظرى للوفد فى تهادنه كان سلبيا ، فى ذلك الوقت نظرت القوى المعادية للديمقراطية فى مصر إلى الدول الفاشية نظرة الأعجاب وتحالفت مع القصر وبدأت فى الأتصال بدول المحور ، بينما رأى الوفد فى الفاشية خطراً لا يهدد إستقلال مصر وحسب بل نظامها الديمقراطى الدستورى أيضاً الذى ناضلت الجماهير من أجله وربطته بالأستقلال ، ومن ثم تهادنه مع الاحتلال ووقوفه مع دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية .

رغم صحة كل هذه الأعتبارات من الناحية العلمية فقد كانت حادثة ٤ فبراير مدمرة لسمعة الوفد وشعبيته ، فقد أعتبر الكثيرون أن الوفد جاء إلى الحكم على أسنة الحراب البريطانية ، وأستنتج البعض بأن إنجلتره ما كان يمكن أن توجه إنذارها إلى الملك دون الأتصال سلفا بالوفد ، وأن الواقعة تضمنت إهانة لرئيس الدولة المصرية — الملك — وإن ذلك كان شيئا قاتلا للوجدان المصرى فى وقت كانت الجماهير مازالت مرتبطة بشخص الملك الذى لم تكن مباذله قد انكشفت بعد، وبالذات فى صفوف الجيش الذى اعتبر حصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين بمثابة إهانة وطنية لمصر وللجيش .

وإذا كان إتهام الوفد بالفساد والتهادن مع الأنجليز من العوامل التى هددت سمعة الوفد، فقد كانت سياسته المتعلقة بارضاء الملك هى الحلقة الأخيرة فى تدهور صورة الوفد أمام جماهيره ، فى هذه المرة لم تكن المسألة تتعلق باتهام الأحزاب المعادية أو المنشقين عن الوفد له ، ولكن بسياسة الوفد وإستعداد قادته للتساهل مع تصرفات القصر غير الدستورية .

فقد جاءت وزارة الوفد الأخيرة لترفع راية التهادن لنفوذ الملك والسراى فى شئون الحكم ، فتراجع الوفد أمام اصرار الملك على تعيين حيدر باشا قائدا عاما للجيش، وازداد تدخل رجال الحاشية فى شئون السياسة والأقتصاد وانغمس بعض الوزراء فى صفقات التموين وأعمال المقاولات والتوريدات والمشتريات .

وعندما أثار مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ بعض المسائل التى تمس تصرفات رجال الحاشية ، وبالذات واقعة صرف مستشفى المواســاة مبلغ خمسة آلاف جنيه لكريم ثابت وموضوع الأسلحة الفاسدة فى حرب فلسطين ، دافع فؤاد سراج الدين بإسم الحكومة عن الملك وحاشيته ، وادعت الحكومة أنها قامت بالتحقيق وثبت إنتفاء المسئولية ، كما كانت بعض قياداتها على إستعداد لاصدار تشريعات تقيد من الصحافة وتمس الحريات العامة ولكن الهيئة الوفدية البرلمانية اجتمعت ورفضت مشروعات القوانين الخاصة بها .

وإذا أردنا تلخيص عناصر أزمة الوفد يمكن عرضها فيما يلى :

١ — الأنشقاقات المتعددة التى أضعفت القدرة التنظيمية للوفد وقسمت لجانه .

٢ — تغلغل عناصر لا تنتمى إلى التقاليد الوفدية إلى القيادة وتحويل دفة الوفدإلى خدمة مصالح طبقية بما ترتب على ذلك من ازدياد الأنفصال بين القيادة الرسمية للوفد والقيادات الشبابية له .

٣— تدهور سمعة قيادة الوفد نتيجة الأتهام المستمر لها بالفساد واستغلال النفوذ والتهادن مع الأنجليز . دعم من ذلك سياسة وزارة النحاس الأخيرة وهى مهادنة القصر ، فقد كان المستفيد من هذه السياسة فى النهاية هو القصر وأحزاب الأقلية فلم يكن يمكنه إرضاء القصر دون التخلى عن تقاليده وأدى ذلك إلى مزيد من إبتعاد الجماهير وغربتهم عنه .

٤ — توقيع معاهدة ١٩٣٦ ووجود الأنطباع بأن القضية الوطنية قد أحرزت نصراً كبيراً بذلك ، وبروز مشاكل إقتصادية وإجتماعية جديدة مرتبطة بالتغير الأجتماعى والآثار التى ترتبت عليه ، وعجز قيــادة الوفد عن مواجهة هــذه المشاكل وعن الأستجابة للتيارات الأجتماعية الجديدة التى طرحتها القواعد الوفدية الشابة ، وإحساس الطبقات الشعبية

بأنها لم تستفد من عهد الأستقلال والدستور بما يجعلها تناضل من أجل الوفد ، وظهور قوى سياسة جديدة تطرح برامج وحلولا لهذه المشاكل وتجتذب قدرا من قواعد الوفد .

ذكرنا فى بداية هذا الفصل أن الوفد كان هو « الأمة المصرية » أو بتعبير معاصر هو « تحالف قوى الشعب » ، فقد كان كما رأينا يعبر عن جبهة وطنية عريضة إلتفت حول مطلب الاستقلال ، وبينما كان ذلك مصدر قوة للوفد فى نضاله المبكر ضد الأحتلال ، فقد تحول إلى مصدر ضعف عندما واجه الوفد المشاكل الأقتصادية والأجتماعية ، وبدأت الأنشقاقات والأختلافات تنهشه نتيجة إنهيار الأئتلاف الذى قام الوفد تعبيراً عنه ، وأدت عدم قدرة قيادة الوفد على الأستجابة لهذه المشاكل الجديدة إلى ظهور قوى جديدة — على يمينه ويساره — تتخطى الوفد وتتخطى النظام القائم ، وكانت أزمة الوفد وأفوله موشراً لسقوط النظام بأسره وهو ما حدث بالفعل .

ويمكن لنا فى هذا المجال الأستفادة من التحليل الرائع الذى يقدمه الأستاذ طارق البشرى فى مؤلفه بعنوان الحركة السياسية فى مصر عن علاقة الوفد بالنظام السياسى القائم قبل عام ١٩٥٢ (١) ، فقد كان للوفد صفة مزدوجة فهو من ناحية المتحدث بإسم الشعب المعبر عن مصالحه فى الأستقلال والدستور ، ولكنه من ناحية أخرى كان حزب القانون والنظام : حزب الشرعية الدستورية والتمسك بالقانون ولم يوجه جماهيره أبداً إلى تخطى النظام القائم ، وحتى فى أكثر الأوقات لادستورية وعدم إحتراماً للقانون فان الوفد لم ينتقد أسس الحياة السياسية وإنما انتقد ممارسات الحياة السياسية وسياسات حكومات الأقلية ، بعبارة أخرى فمع أنه كان حزب الدفاع عن الشعب إلا أنه كان فى نفس الوقت « حزب النظام » ولم يكن يستطيع أن ينظم جماهيره بما يتخطى النظام القائم .

بل يمكن القول أن الوفد وبالذات فى المرحلة الخامسة من تطوره

(١) طارق البشرى : مرجع سابق ص ٣٩٢ — ٣٠٥ .

بشعبيته الكبيرة وسياسته الإصلاحية الجزئية ومواقفه غير المؤيدة للاصلاح الأجتماعى كان هو الضمانة الأساسية للنظام القائم ولعب دوره فى امتصاص ثورية الجماهير وعزلها عن تنظيمات الرفض الأجتماعى والسياسى . ولا يقصد بهذه العبارة إعطاء انطباع سلبى عن الوفد ، بل هى تشخيص موضوعى للموقف الذى شهدته مصر وقتذاك . فالوفد بماضيه النضالى ، وقيادته وتنظيمه ,كان مازال قادرا – حتى فى أوقات أزمته – على تعبئة الجماهير وتحريك ولاءها له ، بينما عجزت الأحزاب والتنظيمات الأصلاحية والثورية الأخرى عن كسب ولاء الجماهير نتيجة ضعفها وتشرذمها من ناحية ، ونتيجة لوجود الوفد كعقبة تحول دون وصولها إلى الجماهير من ناحية أخرى ، وقد يجوز القول أن هذه التنظيمات أخطأت عندما طرحت نفسها كبديل للوفد وربما لو قامت بدعم التيارات التقدمية بداخله أو انخرطت فيه لكان تأثيرها أقوى وأجدى .

ولعل الوفد ظل فى ذلك أسيرا لظروف نشأته التاريخية ، فهو قد نشأ فى إطار الثورة الوطنية الديمقراطية المصرية ضد الأحتلال الأنجليزى ، واستمرت قيادة الوفد تلعب دوراً ثورياً ضد الأنجليز والقصر ، وأحزاب الأقلية ، ولكن عندما كانت تنتصر عليها لم يكن لديها ما تقدمه للجماهير وهكذا لم يقدم الوفد برنامجاً ملائما للمرحلة التالية للنضال ووقع بين مطرقة اليمين وسندان اليسار .

وأدت كل هذه العوامل إلى فقدان الجماهير تدريجياً لثقتها بالوفد . وازدياد الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعى خارجه ، وبإلغاء الأحكام العرفية فى مايو ١٩٥٠ طفت كل المشاكل على السطح ، وشهدت مصر مناقشات واسعة حول الفساد والإسراف والغلاء وسوء توزيع الثروة ، وبدأ الكفاح الشعبى المسلح ضد الإنجليز فى منطقة القناة . وعندما استجابت قيادة الوفد – فى عودة إلى تراثها الوفدى الوطنى الأصيل – إلى رغبة الجماهير وألغت معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ وكذا إتفاقيتى السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا فى ١٨٩٩ ، كان هذا القرار هو بداية سلسلة من التطورات

السريعة التى انتهت بسقوط الوفد ونظام الديمقراطية البرلمانية . « بهذا أدى الوفد كحزب للكفاح الوطنى البرلمانى مهمته ، واستعمل وسائله ، الوسيلة السلمية المشروعة ، فى أقصى ما يمكن أن تصنعه وهى تقرير عدم شرعية وجود الاحتلال وشرعية كل ما يتخذه الشعب لمواجهة العدوان السافر ، وأعلن بالوسيلة السلمية بداية العمل المسلح ، وبالمشروعية عدم شرعية النظام القائم بدعاماته وأسسه ، واستجاب لحركة التاريخ بأن نفى نفسه ، فكان عمله تكثيفاً لكل إيجابياته التاريخية وكان كذكر النحل أعطى حياته كلها فى عمل مخصب واحد أنهى مبرر وجوده ولم يعد ثمة ما يضيفه إليه» (١).

ويبدو أن النحاس كان يدرك — بحس خفى — أن قرار إلغاء المعاهدة قد يكون آخر قرارات الوفد الكبرى فى حياة مصر ، وتعكس كلماته هذا المعنى عندما قال « ألا هل بلغت . . اللهم فأشهد . . لقد وقعت معاهدة ١٩٣٦ من أجل خير مصر ثم ألغيتها من أجل خير مصر لقد بلغ الكتاب أجله » (٢).

وبتحرك الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تبدأ مرحلة تالية من تاريخ الوفد تخرج عن نطاق هذه الدراسة كانت آخر حلقاتها إلغاء تعدد الأحزاب فى مصر والكفاح ضد هذا القرار الذى بلغ مداه فى أزمة مارس ١٩٥٤ . . . ولكن هل انتهى الوفد فعلا ؟ ربما يكون الوفد قد انتهى كتنظيم سياسى ، ولكنه كفكرة وكرمز وكأمل فسوف يبقى لفترة طويلة قادمة (٣).

(١) المرجع السابق ص ٤٨٥ .

(٢) صلاح الشاهد : مرجع سابق ص ٨٦ .

(٣) من الجدير بالذكر ان إسم الوفد يتكرر فى الصحافة المصرية فى السنتين الأخيرتين لأكثر من مناسبة وقد أوردت من قبل نماذج لذلك . يضاف إليها محاولة المهندس عبد المحسن حموده الاحتفال بذكرى وفاة النحاس فى ميدان التحرير عام ١٩٧٥ والذى اوقفته السلطات المعنية . أنظر نص حكم محكمة القضاء الإدارى فى القضية التى رفعها المهندس حموده ضد الحكومة والتى كسبها فى مجلة الصياد اللبنانية ، عدد ١٦١٨ بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٧٥ ص ٣٧ — ٣٩ ، كما احتفلت نقابة المعلمين فى إجتماع كبير بذكرى وفاة سعد والنحاس عام ١٩٧٦ ، ونشر إبراهيم طلعت احد النواب الوفديين مذكراته فى مجلة روز اليوسف خلال عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، كما تقدم عبد الحليم رمضان المحامى بطلب لإحياء حزب الوفد ورفع قضية فى مجلس الدولة بخصوص حقه فى ذلك أنظر أخبار اليوم بتاريخ ٧ فبراير ١٩٧٦ .

وقد يكون من الصعب تصور أن يعود الوفد بشكله القديم إلى الحكم مرة أخرى فى المستقبل نظراً لتغير الظروف والمشاكل تغيراً جذرياً ، ولكن من المؤكد فان أى نظام سياسى فى مصر لن يقدر له إستقرار حقيقى ما لم ينهل من الينابيع التى نهل منها الوفد : ينابيع الوطنية المصرية ، والدستور ، والديمقراطية ، والوحدة الوطنية .

المبحث الثانى

أحزاب الاقلية

بصدور تصريح ٢٨ فبراير وإعلان الدستور المصرى ، وبدء الحياة البرلمانية كان من الطبيعى أن تنشأ الأحزاب السياسية ، ومن ثم فقد شهدت مصر عدداً من الأحزاب الصغيرة التى لم تستطع أن يكون لها من الوجود الشعبي ما يعادل الوفد وهي حزب الاحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، والهيئة السعدية ، والكتلة الوفدية ، وحزب الاتحاد ، وحزب الشعب . لذلك اشتركت كلها ، وبدرجات متفاوته ، فى معاداة الوفد والتشهير به :

وقد اتصفت هذه الأحزاب عموماً بصفتين :

أولاهما : التناقص الصارخ بين مبادئها المعلنة وسياساتها العملية عندما تكون فى الحكم .

وثانيتهما : الانتهازية السياسية التى تمثلت فى إستعدادها للبطش بالدستور وإنتهاك أحكامه وتقييد الحريات من أجل الوصول للحكم أو الإنفراد به كما سوف نرى من الدراسة .

وإذا حاولنا تطبيق المعايير العلمية المختلفة لدراسة الأحزاب عليها يتضح لنا أنه من زاوية قبول شرعية النظام القائم فقد قبلت كلها العمل فى إطار قواعد الحياة السياسية ، وكانت على إستعداد للتعاون مع القصر للوصول إلى الحكم وتحقيق إرادته ، وبإستثناء وزارة صدقى التى ألغت دستور ١٩٢٣ وأصدرت دستور ١٩٣٠ فقد تحركت كل الوزارات الأخرى فى إطار هذا الدستور والمؤسسات السياسية التى أقامها ، ومن زاوية القوة العددية أو التأييد الشعبي فقد اندرجت كلها فى إطار أحزاب الأقلية التى لم يقدر لاحدها

الحصول على أغلبية شعبية إلا فى ظل تزوير الإنتخابات وتشويه الإرادة الشعبية ، وعادة ما كان ذلك يحدث عندما تتم الإنتخابات تحت إشراف وزارة من أحزاب الأقلية ، ومن زاوية التنظيم كانت كلها أحزاب صفوة لم تمتلك تنظيما ، وكانت فى الواقع أقرب إلى « الشلل » أو الأجنحة منها إلى الأحزاب بالمعنى العلمى الدقيق ، ومن زاوية البرامج رفعت كلها شعارات وطنية عامة غاب عنها البعد الإجتماعى ، وهكذا لايمكن التميز بين هذه الأحزاب على أساس أى من هذه المعايير السابقة .

ومن ثم فاننا نقترح أن يكون التميز على أساس معيار ظروف النشأة والتكوين ، وحسب هذا المعيار يمكن التميز بين ثلاثة أنماط من أحزاب الأقلية ندرسها فى المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول :

أحزاب الإنشقاق وهى تلك التى نشأت نتيجة إنشقاق عن الوفد ، وتشمل الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية والكتلة الوفدية .

المطلب الثانى :

أحزاب القصر وهى تلك التى نشأت بتأييد من الملك والسراى ، وتشمل حزبى الإتحاد والشعب .

المطلب الثالث :

الحزب الوطنى الذى نشأ قبل الاستقلال واستمر بعده .

المطلب الأول

أحزاب الانشقاق

أولا — حزب الأحرار الدستوريين(١) :

تكون الحزب فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ برئاسة عدلى يكن وكان يعد بصفة عامة الحزب الثانى بعد الوفد وقام بدور المعارضة ، كما اعتبر إمتدادا لحزب الأمة القديم الذى سعى إلى تأكيد سلطة الأمة بين القصر والإنجليز ومثل حركة كبار الملاك الراغبين فى المشاركة فى الحكم مع السراى والمتعاونين لتحقيق هذا الهدف مع الإنجليز ، وتتالى على رئاسته عدلى يكن وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود و محمد حسين هيكل ، وكانت « السياسة » هى الجريدة المعبرة عنه .

وترجع ظروف نشأة الحزب إلى الإنشقاق الأول الذى وقع داخل الوفد فى مايو ١٩٢١ وماتلاه من صراع مرير بين سعد وعدلى ، ويبدو أن عدلى كان متردداً فى قبول فكرة إنشاء الحزب ، فعندما كان فى لندن فى أعقاب فشل مباحثاته مع لورد كرزون أرسل إليه ثروت يخبره برغبة بعض أنصاره فى إنشاء حزب تحت رئاسته ، فتحفظ عدلى على أساس أن ذلك سوف يؤدى إلى مزيد من الخصومة مع سعد والوفد وأن صحته لم تعد تساعده على العمل المضنى ، ويمكن تفسير موقفه هذا بعاملين :

---

(١) فى هذا الموضوع أنظر د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الإحتلال إلى المعاهدة (القاهرة ، ١٩٦٧) ص ١٤٠—١٤٤ ، د . محمود زايد : من أحمد عرابى إلى جمال عبد الناصر : الحركة الوطنية المصرية (بيروت ، ١٩٧٣)ص ١٣٩—١٦٠ ، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ حتى سنة ١٩٣٦ ص ٣٧٧—٣٧٩ ، د . الخطيب : مرجع سابق ص — ١٣٥ ، لاندو : مرجع سابق ١٩٦٩—١٧٣ .

أنظر نص برنامج الحزب فى مجلة الطليعة ، السنة الأولى ، عدد ٣ (مارس ١٩٦٥) ص ١٤٢—١٤٥ .

١ ــ إن عدلى لم يتعود على الخصومة الحزبية والعمل السياسى الحزبى ، واتسمت حياته عموماً بالراحة والدعة والهدوء .

٢ ــ إعتقاد عدلى بانه عقب فشل المباحثات سوف يعود إلى التنسيق والتعاون مع سعد والوفد .

ولكن الاستقبال السيىء الذى قوبل به عدلى عند عودته إلى القاهرة والذى أعتقد أنه من تنظيم الوفد ، أدى به إلى تغيير رأيه وإدراك أن إحتمال العمل مع الوفد لم يعد ممكناً (١).

نشأ الحزب فى هذه الظروف لتأييد وزارة ثروت فى أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير حتى لا يصبح الميدان خلواً على الوفد ، وللدعاية لمشروع الدستور وذلك فى مواجهة ضغط الملك من أجل تعديله لإعطاء مزيد من السلطات له ، لذلك لم يكن من الغريب أن ينضم أعضاء لجنة الدستور إلى الحزب وأن يعلن عنه بعد ستة أيام من رفع اللجنة لمشروع الدستور وقانون الإنتخاب إلى رئيس الوزراء .

وفى ٣٠ أكتوبر عقد اجتماع حضره ما يقرب من ٣٠٠ شخص ألقى فيه عدلى يكن خطاباً دافع فيه عن تصريح ٢٨ فبراير ، ثم قرأ محمد محمود مبادىء الحزب ، وأنتخب مجلس إدارة من ثلاثين عضواً بواسطة الجمعية العمومية للحزب وانتخب عدلى رئيساً ، ومحمد محمود نائباً له ، ومحمد على سكرتيراً .

---

(١) رمضان : مرجع سابق ص ٣٧٧ أنظر كذلك بالتفصيل :

M. Zayid, The origins of the Liberal Constitutional Party in Egypt, P.m. Holt., ed., Political and Social Change in modern Egypt (Oxford University Press, 1968), p. 344.

من حيث العضوية كان الحزب هو بتعبير لاندو(١) حزب البورجوازية الكبيرة ، فضم كبار ملاك الأرض والأعيان من العناصر التركية وكذلك من المصريين الذين نظروا بعين الريبة إلى الحركة الشعبية التى مثلها الوفد والتى رأوا فيها تهديداً محتملا لمصالحهم ، كما ضم العديد من أعضاء حزب الأمة والجمعية التشريعية ، وعدد من المثقفين الليبراليين الذين ارتبطوا من قبل بالحزب الديمقراطى ، وأعضاء جماعة مصر المستقلة التى كانت قد أنشئت لتأييد عدلى خلال المفاوضات ورأسها حافظ عفيفى ، ويعتبر الأحرار الدستوريين من الناحية التاريخية إمتدادا لحزب الأمة(٢) الذى سبق الحديث عنه سواء من حيث المصالح التى مثلها الحزب ، أو السياسات التى دافع عنها ، أو حتى من حيث الشخصيات فحمد محمود هو ابن محمود باشا سليمان أحد مؤسسى حزب الأمة ، وحسن عبد الرازق عضو مجلس الإدارة كان أحد مؤسسى حزب الأمة ، واحمد لطفى السيد كان رئيس تحرير الجريدة لسان حال حزب الأمة ، وهكذا فقد اتسم الحزب بطابع النخبة من الأعيان والمثقفين لذلك لم تستقبله الطبقات الشعبية بالترحيب ، بل ووجه بالوجوم والإستنكار الذى بلغ حتى الرمى بالخيانة .

لقد ولد الحزب ميتا من الناحية الشعبية ، واتهمته بعض الصحف بالاستعداد للتفريط فى الحقوق الوطنية المصرية نتيجة حرص قادته على الاتفاق مع الإنجليز ، ووضح هذا الاستنكار الشعبى فى واقعة إغتيال إثنين من قادته بعد أيام قليلة من إنشائه أثناء خروجهما من دار الحزب .

وانطلقت مبادىء الحزب من ثلاثة اعتبارات(٣) :

أولها : قبول تصريح ٢٨ فبراير الذى « يجب أن يعتبر نجاحاً سياسياً » ولا محل للارتياب فى هذا النجاح ، وأن كان الحزب قد اعتبر الاستقلال

---

(١) لاندو : مرجع سابق ص ١٧٢ .

(٢) نختلف مع د . أحمد عبد الرحيم مصطفى الذى يذكر أن حزب الأحرار شغل المكان الذى كان يشغله حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية مرجع سابق ص ١٤٠ .

(٣) نص المبادئ وخطبة عدلى يكن فى إفتتاح الإجتماع المؤسس للحزب فى مجلة الطليعة . مرجع سابق .

المصرى غير كامل لذا نصت أحد مبادئه على ضرورة العمل لاستكمال الاستقلال .

وارتبط بذلك قبول مبدأ المفاوضات لحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ذلك أنه لايوجد تناقض بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية « مادامت مصر لاتطلب إلا حقها فى الحياه كسائر الأمم المتمدنه ومتى كانت بريطانيا العظمى لا تطلب إلا صيانة مصالحها صيانة مجردة عن فكرة التدخل فى شئون بلادنا » .

ثانيها : أن النظام الدستورى هو نظام الحكم اللائق بأمة عريقة مثل مصر ، وهو الذى يلائم « ماجلالة الملك من الميول الشريفة والمقاصد السامية لارتقاء شعبه فى مدارج الفلاح » .

ثالثها : أهمية تكوين الاحزاب فى الحياة السياسية فالحزب هو « البيئة الوحيدة التى تكمل فيها التربية السياسية للأفراد . بل هو النظام الكفيل باستمرار المبادىء عائشة زمنا طويلا ... وهى أدوات التفاهم السريع فى المجالس الكثيرة العدد » كما أن الأحزاب تقوم بتدعيم أسس النظام الدستورى والحفاظ على القانون والنظام والوقوف ضد الشهوات السياسية .

أما مبادىء الحزب فقد نصت على الاستمرار فى العمل لاستكمال إستقلال مصر إستقلالا فعلياً تاماً ، وإنهاء الإحتلال البريطانى وذلك عن طريق المفاوضات على أن الأمور التى احتفظت بها بريطانيا يجب أن لايؤدى الاتفاق على شيء منها « إلى المساس بأى حال من الأحوال باستقلال مصر أو تعطيل أى مظهر من مظاهره » والتمسك بعدم فصل السودان عن مصر ، واشتراك مصر فى عصبة الأمم دولة مستقلة ذات سيادة ، وتأييد النظام الدستورى ، والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش (م ١) .

وعلى الجانبين الإقتصادى والإجتماعى تضمنت المبادىء « الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله فلا تقيد حريته إلا فى مصلحة عامة لاصارف لها (م ٥) ، ومحاربة الأمية ونشر التعليم وتحسين الخدمات

الصحية (م ٧ ، ٨) ، وترقية الزراعة والصناعة (م ١٢ ، ١٣) ، وتعميم شركات التعاون بأنواعها (م ١٥) والسعى فى توزيع الضرائب توزيعاً عادلا (م ١٠) ، وضرورة تنظيم العلاقات فى المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل إتقاء للامراض الإجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين (م ١٨) .

وفى مجال المقارنة بين الوفد والأحرار الدستوريين يرى البعض أن الخلاف بينهما لم يكن فى الأهداف فكلاهما دعا إلى الإستقلال التام ووحدة وادى النيل وإنما فى الأساليب والطرائق ، فبينما سعى كلاهما إلى الإستقلال من خلال المفاوضات أراد الوفد أن يكون ذلك بشكل أسرع ولم يتردد فى استخدام أساليب التهييج الجماهيرى والضغط الشعبي ، بينما كان حزب الأحرار يقبل بالإستقلال بشكل تطورى تدرجى ، ولم تجتذبه أساليب النضال الجماهيرى وإنما ركن إلى قيم الإعتدال والتوسط [١] .

وإعتقادنا أن هذا الرأى يغفل الفروق الأساسية بين الحزبين التى تمثلت فى طبيعة العضوية والفئات الإجتماعية المكونة لكل منهما ، فبينما كان الوفد جبهة وطنية عريضة تلعب الطبقة الوسطة المصرية الصاعدة فيها دوراً حيوياً ، وتعتبره الجماهير الشعبية المعبر عن مصالحها ، كان حزب الأحرار هو تنظيم كبار ملاك الأرض المنفصل نسبيا عن الجماهير . لذلك اعترف الحزب بتصريح ٢٨ فبراير واعتبره نصراً ، وكان بحكم المصالح الطبقية لأعضائه على صلة أكبر بالقصر وهو ما يجعل الفارق بين الحزبين أكثر عمقاً من مجرد الإختلاف على الأساليب .

ولعل استعراض الدور الذى قام به الحزب من الناحية العملية يوضح ذلك ويكشف عن الأزمة التى واجهت الحزب منذ بدايته ، فمن ناحية ورث الحزب تراثا من العداء لاستبداد القصر والرغبة فى المشاركة فى السلطة السياسية ، وكان ذلك يضع الحزب فى صف الدستور وضد معسكر القصر ، ولكن من ناحية أخرى فقد رأى الحزب أن الإرادة الشعبية تميل بشكل

---

(١) زايد : مرجع سابق ص ٣٤٥ .

جارف إلى صف الوفد الأمر الذى جعل للحزب مكاناً هامشيا فى البرلمان وأوجد تناقضاً بين مصالحه والحياة النيابية ، وبينه وبين الوفد .

وباستعراض نتائج الإنتخابات البرلمانية خلال فترة الدراسة يتضح أن الحزب حصل فى إنتخابات ١٩٢٤ على ٢٠ مقعداً أى ٩,٥٪ من نسبة عدد المقاعد ، وازدادت فى إنتخابات ١٩٢٥ إلى ٤٠ مقعداً أى بنسبة ١٩٪ ثم انخفضت فى إنتخابات ١٩٢٦ إلى ٢٩ مقعداً بنسبة ١٣,٧٪ ، وفى إنتخابات ١٩٢٩ إنخفضت إلى ٥ مقاعد بنسبة ٢,٢٪ ، وفى إنتخابات ١٩٣٦ حصل على ١٥ مقعداً بنسبة ٦,٥٪ ، وفى إنتخابات ١٩٣٨ التى أشرف عليها الحزب فى عهد وزارة محمد محمود حصل تحالف الأحرار والشعب والاتحاد على ١٠٥ مقعداً بنسبة ٣٩,٨ ، وفى إنتخابات ١٩٤٥ حصل على ٧٥ مقعداً ٢٨,٤٪ ، وفى إنتخابات ١٩٥٠ حصل على ٢٧ مقعداً بنسبة ٨,٥ ٪ .

من هنا أزمة الحزب وتذبذبه بين جبهة الشعب ومعسكر السراى ، وأن كان لا يمكن إعتباره مجرد أداة أو صنيعة للقصر بدليل أن الملك قام بانشاء أحزابه الخاصة كالاتحاد والشعب ، فقد كان حزب الأحرار هو وريث حزب الأمة ، وورث منه عداءه للقصر ولاستبداد السراى وهو ما تمثل فى معركة إصدار الدستور ودفاع الأحرار عن مشروع الدستور الأصلى ، بل لقد كان أحد أسباب قيام الحزب هو مقاومة نزعة القصر الاتوقراطية والدفاع عن الدستور . وهكذا فمن وجهة نظر الملك فقد كان الأحرار — مثل الوفد — يريدون الاستئثار بالحكم بإسم الدستور ، ولذلك فقد كان الأحرار أحد الأدوات التى يستخدمها الملك ولكنه لم يتردد فى طرد الحزب من الحكم عندما تسنح له الفرصة أو تستنفذ الاداة غرضها .

ولعله من سخرية الاقدار أن حزب الأمة كان من الأصوات المبكرة التى دعت إلى الدستور وحقوق الشعب ، ولكن عندما تبين أن قوة الشعب هذه اتجهت إلى الوفد وليس إلى وريثه — الأحرار — كان على استعداد

للتعامل مع عدوه التقليدى — الملك — الذى كان سرعان ما ينبذه بعد مدة : واستمر هذا الخط المتذبذب أحد سمات الحزب (١).

من الناحية التاريخية لعب الحزب دوراً هاماً فى إصدار دستور ١٩٢٣ وخاض المعركة بقوة ، فوجه عبد العزيز فهمى خطابيه المفتوحين فى ١٦ مارس و ١٥ إبريل ١٩٢٣ إلى يحيى إبراهيم رئيس الوزراء مطالباً فيهما بالاسراع فى إصدار الدستور فى صورته الأصلية وعدم الاذعان لرغبات القصر ، ذلك أن انفراد القصر بالتعديل هو أمر غير مقبول ويخالف تصريح ٢٨ فبراير « فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ومتعاقد أصيل فيه . ومن ثم فلا يملك أحد كائناً من كان إصدار الدستور بدون إشتراك هذا الشعب رجالاً ونساء وكهولاوفتيان ، حتى الاجنة فى بطون أمهاتهم » (٢) .

أما فى الفترة التى تلت إصدار الدستور فقد كان الحزب أحد القوى التى ساهمت فى تشويه الحياة البرلمانية من خلال إستعداده لضرب الإرادة الشعبية للوصول إلى الحكم أو الإنفراد به وللحزب سجل حافل فى هذا الصدد .

فقد ساهم الحزب فى أول إنقلاب دستورى بعد إستقالة الوزارة الشعبية عام ١٩٢٤ ، وابتهج الاحرار واشتركوا فى حملة الاتهامات ضد الوفد وتحميله مسئولية ما حدث ، ولكن سرعان مانشب الخلاف بين الأحرار والاتحاد لسماح الثانى للقصر بالتدخل فى شئون الحكم والسيطرة المباشرة على السلك الدبلوماسى والتوسع فى إنشاء السفارات والقنصليات لتعيين المرضى عنهم من القصر ، وطرد الحزب من الحكم عام ١٩٢٥ بخصوص أزمة كتاب الإسلام وأصول الحكم الذى ألفه الشيخ على عبد الرازق شقيق محمود عبد الرازق أحد زعماء الحزب

---

(١) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور (القاهرة ، ١٩٥٥) ص ٤٤ .

(٢) رمضان : مرجع سابق ص ٣٩٠ ، وجدير بالذكر ان عبد العزيز فهمى لم يكن عضواً فى الحزب وقتذاك وإنما كان وثيق الصلة به ثم أصبح رئيسه فى عام ١٩٢٤ أنظر مذكراته ، مرجع سابق ص ١٤٩-١٥٠ .

وتتلخص ظروف هذه الأزمة فى تطلع الملك فؤاد إلى إحياء الخلافة فى مصر بعد أن ألغاها مصطفى كمال فى تركيا ، وذلك بسبب ما يمكن أن تسبغه عليه من هيبة ولتأكيد سلطانه فى مواجهة المؤسسات الدستورية ، لذلك بدأ بعض أنصار السراى من العلماء يدعون للفكرة وأنشئت لجان الخلافة للدعوة إليها ولتبيان أحقية الملك فؤاد بها .

فى هذه الظروف أصدر الشيخ على عبد الرازق كتابه الذى أوضح فيه أن الاسلام لم يقرر نظاما خاصاً للحكومة ولم يفرض على المسلمين شكلا بذاته من أشكال الحكم ، وأن تنظيم الدولة هو أمر متروك للبشر فى إطار مبادىء الاسلام . وهوجمت أراء الشيخ ، وحقق معه بواسطة هيئة كبار علماء الأزهر التى قررت إخراجه من زمرة العلماء عقابا له ، وعندما حاول عبد العزيز فهمى وزير الحقانية المكلف بفصل الشيخ بحث إختصاص هيئة كبار العلماء باصدار مثل هذا الحكم وتأثيره على وضعه المالى والوظيفى ، تدخل الملك وطلب من رئيس الوزراء تخيير فهمى بين تنفيذ الحكم أو الاستقالة ، وعندما رفض كليهما قام الملك بإقالته فى ٥ سبتمبر بمرسوم وتضامن الوزراء الدستوريون مع رئيسهم — بعد تردد — واستقالوا من الوزارة ، وأدى ذلك إلى تقارب مع الوفد .

ولكن الأحرار لم يتعظوا ، فشاركوا فى إنهاء وزارة النحاس الإئتلافية نتيجة رغبتهم فى الإنفراد بالسلطة وتصور أن موت سعد قد أضعف الوفد ، لذلك فى يونيو ١٩٢٨ ، ونتيجة تنسيق بن الأحرار والقصر كما توضح ذلك الوثائق الإنجليزية ومذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، قام محمد محمود بالإستقالة ، وتتالت إستقالات الوزراة الدستوريين ، واتخذ الملك ذلك ذريعة لإقالة الوزارة وتكليف محمد محمود بتشكيل وزارة القبضة الحديدية التى أعلنت تعطيل الإنتخابات لمدة ثلاثة سنوات وحكمت البلاد بدون برلمان لمدة خمسة عشر شهرا ، وبرر هيكل ذلك فى مذكراته بان الشعب كان مضللا تحت تأثير الدعاية وبالتالى لم يكن يستطيع الحكم على الأمور حكماً سليما .

ومرة ثانية عاد الأحرار إلى جبهة الشعب فرفضوا الاشتراك فى وزارة صدقى كما عارضوا الدستور الذى أصدره ، وقاطعوا إنتخابات ١٩٣٠ ، وتكونت لجنة مشتركة من الأحرار والوفد لتنظم تطبيق قرار مقاطعة الإنتخابات وأعلن « عهد الله والوطن » ميثاقاً للتعاون بين الحزبين ، وقام رئيساً الحزبين بزيارات مشتركة لعديد من مدن القطر .

وللمرة الثالثة يتعاون الأحرار مع القصر فعندما أقال الملك وزارة النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ خلفتها وزارة محمد محمود التى تمتعت بتأييد القصر الكامل ، ونظم الأحرار إنتخابات ١٩٣٨ التى كانت نتيجتها دليلا على مدى التلاعب الذى حدث فيها والذى تمثل فى أمرين :

١ - قيام الحكومة بتعديل الدوائر الإنتخابية قبل الإنتخابات بما يحقق مصلحة مرشحيها .

٢ - إجراء الإنتخابات على يومين بحيث تجرى فى الوجه القبلى فى يوم وفى الوجه البحرى بعد يومين . وبالفعل تمت فى الأول يوم ٣١ وفى الثانى يوم ٢ إبريل ، وكانت الحجة الرسمية هى المحافظة على الأمن والنظام ولكن الحقيقة أن الحزب كان أكثر إطمئناناً للوجه القبلى فاراد أن تظهر نتيجتها أولا لكى يؤثر ذلك فى مجرى الإنتخابات (١) .

ولكى يبرز الملك رضاءه عن الحكومة قبل الإنتخابات قام بالانعام على محمد محمود بقلادة فؤاد الأول فانتقلت رتبته من صاحب الدولة إلى صاحب المقام الرفيع وكذلك على كل الوزراء برتب ونياشين (٢) .

واشترك الحزب فى كل وزارات الأقلية التى حكمت مصر منذ إقالة وزارة النحاس فى أكتوبر ١٩٤٤ حتى إنتخابات ١٩٥٠ ، وأيد الحزب حكومة الوفد فى قرارها بالغاء معاهدة ١٩٣٦ (٣).

---

(١) د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جزء ثانى (القاهرة ، ١٩٥٣) ص ٧٠-٧١ .

(٢) التفاصيل فى المرجع السابق ص ٧١-٧٣ .

(٣) كلمة الرئيس هيكل باشا فى إحتفال الأحرار الدستوريين بعيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٥١ ص ٢٥-٢٧ .

من الناحية التنظيمية لم يتضح إلتزام أعضاء الحزب بالولاء له أو الإلتزام التنظيمى بقراراته ، ويبدو ذلك من أكثر من واقعة فعندما تولى على ماهر الوزارة بعد محمد محمود فى أغسطس ١٩٣٩ استمر النواب والشيوخ الدستوريين فى تأييد على ماهر ، وعندما طلب محمد محمود من الوزراء الدستوريين الاستقالة من وزارة حسن صبرى عام ١٩٤٠ لم يستجيبوا له ، ومن واقع مذكرات د. هيكل يتضح أنه لم يكن هناك إلتزام حزبى بقرارات معينة، وكان رئيس الوزراء يطرح موضوعات فى مجلس الوزراء لم يناقشها من قبل فى داخل الحزب أو مع زملائه الوزراء من أعضاء الحزب ، مثلما حدث عام ١٩٣٩ عندما عرض محمد محمود رئيس الوزراء إقتراحا بانضمام مصر إلى ميثاق سعد أباد دون استشارة حزبه فى هذه الخطوة (١) .

وهكذا كان حزب الأحرار الدستوريين من أحزاب الأقلية التى لم يكن لها تنظيما قوياً ولاتأييداً شعبياً واضحاً ، ووقع الحزب فى تناقض بين تراثه الديمقراطى المعادى لاتوقراطية القصر، وشعور قادته بانهلا أمل له فىالوصول إلى الحكم فى ظل أغلبية الوفد الساحقة أو حتى إمكانية لعب دور المعارضة بشكل محسوس وفعال ، ومن هنا كان موقف الحزب المذبذب وسياساته المتناقضة .

ثانياً : الهيئة السعدية (٢) :

تكونت الهيئة السعدية فى ٤ يناير سنة ١٩٣٨ كنتيجة لإنشاق محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر الذى سبق أن تعرضنا له ، وأصدرت جريدة الأساس كناطق بلسان الهيئة ، وسميت الهيئة بالسعدية للايحاء بأن أنصارها هم الحفظة الحقيقيون لمبادئ سعد زغلول وأفكاره بعد أن انحرف النحاس بالوفد عن هذه المبادئ ، وكان الهجوم على الوفد وتجريحه أحد الخطوط

(١) هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ١٤٧–١٤٩ ، وكذلك رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٤٨ ، جزء أول ص ١٥٢ .

(٢) الخطيب : مرجع سابق ص ١٠٧–١٢٧ وكذا مجلة الطليعة ، السنة الأولى ، عدد ٤ ، أبريل ١٩٦٥ ص ١٣٧ .

الأساسية فى دعاية الحزب وبرامجه ، وعلى سبيل المثال فى بيان الدعوة الإنتخابية الذى اصدره رئيس الهيئة بمناسبة إنتخابات ١٩٥٠ ورد فى وصف الوفدين أنهم جعلوا الأمة مطية لأهوائهم وشهواتهم واستعانوا بالأجنبى فى الوصول إلى الحكم ، وأغرقوا البلاد وعودا زائفة وعبارات جوفاء حتى إذا أدركوا مقاعد الحكم أسكرتهم مطامعهم وألهتهم دنياهم » ، ووصف الوفد بأنه الحزب « الذى استغل قوت الشعب وآلامه ليثرى منه أنصار وزعماء . . الذى تولى الحكم على دبابات الإنجليز (١) » .

ومن الغريب أن هذه الهيئة التى ضمت بعضا من قادة الوفد التقليديين الذين لعبوا أدوارا هامة فى الكفاح الوطنى المصرى أصبحت حربا على الشعب بعد ذلك ، فتعاونت مع السراى وساعدته فى تحقيق أهدافه ، واشتركت فى تزوير الإنتخابات ، وكان ثالث - وآخر - رئيس لها وهو إبراهيم عبد الهادى قد شغل منصب رئيس الديوان الملكى .

واشتركت الهيئة السعدية فى عديد من وزارات القصر التى تتالت على حكم مصر فى نهاية الثلاثينيات وخلال الأربعينيات - بإستثناء فترة حكم الوفد من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤ - وتولى رؤسائها الثلاثة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى وإبراهيم عبد الهادى رئاسة الوزارة ، واغتيل منهم إثنان : الأول أحمد ماهر لقيامه باعلان الحرب فى صف الحلفاء فى فبراير ١٩٤٥ ، والثانى النقراشى لقيامه بحل جمعية الأخوان المسلمين فى نوفمبر ١٩٤٨ .

من حيث العضوية يشار عادة إلى أن هذا الحزب كان هو حزب الرأسمالية الصناعية وكبار المالين المصريين (٢) ، واجتذب الحزب أنصاره من

---

(١) نص البيان فى جريدة الأهرام بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٠ .

(٢) أنظر على سبيل المثال طارق البشرى : مرجع سابق ص ٢٠ ، د . محمد أنيس و د . رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ص ١٤٩ ، شهدى عطيه الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦ (القاهرة ، ١٩٥٧) ص ٨٢-٨٣ . ولكن حشيش لا يجد دليلا على هذا الرأى . مرجع سابق ص ١٢٠-١٢١ كما أن الإحصاءات التى يوردها د . الدسوقى عن نسبة كبار ملاك الأرض فى الوزارات والبرلمانات تدعم هذا التحفظ .

المثقفين والموظفين ذوى المناصب العالية والطبقة الوسطى العليا والعناصر التجارية والصناعية ، وأن كان من الملاحظ أن نسبة كبار ملاك الأرض من النواب السعديين كانت فى تزايد مستمر ففى برلمان ١٩٣٨ مثلث ٤٩,٤٪ من عدد النواب السعديين وارتفعت فى برلمان ١٩٤٥ إلى ٥٣,٩٪ وفى برلمان ١٩٥٠ إلى ٧١٪ (١) .

وتضمن قانون الهيئة السعدية عددا من الأهداف الوطنية والإجتماعية العامة مثل ضرورة إتحاد القوى الوطنية للحصول على الاستقلال ، وإعادة النظر فى الأحزاب القديمة ، وإعادة تنظيم الأوضاع الإقتصادية وإصلاح النظام المالى ، وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة ، ومحاربة الأمية ، ومراعاة علاقات الصداقة والتحالف مع بريطانيا على أساس إعترافها باستقلال مصر .

وفى خطاب لأحمد ماهر فى ١٩٣٧ حدد فيه خطة عمل الهيئة السعدية تحدث عن ضرورة « العمل على تحقيق أسباب الأتحاد والتعاون والتضامن بين سائر المصريين وتعبئة قوى الشعب جميعاً وتنظيمها للقيام بأعباء الاستقلال والأستفادة بكفاءة الأكفاء - أيا كانوا - للاضطلاع بمسئولية الحكم والتوجيه وتغيير الاساليب السياسية التى اقتضتها الظروف الماضية والتى أصبحت لا تتفق والعهد الجديد » (٢) . كما تحدث عن احترام الدستور ، وكفالة الحريات ، وتحقيق العدل ، « وأحكام أسباب الصداقة بيننا وبين حليفتنا العظيمة بريطانيا العظمى » .

وعند تولى أحمد ماهر الوزارة فى أكتوبر ١٩٤٤ أعلن أن سياسة حكومته ستكون هى سياسة الهيئة التى تتمثل فى تحقيق المطالب الوطنية ، وتحسين مستوى المعيشة ، وإصلاح النظام المالى ، وتنفيذ بعض المشروعات مثل كهربة خزان أسوان .

---

(١) الخطيب : مرجع سابق ص ١١٣ هامش ١

(٢) الطليعة ، مرجع سابق .

من الناحية العملية اشتركت الهيئة فى إنتخابات مارس وإبريل ١٩٣٨ التى أدارها محمد محمود بعد إقالة حكومة النحاس الدستورية، وحصلت على عدد كبير من الأصوات رغم أنه لم يكن قد مضى على إنشاءها سوى شهرين، واشترك السعديون فى أغلب وزارات القصر التى تكونت منذ ذلك الوقت، فقد أشتركوا فى وزارة على ماهر الثانية فى أغسطس ١٩٣٨، وكذا فى وزارة حسن صبرى فى يونيو ١٩٤٠، ولكنهم استقالوا منها لرفض الوزارة دخول الحرب فى صف الحلفاء، ومع ذلك فقد عادوا للاشتراك فى وزارة حسين سرى الثانية فى يوليو ١٩٤١ دون أن تكون مصر قد أعلنت الحرب بعد.

وشكل أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية الوزارة فى أكتوبر ١٩٤٤ بعد إقالة وزارة الوفد مع علمه بان الإقالة غير دستورية أن الوفد هو حزب الأغلبية البرلمانية، وبدلا من نصح الملك بالدعوة إلى إنتخابات حرة تحت إشراف وزارة محايدة تكررت تجربة ١٩٣٨، فتكونت وزارة من السعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والكتلة قامت بالإشراف على الإنتخابات، وأحرز السعديون وأنصارهم فيها نجاحا كبيراً، وعندما أغتيل أحمد ماهر فى فبراير ١٩٤٥ عين النقراشى رئيساً للوزارء مع الإبقاء على الوزارة كما هى(١) مع أن التقاليد الدستورية تقضى باعادة تشكيلها.

وهكذا فى مجال تقييم مشاركة الهيئة السعدية فى الحكم يمكن القول إنها ساهمت فى نقل السلطة من الشعب إلى السراى، واشتركت فى تدعيم سلطة الملك وتأييد تصرفاته غير الدستورية، فقد اشترك السعديون فى وزارات القصر، وزيفوا الإنتخابات، وفى ظل البرلمان السعدى زادعدد المستقلين من الوزراء ولم يكن ذلك بالأمر الطبيعى فى نظام يقوم على تعدد الاحزاب، إذ كان المستقلون فى واقع يمثلون الأمر رصيداً إحتياطياً للسراى، وبلغ الأمر أنه جاء وقت كان فيه رئيس الوزراء — حسن صبرى —، وأغلبية الوزراء من المستقلين.

---

(١) هيكل: مرجع سابق ص ٣٠٨.

وعندما كون على ماهر وزارته الثانية فى أغسطس ١٩٣٩ أيده السعديون مع أنه مستقل ، واشتركوا معه فى الوزارة بأقلية من الوزراء بينما كان أغلبية أعضاء الوزراء من المستقلين بنسبة ٥ إلى ٩ ، مع أن عدد النواب المستقلين فى مجلس النواب كان على وجه التحديد ٥٨ عضواً بنسبة ٢٢ ٪ من إجمالى عدد النواب (١) ، أضف إلى ذلك أن هذه الوزارة لم تضم وزراء من الأحرار الدستوريين مع أن نسبة الأحرار فى مجلس النواب كانت تفوق نسبة السعديين ، وكان فى كل ذلك — وبالذات إزدياد نسبة المستقلين فى الوزارة — دليلا على أن سلطة الوزارة لم تعد مستمدة من البرلمان أو الشعب وإنما من القصر .

وبصفة عامة فقد قامت الهيئة عندما تولت الحكم بعدد من الإصلاحات الإجتماعية والأقتصادية المحددة منها الإصلاح المالى عام ١٩٣٨ الذى تضمن إعادة النظر فى الضرائب الزراعية وفرض ضرائب دخل جديدة ، وإخضاع الأرباح الصناعية والتجارية والمالية وأرباح الأسهم للضرائب ، وفرض ودعم الصناعات القائمة .

وتشير دراسة الهيئة السعدية من الناحية السياسية ثلاث موضوعات هامة :

أولا : الموقف من الحرب العالمية الثانية فقد تميزت الهيئة برأى اختلفت فيه مع أغلب الأحزاب المصرية وقتذاك ، فقد رأت أن على مصر الإشتراك فى الحرب إلى جانب الحلفاء بدلا من الوقوف موقف المتفرج ، وأن اشتراكها سوف يقوى من مركزها فى مفاوضات ما بعد الحرب إزاء بريطانيا ويدعم من مطالبها بالحصول على الإستقلال التام بينما كانت أغلب الأحزاب تتبع ما أسمى بسياسة تجنب مصر ويلات الحرب .

وعندما رفضت وزارة حسن صبرى مشروعاً من الوزراء السعديين بإعلان الحرب ضد إيطاليا ، وأفصح رئيس الوزراء عن عدم نيته دخول

---

(١) رمضان : تاريخ الحركة الوطنية من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، جزء أول ص ٢٠٣ . يلاحظ أن رمضان يذكر أن عدد النواب المستقلين لم يكن يزيد على ٥٥ من أصل ٢٦٤ . راجع الأرقام التى أستعنا بها فى كل من الخطيب وقريشى .

الحرب « حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة » (١) ، استقالوا فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ ، وسنحت الفرصة لتطبيق سياسة الحزب عندما أعلن الحلفاء أنه لن يسمح بالإشتراك فى موتمر سان فرانسيسكو كأعضاء مؤسسين فى الأمم المتحدة إلا لتلك الدول التى أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس ١٩٤٥ ، وبالفعل أعلنت مصر قيام حالة الحرب فى ٢٦ فبراير ، وكان ثمن ذلك إغتيال رئيس الوزراء ورئيس الهيئة أحمد ماهر باشا .

ثانياً : الموقف من بريطانيا وهنا يتضح أحد مظاهر التناقص الفاضح بين مبادئ الهيئة وسياستها ، فرغم هجوم السعديين المستمر على الوفد بدعوى تخاذله تجاه الإنجليز بخصوص القضية الوطنية، فأن الحكومة السعدية — وزارة النقراشى الأولى فى فبراير ١٩٤٥ — لم تسع لبدء المفاوضات مع بريطانيا لإعادة النظر فى إتفاقية ١٩٣٦ ، وكلما فوتح رئيس الوزراء فى ذلك كان يجيب بأنه ينتظر الوقت المناسب حتى تهكمت عليه الصحافة وإتهمته برجل الوقت المناسب ، ونتيجة إزدياد الضغط الشعبى وإرتفاع موجة المعارضة بدأت الحكومة فى ذلك فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ عندما أرسلت مذكرة إلى الحكومة الإنجليزية تطلب فيها تحديد موعد قريب لكى يشخص وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة معها فى إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، واستغرقت الحكومة الإنجليزية ما يزيد على شهر للرد على المذكرة المصرية، وفى ٢٦ يناير ١٩٤٦ سلمت الرد الإنجليزى الذى أكد على سلامة المبادئ الأساسية للمعاهدة واعتبر مصر إحدى « مجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية » .

وبنشر المذكرة المصرية والرد الإنجليزى عليها أستنفر الرأى العام المصرى ضد الحكومة ، فقد كانت المذكرة المصرية تسلم بمبدأ التحالف مع الإنجليز فى وقت كان مطلب المعارضة الشعبية هو إلغاء المعاهدة كلية وليس مجرد إعادة النظر فيها ، ودعم من تصاعد النقمة الشعبية مواقف أخرى للحكومة فى المجال الخارجى مثل تصريح مندوب مصر فى الأمم المتحدة بأن وجود

---

(١) رمضان : مرجع سابق ص ١١٤ .

القوات البريطانية فى أندونسيا لا ينطوى على تهديد للأمن الدولى ، وتصريح وزير الخارجية عبدالحميد بدوى بأن مجلس الأمن ليس له حق بحث مشاكل مصر والوطن العربى لأنها ليست مما تمخضت عنه الحرب الثانية (١) .

وأستقالت وزارة النقراشى فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ بناء على طلب الإنجليز لتخلفها وزارة صدقى الثانية التى لم يشترك فيها السعديون ، وفى سبتمبر من نفس العام قبلوا الأشتراك فيها كما اشتركوا فى مفاوضات صدقى بيفن ،ومثل الحزب فى وفد المفاوضات بعضوين ، وكان إبراهيم عبد الهادى وزير الخارجية فى وزارة صدقى هو الذى وقع بالأحرف الأولى على الأتفاقية التى أيدها السعديون بينما عارضها الوفد والحزب الوطنى والكتلة الوفدية .

وباستقالة صدقى فى ديسمبر ١٩٤٦ بعد فشل المفاوضات نتيجة المعارضة الشعبية العارمة فى مصر لمشروع الإتفاقية ، تكونت وزارة النقراشى الإئتلافية التى حاولت الوصول إلى إتفاق جديد مع بريطانيا ، ولكنها وصلت إلى طريق مسدود الأمر الذى دفع الحكومة فى ٢٥ يناير ١٩٤٦ إلى قطع المفاوضات وإعلان قرارها بعرض قضية مصر أمام مجلس الأمن ، الأمر الذى حدث ولكنه مجلس الأمن لم يتخذ قراراً فى الموضوع ، وعند عودة النقراشى إلى مصر من نيويورك أعلن أن سياسة حكومته ستكون هى تجاهل الوجود الإنجليزى تماماً ، وأنها لن تتفاوض مع بريطانيا إلا بعد إنسحاب القوات الإنجليزية من مصر ، وإنها ستسعى لإقامة علاقات خارجية جديدة ، وستركز على القضايا الداخلية وعلى تدعيم الجيش .

وجوهر الأمر أن السعديين رغم انتقادهم للوفد بدعوى مهادنته للانجليز فانهم فى الحكم كانوا أكثر ترددا فى القضية الوطنية (٢) فى وقت كانت المعارضة الشعبية والمد المعادى للوجود الإنجليزى ولمعاهدة ١٩٣٦قد بلغا شأوا عظيما الأمر الذى جعل مواقف الحكومة تبدو أكثر تخلفاً من موقف الحركة الشعبية .

---

(١) البشرى : مرجع سابق ص ٢٥-٢٨ .

(٢) الخطيب : مرجع سابق ص ١٢٤ .

ثالثاً : دخول مصر حرب فلسطين فى ظل وزارة النقراشى دخل الجيش المصرى حرب فلسطين ، وبغض النظر عن التفاصيل التاريخية المرتبطة بأحداث هذا الموضوع ، ومن الذى أصدر القرار بدخول الجيش فلسطين ، فمن المؤكد أن البرلمان السعدى والوزارة السعدية تتحملان شطرا كبيرا من المسئولية الدستورية والقانونية ، وكانت يمكن للوزارة أن تستقيل لو أرادت عندما اتضح لها خطورة نتائج دخول الجيش الحرب وهو الأمر الذى لم يحدث بل لقد أعلن النقراشى فى جلسة مجلس النواب السرية بأن الجيش على أتم استعداد لهذه الحرب وأن كل الإعتمادات قد دبرت وأن كافة الأحتياطات قد أتخذت (١) .

وبدون الوصول إلى الرأى القائل باعتبار الوزارة والبرلمان السعديين المسئول عن دخول الحرب باعتبارهما الأداة التى قررت ونفذت (٢) فانهما يتحملان بالتاكيد جانبا كبيراً من المسئولية فقد قبلت الوزارة السعدية إعلان الأحكام العرفية ، وأستخدمت هذه الأحكام فى غير ما أعلنت من أجله ، وأصدرت البيانات العسكرية الكاذبة أثناء سير المعارك ، وإذا قيل فى مجال الرد على ذلك بان الوزارة كانت أداة فى يد الملك وأن ذلك دفعها إلى مجاراته فى هذه التصرفات التى قام بها هو ، فان المسئولية لاتنتفى بمعنى أن قبول السعديين للحكم بطريقة غير دستورية وفى ظل إنتخابات مزورة وبلا سند شعبى ، كان يعنى قبولهم التعاون مع السراى والرضوخ لإرادة الملك وإنتهاك أحكام الدستور ، ولو كان الأمر غير كذلك لاستقالت الوزارة ولتحمل الملك المسئولية المباشرة عما حدث .

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ أصدر النقراشى أمراً بحل جماعة الإخوان المسلمين بسبب أحداث العنف والاغتيال التى سادت مصر خلال هذه الفترة وارتباطها بعناصر من هذه الجماعة ، وكرد فعل لذلك قام أحد أعضاء

---

(١) جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم (القاهرة ١٩٥٧) ص ١٢٣ . أنظر دفاع المؤلف غير المقنع عن هذا الموقف بأسباب نفسية وأن النقراشى كان « يأبى أن يتهرب من تحمل المسئوليات » ! ! .

(٢) محمد زكى عبد القادر ؛ مرجع سابق ص ١٤٠ .

الجماعة باغتيال النقراشى فى فناء وزارة الداخلية وهو ينتظر المصعد ، وخلفه فى رئاسة الهيئة والوزارة إبراهيم عبد الهادى الذى كان رئيساً للديوان عبد الهادى سياسة تقييد وكبت وإرهاب لعل مصر لم تشهد مثيلا لها فى عهد الاستقلال حتى ذلك الوقت ، فاعتقلت أعداد كبيرة من الإخوان المسلمين ومن المتعاطفين معهم وكذا من الماركسيين والعناصر النشطة سياسيا ، وانعكست سياسة الوزارة السعدية على انتخابات ١٩٥٠ التى تمت فى ظل وزارة حسين سرى ، فلم يحصل الحزب إلا على ٢٨ مقعداً من أصل ٣١٩ أى بنسبة ٨ر٨٪ من إجمالى عدد المقاعد وكان فى ذلك أبلغ تقييم شعبي تجاه الحزب الذى أسمى نفسه باسم زعيم ثورة ١٩١٩ .

ثالثا : الكتلة الوفدية المستقلة (١).

تكونت نتيجة إنشقاق مكرم عبيد الذى كان أحد قادة الوفد لمدة طويلة وسكرتيره العام وأحد المقربين إلى النحاس باشا حتى لقد أطلق عليه ابن سعد البكر(٢) . والذى أرجعنا أسبابه من قبل إلى اتهام مكرم لقادة الوفد باستغلال مقاعد السلطة للاثراء الشخصى ، وإحساس مكرم بتقلص دوره فى الوفد ، وتشجيع القصر لأى محاولة لإضعاف الوفد ، وجاء فى خطاب الإستقالة لعدد من الشيوخ والنواب الذين تضامنوا مع مكرم والموجهة إلى مصطفى النحاس « إنكم خالفتم مبادىء الوفد السامية فى الحكم وفى الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات رجالنا فى خطر داهم » (٣) وأصدر الحزب جريدة الكتلة كلسان حاله .

وتضمن برنامج الكتلة عدداً من الأهداف الوطنية والإجتماعية العامة مثل ضرورة الحصول على الاستقلال الكامل لمصر والسودان ، وجلاء القوات الإنجليزية ، وإبرام معاهدة بين مصر وبريطانيا تقوم على الاحترام المتبادل ، وتطوير التعاون بين البلاد العربية لتحقيق وتدعيم العلاقات بين

(١) الخطيب : مرجع سابق ص ١٤٠-١٤٤ ، طليمة : مرجع سابق ص ١٣٧-١٣٨

(٢) هيكل : مرجع سابق ٢٦٤ .

(٣) الطليعة : مرجع سابق ص ١٣٧ .

بعضها البعض . كما تضمن البرنامج من الناحية الداخلية ضرورة تدعيم قواعد الديمقراطية فى إطار الملكية الدستورية وتحسين الأحوال الإجتماعية ومحاربة الأمية ، وإعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب وإنشاء ضرائب تصاعدية وإقامة نظام ضمان إجتماعى ضد البطالة والمرض والعجز ، والاهتمام بالصناعة وإستغلال الموارد الطبيعية .

وفى برنامج الحزب الإنتخابى عام ١٩٥٠ تضمن البيان أن الوفد زيف الإنتخابات لتمرير معاهدة ١٩٣٦ ، وطالب بالغاء المعاهدة على أساس انه لم يعد لها «أى مسوغ دولى ولاوطنى » وانها أصبحت باطلة بمقتضى ميثاق هيئة الأمم ، كما طالب بإعادة النص فى الدستور على أن يكون لقب الملك هو ملك مصر والسودان ، وتركزت دعاية الحزب فى الإنتخابات على المطالبة بالغاء المعاهدة واعلان بطلانها ، وجلاء القوات الإنجليزية فورا (١) .

ومن الناحية العملية لم تتوفر للحزب فرصة تنفيذ برامجه فلم يكلف أى من قادته برئاسة الوزراء ، كما لم يقدر أن يكونوا الأغلبية فى مجلس الوزراء ، ولم يكن له وزن برلمانى يعتد به ففى إنتخابات ١٩٤٥ التى تمت فى ظل الوزارة السعدية كان للحزب ١٢٦مرشحا لم ينجح منهم سوى ١٨ فقط أى بنسبة ٦,٨٪ من إجمالى عدد مقاعد مجلس النواب ، وفى إنتخابات ١٩٥٠ كان للحزب ٣٩ مرشحا لم ينجح أى منهم فى الحصول على مقعد فى مجلس النواب واشترك الحزب فى عديد من وزارات القصر كان أولها وزارة أحمد ماهر فى اكتوبر ١٩٤٤ بعد إقالة الوفد ، وفى عام ١٩٥١ أقام الحزب إئتلاف مع الحزب الوطنى على أساس محاربة مشاريع الدفاع المشترك التى كانت مطروحة على مصر وقتذاك (١) وكان فشل الحزب فى الحصول على مقعد واحد فى إنتخابات ١٩٥٠ أكبر دليل على إبتعاد الجماهير عنه .

---

(١) الأهرام فى ١ فبراير ١٩٥٠ .

(٢) الأهرام فى ١٣ ، ١٤ مارس ١٩٥١ .

المطلب الثانى

أحزاب القصر

يقصد بأحزاب القصر تلك التى أنشئت بدعم وتأييد من الملك ولم يقدر لها أن تتمتع بثقة الشعب وإنما استمرت أداة طيعة فى يد السراى ، ويندرج تحت هذا النمط كل من حزبى الإتحاد والشعب .

أعلن حزب الإتحاد(1) فى يوم ١٠ يناير ١٩٢٥ فى حفل أقيم بفندق سميراميس ، وكان الهدف من إنشائه أن يكون أداة القصر فى حكم البلاد وذلك للدفاع عن مصالح الملك وتنفيذ سياساته بعد إستقالة وزارة الوفد والدعوة لانتخابات جديدة لعب فيها صدقى باشا كوزير للداخلية دوراً هاماً فى تزييف إرادة الشعب .

ولم يجد الحزب منذ نشأته أى استجابة من الرأى العام ، وأسماه سعد زغلول بحزب الشيطان ، واستخدمت هيئات السلطة والإدارة كل نفوذها لضم أصحاب المطامع والمصالح إليه ، وانتهى به الأمر إلى أن يكون مؤلفاً من بعض الموظفين والأعيان والتجار ، كما أصبح معقلا للعناصر المعادية للوفد بحيث كان بحق حزب السلطة والمنافع ، وأصدر الحزب جريدة الاتحاد وكان من أهم شخصياته يحيى إبراهيم رئيسه .

ويرجع البعض فكرة إنشاء الحزب إلى حسن نشأت وكيل الديوان الملكى ورئيسه بالنيابة الذى هدف من إنشاء الحزب إلى هدفين : أولهما سلبى وهو تحطيم الوفد من الداخل وذلك عن طريق إجتذاب عدد من أنصاره إلى الحزب الجديد ، وثانيهما إيجابى هو أن يكون للقصر قوة سياسية منظمة

---

(١) رمضان : تاريخ الحركة الوطنية فى مصر سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، ص ٥٧٤ – ٥٧٧ ، الطليعة ، السنة الأولى ، عدد ٣ ، مارس ١٩٦٥ ص ١٤٥ .

ذات طابع محافظ يمكن استخدامها فى تنفيذ سياساته . وتشير الوثائق الإنجليزية إلى أن القصر رأى ضرورة إنشاء هذا الحزب على أساس أنه يوجد فى مصر حزبين – الوفد والأحرار الدستوريين – وأن هذا الحزب الثالث المؤيد للقصر يمكن أن يكون عنصر موازنة وتغليب لأحد الحزبين على الآخر .

ونص برنامج الحزب الذى نشر فى جريدة الإتحاد على أن الهدف النهائى هو الحصول على الإستقلال التام لمصر والسودان ، أما الوسائل المؤدية لتحقيق هذا الهدف فهى توحيد صفوف الأمة وتوجيه جهودها للعمل فى ظل الدستور ونشر الدعوة للمحافظة على الروح الإستقلالية ، والتفاهم مع الدول الأوربية بخصوص الإمتيازات الأجنبية ، كما ركز الحزب على الشئون الداخلية مثل نشر التعليم وإصلاح شئون الجامعة الأزهرية ، وإستقلال القضاء ، وجعل التوظف فى الدوائر الحكومية أساسه الكفاءة والمؤهلات الشخصية بصرف النظر عن الإعتبارات السياسية ، وترقية أحوال العمال والفلاحين ، والاهتمام بالصحة ، وتشجيع التجارة ، وينتهى البرنامج بشعار « لتحيى مصر وليحيى الملك » .

وبعد إنشاء الحزب عدلت وزارة أحمد زيور ليدخلها أربعة أعضاء منه كان من بينهم يحيى إبراهيم الذى عين وزيراً للمالية ، واللواء موسى فؤاد – الذى إستقال من الوفد – والذى تولى وزارة الحربية .

وبصفة عامة فقد كان الإتحاد حزباً منبوذاً من الشعب ، ولم يقدر له أى شأن إنتخابى إلا فى الإنتخابات التى زورها القصر مثل إنتخابات ١٩٢٥ التى حصل الحزب فيها على ٢٩ مقعداً بنسبة ١٣ر٨٪ من إجمالى عدد مقاعد مجلس النواب ، أو إنتخابات ١٩٣١ عندما حصل على ٤٠ مقعداً بنسبة ٢٦ر٧٪ ، أما فى الإنتخابات التى لم تتدخل فيها الحكومة فقد وضح الوزن الحقيقى للحزب ففى إنتخابات ١٩٢٦ لم يحصل إلا على مقعد واحد بنسبة نصف فى المائة ، وفى إنتخابات ١٩٢٩ كان للحزب ١٧ مرشحاً لم ينجح أى منهم ، وفى إنتخابات ١٩٣٦ حصل تحالف حزبى الإتحاد والشعب على

١٤ مقعداً بنسبة ٦٪ ، ولم تقم للحزب قائمة بعد ذلك ولم يدخل إنتخابات ١٩٤٢ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ ولم يعد له وزن فى الحياة السياسية المصرية .

أما حزب الشعب (١) فقد تأسس فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ برئاسة إسماعيل صدقى (٢) وهو رئيس للوزراء من بعض كبار الماليين المصريين والعمد والأعيان ، وفى عام ١٩٣٣ تولى رئاسته عبد الفتاح يحيى ، وصدرت جريدة الشعب ناطقة بلسان الحزب . وفسر صدقى إنشاء الحزب بخروج قادة الأحرار الدستوريين عن مبادئه فقال فى إحدى خطبه « أما وقد تورط بعض الأحرار الدستوريين فى تنكب مبادئهم وإعتناق مبادئ الفوضى ، كان حقاً علينا وعلى كل محب لخير البلاد أن نبحث الأمر وأن نسلك الطريق الذى حاد عنه غيرنا فألفنا حزب الشعب على المبادئ الحقة التى قام عليها حزب الأحرار الدستوريين. ولم نؤلف فى الواقع حزباً جديداً بل كل ما فى الأمر أننا أسميناه الشعب لكى نمثل حقيقة الفكرة السامية التى نسعى جميعاً لخدمتها » .

ولكن الحقيقة وراء تكوين هذا الحزب تعود إلى ظروف إلغاء دستور ١٩٢٣ ، وإصدار دستور ١٩٣٠ وقانون الإنتخاب الجديد وتحول الأحرار الدستوريين إلى المعارضة والتنسيق مع الوفد ، فكان على وزارة صدقى أن يكون لها حزبها فتألف حزب الشعب ، وهو أبعد ما يكون عن هذه التسمية فقد نشأ فى أحضان القصر وبقوة البوليس وسلطات الإدارة وضم إليه بعض أعضاء حزبى الإتحاد والأحرار ، وفرض على العمد والمشايخ الانضمام إليه بالإكراه وكانت جريدته توزع عن طريق السلطات الإدارية التى إستخدمت الترقيات والعلاوات كأداة للترغيب للإنضمام إلى الحزب(٣) .

---

(١) رمضان : مرجع سابق ص ٧٤٣-٧٤٥ ، ص ٧٦٤-٧٦٦ ، الطليعة ، مرجع سابق. ص ١٥٢-١٥٣ .

(٢) حول تفكير إسماعيل صدقى السياسى أنظر رسالة د . منى أبو الفضل السابق الأشارة إليها .

(٣) د. محمد حسين هيكل واخرون : السياسة المصرية والأنقلاب الدستورى (القاهرة. ١٩٣١) ص ٥٢-٥٤ .

وتضمن قانون الحزب عدداً من الأهداف العامة مثل العمل على إستقلال مصر إستقلالا تاما ، والمحافظة على حقوق مصر كاملة فى السودان (١) ، وإتفاق مصر مع الدولة البريطانية على المسائل المعلقة بينها ، وإلغاء الإمتيازات الأجنبية ، ودخول مصر عصبة الأمم ، وإستقلال القضاء ، وإصلاح الشئون الداخلية ، والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش(٢) .

وكان الحزب بحكم ظروف نشأته وعضويته نموذجاً للانتهازية السياسية والمواقف غير المبدئية ، ويكفى أن نعرض مثالا على ذلك ما حدث عندما استقال صدقى فى سبتمبر ١٩٣٣ وكانت الأغلبية البرلمانية تنتمى إلى حزب الشعب ، فقد صرح بأن على الوزارة الجديدة أن تسعى للحصول على ثقة البرلمان فوراً عملا بالدستور .. ولكن الملك لم يعبأ بذلك ، واختار رئيساً للوزراء من خصوم صدقى وهو عبد الفتاح يحيى الذى سبق لصدقى أن اختلف معه وأبعده عن الوزارة مما أدى إلى استقالته من الحزب ، كما اختار الملك إثنين من أعضاء حزب الشعب دون استشارة رئيس الحزب — صدقى — وهما إبراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك .

وجمع صدقى أعضاء الحزب من النواب والشيوخ ، واستصدر منهم قراراً بثقتهم فيه ، وصرح بأن أعضاء الحزب لا يجب أن يقبلوا أية مناصب وزارية دون استئذان الحزب ، ولكن كلا من كريم والمنزلاوى رفضا الانصياع لرأى صدقى فأصدر أمراً بفصلهما من الحزب ، وهكذا برز موقف دستورى شاذ وهو وجود أغلبية من حزب الإتحاد فى مجلس النواب دون أن يكون له ممثلين فى الوزارة .

وجاءت المفاجأة الثانية عندما أصر عبد الفتاح يحيى الذى كان نائباً لرئيس الحزب وقدم استقالته قبل تسعة شهور على أنه ما زال عضواً فى

(١) ورد ذلك فى البرنامج الذى أعلن يوم ١٩ نوفمبر ١٩٣٠ ويبدو أن ذلك لم يرض الأنجليز لذلك لم يشر إليه مطلقا بعد ذلك، وفى إجتماع الجمعية العمومية للحزب لم يعرض البرنامج عليها للموافقة . المرجع السابق ص ١٨—١٩

(٢) سنية قراعة ، نمر السياسة المصرية (القاهرة ، ١٩٥٢) ص ٣١٤

الحزب ، وسرعان ما اجتمع الحزب فى ٢ أكتوبر ١٩٣٣ ليؤيد عبد الفتاح يحيي قبل أن خف المداد على قراره الأول بتأييد صدقى والثقة فيه ، لذلك استقال صدقى فى نوفمبر ١٩٣٣ وتولى عبد الفتاح يحيي رئاسة الحزب .

من الناحية العملية لم يكن لهذا الحزب وجود شعبى أو وزن إنتخابى إلا فى إنتخابات ١٩٣١ التى أدارها إسماعيل صدقى عندما حصل على ٨٤ مقعداً بنسبة ٥٦ ٪ من إجمالى عدد مقاعد مجلس النواب ، وفى إنتخابات ١٩٣٦ حصل إتحاد كل من حزبى الإتحاد والشعب على ١٤ مقعداً بنسبة ٦ ٪ ، واندمج الحزبان تحت إسم الإتحاد الشعبى ، ولكن بكل المعايير لم يكن لهذا الحزب من وجود سوى الإسم ، وقام العديد من قادته باتباع سياسة جديدة وهى بقاؤهم خارج الأحزاب تحت إسم المستقلين والاشتراك فى الحكم تحت هذا الإسم ، وبالتالى استمروا كأداة طيعة فى يد الملك والسراى .

المطلب الثالث

الحزب الوطنى

هو الحزب الذى أنشأه مصطفى كامل وقاد حركة النضال الوطنى فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى حتى حل محله الوفد وذلك لعدة أسباب سبق أن تعرضنا لها من قبل ، وخرج الحزب بعد الحرب ضعيفاً أنهكته إجراءات القمع الحكومية ، ومزقته الخلافات الداخلية ، وعانى من غياب قياداته ذات القدرة والتأثير ، ولم يعد يضم سوى بعض الشباب المثالى المتحمس لأفكار مصطفى كامل ، والذى لم يمتلك القدرة على فهم أن الظروف قد تغيرت وأن ثمة أوضاع جديدة قد نشأت ، وكان أمامه أحد بديلين كلاهما مر : إما أن يؤيد الوفد ويستوعب فى كتلته الجماهيرية العريضة ، وإما أن يقف ضده مع أحزاب القصر والأقلية المرفوضة من الجماهير ، واختار الحزب البديل الثانى وكان أحد العناصر الرئيسية فى برنامجه معارضة الوفد فيما اعتبره تهاوناً مع الإنجليز حول السودان ، وركزت دعايته على مهاجمة الوفد حتى أن هناك من يرجع واقعة الإعتداء على حياة سعد إلى تخطيط مجموعة من أعضاء الحزب فى برلين(1) .

لقد انطلق الحزب من مبدأ أساسى وهو لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، وقد ميزه هذا عن كافة الأحزاب الأخرى ، فاعترض الحزب على تصريح ٢٨ فبراير واعتبره محاولة من إنجلتره لإعطاء مركزها فى مصر صفة شرعية (٢) ، ولصرف الشعب عن المطالبة بالاستقلال الكامل ،

---

(١) د .محمد أنيس : صفحات مجهولة . . . ص ١١٩-١٣٢ ،لا شين : مرجع سابق ص ٣٩٥ .

(٢) ذكرى محمد فريد . المحاضرة التى القاها الأستاذ مصطفى الشوربجى بدار جريدة اللواء المصرية يوم الجمعة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ .

وأصدرت اللجنة المركزية للحزب بياناً ورد فيه أن هذا التصريح « لا يغير شيئاً فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ولا يقصد به غير التغرير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها (أى سياسة بريطانيا) (١) » .

كما عارض الحزب تشكيل لجنة الثلاثين لوضع الدستور ، ولكنه اشترك بعد ذلك فى انتخابات ١٩٢٤ وحصل على سبعة مقاعد فقط ، كما اشترك فى إنتخابات ١٩٣١ التى نظمها صدقى بعد إلغاء دستور ١٩٢٣ والتى قاطعها كل من الوفد والأحرار الدستوريين الأمر الذى اعتبره البعض إعترافاً ضمنياً من الحزب بدستور ١٩٣٠ ، وقد كان ذلك موقفاً غريباً للغاية من الحزب الوطنى أعطى صدقى حجة إدعاء أن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب هى الإتحاد والشعب والوطنى .

ولم يشترك الحزب فى أية مفاوضات مع الإنجليز ، فلم يشترك فى وفد مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ ، وأدانها على أنها لا تحقق الإستقلال لمصر والسودان وتمسكاً بمبدأ لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، وطالب بعد ذلك بالغاء هذه المعاهده

ومع أن الحزب أعلن أنه لن يشترك فى أى وزارة قبل الجلاء فقد اشترك فى عدد من وزارات القصر منذ عام ١٩٣٨ عندما اشترك حافظ رمضان فى وزارة محمد محمود ، مع أن الجلاء لم يكن قد تم ولا المعاهدة قد ألغيت بل كانت وزارة لا سند شعبى لها جاءت فى أعقاب إقالة وزارة الوفد فى ديسمبر ١٩٣٧ وإنتخابات ١٩٣٨ التى تمت فى ظل وزارة محمد محمود والتى شوهت فيها الإرادة الشعبية ، وقد أدى إشتراك الحزب الوطنى فى هذه الوزارة إلى إثارة خلافات فى داخل صفوف الحزب الأمر الذى أدى إلى مزيد من إضعاف الحزب ومزيد من ارتماء قياداته فى أحضان السراى (٢)، كما اشترك الحزب الوطنى فى وزارة أحمد ماهر التى تولت

---

(١) ذكرى مصطفى كامل . نص الخطبة التى القاها محمد حافظ رمضان بك فى الحفلة التى أقامها الحزب فى ١٧ فبراير ١٩٢٢ ص ١٠ .

(٢) محمد زكى عبد القادر : مرجع سابق ص ٩٩ .

الحكم بعد إقالة حكومة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤ ، واشترك فى وزارة النقراشى ١٩٤٥ ، وأيد عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن ، ووصف حافظ رمضان هذه الخطوة قائلا « فكانت أول حكومة مصرية وقفت فى وجه إنجلتره بشجاعة وإيمان وقررت قطع المفاوضات وعرض قضية مصر على الدول »(١) ، ومن الأحداث الدالة على إتجاه الحزب فى ظل قيادة حافظ رمضان للتقرب من القصر أنه بعد توقيعه على وثيقة المعارضة المقدمة إلى الملك عام ١٩٥٠ عاد وتقرب إلى الملك ووافقته اللجنة الإدارية للحزب على ذلك .

وأفصح الحزب عن عدد من المواقف الهامة فى مجال السياسة الخارجية فدعا مثلا إلى عقد إتفاق عدم إعتداء بين مصر والإتحاد السوفييتى ، كما دعا إلى إعلان حياد قناة السويس بمعاهدة دولية (٢)، وفى إجتماع الحزب فى ذكرى الإحتلال الإنجليزى فى ١٤ سبتمبر ١٩٥١ طالب بالغاء معاهدة ١٩٣٦ فوراً وإلغاء القوانين المقيدة للصحافة والحريات العامة واستنكر «الفساد والمحسوبية فى الحكومة»(٣) ، وكما ذكرنا من قبل فقد قام الحزب الوطنى فى مارس ١٩٥١ بتكوين جبهة مع الكتلة الوفدية على أساس محاربة فكرة الدفاع المشترك بلا قيد ولا شرط ، وارتبطت هذه المواقف بنمو إتجاه جديد داخل الحزب تزعمه فتحى رضوان الذى أصبح رئيساً للجنة العليا لشباب الحزب(٤) .

ومن الناحية العملية ظل الحزب دائماً فى معسكر الأقلية ولم يزد عدد مقاعده فى مجلس النواب فى الإنتخابات العشرة التى تمت خلال الفترة

---

(١) حديث لمجلة آخر ساعة عدد ٦٤٣ بتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٧

(٢) الأهرام فى ٣ مايو ١٩٥٠ أنظر أيضاً خطاب حافظ رمضان بعنوان إلى أبناء وادى النيل فى الأهرام بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ وخطابه بالأسكندرية فى الأهرام ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ ، وقارن بما يذكره رمضان فى تاريخ الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، جزء أول ص ١٨٨ ، ٢٦٩ من دعوة حافظ رمضان إلى إعتبار مصر خط دفاع ثان ضد الشيوعية.

(٣) الأهرام فى ١٥ سبتمبر ١٩٥١ .

(٤) الأهرام فى ١٣ مارس ١٩٥١ .

محل الدراسة على ٨ مقاعد بنسبة ٣ر٥٪ من إجمالى عدد مقاعد مجلس النواب وهى التى حصل عليها فى إنتخابات ١٩٣١ ، بينما حصل على ٧ مقاعد فى إنتخابات ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٤٥ ، وعلى ٥ مقاعد فى إنتخابات ١٩٢٦ ، ١٩٤٢ ، وعلى ٤ مقاعد فى إنتخابات ١٩٣٦ ، وحصل فى آخر إنتخابات عام ١٩٥٠ على ٦ مقاعد بنسبة ٦ر١٪ من إجمالى عدد مقاعد مجلس النواب .

وهكذا استمر الحزب الوطنى حتى عام ١٩٥٢ كأحد أحزاب الأقلية التى لم يكن لها سند شعبى كبير ولم تمارس دوراً مؤثراً فى الحياة السياسية ، واتسم برنامجه تجاه القضية الوطنية بالمثالية ، فقد رفع مجموعة من الشعارات دون أن يقدم الأساليب العملية لتحقيقها ودون أن يترجمها إلى برامج وخطط واقعية ومن ثم فقد فشل أن يطرح نفسه كبديل للوفد .

المبحث الثالث

أحزاب وتنظيمات الرفض السياسى والإجتماعى

نتناول فى هذا المبحث تلك الأحزاب والحركات التى رفضت القبول بأسس النظام الدستورى القائم وسعت لتغييره وإحلاله بنظام جديد ، أو بالأحرى تلك التى لم تقبل الديمقراطية الليبرالية كمثل سياسى أعلى، وكان لها منابعها الفكرية الأخرى التى تمثلت فى مبادئها وانعكست فى ممارساتها ، وندرس فى هذا المبحث :

المطلب الأول : حركة مصر الفتاة وتطورها إلى حزب مصر الاشتراكى الذى اشتهر باسم الحزب الاشتراكى .

المطلب الثانى : حركة الإخوان المسلمين .

المطلب الثالث : الحركات والتنظيمات الماركسية .

المطلب الأول

حركة مصر الفتاة [1] .

أعلن أحمد حسين تكوين جمعية مصر الفتاة فى ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ وذلك بعد أن كان قد مهد لها بمشروع القرش الذى دعا فيه المواطنين إلى التبرع لتشجيع الصناعة الوطنية ، ولاقى المشروع نجاحاً كبيراً وترحيباً شعبياً واسع النطاق ، وفى عام ١٩٣٧ تحولت الحركة إلى حزب مصر الفتاة ، وفى ١٩٤٠ إلى الحزب الوطنى الإسلامى ، ثم عادت إلى التسمية بمصر الفتاة ، حتى عام ١٩٤٩ عندما تغير الإسم إلى حزب مصر الاشتراكى الذى ذاعت شهرته باسم الحزب الاشتراكى . وخلال هذا التطور أصدرت الحركة عدداً من الجرائد والمجلات مثل الصرخة ، ووادى النيل ، والضياء ، والثغر ، ومصر الفتاة ، والجلاء ، والمنتخب ، ووادى النيل .

وتثير دراسة حركة مصر الفتاة — وتطوراتها المتعاقبة — عدداً من الملاحظات الأساسية التى تمثل إطار فهمنا لها وهى :

١ — أن هذه التغيرات المتتالية فى الأسماء وما يترتب عليها من تغير فى البرامج كانت تعبيراً عن التطور الفكرى لقائد الحركة أحمد حسين ورؤيته لتطور الأحداث السياسية والإجتماعية فى مصر أكثر من تعبيرها عن تطور فى قواعد الحركة من خلال ممارستها السياسية ، ويرتبط بذلك فهم أحمد حسين بالنسبة للحركة فلم يكن مجرد رئيس لحزب بل زعيم لجماعة ينتظر

---

(١) أنظر بصفة عامة رمضان : مرجع سابق ص ١٩٧٥–٢٧٧ ، طارق البشرى : مرجع سابق ص ١٦٦–١٧٠ ، ٣٨٩–٤١٥ ، مجلة الطليعة السنة الأولى ، عدد ٤ ، أبريل ١٩٦٥ ص ١٤٣–١٤٥ . أنظر كذلك عد العزيز الدسوقى : أحمد حسين (القاهرة ، ١٩٥٢) ومن أهم المصادر على حامد محمد شلبى : مصر الفتاة ودورها فى المجتمع المصرى ١٩٣٣ — ١٩٤١ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس ، ١٩٧٥ .

أعضاؤها منه الأمر والتوجيه أكثر من توقع المشاركة وتحمل المسئولية . ومثل ذلك نقطة قوة وضعف بالنسبة للحركة . نقطة قوة من حيث القدرة على التصرف وتغيير المواقف بسرعة تبعاً لتطور الأحداث ، ونقطة ضعف من حيث أن الحركة ضمت فى إطارها عناصر جد متنافرة لا يجمع بينها سوى شعارات عامة والولاء لأحمد حسين ، كما أن الطابع الشخصى لقيادة أحمد حسين أثر على قدرة الحركة على بناء تنظيم قوى لها .

وقد انعكس ذلك فى قانون حزب مصر الفتاة فنص على أن أحمد حسين قد أنتخب زعيما للحزب على أن يتولى منصب الرئاسة ما بقى مخلصاً لمبادىء الحزب ، وحدد اختصاصاته بأنه هو وحده الذى يمثل الحزب أمام القضاء وأمام الحكومة وفى المعاملات مع الأفراد ، ولم يحدد القانون طريقة عزل الرئيس وما هى الهيئة التى تملك هذا الحق ، وكانت له سلطات تولى رئاسة جلسات مجلس الإدارة ومجلس الجهاد ، كما كانت له سلطة حل المجالس وهو ما قام به فى عام ١٩٣٨ عندما أصدر قراراً بحل جميع تنظيمات الحزب . ومن العبارات الدالة على دور أحمد حسين ونفوذه داخل الحزب أنه عندما قرر أن يفصل أحد قادة الحركة قال « فاذا فصل اليوم عبد الحميد المشهدى فليس لأحد أن يسألنى لماذا فصلت فالمناقشة فى الحساب لا تحبذ من أى أحد فمن أحب ذلك فليبق ومن لم يحب فليستقل » (١)، وهكذا فقد كانت سلطة اتخاذ القرار تتركز فى يد الرئيس ، ولم تكن المجالس المختلفة التى نص عليها قانون الحزب تعبر عن ديمقراطية تنظيمية فى الواقع والممارسة .

٢ — إن أحد سمات الحركة البارزة هى التذبذب على المستوى الحركى ، فالمتتبع لتاريخ الحركة يجد تنقلا بين تأييد القصر والعداء له ، بين التقارب مع الإخوان المسلمين والهجوم عليهم ، وبين العداء للوفد ومهادنته ، وبين قبول الدستور وإعلان الثورة عليه . ويجد الباحث بالطبع بعض الخطوط الاستراتيجية العامة مثل معاداة الحركة للوفد واعتبار

---

(١) شلبى : مرجع سابق ص ٨٨ — ٩١ .

أن القضاء على شعبية الوفد أحد أهداف الحركة ، ولكن الملاحظة العامة هى التذبذب فى المواقف والاضطراب فى الحركة الذى عكس غموضاً فى الفكر والرؤية ، وعدم اتضاح الأهداف مع تعقد حركة المجتمع المصرى واستفحال تناقضاته ومشاكله .

وفى مواقف مصر الفتاة الكثير من ذلك فتارة تهاجم الدستور والبرلمان وتعتبرهما ليسا ذوى جدوى ، وتارة أخرى ترى أنه لا مانع من استخدام هذه الطرق الدستورية للوصول إلى الحكم ، ثم تتراجع عن هذا الاتجاه وتشير إلى أنه لافائدة من هذه البرلمانات وتدعو إلى الثورة على الأوضاع القائمة والانقلاب الشامل واستخدام القوة بكافة أساليبها ، وتارة رابعة تعلن أنها لا تعادى الديمقراطية ولا تناصر الدكتاتورية وأن النظام الذى يصلح لمجتمع ما لا يصلح لمجتمع آخر وتتمسك بالديمقراطية لأنها من تعاليم الإسلام .

على أنه يجب القول أن هذا التذبذب الذى رافق الحركة فى بدايتها بدأ ينجلى تدريجياً وبالذات فى المرحلة الأخيرة تحت إسم الحزب الاشتراكى .

٣ ـ هذا التذبذب الحركى كان يعكس كما ذكرنا غموضاً فكرياً فقد اتسم البناء الفكرى لحركة مصر الفتاة بعدم التناسق والجمع بين أفكار لها منابع فكرية متناقضة فكان هناك الأفكار المعادية للديمقراطية الليبرالية ، واقتباس الأساليب الفاشية ، والإسلام ، والقومية المتطرفة ، وجمع أحمد حسين بين هذه الأفكار بشكل ميكانيكى يعكس وبالذات فى المرحلة الأولى من حياته عدم تقديره للدلالات والأسس الفلسفية التى قامت عليها هذه الأفكار مثل اعتقاده بأن الفاشية فيها الكثير من الإسلام وأن الفاشية صورة من صور الديمقراطية .

٤ ـ أن حركة مصر الفتاة لعبت دوراً هاماً فى الحركة الوطنية المصرية فقد كانت تعبيراً عن رومانسية وعاطفية قطاع من الشباب المصرى الذى

عصرته آلام إستمرار الإحتلال وصدمه عجز الأحزاب القائمة على المواجهة المباشرة للاحتلال ، وتفسخ مؤسسات الديمقراطية الدستورية وضياع بعض شرائح الطبقة الوسطى المصرية ومعاناتها (١)، ومن ثم اجتذبتهم التنظيمات شبه العسكرية والأفكار الداعية إلى القوة والمجد الأمر الذى دفع بعض الباحثين إلى وصف الحركة بالفاشية على المستويين النظرى والعملى .

فعلى المستوى النظرى يرى د. عبد العظيم رمضان أن للحركة « منابع فاشية ونازية » وأنها مثلت « الجناح الفاشى للأتوقراطية (٢)» ، وأن أحمد حسين أبدى إعجابه بالمبادىء الفاشية فى خطاب له عام ١٩٣٨ خلال رحلة له لألمانيا وإيطاليا ورد « أنا سوف نثبت جدارتنا بالسير ببلادنا فى هذا الطريق الذى سلكه من قبل هتلر وموسولينى » وأن مبادىء حزبه تتشابه مع مبادىء روما وبرلين وأن مذهب القرن الحالى هو الفاشية (٣)، وعلى المستوى العملى تمثل ذلك فى اقتباس الحركة الأساليب شبه العسكرية فى التنظيم . وفى الحقيقة أن هذا التقييم يثير قضيتين :

أولها : قضية منهجية تتعلق بمدى سلامة إستخدام تعبير « فاشية » للدلالة على حركة سياسية فى بلد خاضعة للاستعمار ويسودها طابع الإنتاج الزراعى ، فالفاشية من الناحية العلمية هى فلسفة متكاملة فى إطار الفكر الأوربى بلورها عدد من المفكرين ، وظهرت كنظم سياسية واجتماعية كتعبير عن أزمة النظام الرأسمالى عند مرحلة متقدمة من مراحل نضوجه الأمر الذى يجعل من الصعب معه إستخدام التعبير خارج هذا السياق إلا بمعنى مجازى عام أى معاداة الديمقراطية أو رفض الديمقراطية الليبرالية .

---

(١) انظر تحليلا إجتماعياً لأصول قيادات الحركة فى شلبى : مرجع سابق ص ٢٠٧ - ٢٢٥ .

(٢) رمضان : مرجع سابق ص ١٨٣ ، ١٨٧ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٠ وفى مقال له بالجمهورية بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٧٥ وذهب محمد زكى عبد القادر مذهبا مشابها فيصف معارضة أحمد حسين بأنها « تتجه اتجاها فاشستيا قائما على المنظمات شبه العسكرية » مرجع سابق ص ٨٦ .

وثانيهما : قضية موضوعية تتعلق بمدى إنطباق المفهوم على حركة مصر الفتاة فمن الملاحظ أنه بينما لجأت الحركة إلى اقتباس الأساليب شبه العسكرية كفرق المجاهدين والقمصان الخضر إلا أن برنامجها ومواقفها عبرتا فى كثير من الأحيان عن الالتزام بدستور ١٩٢٣ وبالحريات العامة التى أقرها وبالملكية الدستورية كحجر الزاوية فى مبادئه .

نحن نعتقد أن التجارب الفاشية بهرت أحمد حسين من حيث الدقة والتنظيم والقوة التى تمتعت بها ، كما بهرت العديد من أبناء جيله ، فقد رأوا فى هذه التجارب — دون إدراك للمسلمات النظرية التى تقوم عليها — طريقاً للقوة وللنضال ضد الأستعمار . ودعم من هذا الأنطباع أمران : أن إيطاليا وألمانيا عادتا إنجلتره التى كانت العدو التقليدى للشعب المصرى ، وأن رجال مصر الفتاة كانوا فى مرحلة الشباب المبكر فقدولد أحمد حسين فى ٨ مارس ١٩١١ بمعنى أنه أنشأ مصر الفتاة وكان عمره لا يتجاوز ٢٢ سنه إلا بقليل ، وأنه فى عام ١٩٣٨ عندما زار ألمانيا وإيطاليا وأدلى بهذه التصريحات المختلفة كان عمره ٢٧ سنة (١).

ومن ثم نتحفظ على الرأى الذى يفسر حركة مصر الفتـــاة على أنها حركة فاشية(٢)، بل نعتقد أن ظاهرة مصر الفتاة يجب أن ينظر إليها فى إطار تفسخ مؤسسات الديمقراطية الدستورية ، وعجز الأحزاب والحكومات عن إنهاء الإحتلال الإنجليزى ، والأنبهار بالقوة والنظام اللتان أفصحت عنهما ألمانيا وإيطانيا ، وعداوة كل من البلدين لانجلتره ، ورومانسية الشباب الذين إنخرطوا فيها وهكذا فقد كان ظهور مصر الفتاة بمثابة إحتجاج صارخ على الأوضاع العامة فى مصر ، والفراغ السياسى الذى كان يعيش فيه قطاع من الشباب ،

---

(١) يقول الأستاذ أحمد حسين « أنا ابتديت كفاحى وأنا صغير فى السن ، فلم يكن لى آراء ثابتة فكنت أكون ارائى من خلال التجربة ولذلك تغيرت كثيراً حتى الآن » .أنظر رسالة شلبى ص ٢٠٦ .

(٢) رأى مماثل فى مقال للأستاذ جلال السيد الذى يرى أن موقف أحمد حسين كان يعبر عن تحمس شباب » فى الجمهورية بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٧٥ .

وإهتزاز قيم الحياة السياسية بفعل إنتهاك الدستور والتدخل المتعسف لكل من الملك والأنجليز وغياب سياسة إجتماعية لمشاكل التفاوت الأقتصادى والأجتماعى فى البلاد

وقد أصدرت مصر الفتاة برنامجين سياسيين لها : الأول عام ١٩٣٣ والثانى عام ١٩٤٨ (١) .

وبصفة عامة فقد كان كل من البرنامجين تعبيراً عن أفكار القومية المصرية ، وبعث مجد مصر السالف ، وتأسيس إمبراطورية تتألف من مصر والسودان ومجموعة البلاد العربية والإسلامية بحيث تكون القومية المصرية هى العليا ، وإحياء مجد الإسلام وشعائره ، وضرورة الأخذ بالشريعة الإسلامية والعودة إلى الدين .

الفكرة المحورية فى برنامج ١٩٣٣ هى مصر . مجد مصر . إحياء مصر . وبعث مصر « لتعود سيرتها الأولى منارة للعالم وتاجاً للشرق وزعيمة للإسلام » ولن يتحقق ذلك إلا بالشباب والجيل الصاعد ، وحدد البرنامج غاية الحركة بأن تصبح مصر فوق الجميع ، إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام ، أما شعار الحركة فهو « الله . الوطن الملك » .

وتضمن البرنامج عدداً من الأهداف والغايات الإجتماعية مثل إلغاء الإمتيازات الأجنبية ، وتمصير الشركات الأجنبية ، وجعل اللغة العربية لغة المعاملات فى الشركات ، والإهتمام بالفلاح وبالذات فى مجال التعليم والخدمات الصحية .

وحدد البرنامج بعض الإصلاحات فى المجالات المختلفة ففى مجال الزراعة ورد ضرورة الإرتقاء بالزراعة ، وشق المصارف ، وتنوع المحاصيل ، وتعميم نظام التعاون . وفى مجال الصناعة ذكر ضرورة تشجيع صناعة القطن والصناعات الأخرى ، وإتباع الحماية الجمركية لحماية المصانع المصرية . وفى مجال التجارة أكد ضرورة إحتكار المصريين للتجارة الداخلية ، وأنه « لا

نأكل إلا كل ما هو مصرى ، ولا نلبس إلا ما هو مصرى ، ولا نشترى إلا من مصرى كلما إستطعنا إلى ذلك سبيلا » ، ولتحقيق ذلك لابد من سيطرة مصر على تجارتها الخارجية، وبناء أسطول مصرى، وتوسيع ميناء الإسكندرية وبناء مطارات جديدة ، وإنشاء بنك مركزى . وفى مجال التعليم تحددت الأهداف فى نشر التعليم عموماً ، ومجانية التعليم الإبتدائى ، وتخفيف نفقات التعليم الثانوى والعالى ، وتشجيع البحث العلمى ، وضرورة إستعادة الأزهر لمكانته . وفى المجال الإجتماعى ذكر البرنامج ضرورة إحترام الدين والأخلاق ، والإهتمام بالصحة العامة والتأمين الإجتماعى ، وأوصى بالتجنيد الإجبارى .

وأورد البرنامج أن وسائل الحركة لتحقيق هذا البرنامج هى الإيمان والعمل وأنه لا بد من القوة لتحقيق الأهداف . ويلاحظ على هذا البرنامج أنه أغفل الإشارة إلى قضية الدستور مع أن هذه القضية كانت هى محور النضال الوطنى خلال هذه الفترة نتيجة قيام صدقى بالغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار دستور ١٩٣٠ بدلا منه ، ويبدو أن ذلك كان يعكس تفكير أحمد حسين من حيث عدم إيمانه بمؤسسات الديمقراطية الليبرالية ، وإعتقاده أن الخلافات الحزبية مضيعة للوقت وللجهد ، وأن النظام البرلمانى قد فشل فى مصر وعجز عن إصلاح الأوضاع الإجتماعية .

وفى عام ١٩٤٠ إزداد بروز الإتجاه الإسلامى فى تفكير أحمد حسين ، فأعلن قبل سفره إلى الحجاز عدم رضائه عما صارت إليه حال مصر الفتاه من فتور وخمول ، وأنه لا يريد أن يكون معه من المجاهدين إلا من يؤثر الجهاد على أى شئ آخر . وفى مارس من نفس العام عرض أحمد حسين إقتراحاته الجديدة ومؤداها أن الوقت قد حان لتغيير مبادئ الحزب من الروح القومية المصرية إلى القومية الإسلامية ، وفى خلال عشرة أيام كان قد إستطاع وضع برنامج جديد للحزب عرضت على مجلسى الإدارة والجهاد ورفعت إلى الملك ، ولكن أحمد حسين عدل عن هذا الإتجاه فيما بعد (١).

---

(١) شلبى : مرجع سابق ص ٧٠–٧١

وصدر البرنامج الثانى للحركة بعد خمسة عشر عاماً من الممارسة السياسية وفى ظل ظروف متغيرة اتسمت ببروز البعد العربى فى مصر نتيجة حرب فلسطين واستفحال التناقضات الإجتماعية والسياسية ، وقد عكس البرنامج هذا التغير . فمع أن شعار الحزب إختصر هو « الله الوطن الملك » ، والوسيلة هى « الإيمان والعمل » ، وأن نظام الحكم هو الملكية الدستورية ،كماورد فيه نفس الإصطلاحات الإجتماعية العامة الواردة فى البرنامج الأول ، إلا أنه يمكن إبراز ملاحظتين هامتين :

أولهما : بروز بعد إجتماعى وإن كان قد اتسم بالعمومية ، ففى مجال تحديد غاية الحركة ورد هدف « تحرير أبناء مصر والسودان على إختلاف طبقاتهم من الخوف والجهل والعوز ورفع مستوى الطبقات العاملة أدبياً ومادياً وسياسياً » كما أشار بوضوح إلى « أن هناك مستوى للحياة الإنسانية الكريمة هو من حق كل إنسان ، والعبث بهذا الحق أو الإستهتار به يؤدى إلى إختلال المجتمع وإثارة الفتن ، ومهمة الدولة أن تؤمن كل مواطن على هذا المستوى من الحياة الكريمة » . من ذلك ضرورة توفير المسكن والعمل والخدمات الإجتماعية ، وأوصى البرنامج بالغاء الضرائب على الحاجات الأساسية كالغذاء والكساء الضرورى ، وفرض الضرائب التصاعدية وضريبة التركات ، ووضع حد أقصى للملكية الزراعية .

وثانيهما : بروز بعد عربى واضح وازدياد الإهتمام بالسياسة الخارجية فغاية الحركة هى « أن تصبح مصر دولة عظمى تتألف من مصر والسودان حتى أقصى النيل وتحالف الدول العربية مؤلفة منها دولة عربية متحدة » . وتحت عنوان سياستنا القومية يعدد البرنامج عدداً من المبادئ مثل تحرير البلاد العربية والعمل على توحيدها ، وتحرير المسلمين ، ومكافحة الإستعمار ، وحماية الشعوب الإفريقية ، وتأليف لجامعة شرقية تضم الدول العربية والإسلامية والآسيوية والأفريقية ، وتدعيم السلام العالمى .

وتميزت مصر الفتاة فى ممارستها بالحركة العنيفة فهاجمت التعامل مع الأجانب ،ودعت إلى مقاطعة الشركات الأجنبية ودورالسينما الأجنبية،وقامت

جماعاتها أحياناً بالهجوم على البارات وأماكن اللهو ، وكانت من القوى السياسية المصرية التى تنبهت مبكراً إلى أهمية القضية الفلسطينية وحذرت من عواقبها .

وتكون تنظيم مصر الفتاة من عدة مستويات فإلى جانب لجان مصر الفتاة وهى لجان جغرافية لكل منها رئيس وسكرتير وأمين صندوق ، كان هناك :

(أ) الأنصار : وهم كل مصرى يناصر مبادئ الحركة ويختار منهم المجاهدون ، ويجب على من يكون مجاهداً أن يصبح نصيراً أولا لمدة شهر فاذا ثبت أخلاصه عين مجاهداً .

(ب) المجاهدون : وهم الشباب الراغبون فى القيام بدور إيجابى فى تنفيذ مبادئ الحركة ويخضعون لنظام شبه عسكرى أساسه الطاعة والتفانى والخضوع التام للرؤساء ، ولهم زى خاص وهو ما عرف بالقمصان الخضر ، ويكونون فيالق وألوية وفرق وكتائب وأقسام ، ويشكل رؤساء الفيالق مجلس أركان حرب الجهاد .

(ج) مجلس الجهاد وهو أعلى هيئه تختص برسم السياسة والإشراف على الميزانية ، ويتكون من خمسين عضواً من مؤسسى الحركة ورؤساء شعبها المختلفة ومن يختارهم المجلس .

(د) مجلس الإدارة وهو بمثابة الأداة التنفيذية لمجلس الجهاد .

(هـ) الرئيس وقد سبق تناول سلطاته ودوره المتميز فى الحركة .

ومن الناحية العملية ناصب حزب مصر الفتاة الوفد العداء فى أغلب الأحيان ، كما هاجم الوفد دعوة مصر الفتاة على أساس غموض ماضى أحمد حسين وتقلباته السياسية ومواقفه التى اتسمت بتأييد وزارات الأقلية وتأييد الملك ، ووجود صلات بين الحركة ورجال القصر ، كما تعاونت الحركة مع الإخوان المسلمين وجبهة مصر التى رأسها على ماهر ، بل لقد فكر أحمد حسين فى إلغاء حزبه والإندماج مع الإخوان الأمر الذى رفضه حسن البنا ،

يمكن القول بصفة عامة أن حركة مصر الفتاة مثلت « تياراً من تيارات المعارضة الوطنية المتطرفة بين جماهير الشباب المثالى المتحمس » (١).

وفى العام التالى لإصدار البرنامج الثانى لحزب مصر الفتاة أعلن أحمد حسين تغيير إسم الحزب إلى حزب مصر الإشتراكى وذلك لأن الإشتراكية كما تضمن البرنامج هى نظام العالم الحديث وهى « من صميم الإسلام ولب دعوته » ، وأصدر الحزب جريدة الإشتراكية وكان من أبرز قادته إبراهيم شكرى ، ومحمد حلمى الغندور واشترك الحزب فى إنتخابات عام ١٩٥٠ بثلاثة مرشحين حصلوا على ١٦,٤٩٩ صوتاً وانتخب منهم واحد فى مجلس النواب وهو إبراهيم شكرى .

وعبر برنامج الحزب عن التطور الجديد فى فكر أحمد حسين ، فالشعار الذى كان « الله الوطن الملك » تحول ليكون « الله الشعب » وهكذا أسقطت الإشارة إلى الملك من ناحية وحل تعبير الشعب محل الوطن عن ناحية أخرى . وتضمنت المبادئ الأساسية للحزب الإيمان بالله وعبادته عن طريق خدمة الشعب وتأكيد الحريات الشخصية للمواطنين ، واحترام الدستور باعتباره مصدر السلطات ، وضرورة التأمين الإجتماعى ضد العجز والمرض والشيخوخة والبطالة وحق التعليم بالمجان حتى المرحلة الثانوية ، وحق العمل ، وحق التنظيم النقابى ، وتطوير الزراعة وميكنتها ، وتصنيع البلاد وبالذات فى مجال الصناعة الثقيلة ، ووحدة مصر والسودان فى ظل نظام ديمقراطى إشتراكى ، وتوحيد البلاد العربية ، وتوطيد السلام العالمى والتآخى بين الشعوب .

ووضحت السمة الإشتراكية فى ثلاثة مبادئ :

١ ـ إحلال الإنتاج الجماعى بدلا من الأنتاج الفردى بحيث تكون الصناعات الكبرى ملكاً للدولة أى المجموع .

٢ ـ ضرورة التخطيط لتحقيق هذه الأهداف من خلال تنظيم الإنتاج وتحديد الأسعار .

---

(١) طارق البشرى : مرجع سابق ص ١٦٦ .

٣ — تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدان وتعوض الحكومة أصحاب الأراضى بسندات على الخزينة المصرية

وتبنى البرنامج المنهج التطورى فى التغيير والإصلاح فذكر أن وسيلة تحقيق هذه الأهداف هو نشر العلم والأخلاق وتربية الشعب تربية إجتماعية وأن « حب الخير وإقناع الناس والإخلاص فى القول والعمل هو كل السلاح اللازم لتحقيق البرنامج السابق » .

ولعب الحزب الإشتراكى وجريدته الإشتراكية دوراً هاماً فى نشر الأفكار الثورية والداعية إلى التغيير فدعا إلى تقشف الحكام ، وضرورة تعيين وزير للبلاط يكون مسئولا عن تصرفات رجال الحاشية ، وهاجم سلوك الملك ، ورفض مبدأ المفاوضات فى بريطانيا ودعا إلى حمل السلاح بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وهاجم الإستعمار الأمريكى ، ودعا إلى تأميم شركة قناة السويس ، وأدان تدخل أمريكا فى كوريا ، وطالب بالإعتراف بحكومة الصين الشعبية ، كما دعا إلى ضرورة الإتفاق مع الإتحاد السوفيتى وشراء السلاح من الكتلة الشرقية .

وعكست مقالات جريدة الإشتراكية فهماً واعياً للاستعمار وكشفت عن الأساس الإقتصادى له وربطت بين التحرر الوطنى والإستقلال الإقتصادى ، كما أوضحت أن الإشتراكية لا تهدف إلى إلغاء الملكية الفردية ولكن إلى تحديدها والحد من مساوئها ، وتقدم إبراهيم شكرى بعدد من مشاريع القوانين كتحديد الملكية بخمسين فدان ، وإلغاء الرتب والألقاب ، وتشجيع تنظيمات ونقابات العمال والفلاحين .

وقادت جريدة الإشتراكية حملة صحفية على مجمل الأوضاع السياسية والإجتماعية فى مصر ويكفى أن نستعرض عناوين بعض المقالات التى نشرتها مثل : رحم الله الدستور ، جماهير الزراع ترفع شكواها إلى جلالة الملك ، الحكومة التى لا تحارب الفساد والرشوة حكومة مقضى عليها بالإعدام وبالنظام الذى تمثله بالفناء ، فلتسقط الحكومة التى تجعل كريم ثابت ممثل

مصر فى مجال دولى ، نحن نريد فى الدرجة الأولى تحديد الملكية الزراعية وإلغاء الرتب والألقاب وتأمين كل مصرى على عمله ووظيفته ، أيها الكبراء . أيها الوزراء إننى قادم من الريف وإنى لكم نذير مبين فالثورة آتية لا ريب فيها ، فى قصر الزعفران شمبانيا وديوك رومى وويسكى وصدور عارية للبحث فى سوء حالة الفلاح المصرى ، تهدف حركتنا إلى إلغاء الرتب والألقاب والقضاء على الفوارق الضخمة بين أفراد الشعب ، الشعب يريد توزيع الأرض الزراعية وتحديد الملكية بحيث لا تزيد على خمسين فدانا ، مرحبا بالإقطاعى سراج الدين فى وزارة المالية ، تحرك أيها الشعب . وعلى هذا المنوال إستمرت جريدة الإشتراكية فى حملتها لذلك فقد أتهم الحزب بالتحريض على حرق مدينة القاهرة .

على أن الحزب عانى من عدد من السلبيات الأساسية منها ضعف كيانه التنظيمى نتيجة إرتباط أعضائه بشخصية أحمد حسين ، ومنها أن تطور تفكير أحمد حسين من حركة مصر الفتاة إلى الحزب الإشتراكى لم يصحبه تطور مماثل لدى كوادر مصر الفتاة ، ومن ثم ضمت الحركة عناصر عديدة لم يكن يجمعها سوى الإرتباط بأحمد حسين أو الصلة التاريخية بحركة مصر الفتاة ، ومنها إعتماد الحزب على الإثارة السياسية أكثر من لجوءه إلى العمل التنظيمى .

لقد كانت حركة مصر الفتاة أحد القوى التى لعبت دوراً هاما على مسرح السياسة المصرية ، وتبنت فى أغلب الأحيان الموقف المعادى للخط العام للحركة الوطنية ممثلا فى الوفد واقتربت أكثر من أحزاب الأقلية ، ومع ذلك فمن الصعب التشكيك فى صدق وطنية أو إخلاص هذه الحركة التى لم ترتبط بأيدولوجية محددة وإنما طرحت العديد من الأفكار عبر مراحل تطورها المختلفة ، والتى نشرت صحيفتها الإشتراكية من المقالات ما يعتبر من أقوى ما كتب ضد القصر والإستعمار ، والتى تركت أثاراً على تفكير الضباط الأحرار يمكن الكشف عنه بالمقارنة بين أفكارها والأفكار التى طرحت بعد عام ١٩٥٢ (١).

(١) من الثابت أن جمال عبد الناصر قد انضم إلى مصر الفتاة وانخرط فى صفوف فرق القمصان الخضر ، وقد نشرت له صوره بالزى الخاص لهذه الفرق فى الجمهورية بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٧٥ .

المطلب الثـــانى

الإخوان المسلمين(١)

الإخوان المسلمين كبرى الحركات الإسلامية الحديثة . وهى بتعبير الشيخ حسن البنا منشىء الجماعة فكرة جامعة تضم كل المعانى الإصلاحية فهى دعوة سلفية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية وشركة اقتصادية .

نشأت الحركة فى مدينة الإسماعيلية فى عام ١٩٢٨ كجمعية دينية تهدف إلى الدعوة إلى الدين والتمسك بأهدافه وتحقيق مجد الإسلام من خلال التربية الإسلامية الصحيحة وتنمية الخلق الإسلامى القويم ، ويذكر البنا فى «مذكرات الدعوة والداعية » كيف أنه انزعج وهو إبن العائلة الريفية المتدينة من موجة التحلل الخلقى التى رآها فى القاهرة وكيف اتجه فكره إلى ضرورة العودة إلى الدين والتمسك به فى مواجهة هذه الموجة ويعبر عن ذلك بقوله « فى هذه الفترة التى قضيتها بالقاهرة ،اشتد تيار موجة التحلل فى النفوس وفى الآراء وفى الافكار بإسم التحرر العقلى ، ثم فى المسالك والاخلاق والاعمال بإسم التحرر الشخصى . فكانت موجة إلحاد وإباحية قوية جارفة طاغية لايثبت أمامها شيء »(٢)، وبالفعل نشأت أول دار للاخوان فى الإسماعيلية عن طريق

---

(١) أنظر بصفة عامة رمضان : مرجع سابق ص ٢٧٩-٣٢٥ ، البشرى : مرجع سابق ص ٤٣-٧٤ ، ٣٦٧-٣٨٨ ، عباس محمود العقاد : الأسلام فى القرن العشرين (القاهرة ، ١٩٥٤) .

C. Adams, Islam and Modernism in Egypt (London, 1933), R. Mitchell The Society of The Muslim Brothers (Oxford, 1969), Ishak Musa Husaini, The Muslim Brethern (Beirut, 1956) and C. Smith, Islam in modern World (World (New York, 1963).

(٢) حسن البنا : مذكرات الداعى والداعيه ، ص ٤٧

الدروس والمحاضرات .وفى عام ١٩٣٢انتقل المركز العام للحركة إلى القاهرة . وبدأت فى الإنتشار الكبير ، وأنشات مجلة أسبوعية بإسمها ، وفى عام ١٩٣٨ نزلت ميدان السياسة وأصدرت مجلة النذير تعبيراً عن ذلك ، وفى إفتتاحية العدد الأول كتب المرشد العام الشيخ البنا « سننتقل من حيز الدعوة الخاصة فقط إلى حيز الدعوة العامة أيضاً ومن دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال . سنتوجه بدعوتنا إلى المسئولين من قادة البلد . . . ولسنا فى ذلك نخالف خطتنا أو ننحرف عن طريقنا بالتدخل فى السياسة كما يقول الذين لا يعلمون ولكننا بذلك ننتقل خطوة ثانية فى طريقتنا الإسلامية وخطتنا المحمدية ومنها جنا القرآنى ولا ذنب لنا أن تكون السياسة جزء من الدين وإن يشمل الاسلام الحاكمين كما يشمل المحكومين (١)»

وهناك خلاف حول ما إذا كانت حركة الإخوان منذ البداية ذات رأى سياسى مستتر لم تفصح عنه إلا فى مرحلة تالية من تطورها ، أم أن نجاحها وإنتشارها كجمعية دينية قادها إلى الاهتمام بالسياسة . وأياً كان الأمر فقد كان للحركة قوة جماهيرية كبيرة إستخدامتها كأداة سياسية ، ولجأت إلى أساليب العنف ، وكونت فرقاً مسلحة عرفت بإسم القمصان الصفر والجهاز السرى الأمر الذى أدى برئيس الوزراء النقراشى إلى حل الجماعة وإغلاق أندية الإخوان واعتقال قادتهم،ودفع النقراشى حياته ثمناً لهذا القرار عندما اغتاله أحد أعضاء الجماعة .

وسرعان ما اغتيل حسن البنا بدوره فى فبراير ١٩٤٩ الأمر الذى أضعف الجماعة فقد كان البنا هو مؤسس الحركة وعصبها ومحور نشاطها، وظهر عدد من التيارات والخلافات فى داخل الجماعة انتهت بالاتفاق على إختيار حسن الهضيبى (٦٠ سنة) الذى لم يكن عضواً بمكتب الإرشاد ولا بمجلس الشورى ، وفى أكتوبر ١٩٥١ ألغى قرار حل الجماعة وأختير الهضيبى مرشداً عاماً كما أختير عبد القادر عودة وكيلا عاماً للجماعة وعبد الحكيم

---

(١) النذير ، العدد الأول ، ٣٠ ربيع الأول ١٣٥٧ ﻫ .

رمضان سكرتيراً لها . وسوف نتعرض فيما يلى للاطار الفكرى للحركة ثم لتنظيمها .

١ - الإطار الفكرى لحركة الإخوان :

مثل أى جماعة دينية أخرى إنطلقت حركة الإخوان من مقولة « أن السر فى تأخر المسلمين إبتعادهم عن دينهم وأن أساس الإصلاح العودة إلى تقاليد الإسلام وأحكامه ، وأن ذلك ممكن لو عمل له المسلمون ، وأن فكرة الإخوان المسلمين تحقق هذه الغاية » .

وفى الدورة الثالثة لمجلس الشورى عام ١٩٣٥ ووفق على إعتبار عقيدة الإخوان المسلمين منهجاً للحركة وعقيدة الإخوان هى أن الأمر كله لله ، وأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم رسله للناس كافة وأن القرآن كتاب الله وأن القرآن قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة، وأن يتمسك الأخ بالسنة وواجب المسلم هو إحياء مجد الإسلام بانهاض شعوبه وإعادة تشريعه، وأن راية الإسلام يجب أن تسود البشر وأن من مهمة كل مسلم تربية أبنائه على قواعد الإسلام .

وتوصى العقيدة الأخ المسلم بالاستقامة والفضيلة وأن الحلم من أركان الإسلام ، والتحلى بالأخلاق الحسنة ، والاعتزاز بشعائر الإسلام ولغته ، وهو مطالب بالعمل والتكسب ، وأداء الزكاة ، وبث تعاليم الإسلام فى الأسرة ، وأن لا يرسل أبنائه إلى مدارس لا تعلم القرآن . ولتحقيق كل هذه الأهداف لا بد من إقامة الحكومة الإسلامية التى تطبق قواعد الإسلام ، كما أراد الإخوان إحياء الخلافة ومفهوم الجامعة الإسلامية، فالخلافة رمز لوحدة المسلمين وتضامنهم . وبالاضافة إلى ذلك فقد تميز فكر الإخوان بثلاث سمات :

١ - الشمولية : فالإسلام قدم نظاماً كاملا شاملا للحياة الاجتماعية فى سائر مجالاتها وفروعها، والفصل بين الدين والدنيا أو الدين والدولة غير ممكن ، ذلك أن الإسلام « عبادة وقيادة ، ودين ودولة ، وروحانية وعمل ، وصلاة وجهاد ، وطاعة وحكم ، ومصحف وسيف(١) » .

---

(١) حسن البنا : مرجع سابق ، ص ١٨٤

وتمثلت هذه الشمولية ليس فقط فى الفكرة التى دعت إليها الحركة بل تمثلت أيضاً فى شكلها التنظيمى الذى أحاط بالفرد من كافة جوانبه وسعى لتنظيم حياته الاجتماعية وعلاقاته الأسرية والشخصية بما فى ذلك كيفية قضاء أوقات الفراغ والمرح ، وأدى ذلك إلى اذابة الأفراد فى الجماعة والاندماج الكامل بين الفرد والحركة .

٢ — منهاج الإخوان هو الإسلام : فقد عرضت الحركة منهاجها ليس كأحد التفسيرات أو الاجتهادات الممكنة للاسلام ولكن باعتباره الإسلام ، وتبعاً للمنهاج الذى أقره المؤتمر الثالث فان على كل أخ مسلم أن يعتقد أن هذا المنهاج كله من الإسلام وأن كل نقص منه نقص من القوة الإسلامية الصحيحة .

٣ — العمومية : فقد اتسمت الدعوة بعدم التحديد والغموض فيما يتعلق بالأهداف السياسية والإجتماعية وشكل النظام الذى تسعى إليه الجماعة ، وعبر الشيخ البنا عن طبيعة الدعوة بعبارات عامة مثل قوله « نحن مسلمون وكفى ، ومنهاجنا منهج رسول الله صلى عليه وسلم وكفى ، وعقيدتنا مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفى » أو قوله « نحن دعوة القرآن الحقة الشاملة الجامعة . . نحن نجمع بين كل خير »(١). ورغم دعوة الحركة إلى الحكومة الإسلامية فانها لم تأخذ موقفاً واضحاً من دستور ١٩٢٣ فرفضته أحياناوأقرته أحياناً أخرى كما لم توضح أسس الحكم الإسلامى المقترح وأساليبه ومؤسساته.

ويبدو أن هذا الغموض كان مقصوداً لتحقيق عدة أهداف فهو من ناحية يساعد على إنتشار الحركة فى أوساط واسعة على أنها حركة دينية وحسب تهدف إلى رفعة شان الدين ، كما أنه من ناحية ثانية يعفى قادتها من مسئولية تحديد الأهداف السياسية والإجتماعية والإقتصادية ومواقف الحركة تجاه الأحداث الجارية ، ومن ناحية ثالثة فانه يتمشى مع طبيعة القيادةالفردية للشيخ البنا ودوره المتميز الذى سوف نتحدث عنه فيما بعد .

---

(١) حسن البنا : مرجع سابق ، ص ١٨٣—١٨٤

٢ – تنظيم الحركة :

حدد المؤتمر الثالث لمجلس الشورى هيئات الجماعة فى المرشد العام ، مكتب الإرشاد ومجلس الشورى العام ، أضيف إلى ذلك مؤتمر المناطق وفرق الرحلات ، وفرق الأخوات ، كما حدد مراتب العضوية فى الأخ المساعد والأخ المنتسب ، والأخ العامل ، والمجاهد .

على أن هذه التنظيمات المتعددة لا تخفى الحقيقة الأساسية التى عبرت عنها حركة الإخوان المسلمين وهى سيطرة المرشد العام التامة على أمور الحركة فهو مركز السلطة الفعلية ومحور عملية صنع القرار ، فعلى سبيل المثال فإن عضوية التنظيمات المختلفة للحركة لم تكن تتم بالانتخاب ولكن بالاختيار من أعلى ، كما أن إختصاص هذه التنظيمات حدده المرشد العام فقد قرر المؤتمر الثالث أنه « قد ترك المجتمعون لفضيلة المرشد العام تحديد مهمة كل هيئة من هذه الهيئات ووضع البيان الذى يوضح ذلك التحديد » ، كما أحال نفس المؤتمر الميزانية التى قدمها مدير المطبعة إلى لجنة خاصة بمكتب الإرشاد يختارها فضيلة الأستاذ المرشد العام لفحصها وإقرارها ، كما ترك له إختيار لجنة الجريدة التى تقوم بالنظر فى التحرير والإشراف على الجريدة .

وكانت هذه الأوضاع التنظيمية إنعكاساً لمفهوم الزعامة لدى الشيخ البنا الذى كتب « يجب أن يكون الزعيم تربى ليكون كذلك لا زعيما خلقته الظروف وزعمته الحوادث فحسب ،أو زعيما حيث لا زعيم » ، وفى مجال إدانته لبعض الأخوان الذين خالفوه الرأى تحدث عن « أوضاع الأخوان التى لم تعرف إلا الوحدة الكاملة والإندماج فرأى أحدهم هو رأى جميعهم »(١) ، كما أنه رفض إعتبار الشورى ملزمة للقائد بل هى إختيارية له أن يأخذها أو لا(٢) .

وهكذا تبلور فى حركة الأخوان نمط قيادى يتسم بالشخصية والفردية وتركيز السلطة فى يد واحدة ، فالمرشد العام هو الذى يختار قادة الحركة

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) البشرى : مرجع سابق ، ص ٣٧٣

وهو الذى يحدد اختصاصات هيئاتها المختلفة ، وله مقابلات واتصالات لا يعرفها الآخرون ، وهو الذى يشرف مباشرة على التنظيم السرى للجماعة ، ويعاهده الأخوان على السمع والطاعة ، وإنعكس ذلك كله فى شكل إتخاذ القرارات بالإجماع وليس بالأغلبية .

لقد كان البنا بكل المعايير هو محور السلطة النهائية وكانت سيطرته على أعضاء الحركة تبدو وكأنها بلا حدود ، ويرجع ذلك إلى عده إعتبارات منها بلاغته وقدرته الفائقة على الإقناع فقد كان بارع اللفظ والأسلوب ، واستطاع دائماً أن يخلق رابطة شخصية مباشرة بينه وبين مستمعيه ويوجد إحساساً بالصداقة والألفة معهم وذلك من خلال الحديث بلغة يفهمونها ، كما يعود ذلك إلى دوره فى إنشاء التنظيم ومعرفته الشخصية بكوادره وعناصره القيادية ، وقدرته على نقل الإحساس بالإخلاص والتواضع وإنكار الذات ، لذلك فقد كان إغتيال البنا بمثابة صدمة قاتلة لتماسك الحركة وتضامنها ووحدتها (١).

وانعكس هذا المفهوم للقيادة والتنظيم فى رباط تنظيمى قوى بين العضو والحركة يقوم على الإنخراط فى التنظيم والثقة فى قياداته وطاعتها ، فينص المنهاج على أن يتعهد الأخ بالثبات على مبادىء الحركة والإخلاص لكل من عمل لها « وأن أظل جندياً فى خدمتها أو أموت فى سبيلها » ، ومن واجبات العضو أن « يتخلى عن صلته باى هيئة أو جمعية لا يكون الإتصال بها فى مصلحة الدعوة وبالذات إذا أمر بذلك » .

وكانت قيم السمع والطاعة والولاء من القيم الأساسية السائدة فى التنظيم والتى عبر عنها البنا فى « رسالة التعليم » التى أكدت ضرورة الطاعة والثقة والقيادة . فلا رسالة بلا قائد ، وفى الثقة المتبادلة بين القائد والجندى تكمن قوة الجماعة ونجاح خططها ، وأن ارتقاء العضو فى الحركة رهين بمدى الطاعة التى يبديها والثقة التى يختزنها للقيادة ، وهكذا يبرز بوضوح مفهوم الأنضباط القائم على العقيدة ، ويمكن عقاب الأخ الذى لا يلتزم بمبادئ المنهاج كما قرره المؤتمر الثالث .

---

(١) حول دور الشيخ البنا واحترام الأخوان وتقديرهم لدوره أنظر الدعوة ، السنة السادسة والعشرون ، العدد التاسع (فبراير ١٩٧٧) ، ص ٢٩-٣٧

وفى عهد الهضيبى تقلصت سلطات المرشد العام بعض الشئ ، وبرز دور أكبر لمكتب الإرشاد والسكرتير العام كما برزت آراء متعددة فى القيادة الأمر الذى لم يكن مألوفاً فى عهد البنا ، ودخلت الحركة فى أزمة داخلية نتيجة بروز أكثر من تيار وأكثر من شخصية تتنافس على الزعامة ، ونتيجة الصراع بين الجماعة وجهازها السرى .

وتقدر الإحصاءات عدد أعضاء الحركة فى الفترة ما بين ١٩٤٦ —١٩٤٨ بأنهم ٥٠٠,٠٠٠ عضو ، وإذا ما أضيف إليهم عدد مماثل من المتعاطفين فإن الجماعة كانت تستطيع التحدث بإسم مليون من المصريين ، وبعد عام١٩٤٩ وحل الجماعة تراجعت عضويتها بسرعة . وفى مجال تحليل طبيعة عضوية الحركة ونوعية المشاركين فيها تبدو ملاحظتين : أولاهما : أن الجماعة كانت أساساً ذات طابع حضرى ولم يحدث أبداً أن كانت عضوية أهل الريف محور نشاطها ، وثانيتهما : أن الطبقة الوسطى الحضرية هى التى سيطرت على عضوية الحركة النشطة وعلى قياداتها ويتضح ذلك فى تحليل أسماء مجلس شورى الجماعة أو من أسماء قياداتها المعروفين(١) .

وجدير بالذكر هذا النجاح السريع وغير المسبوق لحركة الأخوان . لقد نجحت حركة الأخوان فى إستقطاب هذا العدد الكبير لعدة أسباب منها قدرة البنا الفائقة على التخطيط والتنظيم ، ووجود التربة الثقافية والنفسية الملائمة فى المجتمع المصرى والتى تجعل الأذهان مهيئة للمشاركة فى الدعوات الدينية ، وعدم وجود بديل آخر للذين كفروا بالوفد وقدرته على الإصلاح وبالذات بعد تصفية حركة مصر الفتاة خلال الحرب العالمية الثانية . ومن الملاحظ أن حركة الإخوان اتفقت مع حركة مصر الفتاة فى أكثر من مجال منها اللجوء إلى التنظيمات العسكرية ، ورفض الديمقراطية الليبرالية والأحزاب القائمة ، والأعتماد على الدين فى دعوتها وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة .

---

(١) J. and S. Lacouture, Egypt in Transition (London, 1958), p. 248

وفى مجال تقيم الأخوان كتنظيم سياسى ضم قطاعات عريضة من المصريين ينبغى الأشارة إلى أن تحليل مواقف الجماعة السياسية وتقيمها لا يتضمن مساساً بالدعوة التى تصدت الجماعة للدفاع عنها ، وفى هذا الأطار يسترعى إنتباه الباحث خمسة أمور أولها : لجوء الجماعة إلى العنف واستخدامها للارهاب والعمل المسلح كاداة للعمل السياسى ، وإن كان يجب التأكيد بأن ذلك لم يكن إستثناء فى الحياة السياسية المصرية بل يجب أن ينظر إليه فى إطار تفسخ الحياة الدستورية وفقدان الثقة بالمؤسسات والأساليب القائمة(١) وثانيها : علاقة الجماعة بالملك والقصر خلال الفترة من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٨ مثل علاقتها بعلى ماهر عام ١٩٣٩ ، وعلاقة الهضيبى بالقصر وتكرر زياراته للملك الأمر الذى أثار قدراً من الخلاف داخل الحركة ، علاوة على خصومة الحركة الشديدة للوفد ودعمها للحكومة السعدية عام ١٩٤٦(٢) ، وثالثها : عدم وضوح مواقف الحركة فى مواجهة بعض الأحداث الوطنية الهامة وتركيزها على الأهتمام بالأخلاق وأن التربية السليمة هى الأساس وأن السلاح الحقيقى هو سلاح الأخلاق(٣) ، ورابعها : عدم تبلور برنامج اجتماعى واضح للحركة باستثناء بعض الشعارات العامة مثل احترام قيمة العمل ومنع الأحتكار وتحريم الربا ، مع أن بعض الكتاب الإسلاميين مثل سيد قطب ومحمد الغزالى كانوا قد بدأوا فى الكتابة بوضوح أكثر عن العدالة الأجتماعية من وجهة نظر إسلامية ، وخامسها : تشير المصادر التاريخية إلى صلة الجماعة بحركة الضباط الأحرار قبل قيام الجيش بحركة فى ٢٣ يوليو ، وأن الأخوان كانوا على علم بموعد الحركة قبل وقوعها(٤) ، ولعبوا دوراً فى مساندتها فى أيامها الأولى ، ولكن سرعان ماوقع الخلاف بينهما وصدر قرار من مجلس

---

(١) Mitchel, op. cit., pp. 306—320

(٢) حول اتصال الحركة بالقصر وأحمد ماهر والسعديين أنظر رمضان : مرجع سابق جزء أول ص ٣١٣—٣١٩ ، وجزء ثان ص ١٢٩—١٣٠ ، البشرى : مرجع سابق ، ص ١٤٨—١٥٠ ، صلاح الشاهد : مرجع سابق ص ٣٦ ، ٤٨—٤٩ ، وهاريس : مرجع سابق ص ١٨٢

(٣) أنظر نماذج لذلك فى البشرى مرجع سابق ص ٣٧١—٣٨٠

(٤) د. عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ (القاهرة ، ١٩٧٦) ص ١٠٧

قيادة الثورة فى ٤ يناير ١٩٥٤ باعتبار جماعة الأخوان حزباً سياسياً ينطبق عليها أمر حل الأحزاب السياسية .

لقد كانت حركة الإخوان المسلمين فى التحليل الأخير تعبير عن بعض شرائح الطبقة الوسطى ذات الأصول الريفية التى انتقلت إلى المدينة ، وهناك واجهتها آثار عملية التغيير الاجتماعى والتغرب مثل خروج المرأة إلى ميادين التعليم والعمل واحتكاكها بالرجل وغير ذلك من مظاهر الحياة الحضرية الأمر الذى أوجد لديها فراغاً قيمياً كبيرا . لقد شهدت هذه المجموعات البشرية فى داخلها صراعاً رهيباً بين قيم العالم القديم الذى تركوه خلفهم فى القرية والذى عرفوا نواقصه ولكنه يحتل مكانة كبيرة فى تكوينهم النفسى ، وقيم عالم المدينة الذى يواجهونه كل يوم دون أن يتمكنوا من قبوله أو التعايش معه ، وبينما كانوا على إستعداد لقبول الأفكار الغربية فى مجال العلم والتكنولوجيا فقد رفضوا ذلك بشدة فى مجال التشريع والقانون . ووجدت دعوة الإخوان المسلمين فى هؤلاء تربة خصبة لدعوتها ، وهذا ما يفسر — على خلاف ما يتصور الكثيرون — الطبيعة الحضرية للحركة وأنها ركزت على المدينة أكثر من تركيزها على القرية ، وبرزت قياداتها من أهل المدينة . لقد كانت الحركة تعبيراً عن « حاجة إجتماعية » فى إطار عملية التحديث الإجتماعى والسياسى الذى تعرضت له مصر ، وعدم قبول بعض الشرائح الإجتماعية لجوانب من عملية التحديث هذه ، وكانت جزءاً من حركة تاريخية شملت ظهور عديد من الجمعيات والتنظيمات الدينية مثل جمعية الشبان المسلمين ، وجمعية مكارم الأخلاق الإسلامية ، وجمعية الهداية الإسلامية ، وجمعية الوعظ والدعوة والدعوة الإسلامية ، وجمعية نشر الفضائل الإسلامية ، وجمعية إحياء السنة ، والجمعية السلفية . وإن كانت جماعة الإخوان قد إنفردت عن هذه الجمعيات بخطها السياسى والتنظيمى ،ومن ثم فقد دعت حركة الإخوان المسلمين إلى

التغيير فى إطار فكر محافظ وهكذا لم تكن الحركة كما يرى بعض الكتاب مجرد إنبعاث سلفى جديد أو « حركها قذفها تيار إسلامى محتضر » أو « آخر إختلاجة من إختلاجات مصر الإسلامية » (١) بقدر ما هى شكل من أشكال الراديكالية اليمينية التى تعتمد على ركائز لها جذور فى أعماق التربة التاريخية المصرية وفى الوجدان الجماعى المصرى .

---

(١) رمضان : مرجع سابق جزء أول ص ٢٨٠

المطلب الثـــالث

الحركة الشيوعية

تعتبر دراسة موضوع الحركة الشيوعية فى مصر من الموضوعات التى تستحق المزيد من إهتمام الباحثين والمؤرخين نظراً لقلة الدراسات العلمية عن لموضوع [1] وإعتماد أغلب المؤلفات الموجودة باللغة العربية على دراسة وولتر لاكير التى أعتبرت لمدة المصدر الرئيسى للمعلومات عن الموضوع [2] .

ويواجه الباحث عدة صعوبات منها أن الحركة الشيوعية تمثلت فى أغلب الأحيان فى تنظيمات سرية ، ومنها التعدد التنظيمى الذى يبدو وكأنه لا نهاية له ، وتضارب المعلومات عن التنظيمات المختلفة الأمر الذى يستلزم مزيداً من الدقة والحيطة .

تعود جذور الحركة إلى التنظيمات الشيوعية التى وجدت بين أوساط العمال الأجانب وبالذات الإيطاليين والأرمن واليونانيين ، ويرجع ذلك تاريخياً إلى أن الغالبية الكبرى من العمال الصناعيين فى مصر فى أوائل هذا القرن كانوا من الأجانب ، وكانت هذه التنظيمات فى بعض الأحيان تمثل تكوينات قومية مغلقة تعمل كإمتداد للاحزاب الشيوعية فى أوطانهم الأصلية. ويبدو أن أجهزة الأمن الإنجليزية كانت ترصد أكثر من تنظيم شيوعى ، ويذكر مراسل جريدة التايمز أن الإنجليز طلبوا من الشيخ بخيت مفتى الديار المصرية إصدار فتوى يعلن فيها تناقض الإسلام مع البلشفية وهو ما حدث الأمر الذى دفع عدداً

---

(١) من أهم الدراسات كتابى د. رفعت السعيد : تاريخ الحركة الأشتراكية فى مصر ١٩٠٠ –١٩٢٥ (بيروت ، ١٩٧٢) ، اليسار المصرى ١٩٢٥–١٩٤٠ (بيروت ، ١٩٧٢) . انظر كذلك طارق البشرى مرجع سابق ص ٧٥–٩١ ، ص ٤١٦–٤٥٦ .

(٢) W. Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East (London, 1956), pp. 31-62.

من الكتاب المصريين للتعليق على الفتوى من أهمهم الشيخ محمد عبد اللطيف دراز الذى كتب فى جريدة الأفكار بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩١٩ يدعو الشيخ بخيت إلى إصدار فتوى يطالب فيها الدول الكبرى بتحرير البلاد الصغيرة ، وأن ما تحدث عنه المفتى لم يكن البلشفية بقدر ما كان ماتفعله الدول الكبرى(١) .

وكان الحزب الإشتراكى الذى أعلن عام ١٩٢١ يعبر عن لقاء تيارين تيار المثقفين الإشتراكيين الديمقراطيين من أمثال سلامة موسى وعلى العنانى وعبد الله عنان ، وتيار ماركسى مثله جوزيف روزنتال تركز فى الإسكندرية وكانت له جذور من قبل فى عدد من الجمعيات الثقافية التى أشرف عليها أو إتصل بها روزنتال مثل جمعية الدراسات الإجتماعية . ترتب على هذا الخلاف حدوث الصدام بين التيارين وإعلان مجموعة الإسكندرية تغيير إسم الحزب إلى الحزب الشيوعى المصرى وإعتناق المبادئ الماركسية (٢) ، وكان يساعد روزنتال فى عمله أفيجدور وناداب — وكلاهما أسماء حركية — اللذان أرسلهما الكومنترن للعمل مع الحركة (٣) .

وأسس الحزب إتحاداً عاما للنقابات فى الإسكندرية ، كان له نفوذ على عدد كبير من النقابات مثل نقابات عمال الغاز وعمال النور وشركة الغزل بالإسكندرية ونقابة عمال الترام (٤) ، وهاجم الحزب دستور ١٩٢٣ هجوماً شديداً ، وعندما تولى سعد زغلول الوزارة أرسل إليه خطابا مفتوحاً طالبه فيه بالإعتراف بنقابات العمال والفلاحين وكذا بالإعتراف « بحكومة السوفييت أسوة بالأمم المتمدينة » (٥) ، وسرعان ما إصطدمت حكومة الوفد بالحزب

---

(١) د . رفعت السعيد : تاريخ الحركة الأشتراكية ص ١٩٢–١٩٦ .

(٢) أنظر فى ذلك مؤلفنا بعنوان التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث (القاهرة ، ١٩٧٥) ص ١٣٤–١٣٧ .

(٣) W. Laquer, The Soviet union and the middle East (London, 1959), pp. 82—83.

(٤) نوال عبد العزيز راضى : الحركة العمالية وأثرها فى تطور التاريخ السياسى فى مصر ١٨٩٩–١٩٣٠ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٦٠–١٦٥ .

(٥) د . رفعت السعيد : مرجع سابق ، ص ٢٣٣

فى عام ١٩٢٤ فحل إتحاد النقابات ومنع الحزب وبدأت أول محاكمة كبرى للشيوعين فى مصر[١] .

وتكونت لجنة مركزية جديدة للحزب بشكل أكثر سرية ، وصدرت مجلة العلم الأحمر لسان الحزب الشيوعى المصرى.الفرع المصرى للدولية الثالثة ، ولكن سرعان ما تعرض لحملة إعتقالات أخرى فى عام ١٩٢٨ . كما تشير الوثائق الإنجليزية إلى وجود بعض الجمعيات الثقافية ذات الإتجاه الماركسى خلال العشرينيات مثل جمعية تعاون جالية شمال أفريقيا التى رأسها السيد حامد القدرى التونسى وكان لها فرع فى الإسكندرية رأسه د. عبد الحميد صالح[٢] .

وفى الثلاثينيات استمرت التيارات الماركسية فى الظهور فى إطار العمل النقابى تارة ومن خلال الجمعيات المعادية للفاشية تارة أخرى ، ولكننا لا نملك معلومات محددة عن شكل التنظيمات الحزبية وقتذاك أو مدى وقتها (٣) ، ومنذ عام ١٩٣٥ لم يعترف الكومنترن بالحزب الشيوعى المصرى كعضو فيه وأسقطت دائرة المعارف السوفييتية إسم الحزب المصرى من قائمة الأحزاب الشيوعية فى العالم .

ومع ظهور التناقضات الإجتماعية والإقتصادية فى الأربعينيات شهدت الحركة الشيوعية صحوة تنظيمية ، وبدأت الحركة تعود إلى الظهور وتمثل ذلك فى قيام عدد من الأشخاص فى تكوين خلايا وتنظيمات شيوعية من أبرزهم هليل شوارتز وهنرى كورييل وأخيه راؤل، فقام شوارتز بتأسيس إسكرا (الشرارة) وقام هنرى كورييل ، الذى كان يملك مكتبة لبيع الكتب فى

---

(١) أنظر تقرير عن وضع الحركة الشيوعية فى مصر مرفوع إلى المندوب السامى الأنجليزى من وزارة الداخلية ومحفوظ فى أرشيف وزارة الخارجية الأنجليزية .

P.R.O F.O. 141/779.

(٢) P.R.O B—2—750

(٣) أنظر برامج خلال هذه الفترة فى :

L. Madyar, *et. al.,* Documents and the programs ot the Communist Parties of the East. Published by the Marx-Engles-Lenin Institute of the Central Committee of the all Russian Communist Party-1934, p. 94—97.

ميدان مصطفى كامل والتى من خلالها إجتذب عددا من الشباب المتعطشين إلى إلى المعرفة والعلم ، بتكوين الحركة المصرية للتحرر الوطنى التى انشق عنها مارسيل إسرائيل ليكون تحرير الشعب .

ومزقت الخلافات الشخصية والفكرية والتنظيمية هذه المجموعات ، فالحركة المصرية إنتقدت إسكرا لإنصرافها إلى المسائل الفكرية والإيديولوجية دون إهتمام بالحركة السياسية المباشرة ، بينما دفعت إسكرا بأن الحركة المصرية قد أهملت النشاط الأيديولوجى ووحدة الفكر لحساب النشاط السياسى ، وقامت تحرير الشعب بانتقاد كلتاهما لعدم إهتمامها بضم المصريين إلى الحركة ودعت إلى التركيز على ذلك .

وخلال الأربعينيات نشأت العديد من الجماعات والحركات الصغيرة كعصبة الماركسيين ، وطليعة العمال ، وشعوب وادى النيل ، وجماعة الخبز والحرية ، وصدرت العديد من الجرائد والمجلات المعبرة عن هذه التنظيمات مثل الفجر الجديد ، وأم درمان ، وصوت الطالب ، والجماهير ، كما تكونت بعض المنظمات الواجهه ودور النشر مثل مركز الأبحاث العلمية ، ودار القرن العشرين ، ولجنة نشر الثقافة الحديثة .

وساهمت تلك التنظيمات الشيوعية فى مظاهرات ١٩٤٦ ،وفى الكفاح ضد حكم صدقى ، وفى إنشاء لجان العمال والطلبة ، ولعب الشيوعيون دوراً مؤثراً بسبب قدراتهم التنظيمية من ناحية ، وجاذبية الشعارات التى رفعوها كالسلام والصداقة والعدالة من ناحية ثانية ، وإنخراطهم فى الكفاح الوطنى من ناحية ثالثة . وأقامت بعض الحركات الشيوعية صلات وثيقة مع الوفد — وبالذات تيار الطليعة الوفدية الذى سبق تناوله — مثل حركة طليعة العمال التى أيدت الوفد وهاجمت كل من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، بينما قامت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى والحزب الشيوعى المصرى بانتقاده (١) .

(١) أنظر مقالات لاحمد صادق سعد فى مجلة الفجر الجديد التى أعيد نشرها فى كتاب بعنوان صفحات من اليسار المصرى (القاهرة ، ١٩٧٦) .

وفى عام ١٩٤٧ إتحدت كل من الحركة المصرية والشرارة فى تنظيم واحد سمى بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) ، ولكن سرعان ما ظهرت الخلافات فى داخل هذا التنظيم الجديد حول أكثر من قضية ؛ فدار خلاف حول دور العناصر غير المصرية ككوريل وشوارتز ، وحدث خلاف آخر حول الموقف الواجب إتخاذه إزاء القضية الفلسطينية ، فبينما مال أنصار الحركة المصرية إلى التقسيم أكدت إسكرا الخط المعادى للصهيونية(١) ، كما حدث خلاف ثالث حول تمثيل كل من المجموعتين فى اللجنة المركزية . وانقسمت الحركة فى أوائل عام ١٩٤٨ ، فخرجت مجموعة إسكرا التى انقسمت بدورها إلى المنظمة العمالية الثورية ومنظمة صوت المعارضة وهى التى غيرت إسمها بعد ذلك إلى المنظمة الشيوعية المصرية . وتعتبر حدتو من أكثر التنظيمات الشيوعية التى مارست نشاطاً واضحاً والتى حاولت التغلغل داخل القوات المسلحة (٢) ، وتشير بعض المصادر إلى وجود علاقات بين حدتو وتنظيم الضباط الأحرار ،وان بعض منشورات التنظيم كانت تطبع بالتعاون مع حدتو وأن جمال عبد الناصر إتصل بها فى فترة من الفترات .

وفى عام ١٩٥٠ نشأ تنظيم جديد باسم الحزب الشيوعى المصرى الذى تميز بتفوقه على كل التنظيمات الأخرى من الناحيتين التنظيمية والفكرية ،ولكن كان يعوزه قنوات الإتصال بالعمال واتسم بقلة عدد الأعضاء . وهكذا فى عام١٩٥٢ كان هناك العديد من التنظيمات والحركات الشيوعيةالتى كان أبرزها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى والحزب الشيوعى المصرى وطليعة العمال .

وبصفة عامة يمكن إبداء الملاحظات الثلاث التالية على تطور الحركة الشيوعية فى مصر :

---

(١) حول موقف الحركة الشيوعية المصرية من قضية فلسطين أنظر الحكم دروزه : الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية (القاهرة ، ١٩٥٩) ، ص ١٤٨—١٩٥٥ ، وكذلك إلياس مرقص : تاريخ الأحزاب الشيوعية فى الوطن العربى بيروت ، ١٩٦٤) .

(٢) د .عبد العظيم رمضان : جمال عبد الناصر وأزمة مارس ، مرجع سابق ، ص ٦٩—٧٦

اولا : إحدى السمات الأساسية للحركة هى التعدد والتشرذم بين عدد كبير من التنظيمات والجمعيات التى اتسمت علاقاتها فيما بينها بالعداء الذى وصل إلى حد إتهام كل منها للاخرى بالعمالة للبوليس والتعاون معه ، ودعم من هذا الإتجاه ظروف العمل السرى ونمو روح التطرف والإنعزال والمبالغة فى السرية حفاظاً على الأمن(١) ، وقد كان فى كل ذلك أحد أسباب ضعف الحركة .

ثانياً : طرحت جرائد ومجلات الحركة الشيوعية عدداً من الأفكار والمفاهيم الهامة التى قدر لها أن تنتشر وتصبح جزءاً من المناخ العام للمجتمع وتياراته الفكرية المتعددة . من ذلك ربط النضال السياسى بالنضال الإجتماعى ، والربط بين المسألة الوطنية والمسألة الإجتماعية ،وبين التحرر السياسى والعدالة الإجتماعية ، فبينما ناقشت العديد من الأحزاب الأخرى قضيتى الإستقلال والديمقراطية بشكل مجرد طرحت جرائد الحركة الشيوعية — إلى جانب جرائد أخرى — كلا الموضوعين من زاوية إجتماعية فأكدت الأهداف الإقتصادية للاستعمار كما أكدت المضمون الإجتماعى للاستقلال وربطت التحرر السياسى بالتحرر الإقتصادى ، وكشفت عن الأساس الإقتصادى للمواقف السياسية للطبقات المختلفة .

وفى هذا الإطار دعت هذه الجرائد إلى تحرير الإقتصاد المصرى ،وتأميم البنوك ، وتحديد الملكية الزراعية ، وإنشاء بنك مركزى ، وتمصير المؤسسات الكبرى والملكية العامة لمرافق الدولة ، والخدمة العسكرية الإجبارية للجميع .

ثالثاً : أن دراسة موضوعية للحركة الشيوعية توضح أن إسهامها الفكرى ربما كان أهم ما قدمته خلال هذه الفترة ، أما من الناحية السياسية فقد اتسم العمل الشيوعى بعدد من الشوائب منها بروز دور الأجانب وبالذات اليهود فى قيادة الحركة مما حد من قدرتها على تجنيد المصريين من ناحية ، وأثار الشبهات حول أغراض قادتها من اليهود وبالذات فى ظروف تصاعد القضية

---

(١) طارق البشرى : مرجع سابق ص ٤٢٠—٤٢١ .

الفلسطينية من ناحية أخرى ، حتى أن تمصير الحركة الشيوعية كان أحد الشعارات المرفوعة فى بعض التنظيمات ، ومنها إنصراف بعض الحركات إلى القضايا النظرية والجمود العقائدى لها،ونقل النموذج الأوربى الماركسى لتحليل المجتمع دون النظر إلى ظروف البيئة المصرية وسمات التكوين الإجتماعى المصرى،ويعبر أحمد صادق سعد عن هذا المعنى بقوله : « إن الجمود العقائدى كان يدفعنا إلى فهم الماركسية على أنها مجموعة من القوالب الجاهزة ، الأمر الذى أبعدنا عن إدراك بعض جوهرها العلمى الحقيقى »[1]، ومنها التركيز على الطلبة والمثقفين وأهل المدن ، ومنها الطابع السرى الذى فرضته الظروف السياسية وإعتبار الحركات الشيوعية بمثابة تنظيمات غير شرعية فى إطار النظام القانونى القائم ، ومنها الموقف الذى إتخذته بعض الحركات الشيوعية الرئيسية تجاه قضية فلسطين وتأييدها لقرار التقسيم الأمر الذى عزلها عن قطاعات عريضة من الرأى العام المصرى وأضعف من تأثيرها لفترة طويلة تالية .

---

(١) أحمد صادق سعد ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

الفصـــل الثــالث

الحركة السياسية وتقييم التجربة

المبحث الأول

الديمقراطية البرلمانية فى الميزان

اتسمت الحياة السياسية المصرية فى الفترة ما بين صدور دستور ١٩٢٣ وتدخل الجيش عام ١٩٥٢ أساساً بسمة عدم الإستقرار ، فعلى مستوى الوزارة مثلا تعاقب على الحكم خلال هذه الفترة التى تقرب من ثمان وعشرين سنة ونصف ٣٨ وزارة أى أن متوسط عمر الوزارة كان أقل من تسعة شهور ، وفى الستة شهور الأولى من عام ١٩٥٢ توالى على الحكم ٤ وزارات بمعدل شهر ونصف كمتوسط لعمر الوزارة ، فوزارة على ماهر الثالثة مثلا عاشت ٣٣ يوماً ، ووزارة نجيب الهلالى الثانية ظلت يوماً وبعض يوم .

وعلاوة على عدم الإستقرار الوزارى شهدت مصر عدم إستقرار برلمانى تمثل فى قيام الملك بحل البرلمانات ، وترتب على ذلك أن جميع البرلمانات المصرية خلال هذه الفترة — ماعدا برلمان ١٩٤٥ — لم تكمل مدتها المقررة ، كما شهدت بروز حركات الرفض التى لا تعترف بشرعية النظام السياسى الإجتماعى القائم ، وتلجأ إلى الأساليب غير الدستورية كالعنف والإغتيال كأدوات للعمل السياسى ، وانتهت التجربة بتحرك الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبدء مرحلة جديدة من تطور نظام الحكم فى مصر .

وتثير قضية تقييم هذه التجربة العديد من المشكلات ؛ فالتقييم عملية محفوفة بالمخاطر ، مليئة بالصعاب ، تحيط بها المزالق والأهواء ، لذلك ينبغى بداية تحديد إطار ومعايير التقييم حتى نقلل من إنحيازات الباحث بقدر الإمكان ويمكن عرض هذه المعايير فيما يلى :

(أ) إن التاريخ هو حركة متدفقة يرتبط فيها الماضى والحاضر والمستقبل رباط وثيق .

(ب) ومن ثم فان الواقعة المراد تحليلها يجب أن تدرس فى إطار ما سبقها وما لحقها من أحداث ، فهى ليست مجرد حدث وقع واكتمل فى الماضى بل ترتب عليه نتائج وسبقته مقدمات يجب أن نأخذها فى الإعتبار .

(ج) إن أى واقعة لا يجب أن ينظر إليها فى عزلة عن ظروفها ومحدداتها التاريخية ، فالقائد السياسى على سبيل المثال لا يتمتع بتلك الحرية الكبيرة فى إتخاذ القرار التى يتصورها البعض أحياناً ، بل تقيد حركته العديد من العناصر والمتغيرات الداخلية والخارجية .

فى هذا الإطار فان مرحلة ١٩٢٣–١٩٥٢ ينبغى أن ينظر إليها فى إطار ظروفها،والتحديات التى واجهتها ، والوضع الإقتصادى الإجتماعى لمصر خلال هذه الفترة ، والقوى الإجتماعية السائدة وقتذاك ، والإنجازات التى حققتها والمشكلات التى عجزت عن حلها . وبعبارة أخرى فانه ينبغى النظر إليها على أنها خاتمة وتتويجاً لمرحلة تاريخية سبقتها ، وعلى أنها تمثل ، فى نفس الوقت ، بداية لمرحلة جديدة فى التطور المصرى .

إن نقطة البدء فى هذا المجال هى أن التجربة الديمقراطية فى مصر خلال هذه الفترة لم تكن كاملة ، وأن القوى الديمقراطية كانت تعمل فى إطار يوفر لأعدائها العديد من الحقوق الدستورية والقوة الإجتماعية ، وهكذا فإن الليبرالية بمعناها الحقيقى لم تمنح فرصتها كاملة للتطبيق قبل عام ١٩٥٢ ، وأن الحكم تركز فى واقع الأمر فى القصر والبورجوازية الكبيرة من أحزاب الأقلية التى قامت بتزييف الحياة النيابية وإيجاد جو دائم من عدم الإستقرار السياسى فى المجتمع نتيجة لإنتهاكها الدستور وغياب سند شعبى لها (١).

ومع ذلك فقد استطاعت التجربة أن تترك بصماتها على الجماعة السياسية المصرية وأن تطرح قيما سياسية رئيسية لعل أبرزها إثنتان : أولاهما — الوحدة

---

(١) د .عبد العظيم رمضان : الليبرالية فى التطبيق ١٩٢٤–١٩٥٢ ، الطليعة ، السنة الثامنة ، عدد ٨ ، أغسطس ١٩٧٢ ، ص ٦٣–٧٠ .

الوطنية وتكريس مفهوم الوطنية المصرية ، وثانيتها — إقرار الحريات العامة فى المجتمع .

١ — الوحدة الوطنيه ومفهوم الوطنية المصرية :

تعتبر الوحدة الوطنية المصرية إحدى الإنجازات الرئيسية لثورة ١٩١٩ التى إنصهر فى آتونها كل من المسلمين والأقباط ، حتى لقد اتخذ المصريون خلال الثورة علما فى وسطه هلال أبدلت بنجومه صلبان ، وكما ذكرنا من قبل فقد خطب القساوسة على منابر المساجد ، وخطب مشايخ المسلمين أمام مذابح الكنائس ، ولعب القمص مرقص سرجيوس دوراً كبيراً فى تأييد الثورة والدفاع عن إستقلال مصر ومن كلماته فى هذا الصدد : « إذا كان الإستقلال متوقفاً على الإتحاد ، وكان الأقباط فى مصر حائلا دون ذلك فإنى مستعد لأن أضع يدى فى يد إخوانى المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة » (١) .

وتجلى معنى الوحدة الوطنية فى عديد من الوقائع ففى ٢٤ أبريل ١٩١٩ استقبلت لجنة من السيدات المسلمات فى مسجد السيدة زينب وفداً من السيدات القبطيات اللاتى حضرن لشكرهن على التهنئة بعيد الفصح ، وقبل وصول لجنة ملنر وعندما اعتقلت السلطات الإنجليزية محمود سليمان رئيس اللجنة المركزية للوفد وإبراهيم سعيد وكيلها ، عينت اللجنة المركزية مرقص حنا وكيلا لها لمواجهة محاولة الإنجليز تقسيم المصريين (٢) ، وعندما حاول الإنجليز عرض رئاسة الوزارة على يوسف وهبه (القبطى) فى وقت كانت الحركة الوطنية المصرية تدعو إلى عدم التعاون مع الإنجليز ، اجتمع حشد كبير من الأقباط فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ فى الكنيسة المرقسية أعلنوا فيه أن قبول وهبه للوزارة يعنى قبول الحماية وأنه يخالف ما اجتمعت عليه الأمة من طلب للاستقلال التام .

---

(١) مقال لمصطفى طيبه فى الأخبار بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٧٦ .

(٢) د. محمد أنيس دراسات فى وثائق . . . ، مرجع سابق ، ص ٥٠

كما برز نفس المعنى فى حرص سعد زغلول على تمثيل الأقباط فى الوفد دلالة على وحدة الأمة ، وبالفعل إنضم واصف بطرس غالى وسينوت حنا وجورج خياط إلى الوفد، وتأكيده على مفهوم المساواة فى الحقوق والواجبات فعندما سئل عما يكون شأن الأقباط بعد الاستقلال قال : يكون شأنهم شأننا لا فرق بين أحد إلا فى الكفاءة الشخصية . وتعكس خطب وأحاديث سعد زغلول إدراكا عميقا لمفهوى الوطنية المصرية والوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط ، فنى خطاب له بالاسكندرية فى ٦ أبريل ١٩٢١ قال : « أشكر العلماء والقسس الذين باتحادهم أبطلوا حجة فى يد الخصوم طالما اتخذوها سلاحاً قاطعاً . أزالوا الفوارق وأثبتوا أن الديانات واحدة تأمر بالدفاع عن الوطن وأنه ليس لها تأثير إلا فى عبادة الخالق جل وعلا أما فى الوطن فالكل سواء »(١) . كما يلاحظ أن سعداً كان حريصاً على هذا المعنى فعندما خطب تحية لأرواح شهداء الحركة الوطنية بتاريخ ٧ أبريل ١٩٢١ حرص على أن ينتقل من مدافن الامام الشافعى إلى مدافن الكنيسة القبطية(٢) .

وهكذا فقد وضعت ثورة ١٩١٩ أساسا راسخاً للوحدة الوطنية ، ولمفهوم « مدنى» للعلاقات السياسية ينطلق من مقولة المساواة بين المصريين بغض النظر عن اختلافاتهم الدينية ، وكانت شعارات الثورة تجسد هذا المعنى مثل شعار « الدين لله والوطن للجميع » وشعار « الدين للديان والوطن للجميع» وبرز حزب الوفد ممثلا ومجسداً لهذه المفاهيم وكان موئسسة الاستقلال الكبرى التى تمثل كل المصريين وخاض معاركه السياسية والانتخابية بعد ذلك على هذا الأساس .

وكان مفهوم الوحدة الوطنية لدى الوفد يشير إلى معنيين رئيسيين . أما الأول فارتبط بالولاء لمصر إرتفاعاً على مستوى العصبيات الاقليمية والعائلية والعشائرية ، وأما الثانى فأكد على المساواة بين المواطنين فى إطار الديمقراطية

(١) مجموعة خطب وحاديث وبيانا ت وترجمة سعد زغلول باشا ، مرجع سابق ،ص ٥ ، وانظر فى نفس المعنى ص ٧–٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١–١٢ .

والدستور دون تمييز بسبب الدين بحيث تصبح الرابطة التي تشدهم وهي رابطة المواطنة ذات طبيعة سياسية فى المقام الأول . وعلى هذا الأساس دخل الوفد معاركه الانتخابية المختلفة ، وانتصر فيها ، وعمد فى كثير من الأحيان إلى ترشيح أنصاره بعيداً عن مجال روابطهم العائلية والاقليمية والدينية ، وكان نجاحهم يؤكد الطابع الوطني للوفد واستجابة المواطنين لخطه السياسى ؛ فعلى سبيل المثال كان ويصا واصف من الصعيد ولكنه مثل دائرية المطرية دقهلية ، وهى دائرة إسلامية ، وفى انتخابات ١٩٢٥ نجح مرشح الوفد بطرس حكيم فى دائرة المراغة وهى دائرة أسرة الشيخ المراغى شيخ الجامع الأزهر ، وفى دائرة الدلنجات بالبحيرة رشح غالى إبراهيم فلم يكن من أبناء الدائرة التى كان يسكنها قبائل بدو عرب حديثة التوطن .

واستمر هذا الاتجاه الوطني الديمقراطي العلمانى للوفد ويذكر الأستاذ أحمد حسين رئيس مصر الفتاة أنه عندما توجه فى نوفمبر ١٩٣٣ للنقاش مع النحاس باشا وكان شعار الجمعية هو : « الله . الوطن . الملك » سأله النحاس « خذ مثلا كلمة الله التى وضعتها فى أول شعارك فلا أراها إلا شعوذة لأن وضع كلمة الله فى برنامج سياسى هو شعوذة »،وفى عام ١٩٣٧ عندما رحب بعض علماء الأزهر بفكرة إقامة حفلة دينية كجزء من إحتفالات تولية الأمير فاروق عرش مصر يقلده فيها شيخ الأزهر سيف جده محمد على ثم يؤم فاروق المصلين ، اعترض النحاس على أساس أن ذلك من شانه أن يوجد سلطة دينية إلى جانب السلطة المدنية المسئولة ، وقال فى مجلس النواب تعقيباً على ذلك « أن الاسلام لا يعرف سلطة روحية وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده ، فلا معنى إذن للاحتجاج فى هذا الشان بأن دين الدولة هو الاسلام ، أو بمكانة مصر لدى الامم الاسلامية ، بل إن هذه المكانة الاسلامية تستلزم أن ننزه الدين عن إقحامه فيما ليس من مسائل الدين »(١) . ويلخص طارق البشرى هذا المعنى فى دراسته الهامة والمبتكرة

---

(١) د. عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧–١٩٤٨ . مرجع سابق جزء ١ ص ٦٤

بقوله : «كانت الوحدة الوطنية رهينة بالفهم العلمانى للأمة وبالتحقيق الفعلى لهذا الفهم من خلال المبادىء الديمقراطية»(١) .

٢ — الدستور والحريات

بالرغم من أن الاستقلال لم يكن كاملا إلا أن الدستور وفر مجموعة من الحريات العامة وأحاطها بقدر من الضمانات القانونية التى أوجدت مجالا لحرية الرأى والقول والاجتماع ، والتى مارستها النخبة السياسية المصرية . والأمثلةعلى ذلك عديدة ، فعلى سبيل المثال اجتمع أعضاء البرلمان فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ بقوة الدستور وبدون دعوة من الملك، وعندما حاصر البوليس مبنى البرلمان عقد الاجتماع فى فندق الكونتنتال، ومن الأمثلة الشهيرة أيضا اليوم المعروف باسم يوم تحطيم الأغلال ، فى ٢١ يونيو ١٩٣٠ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وكان مقرراً للبرلمان أن يعقد دورة انعقاد عادية بعد يومين أى فى ٢٣ يونيو،واتفق ويصا واصف رئيس مجلس النواب .وعدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ على ضرورة الاجتماع وأن يتلى المرسوم على المجلسين ، ورفض ويصا واصف أن يعطى رئيس الوزراء صدقى تعهدا بان لا يتكلم أى من الأعضاء بعد قراءة المرسوم ، ونتيجة لذلك أغلقت الحكومة أبواب البرلمان بالسلاسل وحاصرت المبنى بقوات البوليس ، وعندما وصل الشيوخ والنواب طلب ويصا واصف استدعاء قومندان قوة البرلمان وأمره بازالة السلاسل وفتح الأبواب وأطاع القومندان الأمر ، لذلك عرف هذا اليوم فى التاريخ المصرى بيوم تحطيم الأغلال،وفى فترة الكفاح الوطنى ضد دستور ١٩٣٠ رفضت بعض المحاكم الأخذ بالقوانين التى تصدرها الحكومة بطريقة غير دستورية ؛ فى قضية جريدة الصرخة مثلا ، رفضت المحكمة العمل بالقوانين التى أصدرتهاالحكومة .

وخلال ذلك كانت الأحزاب السياسية هى سلاح الشعب للمطالبة

---

(١) سلسلة مقالات بعنوان « مصر الحديثة بين أحمد والمسيح » نشرتها مجة الكاتب فى فبرايروابريل ويونيو وأكتوبر ١٩٧٠ ، وفبرايروابريل ١٩٧٢ ، ويناير ١٩٧٣ ، وأغسطس وأكتوبر ١٩٧٤ . الأقتباس من عدد يونيو ١٩٧٠ ،ص ١١٣ .

بالاستقلال ، وأداته من أجل تنظيم صفوفه ودعم جبهته ، فالحياة الحزبية مع كل سوءاتها هي التي كونت العقل السياسي المصرى الحديث ونقلته من حال إلى حال ، وغرست فيه مفاهيم المواطنة السليمة والحرية السياسية (١).

ومع الأخذ فى الاعتبار بأن التطبيق الديمقراطى فى مصر لم يكن كاملا ، وأنه قد طرح قدراً من الانجازات السياسية الهامة ، فان جمهرة المؤرخين وعلماء السياسة يسلمون بأن مؤسسات الديمقراطية الليبرالية لم تزدهر فى مصر ويقدمون عدة تفسيرات لذلك ؛ فالبعض يرجع الفشل إلى الفارق بين الظروف التاريخية التى طبق فيها هذا النظام فى البلاد الأوربية وظروف المجتمع المصرى وقتذاك،وأن الديمقراطية النيابية جاءت فى الغرب تتويجاً لعملية تطور طويل من النواحى السياسية والاجتماعية والثقافية ، وأنه من الصعب على المؤسسات الديمقراطية البرلمانية أن تنجح عندما تنقل من بيئتها الأصلية إلى بيئات أخرى غير مهيأة لقبولها ، والبعض الآخر يشير إلى دور الاحتلال الإنجليزى والتدخل المستمر فى الشئون الداخلية لمصر ، ويركز آخرون على عدم قدرة الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع على ايجاد الإطار الملائم للممارسة الديمقراطية،ويؤكد هذا التفسير على وجه الخصوص على غياب قيم المواطنة الحديثة والمسئولية الفردية (٢).

ولا شك أن كلا من هذه الآراء يحمل قدراً من الحقيقة إلا أنها تظل كلها جزئية وغير كافية من حيث تركيزها على متغير واحد أو سبب وحيد ترجع إليه عدم نجاح التجربة الديمقراطية البرلمانية . ومن ثم فإن المنهج الذى تتخذه هذه الدراسة يجمع بين ثلاثة أسباب ومصادر نعتبرها بمثابة إطار تحليلى يمكن أن يفسر لنا إخفاق التجربة وهى عدم احترام قواعد اللعبة السياسية من ناحية ، والأزمة الفكرية من ناحية ثانية ، وطبيعة التكوين

(١) أنظر رأى د. عبد العظيم رمضان حول هذا الموضوع فى : روز اليوسف ، عدد رقم ٢٤٩٢ بتاريخ ١٥ مارس ١٩٧٦ ، وجريدة الجمهورية ، بتاريخ ٣٠ نوفبر ١٩٧٦ .

(٢) C. Issawi, "Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle Middle ,"Journal of International Affairs, vol. 32, no. 1 (January 1956), pp. 27—37.

الاجتماعى – الاقتصادى من ناحية ثالثة . وهكذا فان اطار التحليل الذى نقترحه يتضمن ثلاثة أبعاد : بعد موسسى ، وبعد ثقافى ، وبعد اجتماعى واقتصادى . ويعكس هذا الإطار فهمنا للديمقراطية البرلمانية فهى ليست مجرد مجموعة من المؤسسات أو التنظيمات التى يمكن لها أن تعمل فى أى إطار اجتماعى ، ولكنها تتضمن ما هو أبعد من ذلك فهى تتطلب شروطاً ثقافية واجتماعية واقتصادية لنجاحها ، ونقصد بالشروط الثقافية ضرورة الاعتقاد فى عدد من القيم والمثل المتعلقة بالطبيعة الإنسانية والعلاقات الاجتماعية والسياسية ، أما المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية فانها تشير إلى ضرورة توافر حدا أدنى من التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية (١). وفى الحقيقة أن كلا من هذين النوعين من المتطلبات كانا غائبين عن مصر خلال فترة التجربة البرلمانية ، ومن ثم فقد حدث نوع من عدم التوازن وعدم الاتساق بين المؤسسات الديمقراطية من ناحية وإطار الثقافة السياسية والقيم السائدة والتنظيم الاجتماعى الاقتصادى من ناحية أخرى (٢)، علاوة على عدم احترام القوى السياسية لقواعد اللعبة البرلمانية من حيث الأساس . هذا التحليل لا ينطبق فقط على مصر ولكن يصلح كأداة لتفسير اخفاق المؤسسات البرلمانيةالدستورية فى عديد من البلدان الافريقية والأسيوية .

أولا : عدم احترام قواعد اللعبة البرلمانية :

يقوم أى نظام سياسى على عدد من القواعد الأساسية المنظمة لحركة مؤسسات وأبنية هذا النظام والمحددة لعلاقة هذه المؤسسات بعضها وبعض ، ويعتبر إحترام هذه القواعد والإلتزام بها أحد مصادر ومعايير سلامة وشرعية

(١) K. Deutsch, "Social Mobilization and Political Development". American Political Science Review, vol. IV, no. 3 (September 1961), pp. 494—514 ; R.T. Holt and J.E. Turner, The Political Basis ot Economic Development (New Jersey, 1966) and C. Wolf, Jr.," The Political Effects ot Economic Programs", Economic Development and Cultural Change, vol. 14 (October 1955), pp. 1—20.

(٢) H. Exestein, A Theory o Stable Democracy (Princeton, 1961) and S.M. Lipset, Political Man (New York, 1963).

النظام السياسى . وإذا كان ذلك ينطبق على كل النظم السياسية فانه ينطبق فى المقام الأول على النظام الديمقراطى البرلمانى حيث يكون الحوار والإقناع هو سمة التعامل السياسى ،وحيث لا يملك أى من أطراف العلاقة السياسية القهر أو البطش بخصومة إلا بالقدر الذى يخرج به أحد الأطراف عن الدستور ، ومن هنا يبد دور ومسئولية القوى السياسية فى مصر خلال هذه الفترة فى إضعاف النظام الدستورى من خلال عدم إحترامها للدستور ، وعدم إلتزامها بقواعد الحياة النيابية الدستورية وبنصوص الدستور ذاته .

فالوزارة الدستورية الأولى - والبرلمان الذى تمخضت عنه - لم تمارس الحكم سوى تسعة شهور إنتهت بواقعة إغتيال السردار وتشكيل وزارة زيور التى عطلت الدستور وحلت البرلمان مرتين رغم نص الدستور على عدم جواز تكرار الحل لنفس السبب ، وظل الدستور من الناحية العملية معطلا حتى برلمان ١٩٢٦، وعاد إلى العمل عامين ، ثم عطل محمد محمود الحياة النيابية عام ١٩٢٨ ، وعاد الدستور بعد ستة عشر شهراً ليستمر ثمانية شهور فقط ويحدث إنقلاب إسماعيل صدقى الذى إستمر حوالى خمس سنوات وتضمن إيقاف العمل بالدستور وإعلان دستور آخر . وهكذا فان الدستور لم يطبق فى الفترة ما بين صدوره وعام ١٩٣٦ - أى ثلاثة عشر عاماً - سوى ثلاثة أعوام . ويبرز هنا دور الإنجليز والملك وأحزاب الأقلية فى إنتهاك الدستور والحياة النيابية ومن ثم هز الثقة بشرعيتها وبشرعية النظام كله .

(أ) الإنجليز :

إن الإستقلال الذى حصلت عليه مصر كان فى التحليل الأخير إستقلالا قانونياً شكلياً ، فان وجود القوات الإنجليزية فى مصر والتحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير لحين إتفاق آخر أعطى لأنجلتره ثقلا حقيقياً فى أمور مصر الداخلية ، ولم يؤد تصريح ٢٨ فبراير إلى تغيير كبير من الناحية الواقعية من حيث سلطة اتخاذ القرار السياسى داخلياً أو خارجياً ، فداخلياً إستمر الوجود الإنجليزى العسكرى والسياسى يلعب دوره فى الحياة المصرية ، وخارجيا لم تعتبر مصر نفسها دولة كاملة الإستقلال لذلك لم تنضم إلى عضوية

عصبة الأمم . وسجل التدخل الإنجليزى حافل بدأ قبل بدء الحياة الدستورية وذلك بالتدخل فى عملية وضع الدستور والإعتراض على بعض مواده كما سبق البيان .

وقد أدى ذلك إلى إستمرار المسألة الوطنية والكفاح من أجل تقليص النفوذ الإنجليزى ومن ثم دخلت الوزارات المصرية ، وزارة تلو وزارة ، فى مفاوضات مع إنجلتره والتى تمثلت فى مفاوضات سعد — ماكدونالد ١٩٢٤ ، ثروت — تشمبرلين ١٩٢٧ ، محمود — هندرسون ١٩٢٩ ، النحاس — هندرسون ١٩٣٠ ، صدقى — سيمون ١٩٣٢ ، النحاس — لامبسون ١٩٣٦ ، صدقى — بيفن ١٩٤٦ ، ومحاولات النقراشى فى مجلس الأمن عام ١٩٤٧ ثم قيام النحاس فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ بالغاء معاهدة ١٩٣٦ . ويعلق فاتيكيوتز على ذلك بان التحفظات الأربعة خلقت وضعاً مستمراً من الأزمة فى السياسة المصرية أدى إلى عدم إستقرار الحكومة البرلمانية ومؤسساتها فى مصر ، فإن هذه التحفظات فرغت الإستقلال المصرى من محتواه وخلقت صراعات مستمرة مع سلسلة متعاقبة من الحكومات المصرية (١).

وحتى بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ استمر الدور الانجليزى فقد أعطت هذه المعاهدة إنجلتره أساساً للتدخل فى شئون مصر، إذ ألزمت مصر فى حالة الحرب أو الخطر الداهم بوقوعها أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها بأن تقدم داخل حدود أراضيها جميع التسهيلات والمساعدات ، ويكون من حق القوات البريطانية إستخدام موانئ مصر ومطاراتها وطرق المواصلات فيها مع إلزام الحكومة المصرية باتخاذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية ، كما ألزمت مصر بقبول بقاء القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس وعدم إعادة النظر فى بقاء هذه القوات قبل إنقضاء مدة ٢٠ عاما على تنفيذ المعاهدة .

وأخذ التدخل الإنجليزى أشكالا عدة من التلويح المباشر بالقوة المسلحة ، إلى توجيه إنذارات سياسية تتضمن التهديد بعزل الملك، إلى طلب إقالة وزارة

(١) Vatikiotis, op., cit., p. 265.

وتعيين أخرى . ويمكن الإشارة إلى إستخدام إنجلتره لأسلوب التهديد العسكرى ثلاثة مرات فى الفترة ما بين ١٩٢٢—١٩٣٦ . أولها فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ عقب مقتل السير لى ستاك فقد تقدمت إنجلتره بانذارين تضمنا عدداً من المطالب التى لا ترتبط بواقعة الإغتيال مثل سحب جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحته من السودان، وزيادة مساحة الأطيان التى تزرع فى أراضى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مساحة غير محدده تبعاً لما تقتضيه الحاجة ، وأن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة الإنجليزية فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر . وعندما رفضت حكومة سعد زغلول بعض هذه المطالب قامت القوات الإنجليزية بإحتلال جمارك الإسكندرية ، وثانيها : فى ٢٩ مايو ١٩٢٧ فى عهد حكومة عبد الخالق ثروت الإئتلافية فعندما ناقش مجلس النواب المصرى مسألة تمصير المناصب الكبرى فى الجيش قدمت الحكومة الإنجليزية مذكرة تعترض فيها على ذلك وصحب هذه المذكرة تحرك ثلاثة بوارج بريطانية من مالطة إلى الإسكندرية وبورسعيد ، وثالثها فى ٤ مارس ١٩٢٨ وكانت بخصوص إعتراض الحكومة الإنجليزية على نظر قانون الإجتماعات فى مجلس النواب فقد رأت فى هذه القانون ما يؤدى إلى إضعاف « سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال » وأنه ما لم يتوقف النظر فى هذا القانون فان الحكومة الإنجليزية « تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه » . وهناك العديد من نماذج التدخل الإنجليزى الأخرى ، مثل حادثة ٤ فبراير التى سبق التعرض لها ، ووقائع التدخل الأخرى للتخلص من وزارة ما وتعيين أخرى (١) ، فعلى سبيل المثال فان نقل سير لورين وتعيين سير مايلز لامبسون فى سبتمبر ١٩٣٣ كان إيذاناً بانهيار حكومة صدقى بعد أن زال سنده الرئيسى ، وفى أكتوبر ١٩٣٤ تقدمت دار المندوب السامى بطلب إقالة وزيرين من وزارة عبد الفتاح يحيى ،

---

(١) أنظر فى هذا الموضوع إجلال محمود رأفت : أنماط التدخل البريطانى فى السياسة المصرية من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٤٥ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الأقتصاد والعلوم والسياسية جامعة القاهرة ١٩٧٣ .

مستهدفة إحراج مركز الوزارة ودفعها للاستقالة ، وفى يونيو ١٩٤٠ أعربت بريطانيا عن عدم رضائها عن تنفيذ على ماهر لمعاهدة ١٩٣٦ وان ذلك يقتضى تشكيل وزارة جديدة فاستقال ، وفى أبريل ١٩٤٣ عندما قرر الملك إقالة النحاس على ضوء ما نشر فى الكتاب الأسود إعترض السفير الإنجليزى وأبلغه أن لندن لا ترى ما يدعو إلى تغيير الوزارة ، وعندما أبلغ السفير الإنجليزى الملك أنه لم يعد قادراً على التعاون مع النقراشي باشا استقال الأخير فى فبراير ١٩٤٦ (١) .

ويصل كولومب إلى القول بان تاريخ الأزمات السياسية فى مصر لا يمكن أن يفهم بعيداً عن تدخل لندن ، وإن كل أزمة وزارية كانت تخفى إما تدخل بريطانى سافر ، أو تطور فى العلاقات المصرية — الإنجليزية (٢).

لقد أراد الإنجليز — كما يقول لويد — أن تقوم فى مصر حكومة معتدلة صديقة لها تأييد شعبى ، ولكن الممارسة أوضحت أن الحياة السياسيةالمصرية تتمخض عن أحد إحتمالين : أما قيام حكومة وفدية لها تأييد شعبى ولكنها سرعان ما تصطدم مع الإنجليز ، وأما حكومة أوتوقراطية تقوم على أنقاض الحياة الدستورية لا تأييد شعبى لها ولا تعيش إلا بدعم الملك لها ويؤدى هذا الوضع إلى توحيد المعارضة وقيام حركة شعبية للدفاع عن الدستور .

ومن ثم وصل الإنجليز إلى أن الحل المثالى من وجهة نظرهم هو قيام وزارات ائتلافية من حزبين أو أكثر لا يكون منها الوفد،ومن ثم لا تكون السلطة فى يد القصر تماماً ولا تكون أيضاً فى يد الوفد وإنما يحدث توازن بين القصر والأحزاب يكون فيه للانجليز اليد العليا ، ولعل هذا يفسر كثرة قيام الحكومات الائتلافية فى مصر لذلك فمن بين ٣٧ وزارة من يناير ١٩٢٤ إلى يوليو ١٩٥٢ كان هناك ١٦ وزارة ائتلافية .

---

(١) د. يونان لبيب : تاريخ الوزارات . . مرجع سابق ص ١٧–١٨

(٢) كولومب : مرجع سابق ص ٥١

(ب) الملك :

كان للملك يد طولى فى الاستهتار بالمبادىء الدستورية ترجع إلى قبل عام ١٩٢٣ ، فتدخل الملك فى عملية وضع الدستور ، ولم يشر فى خطابه تكليفه لسعد زغلول بالوزارة عام ١٩٢٤ إلى دوافع هذا التكليف وهو فوز سعد فى الانتخابات العامة، وهو ما ضمنه سعد فى خطاب قبوله التكليف حيث أورد فيه أنه يتولى الحكومة استناداً إلى ارادة الأمة وثقة الشعب ، وعمل الملك بكل الطرق على الطعن فى حزب الأغلبية الشعبية — الوفد — والتمكين لأحزاب القصر وأحزاب الأقلية من الهيمنة على السلطتين التشريعية والتنفيذية. فقام بالإنفراد ببعض اختصاصات الوزارة مثل تعيين كبار رجال الدين وموظفى الحاشية الملكية والممثلين الدبلوماسيين وتعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ ومنح الرتب والنياشين ، وحاول من خلال دستور ١٩٣٠ أن يعطى هذا الانفراد بالسلطة صفة شرعية . ورغم أن محاولة الملك هذه أدت إلى اصطدامه بحزب الأغلبية وإلى ايجاد أكثر من أزمة دستورية فانه لم يعبأ بذلك ، فمن بين سبع وزارات ألفها النحاس أقيلت أربع فى يونيو ١٩٢٨ ، وديسمبر ١٩٣٧ ، وأكتوبر ١٩٤٤ ، ويناير ١٩٥٢ .

ولم يكتف الملك بالسيطرة على السلطة التنفيذية بل تدخل فى شئون السلطة التشريعية وذلك بإنشاء الأحزاب الموالية للقصر،والزج بها فى الانتخابات العامة، وضمان نجاحها منخلال التزوير والتلاعب فى نتيجة الانتخابات،وقام الملك بحل مجلس النواب أكثر من مرة بل وحل المجلس لنفس السبب أكثر من مرة رغم عدم جواز ذلك دستورياً :

وحاول فاروق ورجاله تشكيل قاعدة شعبية للملك تستند إلى شباب فاروق وصغر سنه من ناحية ، وإعطاء صورة مختلفة عن القصر والملك من ناحية ثانية ، واستغلال الانشقاقات التى حدثت فى الوفد وتشجيعها من ناحية ثالثة ، وأدى ذلك : وبالذات فى الفترة الأولى من حكم فاروق ، إلى دعم نفوذ القصر ، ولكن نتيجة للسلوك الخاص والمشين للملك وحاشيته

تغير هذا الوضع ، فقد أحاط فاروق نفسه بجماعة من بطانة السوء واستخف بحقوق الشعب الدستورية ، واتسم سلوكه بالاستهتار واللامبالاة التى تجاوزت كل اعتبار والتى مست سمعة مصر وصورتها فى العالم ، ولهذا ففى السنتين الأخيرتين قبل عام ١٩٥٢ ، ازداد انفصال القصر عن الشعب وازدادت تصرفات الملك غير الدستورية وخاصة تدخله فى الحكم ، فقد أصر على تعيين محمد حيدر وزيراً للحربية وعندما رفض النحاس عينه قائداً عاما للجيش ، كما تدخل القصر فى اختيار ودعم بعض الوزراء ، ثم قام بتعيين عبد الفتاح عمر مستشاراً للقصر للشئون السياسية وإلياس أندراوس مستشاراً للشئون الاقتصادية ، وكأن القصر يشكل وزارة أخرى ، كما صدر قانون أنباء القصر الذى يحظر نشر أنباء القصر إلا بإقرار من السلطات المختصة .

وترتب على قيام كل من القصر والانجليز بالتدخل المستمر فى الحياة الدستورية ، أن اكتسبت الحركة الوطنية المصرية طابعاً عنيفاً إتسم بالهياج الشعبي والاتجاه إلى العنف والاغتيال السياسى وبالذات فى فترات الحكم غير الدستورى .

(جـ) أحزاب الأقلية :

دعمت أحزاب الأقلية من خلال ممارساتها نفس الاتجاه فقد كانت فى جوهرها أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج ، فقد قامت هذه الأحزاب حول شخصيات قيادية دون أن يكون لها برنامج واضح أو سند شعبي يعتد به ، كذلك أحزاب القصر التى لم يكن لوجودها أساس سوى تدعيم السراى والملك لها .

أضف إلى ذلك استعداد هذه الأحزاب لخرق الحياة الدستورية للحصول على مكاسب حزبية تتمثل فى الوصول للحكم أو الانفراد به ، فكان الأحرار الدستوريون وغيرهم على استعداد لتعطيل الدستور وحل البرلمان والاعتداء على الحياة الدستورية . ففى عام ١٩٢٨ مثلا ألف محمد محمود الوزارة من حزبي الأحرار والاتحاد فى وقت لم يكن لهما سوى ٣٤ نائباً من مجموع ٢١٤ نائباً ، بل كانت هذه الأحزاب على استعداد للعبث بحرية الانتخابات والتدخل.

الإدارى لصالح بعض المرشحين وتزوير الأصوات حتى لقد أصبح ذلك هو القاعدة فى الانتخابات التى أشرفت عليها حكومات القصر والأقلية .

وكان من المفارقات أن يقال أن رئيس وزراء له الأغلبيه البرلمانية فإذا بهذه الأغلبية تؤيد الوزارة التالية مثل ماحدث عقب إقالة إسماعيل صدقى عام ١٩٣٣ إذ أيد برلمانه عبد الفتاح يحيى بل وقام الحزب بانتخابه رئيساً له بعد صدقى ، وكما حدث عندما طلب الملك من محمد محمود باشا الإستقالة ليؤلف على ماهر وزارته الثانية فى أغسطس ١٩٣٩ فلم يسع البرلمان سوى السكوت والتأييد .

(د) الوفد

لعب الوفد دوره فى هذا المجال أيضاً وذلك من خلال إستخفافه بالمعارضة وعدم إحترام دورها فى الحياة النيابية ، فقد تعامل الوفد مع المعارضة ليس على أنها جزء من العملية الديمقراطية ، ولكن باعتبارهم مجموعة خرجت عن إرادة الأمة ، ونظر إليها سعد زغلول على أنها طائفة هزيلة تتكون من رجال تنكبوا الحظيرة الوطنية[1] ، وعندما أثير إقتراح بتعديل خطاب العرش الذى قدمته حكومة سعد هدد بالإستقالة ، ونجح الوفد فى كسر شوكة المعارضة الدستورية فى البرلمان الأول بالطعن فى صحة إنتخاب زعيمها محمد محمود الذى أخرج من المجلس .

ومع أن الوفد كان هو حجر الزاوية وأساس التوازن بين الحركة الوطنية فى جانب والقصر والإنجليز فى الجانب الآخر ، فقد قبلت وزارته الأخيرة عدداً من الإجراءات التى قام بها الملك والتى أفسدت هذا التوازن ، فقام الملك مثلا بتعيين حافظ عفيفى رئيساً للديوان بأمر ملكى فى ديسمبر ١٩٥١ دون أن يعلم الكثير من الوزراء بأمر تعيينه مع أن مسألة تعيين رئيس الديوان كانت من أولى المشكلات التى أثيرت فى علاقة القصر بالوزارة بمناسبة تعيين حسن نشأت فى عام ١٩٢٥ .

---

(١) لاشين : مرجع سابق ص ٣٧٣-٣٧٤

وهكذا برز وضع تمثل فى عدم إحترام القوى السياسية للقواعد المنظمة للعلاقة السياسية فيما بينها الأمر الذى أدى إلى إهتزاز هيبة وشرعية الحياة الدستورية ومعها هيبة النظام بأكمله .

ثانياً : الأزمة الفكرية :

لعل من الصعب تفسير إخفاق المؤسسات الديمقراطية النيابية فى مصر وفى عديد من البلاد العربية والبلاد النامية دون الإشارة إلى نمط المعتقدات السياسية ونسق الثقافة السياسية السائدة فى هذه المجتمعات ، ففى حالة المجتمع المصرى فان نظاماً سياسياً إنتقل من إطار إجتماعى وثقافى مغاير ليطبق فيه ونتج عن هذا النقل أن النظام لم يتمكن من الإستجابة الملائمة لضغوط وإحتياجات المجتمع . فكما ذكرنا من قبل فان المؤسسات الديمقراطية البرلمانية ليست مجرد هياكل أو تنظيمات يمكن نقلها بطريقة ميكانيكية من إطار ثقافى إلى إطار آخر ، فخلف هذه المؤسسات يكمن أحد المحاور الأساسية للتاريخ الأوربى الحديث وهو الكفاح من أجل حقوق المواطن والحكومة الدستورية .

فهذه المؤسسات تفترض عدداً من القيم لعل أبرزها العقلانية بمعنى الإعتقاد فى محورية دور العقل الإنسانى بخصوص تنظيم المجتمع وتحديد شكل العلاقات السياسية والإجتماعية ، وأن الإنسان من خلال عقله قادر على التمييز بين الصواب والخطأ وبين النافع والضار ، وأن الحرية الفردية قيمة أساسية فى المجتمع بمعنى أن هناك عدداً من الحقوق والحريات الفردية التى لا يمكن للجماعة أن تجور عليها أو تقيدها فى الظروف العادية ، وهكذا فان الديمقراطية تفترض بعض القيم والمفاهيم كالعقلانية وحكم الأغلبية والتمثيل النيابى والحرية الفكرية والثقافية والمشاركة وحق المواطنين فى تنظيم أنفسهم بالشكل الذى يرونه مناسباً للدفاع عن مصالحهم .

هذه المفاهيم لا يبدو أنها اتفقت مع عدد من القيم القائمه فى المجتمع والتى أثارت —وما زالت تثير— تساؤلات أساسية حول مدى إتفاق بعض هذه المفاهيم مثل العقلانية وحرية الرأى وحرية للتنظيم مع قيم المجتمع وثقافته التقليدية ومن ثم فقد نشب تناقض عبر عن نفسه فى شكل صراع مكشوف أحياناً ومستتر ومكتوم أحياناً أخرى ، صراع بين المفهوم التقليدى حول طبيعة

السلطة وعلاقتها بالدين حيث ترتبط وظيفتها بتطبيق التعاليم الدينية ، والمفهوم الحديث لطبيعة السلطة الذى يستند أساساً إلى العقل ويرتبط باعتبارات المنفعة العامة .

لقد أدت ثورة ١٩١٩ إلى ظهور حزب وطنى ديمقراطى هو الوفد ، وكان دستور ١٩٢٣ يقوم على مبادئ الدولة القومية الحديثة التى تؤسس على أن الشعب هو الوحدة الأساسية للنظام السياسى وأنه هو صاحب السيادة ومصدر التشريع ، وطرحت النخبة السياسية التى وقفت خلف ثورة ١٩١٩ عدداً من الإتجاهات والمفاهيم الليبرالية العلمانية (١) التى سرعان ما جرتها إلى صراع مع المفاهيم التقليدية حول عدد من القضايا مثل طبيعة السلطة ومصدرها وحدود الإنتماء السياسى وأساسه ، ومصدر الشرعية السياسية فى النظام ، ومصدر التشريع فى المجتمع ، ودور الدين فى عملية التغير الإجتماعى ومفهوم الوطنية وعلاقته بالدين ... الخ ، ، ولم تكن المناقشة حول هذه الموضوعات ذات طبيعة فكرية ثقافية وحسب ، بل كان لها أبعادها السياسية والإجتماعية وكانت تمس بعض المؤسسات الإجتماعية القائمة ومصالحها ، كما أن بعض القوى والأحزاب استخدمت المفاهيم الدينية لمواجهة التيارات الديمقراطية الدستورية ، ونتيجة لهذه البعد السياسى للمناقشة كان حسمها أو الوصول إلى قناعات نهائية بخصوصها على المستوى الفكرى شبه مستحيل مثل النقاش الذى دار حول إحياء الخلافة أو كتاب الشيخ على عبد الرازق .

وهكذا برز تعارض بين القيم والمفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الديمقراطية الحديثة والمفاهيم السائدة والإطار الفكرى المقبول وقتذاك . لقد واجه المجتمع المصرى مشكلة تطوير نظام جديد للقيم والمفاهيم يمكن أن يكون أساساً لنظام ديمقراطى فى دولة وطنية حديثة . وشعر المثقفون المصريون بهذه المشكلة ، وحاولوا الوصول إلى أكثر من صياغة لحلها فالإمام محمد عبده مثلا (١٨٤٩

(١) أنظر إحتجاج الشيخ حسن البنا على تصريحات للنحاس باشا التى تتضمن اشادة بكمال اتاتورك وفهم لمعنى الدولة الحديثة فى جريدة الإخوان المسلمين ، عدد ١١ ، ٤ ربيع الثانى ١٣٥٥ الموافق ٢٣ يونيو ١٩٣٦ . أنظر أيضاً عدد ٣١ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٣٦ .

— ١٩٠٥) بدأ مدرسة جديدة فى التفكير الدينى للمزاوجة بين قيم الدين الأصيلة والأفكار والمفاهيم السياسية الحديثة ، وتبعه فى هذا المجال عدد آخر من المفكرين .

وواجه هذا الإتجاه عدداً من المشكلات النظرية منها تلك المشكلة المتعلقة بطبيعة الإنتماء السياسى وقضية الهوية (من أنا ؟ ومن نحن ؟) وهل يكون الإنتماء للأمة بمفهومها الإسلامى أى جماعة المسلمين أو لوحدة قومية بالمعنى الحديث تتمثل فى الشعب أو الأمة بمعناها المعاصر . وأثارت هذه النقطة جدلا واسعاً حول مسألة القومية ، وموقف الإسلام منها ، وبصفة عامة فقد اتخذ المفكرون الإسلاميون موقفاً متحفظاً يغلب عليه طابع الشك والحذر تجاه القومية ، فذكر الشيخ رشيد رضا على سبيل المثال أنه من الخطورة بمكان إحلال مشاعر التضامن الإسلامى بمشاعر القومية التى ربط بينها والأفكار العنصرية ، وأكد أن المسلمين ليس لهم قومية خارج دينهم[1] ، وعبرت عن نفس الإتجاه أفكار جماعة الإخوان المسلمين والشيخ حسن البنا الذى أكد أن ولاء المسلم يتجه أولا وقبل كل شئ إلى الإسلام (٢).

كما واجهوا مشكلة مصدر السيادة فقد طرح المفكرون الإسلاميون رأياً مؤداه أن السيادة لله ، ووقفوا موقفاً متحفظاً تجاه المفاهيم الدستورية الحديثة التى تنص على أن السيادة للشعب ، وإن كان الشيخ الإمام محمد عبده قد حاول التوفيق بين الرأيين باقتراح أن السيادة الأصلية تؤول إلى الله الذى سيرث الأرض وما عليها ، وأن هناك سيادة ثانوية تؤول إلى الشعب من خلال مؤسساته التمثيلية وأن هذه السيادة الثانوية تدور فى إطار السيادة الأصلية بحيث لا يمكن أن تخالف ما قررته الشريعة أو ما نهت عنه .

---

(١) أنيس صايغ : الفكر العربية فى مصر (بيروت ، ١٩٥٩) ص ١٠٧ وكذلك .

I.Z. Ansari, An Inquiry into the Interrelationship between Islam and Nationalism in the writings of Egyptians 1948—1956, Unpublished M..A thesis submitted to the Institute o Islamic Studies, McGill University, 1959, p. 20.

(٢) الأنصارى : المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، ١٤٥

وأسهمت هذه الآراء فى تحدى الإفتراضات التى يقوم عليها النظام البرلمانى الدستورى فى مواجهة مفهوم السيادة للشعب طرحت مفهوم السيادة لله ، وفى مواجهة تعدد الأحزاب طرحت أن الإختلاف الحقيقى هو بين حزب الله وحزب الشيطان وبين من يتبعون كلمة الله ومن يرفضونها (١) ، وفى مواجهة مفهوم الوطنية المصرية طرحت مفهوم الأمة الإسلامية ، وفى مواجهة مفهوم السلطة التشريعية الملزمة للحكومة طرحت مفهوم الشورى غير الملزمة للحاكم ، ودارت هذه الآراء حول ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية وإلغاء القوانين الوضعية المنقولة عن الغرب وأن الشريعة جملة لا تتجزأ لا يغنى بعضها عن بعض (٢).

وعلى سبيل المثال إنتقدت حركة الاخوان تعدد الأحزاب على أساس أن الإسلام يحرم العصبية الحزبية ، وأن الحزبية السياسية تشتت بين الناس وأن مصر الناهضة فى حاجة إلى الوحدة والإستقرار حتى تتفرغ للاصلاح الضرورى ، ودعى الشيخ حسن البنا فى العدد الثانى من النذير إلى « جمع كلمة الزعماء بتأليف هيئة قومية واحدة من جميعهم تضع برنامج الإصلاح والنهضة فى كل النواحى على أساس من الإسلام القوى العزيز الفاصل مع تنازل كل حزب عن إسمه الخاص »(٣) ، وفى العدد الثالث تنشر النذير مذكرة الإخوان إلى رئيس الوزراء التى تتضمن ضرورة الوحدة بين الأحزاب وتشير إلى أنه : « ليس بدعاً أن تسير أمة على نظام الحزب الواحد وقد سبقتها إلى ذلك الأمم الناهضة من شرقية وغربية » (٤) ، وعلى مدى أربعة أعداد (من العدد ١٣ إلى العدد ١٦) تنشر النذير دراسة بعنوان « قد أثبتت الأيام فساد الحزبية .. ويجب حل الأحزاب وتطهير الأمة من أدرانها » ، وفى مقال

---

(١) مقال صالح عشماوى فى النذير ، عدد ٢٥ ، ٢٩ رمضان ١٣٥٧ هـ

(٢) أنظر مجلة النذير العدد ٦ ، ٦ جماد أول ١٣٥٧ هـ ، العدد ٧ ١٣ أول ١٣٥٧ هـ ، العدد ٨ ، ٢٠ جماد أول ١٣٥٧ هـ ، العدد ٣٢ ، ١٨ ذى القعدة ١٣٥٧ هـ

(٣) النذير ، عدد ٢ ، ٦ ربيع الأول ١٣٥٧ هـ

(٤) ١٣ ربيع الثانى ١٣٥٧ هـ

فى العدد ٥٩ من مجلة الدعوة ورد أن « الإسلام لا يعترف بوجود حزب أغلبية وأحزاب أقلية وإنما الأمة أمة واحدة » (١).

وبالاضافة إلى الهجوم على الحزبية التى هى أساس النظام البرلمانى الديمقراطى وأحد أركانه التى لا يستقيم بدونها ، هاجمت كتابات الإخوان الدستور وطرحت القرآن الكريم بديلا عنه : ففى مقال للأستاذ صالح عشماوى رئيس تحرير النذير فى العدد ١٢ تحت عنوان « اذهبوا بدستوركم فالرسول زعيم الأمة والقرآن دستورها » ورد فيه « لقد نادى الاخوان المسلمون أنه لا حزبية فى الاسلام ودعو إلى جمع الكلمة ووحدة الصفوف مستشهدين بقول الحق تبارك وتعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) أما عن الدستور فقد قال بعضهم أنه ثوب فضفاض ولكنا نقول أنه ثوب أجنبى ، دخيل علينا لا يتفق وذوقنا ولا يناسب عاداتنا وتقاليدنا ولا ينسجم مع ميولنا وأفكارنا وقد أثبتت التجارب حتى اليوم فشله ، ومالنا لا نعود إلى تقاليد ديننا الحنيف فنقتبس منه نظاما للحكم ومن القرآن الكريم فنستخرج قوانيننا ودستورنا » (٢)، ويكتب رئيس التحرير مرة أخرى فى العدد ٣١ بان « قلب النظام الدستورى هو ما يعمل له الإخوان المسلمين . لنتحداكم أن تقدمونا إلى المحاكمة » ورد فيه « إن الإخوان المسلمين قد عملوا منذ سنين وما زالوا سيعملون على هدم هذا الدستور وتحطيمه » (٣).

ويبدو أن موقف الإخوان تجاه الدستور حكمته الظروف والاعتبارات السياسية فبعد ذلك الهجوم الذى تضمنه العدد ٣١ من النذير كتب صالح عشماوى مرة ثالثة فى العدد ٣٣ تحت عنوان « الإخوان المسلمون والدستور المصرى » يخالف فيها رأيه السابق فيقرر « والدستور ينص على احترام حقوق الأفراد وحرية الرأى ويقرر نظام الشورى ويجعل الأمة مصدر السلطات . كل هذا جميل وهو فى الاسلام ومن الاسلام .وما كان لجماعة

---

(١) ١ أبريل ١٩٥٢

(٢) ١٩ جماد ثانى ١٣٥٧ ، نفس المعنى فى عدد ١٠ فى ١٦ شعبان ١٣٥٧ هـ وكذا فى مقال للشيخ حسن البنا بعنوان الدستور والقرآن فى عدد ٣١ فى ١١ ذى القعدة ١٣٥٧ هـ

(٣) المرجع السابق .

الاخوان المسلمين أن تنكر الاحترام الواجب للدستور باعتباره نظام الحكم المقرر فى مصر ولا أن تحاول الطعن عليه أو إثارة الناس ضده وهى جماعة مؤمنة مخلصة تعلم أن إهاجة العامة ثورة وأن الثورة فتنة وأن كل فتنة فى النار ولكن الإخوان المسلمين اعتماداً على نفس الدستور سيسعون جهد طاقتهم بالطرق القانونية » (١).

ويلاحظ فى هذا المجال أنه بينما اتسمت صفحات النذير بالهجوم على الدستور فان مجلة الدعوة التى صدرت عام ١٩٥١ كانت سمتها العامة عدم انتقاد الدستور والدعوة إلى احترامه والتركيز ضد الحزبية ، وبصفة عامة فقد كان هجوم الاخوان على مفهوم الحزبية والدستور ، معتمدين فى ذلك على أسس دينية أثره فى تدعيم التناقض بين مؤسسات العهد البرلمانى وقيم الجماعة السياسية .

ومن ناحية أخرى فان المفكرين العلمانيين الليبراليين لم ينجحوا فى تقديم حل لهذه الأزمة الفكرية فهم إما رفضوا المفاهيم التقليدية دون محاولة تطويرها وإيجاد الصلة بينها وبين الأفكار والمؤسسات الديمقراطية الحديثة ، وأما أنهم تجاهلوا المشكلة وكان فى كل من الموقفين سوء تقدير وتهوين من مكانة هذه القيم فى نفوس أغلبية المصريين وارتباطهم بها (٢) .

ويمكن إرجاع عدم نجاح الاتجاه العلمانى إلى عدة عوامل أولها أن أولئك الذين عبروا عنه كانوا يمثلون أقلية ضئيلة من المثقفين المنعزلين عن أغلبية المواطنين ، وثانيها أنهم لم يحاولوا ربط الآراء التى كانوا يدافعون عنها بالتراث الإسلامى والثقافة السائدة لدى الشعب ، ومن ثم فان قدراً كبيراً من أفكارهم بدت عليه مسوح الترجمة والنقل عن الأفكار الأجنبية ، وثالثها أن عدداً من هؤلاء المفكرين تجاهلوا المشكلة أصلا طالما أنها لم تكن تؤثر على ما كانوا يقومون به مباشرة ، وكما يذكر أحد الباحثين فان المفكرين العلمانيين

---

(١) ٢٥ ذى القعدة ١٣٥٧ هـ

(٢) للتوسع فى هذا الموضوع أنظر الفصل الخاص بالعلمانية فى كتابنا بعنوان التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث السابق الإشارة إليه .

الليبراليين لم يستوعبوا المعنى الأساسى للنظام الديمقراطى الدستورى وديناميكياته وتصوروا أنه مجرد مجموعة من الوثائق القانونية والمؤسسات الشكلية (١).

وجدير بالذكر فى النهاية أن هذه المشكلة وهى الأزمة الفكرية المرتبطة بالعلاقة بين القيم التقليدية والتراث الدينى للمجتمع من ناحية، ومؤسسات الدولة الحديثة بما تفترضه من قيم ومعايير من ناحية أخرى لم يقدر لها الحل حتى الآن، وأن صراعاً مستمراً استمر فى الحياة المصرية ويفصح عن نفسه من وقت لآخر.

وهكذا فقد فشل المثقفون المصريون فى الوصول إلى صيغة ايديولوجية أو نظام فكرى يصلح أساسا لعملية التغير الاجتماعى. يجمع بين تراثهم الفكرى من ناحية، والأفكار المرتبطة بالتحديث من ناحية أخرى، وقد دعم من هذا الفشل وزاد من خطورته عدم الاستقرار السياسى الذى رافق الحياة السياسية المصرية لمدة طويلة.

ثالثا : طبيعة التكوين الاجتماعى والاقتصادى :

يقصد بهذه النقطة أن عدداً من المقومات الاجتماعية والاقتصادية التى ساهمت فى إنجاح النظام الديمقراطى البرلمانى فى أماكن أخرى من العالم لم تكن قائمة فى مصر عندما طبق هذا النظام، فالمجتمع المصرى فى العشرينيات كان مجتمعا زراعيا انقسم مواطنوه إلى أقلية من الملاك الزراعيين كانت القوة الاجتماعية والسياسية الكبرى فى المجتمع، وأغلبية من الفلاحين المعدمين وصغار الملاك، وكانت هذه الأغلبية تعيش فى أوضاع تتسم بالفقر المدقع والأمية وسوء التغذية وعدم التنظيم السياسى.

---

(١) Safran, p. cit., p. 246.

، أما الطبقة الصناعية والتجارية فقد تكونت أساساً من الأجانب والأقليات مثل الشوام والأرمن واليهود والإيطاليين واليونانيين وبعض العناصر المحلية التى ارتبطت بالرأسمالية الأجنبية ومن ثم فانها لم تستطع أن تلعب الدور السياسى والثقافى الذى لعبته البورجوازية الأوربية فى الغرب ، وافتقدت الشرائح المهنية من الصحفيين والمحامين والمدرسين القوة الاقتصادية والتنظيم المحكم الذى يمكن أن يؤهلها للعب دور مستقل ، وأخيراً فان الطبقة العاملة التى شكلت شريحة حضرية رقيقة فى المجتمع فانها لم تحصل على حقها فى التنظيم حتى عام ١٩٤٢ .

لقد كانت طبقة كبار الملاك الزراعيين هى التى حصدت ثمار الاستقلال وشكلت أساس النخبة التى قادت الحياة السياسية المصرية خلال هذه الفترة ، ومن ثم فقد تضمن دستور ١٩٢٣ الحصانات اللازمة للدفاع عن مصالحها من خلال السلطات التى أعطيت للملك الذى كان أكبر مالك للارض فى مصر ، ومن خلال مجلس الشيوخ والشروط الاقتصادية والاجتماعية التى وضعت لعضويته ، وكما كتب صفران فان تحقيق مصالح هذه الطبقة عبر عن نفسه فى سياسة اجتماعية تميزت بأنانيتها المفرطة وقصر نظرها ، وانحيازها لمصالح هذه الطبقة حتى أنه من الصعب أن نجد نماذج مشابهة لها فى التاريخ المعاصر (١).

وهكذا فان مؤسسات الديمقراطية البرلمانية سقطت فى أيدى أولئك الذين امتلكوا الثروة وكان فى استطاعتهم شراء الولاء السياسى والاجتماعى ، واستخدمت هذه المؤسسات كاداة للحفاظ على سلطة النخبة الحاكمة ولمنع

---

(١) Safran, op. cit., p. 195.

أى تغيير أو إصلاح يمكن أن يمثلا تهديداً لمصالحها . وعبر برنارد لويس عن هذا الوضع بقوله أن انتهازية وأنانية الطبقة الحاكمة وضعت كل مؤسسات الديمقراطية الليبرالية والحكم الدستورى فى مكان مهين ، وأنه بالنسبة للمواطن المصرى العادى فان الحكومة النيابية لم تكن تعنى بالنسبة له وستمنستر أو واشنطن ولكنها عنت الملك فؤاد وأغنياء الباشوات فمن اذن يلومه إذا رفض هذه الحكومة واحتقرها ؟ (١).

(1) Lewis, op cit, p. 61

المبحث الثانى

مدخل الى الثورة

اتسم النظام الملكى فى مصر بالاستبداد وعدم احترام قواعد الحياة الدستورية فقام الملك بمخالفة الدستور وتعطيله وإقالة الحكومات وحل البرلمان ، وكان من الأمور العادية أن تزيف الأنتخابات أو أن يتعرض المواطنون لسائر أنواع الضغوط النفسية والمعنوية ، وكان العديد من الأصوات وبالذات فى المناطق الريفية تباع وتشترى بواسطة أولئك الذين لديهم القدرة المالية على ذلك . وكما رأينا فان التجربة منذ سنواتها الأولى لم تعمل ، ففى خلال عهد الملك فؤاد (١٩٢٢ ـ ١٩٣٦) عطل الدستور ثلاث مرات ، وفى أول سبع سنوات بعد إصدار الدستور عاشت مصر بلا دستور فترة أطول من تلك التى نفذت فيها أحكامه ، وفى عام ١٩٣٠ أوقف الملك العمل بالدستور وأصدر دستوراً آخر يدعم من سلطاته إزاء البرلمان ، وبينما كان الوفد بلا منازع حزب الأغلبية الشعبية الساحقة طوال هذه الفترة فانه لم يتول السلطة بمفرده إلا مدة تقل عن ثلاث سنوات ، وطرد من السلطة أكثر من مرة وطوال هذه الفترة لم يكمل أى برلمان مصرى مدته الدستورية ماعدا برلمان ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ ، ولم يحدث أن استقالت وزارة لأنها لم تحصل على ثقة البرلمان أو نتيجة سحب الثقة بها . وفشل الملك فاروق (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) فى أن يعطى قيادته طابعاً وطنياً بالذات فى الفترة الأخيرة من حكمه ، وأدت سياساته وسلوكه الخاص وإصراره على الحكم غير الدستورى إلى اغتراب قطاعات واسعة من الشعب عنه ، وعطلت العديد من أحكام الدستور نتيجة إعلان الأحكام العرفية بسبب حرب فلسطين حتى أن فاتيكيوتز وصف هذا الوضع بأن مصر كانت دولة بوليسية لها برلمان (١) .

---

(١) P.J. Vatikiotis, The Egyptian Army in Politics (Bloomington 1961), pp. 24..25.

ويمكن القول أن نقطة التحول الرئيسية قد حدثت عام ١٩٤٨ بهزيمة الجيش العسكرية فى فلسطين، فقد أدى ذلك إلى إثارة ثائرة عدد من ضباط الجيش نتيجة إحساسهم بان الجيش قد زج به فى معركة لم يستعد لها ولم تقدر القيادة عواقبها كاملة ، وربط هؤلاء الضباط بين الهزيمة من ناحية والفساد السياسى فى الداخل الذى اعتبروه السبب الأصيل للهزيمة من ناحية أخرى ، ومع ذلك يصبح من الخطأ تفسير ماحدث عام ١٩٥٢ بارجاعه فقط إلى هزيمة فلسطين ولكن ينبغى إدخال عناصر إجتماعية وسياسية أخرى فى التحليل .

فمن ناحية كان التوازن التقليدى للمجتمع الذى قام على سيادة طبقة كبار الملاك قد بدأ فى الأهتزاز وبدأت الصحف المصرية تنشر العديد عن أخبار الانتفاضات الفلاحية ضـــد كبار ملاك الأرض ، ومن ناحية أخرى شهدت المدن — وبالذات القاهرة — عدداً من التطورات المهمة فى فترة مابين الحربين فقد ازدادت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن دون أن تكون المدن قادرة على استيعابهم وتوفير خدمات الإقامة والتعليم وفرص العمل لهم ، وأصبح هؤلاء مادة جاهزة للحركات الثورية ولأى تمرد أو انفجار شعبى(١) ، وفى نهاية الأربعينيات ازداد عدد الإضرابات العمالية وبرزت الطبقة العمالية كجماعة تتميز بقدره تنظيمية عالية وبالإحساس بالاغتراب السياسى . وإزاء ذلك عجزت الطبقة الحاكمة عن فهم ماحدث وادراك أثاره على النظام الاجتماعى بأسره وتطوير سياسات قادرة على التغير والاستجابة بما يتلاءم مع الظروف الجديدة .

كما نشأت طبقة وسطى جديدة(٢) طالبت بقدر أكبر من المشاركة السياسية والعائد الاقتصادى، وشملت هذه الطبقة خريجى الجامعات والمثقفين والمهنيين

(١) pp. 218—219.

(٢) د. راشد البراوى : مرجع سابق ص ٧٥—٨٠ وكذلك

M. Halpren, Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton, 1963), pp. 53—54.

وقدمت القيادة الفكرية للتغير الاجتماعي والسياسي المنشود ، وعبر تدخل الجيش عام ١٩٥٢ أساساً عن آمال وأهداف هذه الطبقة الوسطى الجديدة ضد النظام الأجتماعي والأقتصادي القائم الذي حال دون تطورها.
وعبر الإنتاج الثقافي في نهاية الأربعينيات عن حالة الضجر وعدم الاستقرار والاضطراب الذي كان يعيش فيه المثقفون وشعر المصريون خلال هذه الفترة بقدر كبير من المهانة نتيجة رفض انجلتره منح مصر الاستقلال الحقيقي وهزيمة الجيش المصري في فلسطين ، وعبر كثير من الأدباء والمفكرين عن احساسهم بأن القيادة السياسية لبلادهم قد تحالفت مع الأنجليز وهجرت الشعب وباعت نفسها للشيطان ، وأدى ذلك كله إلى شعور عميق لدى النخبة المثقفة بالتمزق وعدم الاتفاق على مفهوم موحد للهوية ولمستقبل مصر وإمكانية التغيير (١).

وهكذا فقد اتسمت الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ بعدة سمات :

(أ) إزدياد الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة والجماهير ،وبالذات فيما يتعلق بمطالب التغير الأجتماعي وعجز النخبة عن التعبير عن هذه المطالب أو الأستجابة لها .

(ب) دخول القضية الوطنية في مأزق تاريخي بعد فشل كل المباحثات لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ وقيام الحكومة المصرية بالغائها في ١٩٥١

(ج) حدوث تحولات على مستوى الجماهير الشعبية التي أصبحت معبأة بمشاعر التغيير الثوري دون أن تمتلك من أدوات التنظيم السياسي مايمكنها من تغيير نظام الحكم .

(ء) وتم ذلك في إطار وضع إقتصادي يتسم بعدم العدالة الصارخة والتفاوت في توزيع الدخل .

---

(١) Lerner, op. cit., p. 223—240 and P.L. Kendall, "The Ambivalent Character of Nationalism among Egyptian Professionals", Public Opnion Quarterly vol. XX no. 1 (Spring 1956), pp. 227—282.

وأدت هذه التوترات إلى أزدياد الأغتراب السياسى والأضرابات والمظاهرات المستمرة ونمو منظمات تتحدى إطار الشرعية القائم كالإخوان المسلمين والحزب الأشتراكى والحركات الشيوعية وهيئة الضباط الأحرار . لقد شهدت هذه الفترة نمواً للمنظمات التى استخدمت أساليب العنف والأغتيال وكونت منظمات شبه عسكرية كاداة للعمل السياسى، ولأول مرة أزدادت الدعوة إلى الإصلاح الأقتصادى والأجتماعى بين قطاعات متزايدة من المواطنين ، ونتيجة لعجز النخبة الحاكمة عن تجاوز الإطار الذى كانت تتحرك فيه وعجزها عن التغيير ، ورفض الإنجليز الانسحاب من مصر برزت فكرة أن الحل الوحيد هو الثورة . ويصف د. محمد حسين هيكل الفترة مابين عام ١٩٤٦ منذ إستقالة وزارة النقراشى حتى عام ١٩٥٢ بقوله « فما وقع أثناءها من الحوادث فى مصر جسيم غاية الجسامة . فهذه الأشهر الثمانين كانت أشهر ثورة فكرية وقلق إجتماعى واضطراب نفسى قل أن رأت مصر مثله فى تاريخها القومى الحديث وإن شئت فقل إنها كانت إمتداداً للثورة التى بدأتها فى سنة ١٩١٩ مع سعة فى أفقها وفى ميادينها وفى غاياتها وأغراضها »(١). وتتابعت الأحداث بسرعة ففى عام ١٩٥٠ وقع ٤٩ إضراباً عمالياً ، وزاد العدد إلى ٢٠٠ فى عام ١٩٥١ ، وفى نفس العام حدثت بعض الأنتفاضات الفلاحية مثلما حدث فى كفر نجوم وبهوت ، وتعددت حالات مصادرة الصحف ، واستخدام الأجراءات البوليسية فى مواجهة العناصر الداعية للتغيير فى المجتمع ، ولكن هذه الإجراءات كانت عاجزة عن التصدى الجدى للافكار ، وتشاتم الوزراء الوفديين على صفحات الجرائد ، وانتشرت قصص فساد الأسرة المالكة والحاشية .

وبعد إلغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ تصاعدت عمليات الكفاح الشعبى ضد الأنجليز ، وفى ١١ سبتمبر أتخذت الحكومة مجموعة من القرارات بتوقيع العقوبات على كل المتعاونين مع الأحتلال وبإباحة حمل السلاح لكى

---

(١) د. محمد حسين هيكل : مرجع سابق ، جزء ٢ ، ص ٢٧ .

يتمكن الشعب من الدفاع عن نفسه ، وفى ١٤ نوفمبر قامت مظاهرة كبرى بمناسبة ذكرى شهداء ثورة ١٩١٩ .

وفى يناير ١٩٥٢ حدثت أزمة نادى الضباط وسقط مرشحى الملك فى انتخابات مجلس الإدارة ، وفى ٢٥ يناير تحدث مذبحة الاسماعيلية ، وفى اليوم التالى تحرق القاهرة، وينزل الجيش إلى الشوارع، وتقال حكومة الوفد وتبدأ سلسلة من وزارت القصر ، وعندما حرق وسط القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ سقط معه النظام السياسى والاجتماعى القائم والطبقة الحاكمة التى كانت تعبر عنه ، وهكذا توفرت فى مصر كل شروط « الموقف الثورى » عدا التنظيم القادر على تفجير الموقف .

ويقدم ديكمجيان تحليلا إحصائياً لوضع الأزمة فى مصر والذى يقيس حالة عدم الأستقرار من خلال دراسة عدد وقائع العنف والقمع بما تشمله من مظاهرات وإضرابات وإغتيالات وإعتقالات ، ويوضح هذا التحليل القفزة الكبيرة فى أعمال العنف خلال عامى ١٩٤٧ – ١٩٤٨ ، ثم يهدأ الوضع نسبياً فى عامى ١٩٤٩–١٩٥٠ والذى يمكن تفسيره بمحاولة النخبة السياسية الحاكمة السيطرة على الموقف ، ثم تعود الزيادة خلال عام ١٩٥١ والنصف الأول من عام ١٩٥٢ الأمر الذى يشير إلى عجز النظام المتزايد عن احتواء القوى النشطة فى داخله واستيعابها ، وفى السبعه شهور السابقة على حركة الجيش وقع ٢٠ عملا من أعمال العنف بالمقارنة بعدد ٢٧ خلال عام ١٩٤٨ وهو مايشير إلى تكثيف غير مسبوق فى حالة الأزمة التى واجهها النظام (١).

وفى السابعة والنصف من صباح الأربعاء ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وجهت الأذاعة المصرية بيانا باسم القائد العام للقوات المسلحة ورد فيه « أجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تاثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين . وأما فترة مابعد هذه

(١) H. Dekmejian, Egypt under Nasir (New York, 1973), pp. 34–36

الحرب ، فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب » .

هكذا انتهى عهد وبدأ عهد . عجز حزب الشعب ومؤسسة الاستقلال — الوفد — عن مواجهه مطالب المرحلة الجديدة من التطور المصرى ، وعجزت مؤسسات النظام السياسى عن استيعاب قوى التغيير والمطالب الاجتماعية الجديدة ، وسقط التوازن الاجتماعى القديم ومعه نظام الحكم الذى أفرزه وعبر عنه .

ختـــام

فى الظاهرة المصرية

الدراسة العلمية لجانب من جوانب النظام الأجتماعى أو السياسى المصرى لابد أن تستند إلى ، وتنطلق من ، نظره عامة للظاهرة المصرية ، ورؤية أوسع لتطور المجتمع المصرى فى مجمله ، وتفسير لهذا التطور ودلالاته ومغزاه . وفى هذا الأطار يمكن تصنيف الدراسات التى سعت إلى تقديم مثل هذا التفسير إلى ثلاث مجموعات أو أتجاهات :

الأتجاه الأول : ينطلق من مفاهيم الأستبداد الشرقى أو النموذج الأسيوى للانتاج مع وجود أختلافات حول معنى هذه المفاهيم ،وإن كان يجب التمييز بين أولئك الذين يركزون على العوامل الجغرافية وحسب ، وأن مصر كمجتمع تعتمد على نهر النيل الأمر الذى يرتب عددا من النتائج المتعلقة بطبيعة السلطة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وشكل القوى الأجتماعية . ويمكن وصف هؤلاء بانهم يقعون فى أسر نوع من الحتمية الجغرافية التى لا فكاك أو مهرب منها ، وأولئك الذين يستخدمون هذه المفاهيم كمقولات جغرافية - اجتماعية ويدرسون أثر العوامل الجغرافية فى علاقاتها وتفاعلاتها مع الحقائق الأجتماعية الأخرى .

الأتجاه الثانى : ينطلق من التحليل الطبقى للتاريخ الأنسانى وينظر إلى تطور المجتمع من منظور الطبقات الأجتماعية ، وظهور طبقات جديدة وتحلل أو ضعف الطبقات القائمة والعلاقة التى تقوم بين الطبقات من صراع أوتعاون ، وارتباط ذلك كله بأدوات الانتاج وعلاقاته.

الإتجاه الثالث : ينظر إلى المجتمع المصرى من وجهه نظر تطور بناء القيم الأجتماعية ونسق الأفكار السائد فى المجتمع ، فيدرس تطور الأفكار ونشأة مفاهيم جديدة فى المجتمع ، والعلاقة بين القديم والجديد بما يتضمنه ذلك من تفاعلات وصراعات .

هذا التصنيف لا يمنع بالطبع أن بعض الدراسات تسعى للجمع بين أكثر من اتجاه بدرجة أو أخرى من التوفيق فى هذا السعى .

أما المؤلف الذى يمثل هذا الكتاب الجزء الأول منه فيركز على نظام الحكم وتطور المؤسسات السياسية فى المجتمع،وعلى وجه التحديد البرلمان والوزارة والأحزاب السياسية ، وكما أوضحت فى المقدمة فان الأهتمام سوف يكون على تطور هذه المؤسسات دون اغفال القوى الاجتماعية والاقتصادية التى عبرت عنها هذه المؤسسات .

ومن دراسة مرحلة الديمقراطية البرلمانية تبدو عده سمات لنظام الحكم فى مصر قد يكون من المفيد التعبير عنها بشكل واضح :

(١) الأتجاه نحو نمط من القيادة الفردية، وقد لاحظنا ذلك لدى الملك ولدى الوفد ولدى الأخوان المسلمين مع اختلاف فى المبررات والأهداف .

(٢) الازدواج فى مفهوم السلطة التنفيذية فكانت تتكون دائماً من رئيس الدولة (الخديوى أو السلطان أو الملك) ورئيس النظار أو الوزراء مع الأخذ بعين الاعتبار أن رئيس الدولة كان يملك ويحكم ، وتمتع بسلطات حقيقية فى اتخاذ القرار السياسى .

(٣) الأستقرار على مستوى رئاسة الدولة مع درجة عالية من عدم الاستقرار على مستوى الوزارة والبرلمان حتى أن عدم الأستقرار الوزارى والبرلمانى يعد أحد سمات نظام الحكم فى مصر خلال هذه المرحلة .

(٤) غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية فلم يحدث أن سحب برلمان الثقه من الوزارة ، وهكذا فى التجربة المصرية

- نقيضا للمبدأ البرلمانى - كانت الوزاره تختار وتصنع برلمانها وليس العكس ،

(٥) دور طبقة كبار ملاك الأرض فى تكوين النخبة السياسية الحاكمة .

(٦) علاقة القوى الخارجية بتطور نظام الحكم فكما رأينا فان عدم الاستقرار السياسى ارتبط فى أغلب الأحيان بالتدخل الأنجليزى ، أضف إلى ذلك أن انهيار تجربة محمد على ارتبطت أيضاً بدور القوى الخارجية ، وقد أدى ذلك - علاوة على تدخل الملك غير الدستورى - إلى اكساب الحركة الوطنية المصرية طابعاً عنيفاً وأدى إلى لجوءها إلى العنف كأداة للعمل السياسى .

(٧) الانفصال بين مؤسسات النظام السياسى وقيم الجماعة المصرية بمعنى أن الثقافة السياسية المصرية السائدة وقتذاك لم تتمثل القيم التى تتضمنها أو تفترضها هذه المؤسسات . ارتبط بذلك انفصال الجماعة الثقافية والنظام التعليمى والقوى السياسية مابين علمانية ودينية انفصالا يكاد يكون كاملا الأمر الذى أدى إلى غياب الأتفاق العام حول بعض المبادى الرئيسية للتنظيم الأجتماعى والسياسى ؟

وجاء تدخل الجيش مؤشراً بانتهاء عهد وبدء عهد جديد من تطور مصر السياسى . أنتهى العهد الأول بفشله فى حل « المسالة المصرية » . صحيح أنه وضع لبنات هامة ورئيسية فى بناء صرح الجماعة السياسية كمفاهيم الحرية والدستورية والديمقراطية والوحدة الوطنية ، ولكن المسألة المصرية فى شقيها الوطنى والأجتماعى لم تصل إلى حلول لها خلال هذا العهد ، فماذا كانت الأحداث تخبىء لمصر بعد ذلك ؟ وماهو اسهام العهد الجديد فى حل هذه المسألة ؟ وهل نجح فى اقامة المؤسسات السياسية القادرة على التعبير عن الجماعة من ناحية ، وعلى تحديثها وتطويرها من ناحية أخرى ؟ هذا هو موضوع الجزء الثانى من هذا الكتاب الذى نرجو أن نعكف على وضعه - باذن الله - عن فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر .

ملاحق الكتاب

ملحق رقم (١)

تطور الهيئات النيابية والبرلمانية المصرية(١)

مجلس شورى النواب المصرى (١٨٦٦ - ١٨٧٩)

الهيئة النيابية الأولى (١٨٦٦ - ١٨٦٩) :

- دور الانعقاد العادى الأول ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ - ٢٤ يناير ٦٧،،
- دور الانعقاد العادى الثانى ٢٨ يناير ١٨٦٨ - ٢٣ مايو ١٨٦٨
- دور الانعقاد العادى الثالث ٢٨ يناير ١٨٦٩ - ٢٢ مارس ١٨٦٩

الهيئة النيابية الثانية (١٨٧٠ - ١٨٧٣) :

- دور الانعقاد العادى الأول ١ فبراير ١٨٧٠ - ٣١ مارس ١٨٧٠
- دور الانعقاد العادى الثانى ١٠ يونيو ١٨٧١ - ٦ أغسطس ١٨٧١
- دور الانعقاد العادى الثالث ٢٦ يناير ١٨٧٣ - ٢٤ مارس ١٨٧٣

الهيئة النيابية الثالثة (١٨٧٦-١٨٧٩)

- دور الانعقاد العادى الأول ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ - ١٦ مايو ١٨٧٦
- دور الانعقاد العادى الثانى ٢٨ مارس ١٨٧٨ - ٢٧ يونيو ١٨٧٨
- دور الانعقاد العادى الثالث ٢ يناير ١٨٧٩ - ٦ يوليو ١٨٧٩

---

(١) أخذت هذه المعلومات من كتاب محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا . ج ٤ ، ج ٦ ، ملحق ٥ ، ٦

مجلس شورى النواب المصرى ١٨٨١

الهيئة النيابية الأولى :

— دور الانعقاد العادى الأول ٢٦ديسمبر ١٨٨١ —— ٢٦مارس ١٨٨٢

مجلس شورى القوانين (١٨٨٣–١٩١٣)

الهيئة النيابية الأولى :

— دور الانعقاد الغير عادى ٢٤ نوفمبر ١٨٨٣
— دور الانعقاد العادى الأول ١ ديسمبر ١٨٨٣ —— ١٣ديسمبر ١٨٨٣
— دور الانعقاد الغير عادى ٢٤ يناير ١٨٨٤ —— ٣١ يناير ١٨٨٤
— دور الانعقاد العادى الثانى ٤ فبراير ١٨٨٤ —— ٥ يناير ١٨٨٥
— دور الانعقاد العادى الثالث ٩ فبراير ١٨٨٥ —— ٧ يناير ١٨٨٦
— دور الانعقاد العادى الرابع ٦ فبراير ١٨٨٦ —— ٥ يناير ١٨٨٧
— دور الانعقاد العادى الخامس ١٢فبراير ١٨٨٧ —— ٣١ ديسمبر ١٨٨٧
— دور الانعقاد العادى السادس ١١فبراير ١٨٨٨ —— ٣١ ديسمبر ١٨٨٨
— دور الانعقاد العادى السابع ٥ فبراير ١٨٨٩ —— ٥ يناير ١٨٩٠

الهيئة النيابية الثانية :

— دور الانعقاد العادى الثامن ١ فبراير ١٨٩٠ —— ٢٧ ديسمبر ١٨٩٠
— دور الانعقاد العادى التاسع ١٤فبراير ١٨٩١ —— ٢٤ ديسمبر ١٨٩١
— دور الانعقاد العادى العاشر ٤ فبراير ١٨٩٢ —— ١٣ ديسمبر ١٨٩٢
— دور الانعقاد العادى الحادى عشر ١ فبراير ١٨٩٣ —— ٢٣ ديسمبر ١٨٩٣
— دور الانعقاد العادى الثانى عشر ١٢فبراير ١٨٩٤ —— ٢٩ ديسمبر ١٨٩٤
— دور الانعقاد العادى الثالث عشر ٢فبراير ١٨٩٥ —— ١٤ديسمبر ١٨٩٥

الهيئة النيابية الثالثة :

- دور الانعقاد العادى الرابع عشر ١ فبراير ١٨٩٦ — ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦
- دور الانعقاد العادى الخامس عشر ١ فبراير ١٨٩٧ — ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧
- دور الانعقاد العادى السادس عشر ١ فبراير ١٨٩٨ — ٢ ديسمبر ١٨٩٨
- دور الانعقاد العادى السابع عشر ١ فبراير ١٨٩٩ — ٢٠ ديسمبر ١٨٩٩
- دور الانعقاد العادى الثامن عشر ١٤ فبراير ١٩٠٠ — ٢٩ ديسمبر ١٩٠٠
- دور الانعقاد العادى التاسع عشر ٣ فبراير ١٩٠١ — ١٨ ديسمبر ١٩٠١

الهيئة النيابية الرابعة :

- دور الانعقاد العادى العشرين ٢٤ فبراير ١٩٠٢ — ٢٢ ديسمبر ١٩٠٢
- دور الانعقاد العادى الحادى والعشرين ١ فبراير ١٩٠٣ — ٣١ ديسمبر ١٩٠٣
- دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين ١٨ يناير ١٩٠٤ — ٢٤ ديسمبر ١٩٠٤
- دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين ١ فبراير ١٩٠٥ — ٢٤ ديسمبر ١٩٠٥
- دور الانعقاد العادى الرابع والعشرين ١٥ فبراير ١٩٠٦ — ٢٧ ديسمبر ١٩٠٦
- دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين ٢ فبراير ١٩٠٧ — ١٧ ديسمبر ١٩٠٧

الهيئة النيابية الخامسة :

- دور الانعقاد العادى السادس والعشرين ٢٥ فبراير ١٩٠٨ — ١٩ ديسمبر ١٩٠٨
- دور الانعقاد العادى السابع والعشرين ١٨ فبراير ١٩٠٩ — ٣٠ يونيو ١٩٠٩
- دور الانعقاد العادى الثامن والعشرين ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ — ١ يونيو ١٩١٠
- دور الانعقاد العادى التاسع والعشرين ١٥ نوفمبر ١٩١٠ — ٣١ مايو ١٩١١
- دور الانعقاد العادى الثلاثين ١٥ نوفمبر ١٩١١ — ٤ يونيو ١٩١٢
- دور الانعقاد العادى الحادى والثلاثين ١٦ نوفمبر ١٩١٢ — ٣١ مايو ١٩١٣

الجمعية العمومية

الهيئة النيابية الأولى :

- دور الانعقاد الأول ٢٨ يوليو ١٨٨٥—١٢ سبتمبر ١٨٨٥
- دور الانعقاد الثانى ٢٤ ديسمبر ١٨٨٧—٣١ ديسمبر ١٨٨٧
- دور الانعقاد الثالث ١٥ ديسمبر ١٨٨٩—١٩ ديسمبر ١٨٨٩

الهيئة النيابية الثانية :

- دور الانعقاد الرابع ١٥ ديسمبر ١٧٩١—٢٢ ديسمبر ١٨٩١
- دور الانعقاد الخامس ٣٠ يناير ١٨٩٢—٢ فبراير ١٨٩٢
- دور الانعقاد السادس ٦ فبراير ١٨٩٤—٧ فبراير ١٨٩٤

الهيئة النيابية الثالثة :

- دور الانعقاد السابع ٨ فبراير ١٨٩٦—١١ فبراير ١٨٩٦
- دور الانعقاد الثامن ١٠ فبراير ١٨٩٨—١٢ فبراير ١٨٩٨
- دور الانعقاد التاسع ٤ ابريل ١٨٩٩—٢٩ ابريل ١٨٩٩

الهيئة النيابية الرابعة :

- دور الانعقاد العاشر ٨ مارس ١٩٠٢—١٧ مارس ١٩٠٢
- دور الانعقاد الحادى عشر ٢٢ فبراير ١٩٠٤—٢٤ فبراير ٩٠٤
- دور الانعقاد الثانى عشر ٣ ابريل ١٩٠٥—٩ أبريل ١٩٠٥
- دور الانعقاد الثالث عشر ٢٨ فبراير ١٩٠٧—٥ مارس ١٩٠٧

الهيئة النيابية الخامسة :

- دور الانعقاد الرابع عشر ١ فبراير ١٩٠٩—٧ فبراير ١٩٠٩
- دور الانعقاد الخامس عشر ٩ فبراير ١٩١٠ — ٩ ابريل ١٩١٠
- دور الانعقاد السادس عشر ٢٥ مارس ١٩١١—٣١ مارس ١٩١٢

الجمعية التشريعية

دور الأنعقاد العادى الأول ٢٢ يناير ١٩١٤—١٧ يونيو ١٩١٤

ونظراً لظروف الحرب ، رأت الحكومة تأجيل انعقاد الدور الثانى للجمعية ، فصدر مرسوم بذلك فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤ ؛ وفى ٢٩ ديسمبر ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل هذا الدور مرة ثانية إلى ١٥ فبراير ١٩١٥ ؛ وفى ٩ فبراير ١٩١٥ صدر مرسوم ثالث بتأجيله إلى ١٥ أبريل ١٩١٥ ؛ وفى ١١ ابريل ١٩١٥ صدر مرسوم رابع بتأجيله إلى ١ نوفمبر ١٩١٥ ؛ وفى ٢٧ أكتوبر ١٩١٥ صدر مرسوم خامس بوقف العمل باحكام القانون النظامى القاضية بالتجديد الجزئى فى الجمعية التشريعية وفى مجالس المديريات .

مجلس النواب (١٩٢٤—١٩٥٢)

الهيئة النيابية الأولى :

— دور الانعقاد العادى الأول ١٥ مارس ١٩٢٤—١٠ يوليو ١٩٢٤

— دور الانعقاد العادى الثانى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤—٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ صدر مرسوم بتأجيل أنعقاد البرلمان لمدة شهر .

وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ صدر المرسوم بحل مجلس النواب .

الهيئة النيابية الثانية :

— دور الأنعقاد العادى الأول ٢٣ مارس ١٩٢٥—٢٣ مارس ١٩٢٥

الهيئة النيابية الثالثة :

— دور الأنعقاد العادى الأول ١٠ يونيو ١٩٢٦—٢٠ سبتمبر ١٩٢٦

— دور الأنعقاد العادى الثانى ١٨ نوفمبر ١٩٢٦—١٤ يوليو ١٩٢٧

— دور الأنعقاد العادى الثالث ١٧ نوفمبر ١٩٢٧—٢٨ يونيو ١٩٢٨

وفى ٢٨ يونيو ١٩٢٨ صدر مرسوم بتاجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ،
وفى ١٩ يوليو ١٩٢٨ صدر مرسوم بحل البرلمان .

الهيئة النيابية الرابعة :

— دور الأنعقاد العادى الأول ١١ يناير ١٩٣٠—١٧ يونيو ١٩٣٠
وفى ٢٢ يونيو ١٩٣٠ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ،
وفى ١٢ يوليو ١٩٣٠ صدر مرسوم بفض الدورة البرلمانية .

الهيئة النيابية الخامسة :

— دور الأنعقاد العادى الأول ٢٠ يونيو ١٩٣١—٢١ يوليو ١٩٣١
— دور الأنعقاد العادى الثانى ١٧ ديسمبر ١٩٣١—٧ يوليو ١٩٣٢
— دور الأنعقاد العادى الثالث ١٥ ديسمبر ١٩٣٢—٢٧ يونيو ١٩٣٣
— دور الأنعقاد العادى الرابع ١٤ ديسمبر ١٩٣٣—٢٨ يونيو ١٩٣٤
وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ صدر مرسوم بحل البرلمان .

الهيئة النيابية السادسة :

— انعقاد فى هيئة مؤتمر لوفاة الملك فؤاد الأول فى ٨ مايو ١٩٣٦ لأتخاذ الأجراءات الدستورية المترتبة على ذلك .
— دور الأنعقاد العادى الأول ٢٣ مايو ١٩٣٦—٢٤ أغسطس ١٩٣٦
— دور الأنعقاد غير العادى ٢ — ١٩ نوفمبر ١٩٣٦ لنظر معاهدة الصداقة مع بريطانيا .
— دور الأنعقاد العادى الثانى ٢١ نوفمبر ١٩٣٦—١٤ يوليو ١٩٣٧
— دور الأنعقاد غير العادى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧—١٠ نوفمبر ١٩٣٧
— دور الأنعقاد العادى الثالث ١٨ نوفمبر ١٩٣٧—٣ يناير ١٩٣٨
وفى ٢ فبراير ١٩٣٨ صدر مرسوم بحل مجلس النواب .

الهيئة النيابية السابعة :

- دور الأنعقاد العادى الأول ١٢ ابريل ١٩٣٨—١٧ أكتوبر ١٩٣٨
- دور الأنعقاد العادى الثانى ١٩ نوفمبر ١٩٣٨—٨ أغسطس ١٩٣٩
- دور الأنعقاد غير العادى ٢ أكتوبر ١٩٣٩—١٧ أكتوبر ١٩٣٩
- دور الأنعقاد العادى الثالث ١٨ نوفمبر ١٩٣٩—٥ نوفمبر ١٩٤٠
- دور الأنعقاد العادى الرابع ١٤ نوفمبر ١٩٤٠—١٨ أكتوبر ١٩٤١
- دور الأنعقاد العادى الخامس ١٥ نوفمبر ١٩٤١—٧ فبراير ١٩٤٢

وفى ٧ فبراير ١٩٤٨ صدر مرسوم بحل مجلس النواب .

الهيئة النيابية الثامنة :

- دور الأنعقاد العادى الأول ٣٠ مارس ١٩٤٢ —٩ سبتمبر ١٩٤٢
- دور الأنعقاد العادى الثانى ١٩ نوفمبر ١٩٤٢—١٥ يوليو ١٩٤٣
- دور الأنعقاد غير العادى ١٤ سبتمبر ١٩٤٣ —١٦ سبتمبر ١٩٤٣
- دور الأنعقاد العادى الثالث ١٨ نوفمبر ١٩٤٣—٩ أغسطس ١٩٤٤

وفى ١٥نوفمبر ١٩٤٤ صدر مرسوم بحل مجلس النواب .

الهيئة النيابية التاسعة :

- دور الأنعقاد العادى الأول ١٨ يناير ١٩٤٥—٦ أغسطس ١٩٤٥
- دور الأنعقاد غير العادى ٨ أكتوبر ١٩٤٥—١٦ أكتوبر ١٩٤٥
- دور الأنعقاد العادى الثانى ١٢ نوفمبر ١٩٤٥—٢٥ يوليو ١٩٤٦
- دور الأنعقاد العادى الثالث ١٤ نوفمبر ١٩٤٦—١٠ يوليو ١٩٤٧
- دور الأنعقاد العادى الرابع ١٢ نوفمبر ١٩٤٧—٦ يوليو ١٩٤٨
- دور الأنعقاد العادى الخامس ١٨ نوفمبر ١٩٤٨—٨ أغسطس ١٩٤٩

الهيئة النيابية العاشرة :

- دور الأنعقاد العادى الأول ١٦ يناير ١٩٥٠—٧ أغسطس ١٩٥٠

— دور الأنعقاد غير العادى ٧ سبتمبر ١٩٥٠ — ٩ أكتوبر ١٩٥٠
— دور الأنعقاد العادى الثانى ١٦ نوفبر — ١٧ أكتوبر ١٩٥١
— دور الأنعقاد العادى الثالث ١٥ نوفبر ١٩٥١ — ٢٥ فبراير ١٩٥٢

مجلس الشيوخ (١٩٢٤–١٩٥٢)

— دور الأنعقاد العادى الأول ١٥ مارس ١٩٢٤ — ١٠ يوليو ١٩٢٤
— دور الأنعقاد العادى الثانى ١٢ نوفبر ١٩٢٤ — ٢٣ مارس ١٩٢٥
— دور الأنعقاد العادى الثالث ١٠ يونيو ١٩٢٦ — ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦
— دور الأنعقاد العادى الرابع ١٨ نوفبر ١٩٢٦ — ١٤ يوليو ١٩٢٧
— دور الانعقاد العادى الخامس ١٧ نوفبر ١٩٢٧ — ٢٨ يونيو ١٩٢٨

وحل مجلس الشيوخ لأول مرة فى ١٩ يوليو ١٩٢٨

— دور الأنعقاد العادى السادس ١١ يناير ١٩٣٠ — ٢٣ يونيو ١٩٣٠
— دور الأنعقاد العادى السابع ٢٠ يونيو ١٩٣١ — ٢١ يوليو ١٩٣١
— دور الأنعقاد العادى الثامن ١٧ ديسمبر ١٩٣١ — ٧ يوليو ١٩٣٢
— دور الأنعقاد العادى التاسع ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ — ٢٧ يونيو ١٩٣٣
— دور الأنعقاد العادى العاشر ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ — ٢٨ يونيو ١٩٣٤
— أنعقاد فى شكل مؤتمر لوفاة الملك ٨ مايو ١٩٣٦ — ٨ مايو ١٩٣٦
— دور الأنعقاد العادى الحادى عشر ٢٣ مايو ١٩٣٦ — ٢٠ سبتمبر ١٩٣٦
— دور الأنعقاد غير العادى ٢ نوفبر ١٩٣٦ — ١٩ نوفبر ١٩٣٦
— دور الأنعقاد العادى الثانى عشر ٢١ نوفبر ١٩٣٦ — ٢٩ يوليو ١٩٣٧
— دور الأنعقاد غير العادى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ — ١٠ نوفبر ١٩٣٧
— دور الأنعقاد العادى الثالث عشر ١٨ نوفبر ١٩٣٧ — ١٦ نوفبر ١٩٣٨

ـــ دور الأنعقاد العادى الرابع عشر ١٩ نوفمبر ١٩٣٨ـــ٨ أغسطس ١٩٣٩

ـــ دور الأنعقاد غير العادى ١٢ أكتوبر ١٩٣٩ـــ١٧ أكتوبر ١٩٣٩

ـــ دور الأنعقاد العادى الخامس عشر ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ـــ٥ نوفمبر ١٩٤١

ـــ دور الأنعقاد العادى السادس عشر ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ـــ١٨ أكتوبر١٩٤١

ـــ دور الأنعقاد العادى السابع عشر ١٥ نوفمبر ١٩٤١ـــ٩ سبتمبر ١٩٤٢

ـــ دور الأنعقاد غير العادى ١٤ سبتمبر ١٩٤٢ـــ١٦ سبتمبر ١٩٤٢

ـــ دور الأنعقاد الثامن عشر ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ـــ١٥ يوليو ١٩٤٣

ـــ دور الأنعقاد التاسع عشر ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ ـــ٩ أغسطس ١٩٤٤

ـــ دور الأنعقاد العادى العشرين ١٨ يناير ١٩٤٥ـــ٧ أغسطس ١٩٤٥

ـــ دور الأنعقاد غير العادى ٨ أكتوبر ١٩٤٥ـــ١٦ أكتوبر ١٩٤٥

ـــ دور الأنعقاد العادى الحادى والعشرين ١٢ نوفمبر١٩٤٥ـــ٢٥يوليو١٩٤٦

ـــ دور الأنعقاد العادى الثانى والعشرين ١٤ نوفمبر ١٩٤٦ـــ١٠ يوليو١٩٤٧

ـــ دور الأنعقاد العادى الثالث والعشرين ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ـــ٦يوليو١٩٤٨

ـــ دور الأنعقاد الرابع والعشرين ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ـــ١ نوفمبر ١٩٤٩

ـــ دور الأنعقاد العادى الخامس والعشرين١٦ يناير ١٩٥٠ـــ٧أغسطس١٩٥٠

ـــ دور الأنعقاد العادى السادس والعشرين١٦ نوفمبر ١٩٥٠ـــ١٧أكتوبر١٩٥١

ـــ دور الأنعقاد العادى السابع والعشرين ١٥نوفمبر ١٩٥١ـــ٢٥نوفمبر١٩٥٢

ملحق رقم (٢)

تطور النظارات والوزارات المصرية[١]

أولا : من حكم اسماعيل إلى الاحتلال البريطانى :

(أ) حكم إسماعيل :

ـ نظارة نوبار باشا الأولى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ـ ٢٣ فبراير ١٨٧٩[٢]

ـ نظارة الأمير محمد توفيق باشا ١٠ مارس ١٨٧٩ ـ ٧ ابريل ١٨٧٩

ـ نظارة محمد شريف باشا الأولى ٧ ابريل ١٨٧٩ ـ ٥ يوليو ١٨٧٩[٣]

(ب) حكم توفيق :

ـ نظارة محمد شريف باشا الثانية ٥ يوليو ١٨٧٩[٤] ـ ١٨ أغسطس ١٨٧٩[٥]

---

(١) هذه البيانات تعتمد فى المقام الأول على مؤلف د. يونان لبيب رزق بعنوان : تاريخ الوزارات المصرية (القاهرة ، ١٩٧٥) مع مقارنتها بالمصادر الأخرى وهى : محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا . ج ٤ ، ج ٦ ، ملحق ٥ ، ٦ ، حسن محمد درويش : الوزارات المصرية فى ظل حكم الأسرة العلوية . الجزء الأول ، (القاهرة ، ١٩٢٤) ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية . الجزء الأول ، القاهرة ١٩٦٩

ويتضح من المقارنة أختلاف المصادر فى عديد من الأحيان بخصوص تاريخ تشكيل الوزارة أو تاريخ استقالتها ، ويبدو أن السبب فى ذلك هو وجود فارق زمنى بين قرار الخديوى أو الملك تكليف شخص ما برئاسة النظارة أو الوزارة وتشكيل الوزارة فعلياً ، وكذلك وجود فارق زمنى بين تاريخ تقديم الوزارة لاستقالتها وتاريخ قبولها ، وهذا يفسر الأختلاف بين المصادر .

وقد استبعد مؤلف حسن محمد درويش لعدم دقته فى أغلب الأحيان . و فى حالة الأختلاف أو ردنا التاريخ الأخر فى الهامش .

(٢) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ١٩ يوليو ١٨٧٩ .

(٣) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٢ يوليو ١٨٧٩ .

(٤) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٢ يوليو ١٨٧٩ .

(٥) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ١٧ أغسطس ١٨٦٩ .

— نظارة الخديو توفيق الثانية ١٨ أغسطس ١٨٧٩ — ٢١ سبتمبر ١٨٧٩

— نظارة مصطفى رياض باشا الأولى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ — ١٠ سبتمبر ١٨٨١

— نظارة محمد شريف باشا الثالثة ١٤ سبتمبر ١٨٨١ — ٤ فبراير ١٨٨٢[١].

— نظارة محمود سامى البارودى باشا الأولى ٤ فبراير ١٨٨٢ — ٢٦ مايو ١٨٨٢.

— نظارة اسماعيل راغب باشا ١٧ يونيو ١٨٨٢ — ٢١ أغسطس ١٨٨٢[٢].

ثانياً : النظارات والوزارات فى عهدى الاحتلال والحماية :

(أ) فترة الاحتلال :

— نظارة محمد شريف باشا الرابعة ٢١ أغسطس ١٨٨٢[٣] — ١٠ يناير ١٨٨٤[٤]

— نظارة نوبار باشا الثانية ١٠ يناير ١٨٨٤ — ٩ يونيو ١٨٨٨[٥].

— نظارة مصطفى رياض باشا الثانية ٩ يونيو ١٨٨٨ — ١٢ مايو ١٨٩١

— نظارة مصطفى فهمى باشا الأولى ١٤ مايو ١٨٩١ — ١٧ يناير ١٨٩٢

— نظارة مصطفى فهمى باشا الثانية ١٨ يناير ١٨٩٢ — ١٤ يناير ١٨٩٣[٦].

— نظارة حسين فخرى باشا الأولى ١٥ يناير ١٨٩٣ — ١٨ يناير ١٨٩٣

— نظارة مصطفى رياض باشا الثالثة ١٩ يناير ١٨٩٣ — ١٥ ابريل ١٨٩٤[٧].

— نظارة نوبار باشا الثالثة ١٥ ابريل ١٨٩٤ — ١٢ نوفمبر ١٨٩٥[٨].

— نظارة مصطفى فهمى باشا الثالثة ١٢ نوفمبر ١٨٩٥ — ١١ نوفمبر ١٩٠٨

— نظارة بطرس غالى باشا ١٣ نوفمبر ١٩٠٨[٩] — ٢١ فبراير ١٩١٠.

---

(١) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٢ فبراير ١٨٨٢.

(٢) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ١٩ أغسطس ١٨٨٢.

(٣) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٢٠ أغسطس ١٨٨٢.

(٤) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٦ يناير ١٨٨٤.

(٥) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٨ يونيو ١٨٨٨.

(٦) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ١٣ يناير ١٨٩٣.

(٧) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ١٤ أبريل ١٨٩٤.

(٨) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٩٥.

(٩) يذكر محمد خليل صبحى وفؤاد كرم تاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٠٨.

ـ نظارة محمد سعيد باشا الأولى ٢٣ فبراير ١٩١٠ — ٥ ابريل ١٩١٤ (١)

ـ نظارة حسين رشدى باشا الأولى ٥ ابريل ١٩١٤ — ١٩ ديسمبر ١٩١٤

(ب) فترة الحماية :

ـ وزراة حسين رشدى باشا الثانية ١٩ ديسمبر ١٩١٤ — ٩ أكتوبر ١٩١٧ (٢)

ـ وزارة حسين رشدى باشا الثالثة ١٠ أكتوبر ١٩١٧ (٣) — ٩ ابريل ١٩١٩ (٤)

ـ وزارة حسين رشدى باشا الرابعة ٩ ابريل ١٩١٩ — ٢٢ ابريل ١٩١٩ (٥)

ـ وزارة محمد سعيد باشا الثانية ٢٠ مايو ١٩١٩ — ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ (٦)

ـ وزارة يوسف باشا وهبة الأولى ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ — ٢١ مايو ١٩٢٠

ـ وزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى ٢١ مايو ١٩٢٠ — ١٦ مارس ١٩٢١ (٧)

ـ وزارة عدلى يكن باشا الأولى ١٦ مارس ١٩٢١ — ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ (٨)

ثالثاً : تطور الوزارة فى العهد البرلمانى الدستورى :

ـ وزارة عبد الخالق ثروت باشا الأولى ١ مارس ١٩٢٢ — ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢

ـ وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثانية ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ — ٩ فبراير ١٩٢٣ (٩)

ـ وزارة يحى ابراهيم باشا الأولى ١٥ مارس ١٩٢٣ — ٢٧ يناير ١٩٢٤ (١٠)

ـ وزارة سعد زغلول باشا الأولى ٢٨ يناير ١٩٢٤ — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ (١١)

---

(١) يذكر محمد صبحى تاريخ ٤ إبريل ١٩١٤ .
(٢) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٨ أكتوبر ١٩١٧ .
(٣) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٩ أكتوبر ١٩١٧ .
(٤) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ٨ أبريل ١٩١٩ .
(٥) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢١ أبريل ١٩١٩ .
(٦) يذكر محمد خليل صبحى تاريخ ١٥ نوفمبر ١٩١٩ .
(٧) يذكر محمد خليل صبحى ، وفؤاد كرم تاريخ ١٥ مارس ١٩٢١ .
(٨) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٧ ديسمبر ١٩٢١ .
(٩) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٥ فبراير ١٩٢٣ .
(١٠) يذكر فؤاد كرم تاريخ ١٧ بناير ١٩٢٤ .
(١١) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤ .

— وزارة أحمد زيور باشا الأولى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ —— ١٣ مارس ١٩٢٥
— وزارة أحمد زيور باشا الثانية ١٣ مارس ١٩٢٥ —— ٧ يونيو ١٩٢٦
— وزارة عدلى يكن باشا الثانية ٧ يونيو ١٩٢٦ —— ٢١ ابريل ١٩٢٧ (١)
— وزارة عبد الخالق ثروت باشا الثانية ٢٥ ابريل ١٩٢٧ —— ١٦ مارس ١٩٢٨ (٢)
— وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى ١٦ مارس ١٩٢٨ —— ٢٥ يونيو ١٩٢٨ (٣)
— وزارة محمد محمود باشا الأولى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ —— ٢ أكتوبر ١٩٢٩
— وزارة عدلى يكن باشا الثالثة ٣ أكتوبر ١٩٢٩ —— أول يناير ١٩٣٠ (٤)
— وزارة مصطفى النحاس باشا الثانية أول يناير ١٩٣٠ —— ١٩ يونيو ١٩٣٠ (٥)
— وزارة اسماعيل صدقى باشا الأولى ١٩ يونيو ١٩٣٠ —— ٤ يناير ١٩٣٣
— وزارة اسماعيل صدقى باشا الثانية ٤ يناير ١٩٣٣ —— ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ (٦)
— وزارة عبد الفتاح يحيى باشا الأولى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ —— ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ (٧)
— وزارة توفيق نسيم باشا الثالثة ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ —— ٣٠ يناير ١٩٣٦ (٨)
— وزارة على ماهر باشا الأولى ٣٠ يناير ١٩٣٦ —— ٩ مايو ١٩٣٦
— وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة ٩ مايو ١٩٣٦ —— ٣١ يوليو ١٩٣٧
— وزارة مصطفى النحاس باشا الرابعة أول أغسطس ١٩٣٧ —— ٣٠ ديسمبر ٩٣٧
— وزارة محمد محمود باشا الثانية ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ —— ٢٧ ابريل ١٩٣٨ (٩)
— وزارة محمد محمود باشا الثالثة ٢٧ أبريل ١٩٣٨ —— ٢٤ يونيو ١٩٣٨

---

(١) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٩ إبريل ١٩٢٧ .
(٢) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٤ مارس ١٩٢٨ .
(٣) يذكر فؤاد كرم تاريخ ١٧ يونيو ١٩٢٨ .
(٤) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ .
(٥) يذكر فؤاد كرم تاريخ ١٧ يونيو ١٩٣٠ .
(٦) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ .
(٧) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٦ نوفمبر ١٩٣٤ .
(٨) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢٢ يناير ١٩٣٦ .
(٩) يذكر فؤاد كرم تاريخ ١٥ أبريل ١٩٣٨ .

— وزارة محمد محمود باشا الرابعة ٢٤ يونيو ١٩٣٨ — ١٨ أغسطس ١٩٣٩ (١)
— وزارة علي ماهر باشا الثانية ١٨ أغسطس ١٩٣٩ — ٢٧ يونيو ١٩٤٠ (٢)
— وزارة حسن صبري باشا الأولى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ — ١٤ نوفمبر ١٩٤٠
— وزارة حسين سري باشا الأولى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ — ٣١ يوليو ١٩٤١
— وزارة حسين سري باشا الثانية ٣١ يوليو ١٩٤١ — ٤ فبراير ١٩٤٢ (٣)
— وزارة مصطفى النحاس باشا الخامسة ٤ فبراير ١٩٤٢ — ٢٦ مايو ١٩٤٢
— وزارة مصطفى النحاس باشا السادسة ٢٦ مايو ١٩٤٢ — ٨ أكتوبر ١٩٤٤
— وزارة أحمد ماهر باشا الأولى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ — ١٥ يناير ١٩٤٥
— وزارة أحمد ماهر باشا الثانية ١٥ يناير ١٩٤٥ — ٢٤ فبراير ١٩٤٥
— وزارة محمود فهمي النقراشي باشا الأولى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ — ١٥ فبراير ١٩٤٦
— وزارة اسماعيل صدقي باشا الثالثة ١٦ فبراير ١٩٤٦ — ٩ ديسمبر ١٩٤٦ (٤)
— وزارة محمود فهمي النقراشي باشا الثانية ٩ ديسمبر ١٩٤٦ — ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨
— وزارة ابراهيم عبد الهادي باشا الأولى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ — ٢٥ يوليو ١٩٤٩
— وزارة حسين سري باشا الثالثة ٢٥ يوليو ١٩٤٩ — ٣ نوفمبر ١٩٤٩
— وزارة حسين سري باشا الرابعة ٣ نوفمبر ١٩٤٩ — ١٢ يناير ١٩٥٠
— وزارة مصطفى النحاس باشا السابعة ١٢ يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢
— وزارة علي ماهر باشا الثالثة ٢٧ يناير ١٩٥٢ — أول مارس ١٩٥٢
— وزارة أحمد نجيب الهلالي باشا الأولى أول مارس ١٩٥٢ — ٢ يوليو ١٩٥٢ (٥)
— وزارة حسين سري باشا الخامسة ٢ يوليو ١٩٥٢ — ٢٢ يوليو ١٩٥٢
— وزارة أحمد نجيب الهلالي باشا الثانية ٢٢ يوليو ١٩٥٢ — ٢٤ يوليو ١٩٥٢

---

(١) يذكر فؤاد كرم تاريخ ١٢ أغسطس ١٩٣٩.
(٢) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢٣ يونيو ١٩٤٠.
(٣) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢.
(٤) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٨ ديسمبر ١٩٤٦.
(٥) يذكر فؤاد كرم تاريخ ٢٧ يونيو ١٩٥٢.

ملحق رقم (٣)

أسماء رؤساء النظارات والوزارات المصرية

إسم رئيس النظارة أو الوزارة	عدد مرات تولية الرئاسة
نوبار باشا	٣
محمد توفيق باشا (خديو)	٢
محمد شريف باشا	٤
مصطفى رياض باشا	٣
محمود سامى البارودى باشا	١
إسماعيل راغب باشا	١
مصطفى فهمى باشا	٣
حسين فخرى باشا	١
بطرس غالى باشا	١
محمد سعيد باشا	٢
حسين رشدى باشا	٤
يوسف وهبه باشا	١
محمد توفيق نسيم باشا	٣
عدلى يكن باشا	٣
عبد الخالق ثروت باشا	٢
يحيى إبراهيم باشا	١
سعد زغلول باشا	١
أحمد زيور باشا	٢
مصطفى النحاس باشا	٧
محمد محمود باشا	٤
إسماعيل صدقى باشا	٣
عبد الفتاح يحيى باشا	١

أسم رئيس للنظارة أو الوزارة	عدد مرات تولية الرئاسة
على ماهر باشا	٣
حسن صبرى باشا	١
حسين سرى باشا	٥
أحمد ماهر باشا	٢
محمود فهمى النقراشى باشا	٢
إبراهيم عبد الهادى باشا	١
أحمد نجيب الهلالى باشا	٢

ملحـق رقم (٤)

نتائج الإنتخابات البرلمانية(١)

سنة الأنتخاب	اسم الحزب	عدد المرشحين	الأصوات	المقاعد
١٩٢٤(٢)	حزب الوفد	٢١٩	٣٣,٣٥٤(٤٤,٩٪)	١٧٩(٨٤,٩٪)
	حزب الأحرار الدستوريين	١١٢	١٦,٦٩٠(٢٤,٧٪)	٢٠ (٩,٥ ٪)
	الحزب الوطنى	٤٣	٥,١٠٣ (٧,٦ ٪)	٧ (٣,٢ ٪)
	مستقلون	١٠٧	١٢,٣٥٧(١٨,٣٪)	٥ (٢,٤ ٪)
	العدد الإجمالى	٤٨١	٦٧,٥٠٤	٢١١
١٩٢٥(٣)	حزب الوفد	١٨٦	٣١.٤٨٢(٤٦,٨٪)	١١٣(٥٣,٦٪)
	حزب الأحرار الدستوريين	٧٨	١٣.٧٧١(٢٠,٤٪)	٤٠ (١٩ ٪)
	الحزب الوطنى	٢٤	٢,٩٣١ (٤,٤ ٪)	٩ (٣,٢ ٪)
	حزب الاتحاد	٨٧	١١,٤٦٥(١٧ ٪)	٣٦ (١٣,٨٪)
	مستقلون	٦٤	٧,٦٩٣ (١١,٤٪)	٢٤ (١٠,٤٪)
	العدد الإجمالى	٤٣٩	٦٧,٣٤٢	٢٢٢
١٩٢٦(٤)	حزب الوفد	١٩٢	٧٧١,٧٣٧(٦٨٪)	١٧١(٨١ ٪)
	حزب الأحرار الدستوريين	٧٣	٢١٦, ٢٥(١٩٪)	٢٩ (١٣,٧٪)
	الحزب الوطنى	١٩	٢٢,١٣٦ (٢ ٪)	٥ (٢,٤ ٪)
	حزب الاتحاد	٧٥	٧٠,٦٤٣ (٦,٢٪)	١ (٠,٥ ٪)
	مستقلون	٥٢	٥٤,٧٢٣ (٤,٨٪)	٥ (٢,٤ ٪)
	العدد الإجمالى	٤١١	١,١٣٥,٢٦٤	٢١١

(١) أخذت هذه النتائج عن كتاب زاهر قريشى عن حزب الوفد باللغة الإنجليزية والسابق الإشارة إليه .

(٢) أجريت هذه الأنتخابات بواسطة وزارة يحى إبراهيم .

(٣) أجريت هذه الأنتخابات بواسطة وزارة أحمد زيور .

(٤) أجريت هذه الأنتخابات بواسطة وزارة أحمد زيور

سنة الانتخاب	اسم الحزب	عدد المرشحين	الأصوات	المقاعد
١٩٢٩ (٥)	حزب الوفد	٢٢٨	٦١٠,٤٦١ (٪٦٠,٩)	٢١٦ (٪٩٣,١)
	حزب الأحرار الدستوريين	٢٢	١٨٩,١٤ (٪١٨,٨)	٥ (٪ ٢,٢)
	الحزب الوطني	١٢	٣٠,٨٨٠ (٪ ٣,١)	٤ (٪ ١,٧)
	حزب الاتحاد	١٧	٤٩,٤٣٧ (٪ ٤,٩)	
	مستقلون	٢٨	١٢٢,٨٧٠ (٪١٢,٣)	٧ (٪٣)
	العدد الإجمالي	٣٠٧	١,٢,٦٦٢	٢٣٢
١٩٣١ (٦)	الحزب الوطني	١٤	١,٩٠٤ (٪ ٤,٣)	٨ (٪ ٥,٣)
	حزب الاتحاد	٥٨	١٠,٣٥١ (٪٢٣,٨)	٤٠ (٪٣٦,٧)
	حزب الشعب	١٣٧	٢٥,٢٨٦ (٪٥٨,١)	٨٤ (٪٥٦)
	آخرون	٤	٢٧٧ (٪ ٠,٦)	
	مستقلون	٦٣	٥,٧٦٨ (٪١٣,٢)	١٨ (٪١٢)
	العدد الإجمالي	٣٠٦	٤٣,٥٨٦	١٥٠
١٩٣٦ (٧)	حزب الوفد	٢٧٧	٧٩٤,٩٦٦ (٪٦٢,١)	١٩٠ (٪٨١,٩)
	حزب الأحرار الدستوريين	٤٢	١٥٧,٤٥٤ (٪١٢,٣)	١٥ (٪ ٦,٥)
	حزبا الاتحاد والشعب	٥١	١٧٤,٥٣٥ (٪١٣,٦)	١٤ (٪ ٦)
	الحزب الوطني	٥	٢٠,٨٥٥ (٪ ١,٦)	٤ (٪ ١,٧)
	مستقلون	٥٤	١٣٣,٨٥٥ (٪١٠,٤)	٩ (٪ ٣,٩)
	العدد الإجمالي	٤٢٩	١,٢٨١,٨٥	٢٣٢

(٥) أجريت هذه الأنتخابات بواسطة وزارة عدلى يكن المؤقتة .

(٦) أجريت هذه الأنتخابات بواسطة وزارة إسماعيل صدقى ، وفى ظل قانون الجديد الذى أصدرته عام ١٩٣٠ .

(٧) قاطع كل من حزب الوفد والاحرار الدستوريين هذه الأنتخابات .وإن كان قد اشترك فيها البعض من أنصار الحزبين ، ونجح بالفعل نائب وفدى وثلاثة من الأحرار ، وهو ما تشير إليه هذه الفئة .

(٨) أجريت هذه الأنتخابات بواسطة وزارة على ماهر المؤقتة .

سنة الانتخاب	اسم الحزب	عدد المرشحين	الأصوات	المقاعد
١٩٣٨(٩)	حزب الوفد	٢٢٣	١١١,١٠٦ (٦,٢٪)	١٤ (٥,٤٪)
	قوميون	١١٩	٧٥٥,٩٥١ (٤٢,٦٪)	١٠٥ (٣٩,٨٪)
	الحزب السعدى	١١١	٤٥١,١٤٦ (٢٥,٤٪)	٨٧ (٣٢,٩٪)
	مستقلون	١٣٩	٤٥٥,٨٣٥ (٢٥,٨٪)	٥٨ (٢٢٪)
	العدد الإجمالى	٥٩٢	١,٧٧٤,٣٨	٢٦٤
١٩٤٢(١١)	حزب الوفد	٢٧٠	٧٣٨,٦٥٧ (٥٨,٣٪)	٢٣٢ (٨٧,٩٪)
	الحزب الوطنى	٧	١٨,٦٨٧ (١,٥٪)	٥ (١,٩٪)
	آخرون	٢٤	٢٣٣,٥٩٠ (١٨,٤٪)	١٣ (٤,٩٪)
	مستقلون	٢١٣	٢٧٦,٧٠ (٢١,٨٪)	١٤ (٥,٣٪)
	العدد الإجمالى	٥١٤	١,٢٦٧,٤	٢٦٤
	حزب الأحرار الدستوريين	١٤٥ (١٢)	٤٢٧,٨٩٩ (٢٤,٣٪)	٧٥ (٢٨,٤٪)
	الحزب الوطنى	٢٣	٦٧,٧٠٠ (٣,٨٪)	٧ (٢,٦٪)
	الحزب السعدى	٢٣٢	٧٣٩,٧١٧ (٤٢٪)	١٢٦ (٤٧,٨٪)
	حزب الكتلة	١٢٦	٣٥٤,٥٧٠ (٢٠,١٪)	١٨ (٦,٨٪)
	مستقلون	٢٥٣	١٧٣,٤٨٥ (٩,٨٪)	٣٨ (١٤,٤٪)
	العدد الإجمالى	٧٧٩	١,٧٦٣,٣٧١	٢٦٤

(٩) أجريت هذه الأنتخابات بواسطة وزارة محمد محمود .

(١٠) يشار بهذا الإسم إلى تحالف أحزاب الأحرار الدستوريين ، الحزب الوطنى ، حزب الأتحاد ، حزب الشعب .

(١١) أجريت هذه الأنتخابات بواسطة وزارة مصطفى النحاس .

(١٢) يشار بذلك إلى نواب من الحزب السعدى وحزب الأحرار الدستوريين .

(١٣) أجريت هذه الأنتخابات بواسطة وزارة أحمد ماهر . ومن الجدير بالذكر أن حزب الوفد قد قاطع هذه انتخابات خوفاً من تزويرها كما حدث فى انتخابات ١٩٣٨ .

سنة الانتخاب	اسم الحزب	عدد المرشحين	الأصوات	المقاعد
١٩٥٠(١٤)	حزب الوفد	٢٩٦	١,٣٥٧,٢٠٦(٥٤,٥٪)	٢٢٦(٧٠,٨٪)
	حزب الأحرار الدستوريين	١٠٨	٢٩٣,٤٤٤(١١,٨٪)	٢٧ (٨,٥٪)
	الحزب الوطنى	١٦	٣٧,٥١٢ (١,٥٪)	٦ (١,٩٪)
	الحزب السعدى	١٧٠	٤٠٦,٦٩٣(١٦,٣٪)	٢٨ (٨,٨٪)
	حزب الكتلة	٣٩	١٤,٨٠٣(٠,٦٪)	
	الحزب الاشتراكى	٣	١٦,٤٩٩(٠,٧٪)	١ (٠,٣٪)
	مستقلون	٣٤٥	٣٦٢,٥٨٧(١٤,٦٪)	٣١(٩,٧٪)
	العدد الإجمالى	٩٧٧	٢,٤٨٨,٧٤٤	٣١٩

(١٤) أجريت هذه الانتخابات بواسطة وزارة حسين سرى المؤقتة .

ملحق رقم (٥)

المشاركة السياسية فى الإنتخابات البرلمانية[1]

سنة الإنتخابات	عدد الناخبين المسجلين	عدد الذين إشتركوا فى الإنتخابات	النسبة ٪
١٩٢٤	٦٩,٦٨٩	٦٧,٥٠٤	٩٦
١٩٢٥	٧٥,٧٨٤	٧٢,٣٥٣	٩٦
١٩٢٦	١,٧٩٢,١٧١	١,١٣٥,٣٦٤	٦٤
١٩٢٩	١,٥٦٦,٣٧٧	١,٢,٦٢٢	٦٤
١٩٣١	٤٥,٧٩٤	٤٣,٧٠٦	٩٠
١٩٣٦	٢,١٢٠,٤٧٧	١,٢٦١,٣٣٠	٥٩
١٩٣٨	٣,٣,٣٢٦	١,٧٧٩,٨٩٣	٥٩
١٩٤٢	٢,٢٣٤,٦٤٧	١,٢٧١,٤٩٦	٥٧
١٩٤٥	٣,٢٣٤,٤٢	١,٧٧٠,٢٣٨	٥٤
١٩٥٠	٤,١٢٦,٨٧٩	٢,٤٩٦,٢٠٨	٦١

(١) عن الخطيب ص ٤٨٦ .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

١ — الكتب

د . إبراهيم شلبى : تطور النظم السياسية والدستورية فى مصر (القاهرة ، ١٩٧٤)

إبراهيم عامر : الأرض والفلاح (القاهرة ، ١٩٥٨)

الحكم دروزه : الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية (القاهرة د . ت)

د . أحمد أحمد حتاته : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على (القاهرة ، ١٩٥٢)

أحمد التاجى : سعد زغلول ، بطل الإستقلال (القاهرة ، ١٩٤٩)

أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ (القاهرة ، ١٩٥٩)

أحمد بيلى : عدلى باشا أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر (القاهرة ، ١٩٢٣)

أحمد حسين : — فى ظلال المشنقة (القاهرة ، ١٩٥٢)

— قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ومقدمات ثورة ٢٣ يوليو (القاهرة ، د . ت)

— موسوعة تاريخ مصر (القاهرة ، ١٩٧٢)

أحمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى (القاهرة ، ١٩٧٦)

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن (القاهرة ، ١٩٣٦)

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الإحتلال إلى المعاهدة (القاهرة ، ١٩٦٧)

— مصر والمسألة المصرية (القاهرة ، ١٩٦٥)

د . أحمد عزت عبد الكريم : الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور (القاهرة ، ١٩٧٤)

أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الإستقلالية فى مصر من مارس ١٩٠٧ إلى مارس ١٩٠٩ . عصر الإنقلاب الفكرى فى السياسة الوطنية (القاهرة ، ١٩٢٦)

اسماعيل صدقى : مذكراتى (القاهرة ، ١٩٥٠)

د . السيد صبرى : مبادئ القانون الدستورى (القاهرة ، ١٩٤٩)

إلياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيلى جزءان (القاهرة ، ١٩٢٣)

إلياس مرقص : تاريخ الأحزاب الشيوعية فى الوطن العربى (بيروت ، ١٩٦٤)

أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى (القاهرة ، ١٩٥٩)

أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية (القاهرة ، ١٩٧٠)

— شخصيات ومراحل عمالية (القاهرة ، ١٩٧٠)

أنيس صايغ : تطور المفهوم القومى عند العرب (بيروت ، ١٩٦١)

— الفكرة العربية فى مصر (بيروت ، ١٩٥٩)

تيودور روزشستين : تاريخ مصر قبل الإحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة على أحمد شكرى (القاهرة ، ١٩٢٧)

د. ثروت بدوى : ثورة ٢٣ يوليو وتطور الفكر الثورى فى مصر (القاهرة ، ١٩٦٤)

— النظم السياسية (القاهرة ، ١٩٧٣)

جاكرب لاندو : الحياة النيابية والأحزاب فى مصر ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢ ، ترجمة وتعليق سامى الليثى (القاهرة ، د . ت)

جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم (القاهرة ، ١٩٥٧)

د . جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على (القاهرة ، ١٩٥١)

د . جمال حمدان : شخصية مصر . دراسة فى عبقرية المكان (القاهرة،١٩٦٧)

جمال سليم : قراءة جديده لحادث ٤ فبراير (القاهرة ١٩٧٥)

حافظ محمود : أسرار الماضى من ١٩٠٧ إلى ١٩٥٢ فى السياسة والوطنية (القاهرة ، ١٩٧٣)

الحالة البرلمانية والسياسية فى مصر ، إصدار الوفد المصرى (القاهرة ،١٩٤٧)

الحزب الوطنى صفحة موجزه من تاريخه (القاهرة ، ١٩٢٤)

حسن محمد درويش : الوزارات المصرية فى ظل الأسرة العلوية (القاهرة ، ١٩٢٤)

حسن البنا : رسالة المؤتمر الخامس (القاهرة ، ١٩٥١)

حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين — بحث إقتصادى وإجتماعى عن مصر . الجزء الأول (القاهرة ، ١٩٥٤)

د . حسين خلاف : التجديد فى الإقتصاد المصرى الحديث (القاهرة ، ١٩٦١)

الخطبة الوطنية الكبرى التى ألقاها مصطفى كامل باشا بالإسكندرية سنة ١٩٠٧ (القاهرة ، ١٩٠٧)

دافيد س . لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة د . عبد العظيم انيس (القاهرة ، ١٩٦٦)

الدستور المصرى وقانون الإنتخابات (القاهرة ، ١٩٣٠)

ذكرى مصطفى كامل الثالثة عشرة ، يشتمل على خطاب بطل الوطنية (القاهرة ١٩٢١)

د . راشد البراوى : حقيقة الإنقلاب الأخير فى مصر (القاهرة ، ١٩٥٢)

رسائل مصرية فرنسية ترجمة على فهمى كامل (القاهرة ، ١٩٠٩)
د . رفعت السعيد : تاريخ الحركة الإشتراكية فى مصر ١٩٠٠—١٩٢٥ (بيروت ، ١٩٧٢)
— اليسار المصرى ١٩٢٥—١٩٤٠ (بيروت ، ١٩٧٢)
رؤوف عباس أحمد : النظام الإجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧—١٩١٤ (القاهرة ، ١٩٧٣)
زينب محمد : رسائل الزعيم الراحل سعد زغلول باشا (القاهرة ، ١٩٢٩)
د.سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الإحتلال الإنجليزى (القاهرة ، ١٩٦٨)
سعد زغلول : مجموعة خطب وأحاديث وبيانات وترجمة حياة سعد زغلول باشا وردوده على جماعة المنشقين ، الطبعة الثانية (القاهرة ، د . ت)
سيد قنديل : ثورة سنة ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٥٢)
سنيه قراعة : نمر السياسة المصرية (القاهرة ، ١٩٥٢)
شهدى عطيه الشافعى : تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢—١٩٥٦ (القاهرة ، ١٩٥٧)
صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية (القاهرة ، ١٩٥٠)
صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين (القاهرة ، ١٩٧٦)
طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥—١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٧٢)
د.طعمية الجرف : موجز القانون الدستورى (القاهرة ، ١٩٦٠)
د . عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤—١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٧٥)
عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية (القاهرة ، ١٩٣٦)
— الإسلام فى القرن العشرين (القاهرة ، ١٩٥٤)

عبد الحميد متولى : مشكلة إصلاح نظام الإنتخاب فى مصر (الإسكندرية ، ١٩٤٨)

عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية (القاهرة ، ١٩٧٥)

عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر جزءان (القاهرة ، ١٩٥٥-١٩٥٨)

- الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى (القاهرة ، ١٩٤٩)

- ثورة سنة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ ، جزءان (القاهرة ، ١٩٤٦)

- عصر إسماعيل (القاهرة ، ١٩٣٢)

- عصر محمد على (القاهرة ، ١٩٤٧)

- فى أعقاب الثورة المصرية ، جزءان (القاهرة ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١)

- مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٦٤)

- مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية (القاهرة ، ١٩٤٥)

- محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية (القاهرة ، ١٩٤٨)

عبد العزيز الدسوقى : أحمد حسين (القاهرة ، ١٩٥٢)

عبد العزيز رفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٦٦)

- فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثه ١٨٦٩-١٨٨٢ (القاهرة ، ١٩٦٤).

عبد العزيز فهمى : هذه حياتى (القاهرة ، د . ت) .

د . عبد العظيم رمضان : تاريخ الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ ، جزءان (بيروت ، د . ت)

— تطور الحركه الوطنيه فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ (القاهرة ، د . ت)

— عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ (القاهرة ، ١٩٧٦)

عبد المنجى رجب : المثل الديمقراطيه والنظام الإنتخابى فى مصر (القاهرة ، ١٩٥٢)

د . عثمان خليل و د . سليمان الطماوى : القانون الدستورى (القاهرة ، ١٩٥١)

عزيز عابد : فى العلوم السياسية ومقارنة فى الدساتير الأجنبية وتطور النظام النيابى فى مصر (القاهرة ، ١٩٣٣)

عصام محمد سليمان : أزمة الحكم فى مصر ١٩١٩—١٩٥٢ (القاهرة ، د . ت)

د . على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى عهد محمد على (القاهرة ، ١٩٥٢)

د . على الدين هلال : التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث (القاهرة ، ١٩٧٥)

— مذكرات فى التنمية السياسية (القاهرة ، ١٩٧٥)

— مدخل فى النظم السياسية المقارنة (القاهرة ، ١٩٧٥)

فتحى العسال : حسن البنا كما عرفته (القاهرة ، ١٩٥٣)

فتحى رضوان : مصطفى كامل (القاهرة ، ١٩٤٦)

فهيمة ثابت : الزعيم الخالد وأم المصريين فى منفى جبل طارق (القاهرة ، د . ت)

فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية (القاهرة ، ١٩٦٩)

فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى (القاهرة ، ١٩٥٨)

كمال سليم الحفنى : تاريخ وأصول الديمقراطية فى مصر (القاهرة ، د.ت)

لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الخلفية التاريخية (القاهرة ، ١٩٦٩)

— تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الفكر السياسى الإجتماعى (القاهرة ١٩٦٩)

مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤—١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب تقديم ومراجعة د . أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة ، ١٩٧٢)

د . محسن خليل : النظام الدستورى فى مصر والجمهورية العربية المتحدة (الإسكندرية ، ١٩٥٩)

محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة . مصر قبل الثورة (القاهرة ، د . ت)

محمد السداوى : البرلمان فى الميزان (القاهرة ، ١٩٤٢) .

محمد إبراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب (القاهرة ، ١٩٢٧)

محمد إبراهيم الطيب الأخميمى وخليل إبراهيم داود الطهطاوى : مجموعة وأحاديث وبيانات وترجمة حياة سعد زغلول (القاهرة ، د . ت)

د. محمد أنيس : ٤ فبراير١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى (بيروت ، ١٩٧٢)

— حريق القاهرة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ على ضوء وثائق تنشر لأول مرة (بيروت ، ١٩٧٢)

— دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٦٣)

— صفحات مجهولة من التاريخ المصرى (القاهرة ، ١٩٧٣)

— صفحات مطويه من حياة الزعيم مصطفى كامل (القاهرة ، ١٩٦٢)

محمد حافظ رمضان : صفحة سياسية ، مجموعة من خطابات وأحاديث ومذكرات فى المسالة المصرية (القاهرة ، ١٩٦٧)

— ذكرى مصطفى كامل محاضرة ألقت بمناسبة ذكرى مصطفى كامل فى ١٧—٢—١٩٢٢ (القاهرة ، ١٩٢٢)

د . محمد حسين هيكل وآخرون : السياسة المصرية والإنقلاب الدستورى (القاهرة ، ١٩٣١)

د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ،الجزء الأول من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧ (القاهرة ، ١٩٥١)

محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا ٦ أجزاء (القاهرة ، ١٩٣٦)

محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور (القاهرة ، ١٩٥٥) .

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (القاهرة ، ١٩٥٢)

محمد عطية الابراشى : مشكلاتنا الاجتماعية (القاهرة ، ١٩٤٧) .

محمد عصفور : فلنحطم الأغلال (القاهرة ، ١٩٥١) .

د. محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على (القاهرة ، ١٩٤٨) .

محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازائه (القاهرة ، ١٩٥٢) .

محمود حسن الفريق : القانون الدستورى المصرى وتطور نظام الدولة المصرية (القاهرة ، ١٩٢٤) .

محمود حسين : الصراع الطبقى فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٦٨ (بيروت ، ١٩٧١)

د. محمود زايد : من أحمد عرابى إلى جمال عبد الناصر ، الحركة الوطنية المصرية (بيروت ، ١٩٧٣) .

محمود كامل : العمل لمصر (القاهرة ، د. ت) .

مريت بطرس غالى : سياسة الغد . برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى (القاهرة ، ١٩٤٤) .

د. مصطفى أبو زيد : الدستور المصرى (الاسكندرية ، ١٩٥٧) .

مصطفى الشوربجى : ذكرى محمد فريد محاضرة بدار جريدة اللواء المصرى يوم الجمعة ١٨ نوفمبر ١٩٢١ .

مصطفى النحاس : خطبة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء فى احتفال عيد الجهاد الوطنى ، ١٣ نوفمبر ١٩٣٦ (القاهرة ، ١٩٣٦) .

مصطفى النحاس جبر يوسف : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ — ١٩١٤ (القاهرة ، ١٩٧٥) .

مصطفى أمين : الكتاب الممنوع . أسرار عن ثو ة ١٩١٩ (القاهرة ، ١٩٧٤)

مصطفى كامل : رسائل تاريخية من مصطفى كامل إلى فؤاد سليم الحجازى قدم لها عبد العزيز حافظ دنيا (القاهرة ، ١٩٦٩) .

— رسائل مصرية فرنسية ، ترجمة على فهمى كامل (القاهرة ، ١٩٠٩) .

— رغائب الحزب الوطنى (القاهرة ، ١٩٠٧) .

— المسالة الشرقية ، الطبعة الثانية (القاهرة ، ١٩٠٩) .

د. وليم سليمان : الحوار بين الأديان (القاهرة ، ١٩٧٦) .

هيلين ان ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى (القاهرة ، ١٩٦٧) .

يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث ، مفاوضات عدلى — كيرزون (القاهرة ، ١٩٥١) .

د. يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية (القاهرة ، ١٩٧٥) .

— الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ — ١٩١٤ (القاهرة ، ١٩٧٠) .

٢ — مقالات :

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ الفكر السياسى فى مصر الحديثة . الكاتب . السنة ١١ ، عدد ١١٩ (فبراير ١٩٧١) .

— تاريخ مصر الديمقراطى ، مجلة الهلال مجلد ٧٣ ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٦٥) .

— لماذا أخفقت الثورة العرابية ، مجلة الهلال ، المجلد ٧٩ ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٧١) .

— صفحات من تاريخ مصر الحديث . انهيار نظام الاحتكار فى مصر بعد عام ١٩٤١ ، الهلال ، السنة ٧٥ ، العدد ٦ (يونيو ١٩٦٧) .

— من تراثنا الديمقراطى ، مجلة الهلال ، سنة ٧٣ ، عدد ٦ (يونيو ١٩٦٥) .

جمال الشرقاوى : سؤال للتاريخ . من الذى أحرق القاهرة فى ١٩٥٢ ، الطليعة ، السنة ١٢ ، العدد ١ (يناير ١٩٧٦) .

رفعت السعيد : مصطفى النحاس السياسى الزعيم والمناضل ، الطليعة ، السنة ١١ ، العدد ٩ (سبتمبر ١٩٧٥) .

صلاح عيسى : حركة التاريخ المصرى فى اطار تحفظات فبراير ١٩٢٢ ، الطليعة ، السنة الثانية ، عدد ٧ (يوليو ١٩٦٦) .

— الثورة العرابية ومسألة السلطة ، الكاتب ، السنة ١٢ ، عدد١٣١ (فبراير ١٩٧٢) وعدد ١٣٥ (يونيو ١٩٧٢) .

طارق البشرى : دستور ١٩٢٣ بن القصر والوفد ، الكاتب ، السنة ٩ ، عدد ٩٨ (مايو ١٩٦٩) .

— دستور ١٩٢٣ صراع حول السلطة ، الطليعة ، السنة ٨ ، العدد ٨ (أغسطس ١٩٧٢) .

— سلسلة مقالات بعنوان مصر الحديثة بين أحمد والمسيح ، مجلة الكاتب (فبراير وأبريل ويونيو وأكتوبر ١٩٧٠ ، وفبراير وأبريل ١٩٧١ ، ويناير ١٩٧٣ ، وأغسطس وأكتوبر ١٩٧٤).

— سعد زغلول وفكره السياسى ، الطليعة ، السنة الخامسة ، العدد الثالث (مارس ١٩٦٩) .

د . عبد العزيز نوار : ثورة ١٩١٩ وأثرها فى الحركات النضالية، الهلال، السنة ٧٣ ، العدد التاسع (سبتمبر ١٩٦٥) .

د . عبد العظيم رمضان : البرجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ، مجلة الكاتب ، السنة الحادية عشر ، عدد ١٢٣ (يونيو ١٩٧١) .

— تاريخ البرجوازية المصرية الصغيرة قبل ثورة يوليو ، الطليعة ، السنة ٩ ، العدد ٧ (يوليو ١٩٧٣) .

— حزب الوفد بين اليمين واليسار ، الكاتب ، السنة ١٣ ، عدد ١٤٧ (يونيو ١٩٧٣) وعدد ١٤٩ (أغسطس ١٩٧٣) وعدد ١٥١ (أكتوبر ١٩٧٣) .

— الثورة العرابية : الفكر والصراعات الاجتماعية فى الثورة الوطنية، الطليعة ، السنة السابقة ، عدد ٩ (سبتمبر ١٩٧١) .

— الليبرالية فى التطبيق ١٩٢٤ — ١٩٥٢ ، الطليعة ، السنة ٨ ، عدد ٨ (أغسطس ١٩٧٢) .

— مصطفى النحاس الزعيم الذى نسيه المؤرخون ، مجلة الكاتب ، عدد ١٦٢ (سبتمبر ١٩٧٤) .

د . محمد أنيس : الحزب الجمهورى المصرى ١٩٠٧ — ١٩٠٨ ، مجلة الكاتب، السنة التاسعة ، عدد ١٠٥ (ديسمبر ١٩٦٩) .

محمد عودة : الأحزاب السياسية فى مصر : قصة الحزب الأول ، مجلة الكاتب (يونيو ١٩٦٤) .

د. يونان لبيب رزق : العقبة المعروفة بحادثة طابه ، المجلة التاريخية ، مجلد ١٣ (١٩٦٧) .

— ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية السودانية ، الهلال ، السنة ٧٥، عدد ١١ (نوفمبر ١٩٦٧) .

٣ — رسائل جامعية وأبحاث غير منشورة :

اجلال محمود رأفت : أنماط التدخل البريطانى فى السياسية المصرية من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (١٩٧٣) .

د. أحمد القشيرى : الأصول الاجتماعية والجذور الفكرية للتجمعات السياسية فى مصر قبل الثورة . من أبحاث المعهد العالى للدراسات الاشتراكية (١٩٦٦) .

عبد الله محمد غرباوى : حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس (١٩٧٠) .

عبد المجيد محمد أمين الكاشف : تاريخ الحزب الوطنى فى مصر تحت زعامة محمد فريد ١٩٠٧ — ١٩١٩ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة (١٩٧٢) .

عصام ضياء الدين الصغير : الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ — ١٩١٥ رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة (١٩٧٢) .

على حامد محمد شلبى : مصر الفتاة ودورها فى المجتمع المصرى ١٩٣٣— ١٩٤١ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس (١٩٧٥) .

فاروق يوسف يوسف أحمد : تطور نظام الحكم النيابى فى مصر من الاحتلال حتى الحماية . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة بجامعة القاهرة (١٩٦٣) .

محمد فريد عبد المجيد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦ — ١٩٥٢ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس (١٩٧٠) .

نوال عبد العزيز مهدى : الحركة العمالية وأثرها فى تطور التاريخ السياسى فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٣٠ . رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة (١٩٧٢) .

٤ — صحف ومجلات .

— الأخبار

— آخر ساعة

— الاخوان المسلمين

— الأهرام

— الدعوة

— النذير

— روز اليوسف

— الطليعة

— الكاتب

— الهلال

ثانيا : باللغات الاجنبية :

A-BOOKS AND ARTICLES

Abdel-Malek, A.Ideologie et Renaissanc Nationale, l'Egypte Moderne (Paris, 1970)

Egypte, Societe Militaire (Paris, 1962)

Abu Lughod, I. "The Transformation of the Egyptian Elite : Prelude to the Urabi Revolt," The Middle East Journal, vol. XXIII, no. 3 (Summer, 1967)

Adams, C. Islam and Modernism in Egypt (London, 1933)

Ahmed, J. Interllectual Origins of Egyptian Nationalism (London, 1960)

Alexander, J. The Truth about Egypt (London, 1911)

Baer, Gabriel A History of Landownership in Modern Egypt, 1800—1952 (Oxford 1962)

Population and Society in the Arab East (London, 1964)

Studies in Social History of Modern Egypt (Chicago, 1969)

Barawy, R. The Military Coup in Egypt (Cairo, 1952)

Berque, J. L'Egypte, Imperialisme et Revolution (Paris, 1967)

Histoire Sociale d'un Village Egyptian au XXeme Siecle (Paris and The Rauge, 1957)

Binder, L. The Ideological Revolution in the Middle East (New York, 1964)

Blunt, W.S. Secret History of the English occupation of Egypt (London, 1907)

Brinton, J.Y, The Mixed Courts of Egypt (New Haven, 1930)

Chirol, Valentine Sir. The Egyptian Problem (London, 1920)

Colombe, Marcel. l'Evolution de L'Egypte 1924—1950 (Paris, 1951)

Colvin, A. The Making of Modern Egypt (London, 1906)

Cragg, Kenneth The Call of the Minaret (London, 1956)

Councils in Contemporary Islam, In W. Montemomery Watt, ed., Islamic Surveys, 3 (Edinburgh, 1965)

Cromer, Lord Abbas 11 (London, 1915)

Modern Egypt 2 vols (London, 1908)

Crouchley, A.E. The Economic Development of Egypt (London, 1938)

Dekmejian, H. Egypt under Nasir (Nrew York, 1973)

Deutsch, K. "Social Mobilization and Political Development" American Political Science Review, vol. IV, no. 3 (Sept. 1961) pp. 494—914

Eckestein, H. A theory of Stable Democracy (Princeton, 1961)

Elgood, P.G. Egypt and the Army (Lobndon, 1924)

The Transit of Egypt (London, 1928)

Evans, Trefor ed. The Killearn Diaries 1934—1946 (London, 1972)

Fisher, Sydney N. ed., Social Forces in the Middle East (New York, 1955)

Ghali, I.A. l'Egypte Natioaliste et Liberale de Moustapha Kamel a Saad Zaghloul 1892—1921 (The Hague, 1969)

Gibb, H.A.R. Modern Trends in Islam (Chicago, 1947)

Hanna, Sami "The Egyptian Mind and the Idea of Democracy", International Journal of Middle East Studies, vol. 1 (1970) .

Halpern, M. The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton, 1963)

Harris, C.P. Nationalism and Revolution in Egypt (The Hague, 1964)

Heyworth-Dunne Introduction to the History of Education in Modern Egypt (London, 1968)

Religious and political Trends in Modern Egypt (Washington, 1950)

Holt, R.T. and J.E. Turner The Political Basis of Economic Development (New, Jersey, 1966)

Hourani, Albert Atrabic Thought in the Liberal Age (London, 1962)

Husaini, I.M. The Moslem Brethern (Beirut, 1956)

Issawi, C. "Economic and Social Foundation of Democracy in the Middle East" Journal of International Affairs vol. 32, no. 1 (January 1957)

Egypt, an Economic and Social Analysis (London, 1947)

Egypt in Revolution (London, 1963)

Kedourie, Elie Afghani and Abduh (London, 1966)

Chatam The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923, in the Version (London, 1970)

Kendall, P.L. "The Ambivalent Character of Nationslim among Egyptian Professionals", Public Opinion Opinion Quarterly, vol XX, no. 1 (Spring 1956), pp. 227—292

Kerr, Malcolm H. Islamic Reform (Berkeley, 1966)

Kirk, G. "The Corruption of the Egyptian Wafd" Middle Eastern Affairs, vol. 14, pp. 292—302
The Middle East, 1945—1950 (London, 1954)

Lacouture, Jean and Simone Egypt in Transition (London, 1958)

Landau, J. "Notes on the Introduction of Ministerial Responsibility into Egypt" Journal of Modern History, 28 (1956) pp. 21—34.
Parliaments and Parties in Egypt (New York, 1954)

Laqueur, W. Communism and Nationalism in the Middle East (London, 1956)
The Soviet Union and the Middle East (London, 1959)

Lerner, D. L. The Passing of Traditional SocietyModernizing theMiddle East New York, 1958)

Lewis, B. The Middle East and the West (New York, 1964)

Lipset, S.M. Political Man (New York, 1963)

Lutsky, V. Modern History of the Arab Countries (Moscow, 1969)

Mitchell, R. The Society of the Muslim Brothers (Oxford, 1969)

Nieuwehuijze, Van The Sociology of the Middle East (Leiden, 1970)

O'Brien, P.K. The Revolution in Egypt's Economic System (London, 1966)

Quraishi, Z.M. Libearal Nationalism in Egypt (Delhi, 1967)

Rivlin, Helen. The Agricultural Policy of Muhammed Ali (Cambridge, 1961)

Rowlatt, Mary. Founders of Modern Egypt (London, 1962)

Sabri, M. La Genese de L'esprit National Egyptian (Paris, 1924)

Safran, N. Egypt in Search of Political Community (Cambridge, 1961)

Smith, Wilfred Cantwell. Islam in Modern History (New Jersey, 1957)

Specetor, I. The Soviet Union and the Moslem World 1917—1958 (Washington, 1960)

Tignor, Robert Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882—1914 (Princeton, 1966)

Vatikiotis, P.J. The Egyptian Army in Politics (Bloomington, 1961)
The Modern History of Egypt (London, 1969)

Wheelock, Keith Nasser's New Egypt : a Critical Analysis (New York, 1960)

Wolf, C. Jr. "The Political Effects of Economic Programs" Economic Development and Cultural Change, vol. 14 (October 1959), pp. 1—20.

Yeghen, F. Saad Zaghloul : Le Pere du Peuple Egyptian (Paris, 1927)

Youssef, Amine Independent Egypt (London, 1940)

Zayid, M. Egypt's Struggle for Independence (Beirut, 1965)
The Origins of the Liberal Constitutional Party in p.m. Ho LT. ed. Political and Social Change in Modern Egypt (London, 1968)

B-Dissertations :

Abu-FadL, m. The Sidqi Regime in Egypt, unpublished ph. D Thesis (London, 1975)

Ansari, I.Z. An Inquiry into the Interrelationship between Islam and Nationslism in the Writings of Egyptian 1948—1956, Unpublished MA thesis (McGill University 1959)

Cantouri, Louis Political Mobilization in Preevolutionary Egypt; the Egyptian Wafd. Unpublished Ph. D thesis (University of Chaicago 1966)

Deeb, M. The Wafd and its Rivals; the Rise and Development of Political Parties in Egypt 1919—1939, Unpublished Ph. D (Oxford niversity 1972)

El-Khatib, F. The Working of Parliamentary Institutions in Egypt 1924—1952, Ph. D thesis (University of Edinburgh 1954)

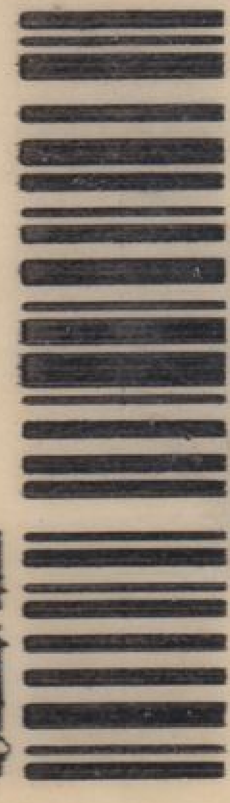
Kazziha, W. The Evolution of the Egyptian Political Elite 1907—1921. A Case Study of the Role of Large Landowners in Politics, Ph. D. thesis (University of London, 1970).

محتـــويات الكتـــاب

طبع بالمراقبة العامة لمطبعة جامعة
القاهرة والكتاب الجامعى
المراقب العام
على محمد حسن اسماعيل

رقم الايداع بدار الكتب ١٦٣٩ سنة ١٩٧٧

(مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ٣٣ / ١٩٧٧ / ٢٠٠٠)


Bibliotheca Alexandrina
0271001
